



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

العنوان:

دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام دراسة
حالة التجربة الهولندية خلال الفترة 2013-2022

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

إشراف الأستاذ:

- د علية عبد الباسط عبد الصمد

من إعداد الطالب:

- بلعيد محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د. بوهلاله سعاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ميله	رئيسا
د. علية عبد الباسط عبد الصمد	أستاذ محاضر - أ	جامعة ميله	مشرفا ومقررا
د. داودي حمزة	أستاذ محاضر - أ	جامعة ميله	ممتحنا
د. سنوساوي صالح	أستاذ محاضر - أ	جامعة ميله	ممتحنا
أ.د. حمدوش وفاء	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار - عنابة	ممتحنا
د. كليبات محمد أنيس	أستاذ محاضر - أ	جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 02	ممتحنا





ملخص الدراسة



ملخص

يعد التمويل الزراعي المستدام أحد الركائز الأساسية في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، إذ يلعب دوراً محورياً في تلبية احتياجات القطاع الزراعي، من خلال توفيره لمصادر تمويل تدعم التحول نحو الممارسات الزراعية المسؤولة بيئياً واجتماعياً عبر الابتكارات المالية التي تعمل على تعبئة التمويل المناسب في ظل عدم قدرة التمويل التقليدي على تضمين الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القرار الاستثماري الزراعي، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا خلال الفترة (2013-2022)، حيث تم الاعتماد في ذلك على كل من المنهج الاستنباطي بأداتيهِ الوصف والتحليل بغرض عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع وتحليل دور الابتكارات المالية المتمثلة في السندات المستدامة بمختلف أصنافها، صناديق الاستثمار المستدامة، الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي، في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا، كما تم الاعتماد أيضاً على المنهج الاستقرائي من خلال تقديم إطار مقترح لتحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر ومدى قابلية تحقيقه ميدانياً انطلاقاً مما تم استخلاصه من التجربة الهولندية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه وبالرغم من الجهود الرامية لتعزيز استدامة القطاع الزراعي الهولندي إلا أنه واجه تحديات كبيرة شكلت عائقاً أمام تحقيق التمويل الزراعي المستدام، والتي كان أبرزها القيود المالية التي وضعتها البنوك الهولندية أمام تمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة، الأمر الذي نتج عنه تشكل فجوة تمويلية سنة (2017) قدرت بـ (3,02) مليار يورو، مما أدى إلى ضرورة البحث عن حلول تمويلية بديلة لتجاوز هذه الفجوة وتعزيز الاستثمارات المستدامة في القطاع الزراعي، حيث لعب الابتكار المالي دوراً محورياً في التغلب على هذه التحديات من خلال تطوير أدوات تمويلية مبتكرة مثل السندات الخضراء، قروض الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة، والتي ساعدت في تعبئة رؤوس الأموال اللازمة لدعم المشاريع الزراعية المستدامة، مما أدى إلى تقليص الفجوة التمويلية وتعزيز قدرة القطاع الزراعي على تبني ممارسات مسؤولة بيئياً واجتماعياً، بالإضافة إلى تمكين المزارعين من الحصول على تمويل بشروط أكثر مرونة.

الكلمات المفتاحية: ابتكار مالي؛ تمويل زراعي؛ تمويل مستدام؛ سندات مستدامة؛ صناديق استثمار مستدامة؛ صيرفة مستدامة.

Abstract

Sustainable agricultural finance represents a fundamental pillar in promoting sustainable agricultural development. It plays a pivotal role in meeting the needs of the agricultural sector by providing funding sources that support the transition toward environmentally and socially responsible farming practices. This is achieved through financial innovations that help mobilize appropriate funding, especially given the inability of traditional finance to integrate environmental and social considerations into agricultural investment decisions.

This study aims to shed light on the role of financial innovation in achieving sustainable agricultural finance in Netherlands during the period 2013–2022. The research adopts a deductive approach using both descriptive and analytical tools to present theoretical concepts related to the topic and to analyze the role of financial innovations including various types of sustainable bonds, sustainable investment funds, sustainable banking, and crowdfunding platforms in fostering sustainable agricultural finance in the Netherlands. Furthermore, an inductive approach is employed to propose a conceptual framework for implementing sustainable agricultural finance in Algeria and assess its practical feasibility based on insights drawn from the Dutch experience.

The findings of the study reveal that despite efforts to enhance the sustainability of the Dutch agricultural sector, it has faced significant challenges impeding the realization of sustainable agricultural finance. Chief among these challenges are the financial constraints imposed by Dutch banks on funding sustainable agricultural investments, resulting in a financing gap estimated at 3.02€ billion in 2017. This prompted the need to explore alternative financing solutions to bridge this gap and promote sustainable investments in the agricultural sector.

Financial innovation played a key role in addressing these challenges by introducing innovative financing tools like green bonds, sustainability loans, and sustainability-linked loans. These tools helped attract the capital needed for sustainable agricultural projects, closing the financing gap, promoting environmentally and socially responsible practices, and giving farmers easier access to flexible funding options.

Keywords: *Financial Innovation; Agricultural Finance; Sustainable Finance; Sustainable Bonds; Sustainable Investment Funds; Sustainable Banking.*

Résumé

Le financement agricole durable constitue un pilier fondamental du développement agricole durable. Il joue un rôle central en répondant aux besoins du secteur agricole grâce à des sources de financement soutenant la transition vers des pratiques agricoles respectueuses de l'environnement et socialement responsables. Cette transition est rendue possible par des innovations financières permettant de mobiliser des financements adaptés, notamment face à l'incapacité de la finance traditionnelle à intégrer les dimensions environnementales et sociales dans les décisions d'investissement agricole.

Cette étude vise à mettre en lumière le rôle de l'innovation financière dans la mise en œuvre d'un financement agricole durable aux Pays-Bas durant la période 2013–2022. La recherche adopte une approche déductive, s'appuyant sur des outils descriptifs et analytiques, afin de présenter les concepts théoriques liés au sujet et d'analyser le rôle des innovations financières incluant différents types d'obligations durables, de fonds d'investissement durables, de services bancaires durables et de plateformes de financement participatif dans la promotion d'un financement agricole durable aux Pays-Bas. Par ailleurs, une approche inductive est mobilisée pour proposer un cadre conceptuel pour la mise en œuvre du financement agricole durable en Algérie et en évaluer la faisabilité pratique à partir des enseignements tirés de l'expérience néerlandaise.

Les résultats de l'étude révèlent que, malgré les efforts déployés pour renforcer la durabilité du secteur agricole néerlandais, celui-ci a rencontré d'importants obstacles entravant la concrétisation d'un financement agricole durable. Parmi ces obstacles figurent notamment les restrictions financières imposées par les banques néerlandaises au financement des investissements agricoles durables, générant un déficit de financement estimé à 3,02 milliards d'euros en 2017. Cette situation a conduit à l'exploration de solutions de financement alternatives afin de combler ce déficit et de favoriser les investissements durables dans le secteur agricole.

L'innovation financière a joué un rôle clé dans la réponse à ces défis en introduisant des instruments de financement innovants tels que les obligations vertes, les prêts durables et les prêts liés à la durabilité. Ces instruments ont contribué à mobiliser les capitaux nécessaires au financement de projets agricoles durables, à combler le déficit de financement, à promouvoir des pratiques responsables sur les plans environnemental et social, et à faciliter l'accès des agriculteurs à des modalités de financement plus souples.

Mots-clés: *Innovation financière ; Financement agricole ; Finance durable ; Obligations durables ; Fonds d'investissement durables ; Banque durable.*



إِهْدَاء

إلى أُمِّي الغالية أدامها الله تاج على رأسي

إلى أبي العزيز رحمه الله

إخوتي وأخواتي وكل أفراد العائلة

جميع أصدقائي وزملائي

أهدي هذه الأطروحة





شُكْرٌ تَقْدِيرٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أما وقد أعانني الله عز وجل على إتمام هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم العرفان إلى:

الأستاذ الفاضل الدكتور "عليه عبد الباسط عبد الصمد" الذي شرفني بالإشراف على هذه الأطروحة

الأستاذة الفاضلة الدكتورة "حمدوش وفاء" التي كان لتوجيهاتها وملاحظاتها أثر كبير في مسار هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى كل الأساتذة اللذين تتلمذت على أيديهم طوال مشواري الدراسي





فهرس المحتويات



الصفحة	المحتوى
II	الملخص
V	الشكر والتقدير
VII	فهرس المحتويات
XIII	قائمة الجداول
XV	قائمة الأشكال
XVIII	قائمة المختصرات والرموز
أ - ظ	مقدمة
الفصل الأول: التأصيل النظري للابتكار المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للابتكار المالي
03	المطلب الأول: مفهوم الابتكار المالي وأسباب ظهوره
03	الفرع الأول: مفهوم الابتكار المالي
05	الفرع الثاني: أسباب ظهور الابتكار المالي
08	المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الابتكار المالي
08	الفرع الأول: مبادئ الابتكار المالي
09	الفرع الثاني: أنواع الابتكار المالي
13	المطلب الثالث: وظائف ومراحل الابتكار المالي
13	الفرع الأول: وظائف الابتكار المالي
15	الفرع الثاني: مراحل الابتكار المالي
17	المبحث الثاني: السندات المستدامة
17	المطلب الأول: السندات الخضراء
17	الفرع الأول: تعريف، مبادئ وأنواع السندات الخضراء
20	الفرع الثاني: المجالات المؤهلة للسندات الخضراء وخطوات إصدارها
22	الفرع الثالث: فوائد وتحديات السندات الخضراء
24	الفرع الرابع: تطور إصدار السندات الخضراء
29	المطلب الثاني: السندات الاجتماعية
29	الفرع الأول: تعريف السندات الاجتماعية والمجالات المؤهلة لها
31	الفرع الثاني: آلية عمل، مزايا وتحديات السندات الاجتماعية
34	الفرع الثالث: تطور إصدار السندات الاجتماعية
37	المطلب الثالث: سندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة

37	الفرع الأول: سندات الاستدامة
37	الفرع الثاني: السندات المرتبطة بالاستدامة
40	المبحث الثالث: صناديق الاستثمار المستدامة والصيرفة المستدامة
40	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار المستدامة
40	الفرع الأول: تعريف، أنواع صناديق الاستثمار المستدامة
43	الفرع الثاني: أساليب إدارة صناديق الاستثمار المستدامة
44	المطلب الثاني: تقييم أداء صناديق الاستثمار المستدامة
44	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي لصناديق الاستثمار
48	الفرع الثاني: مصفوفة تقييم استدامة صناديق الاستثمار
52	الفرع الثالث: نمو وتطور صناديق الاستثمار المستدامة
54	المطلب الثالث: الصيرفة المستدامة
54	الفرع الأول: تعريف الصيرفة المستدامة
54	الفرع الثاني: مبادئ الصيرفة المستدامة
55	الفرع الثالث: مراحل التحول نحو الصيرفة المستدامة
57	المبحث الرابع: منصات التمويل الجماعي
57	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الجماعي
57	الفرع الأول: تعريف التمويل الجماعي
58	الفرع الثاني: أهمية التمويل الجماعي
59	الفرع الثالث: أهداف التمويل الجماعي
60	المطلب الثاني: آلية عمل منصات التمويل الجماعي
60	الفرع الأول: الأطراف الفاعلة في منصات التمويل الجماعي
61	الفرع الثاني: مراحل التمويل الجماعي عبر المنصات
62	المطلب الثالث: نماذج، مزايا ومخاطر منصات التمويل الجماعي
62	الفرع الأول: نماذج منصات التمويل الجماعي
64	الفرع الثاني: مزايا ومخاطر التمويل الجماعي عبر المنصات
66	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لتحقيق التمويل الزراعي المستدام
68	تمهيد
69	المبحث الأول: الإطار العام للتمويل الزراعي
69	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الزراعي
69	الفرع الأول: تعريف التمويل الزراعي

70	الفرع الثاني: خصوصيات التمويل في القطاع الزراعي
71	الفرع الثالث: أهمية التمويل الزراعي
72	الفرع الرابع: أهداف التمويل الزراعي
72	المطلب الثاني: مصادر التمويل الزراعي
72	الفرع الأول: مصادر عامة (المؤسسات العامة للتمويل الزراعي)
73	الفرع الثاني: مصادر خاصة
75	المطلب الثالث: مخاطر، سبل تشجيع وتحديات التمويل الزراعي
75	الفرع الأول: مخاطر التمويل الزراعي
78	الفرع الثاني: سبل تشجيع التمويل الزراعي
79	الفرع الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الزراعي
80	المبحث الثاني: مدخل الى التمويل المستدام
80	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المستدام
80	الفرع الأول: تعريف التمويل المستدام
83	الفرع الثاني: أهمية، أهداف التمويل المستدام
85	الفرع الثالث: خصائص التمويل المستدام
86	المطلب الثاني: أبعاد ومبادئ التمويل المستدام
86	الفرع الأول: أبعاد التمويل المستدام
89	الفرع الثاني: مبادئ التمويل المستدام
92	المطلب الثالث: نظريات ونهج تحقيق التمويل المستدام
92	الفرع الأول: النظريات المفسرة لتحقيق التمويل المستدام
96	الفرع الثاني: نهج تحقيق التمويل المستدام
99	المبحث الثالث: الإطار العام الزراعة المستدامة
99	المطلب الأول: أساسيات الزراعة المستدامة
99	الفرع الأول: تعريف، الركائز الأساسية للزراعة المستدامة
102	الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الزراعة المستدامة
104	المطلب الثاني: الممارسات الزراعية المستدامة
104	الفرع الأول: الممارسات المتعلقة بتحسين نوعية الأراضي
106	الفرع الثاني: الممارسات المتعلقة بإدارة المياه ومكافحة الآفات
107	المطلب الثالث: أشكال الزراعة المستدامة
107	الفرع الأول: الزراعة العضوية
108	الفرع الثاني: الزراعة المحافظة على الموارد

109	المبحث الرابع: منهج وتحديات تحقيق التمويل المستدام للأنشطة الزراعية
110	المطلب الأول: منهج تعبئة التمويل الزراعي المستدام من خلال الابتكارات المالية
112	المطلب الثاني: غسل الاستدامة كتحدٍ لتحقيق التمويل المستدام
112	الفرع الأول: الغسل الأخضر
114	الفرع الثاني: الغسل الاجتماعي
115	المطلب الثالث: المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA)
116	الفرع الأول: مبادئ (SAFA)
117	الفرع الثاني: مستويات التقييم لـ (SAFA)
123	الفرع الثالث: إطار عمل (SAFA) في تقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية
127	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: التجربة الهولندية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام خلال الفترة (2013-2022) وسبل الاستفادة منها في الجزائر
129	تمهيد
130	المبحث الأول: تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) خلال الفترة (2013-2022)
130	المطلب الأول: لمحة عن هولندا
132	المطلب الثاني: مؤشرات (SAFA) للبعد (الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة) في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)
132	الفرع الأول: معايير اختيار مؤشرات (SAFA)
132	الفرع الثاني: تقييم البعد الاقتصادي
136	الفرع الثالث: تقييم البعد الاجتماعي
137	الفرع الرابع: تقييم بعد الحوكمة
141	المطلب الثالث: مؤشرات (SAFA) للبعد البيئي في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)
141	الفرع الأول: تقييم البعد البيئي
146	الفرع الثاني: تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية لأبعاد (SAFA)
150	المبحث الثاني: تحديات استدامة القطاع الزراعي الهولندي
150	المطلب الأول: الزراعة المكثفة
152	المطلب الثاني: ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية
153	المطلب الثالث: التحديات التمويلية
154	الفرع الأول: أهم معالم البيئة المالية الزراعية في هولندا
155	الفرع الثاني: تحليل وتقدير الفجوة التمويلية للقطاع الزراعي الهولندي لسنة (2017)

160	المبحث الثالث: الابتكارات المالية المحققة للتمويل الزراعي المستدام في هولندا
160	المطلب الثاني: أدوات التمويل لبنك (Rabo) و(ING)
160	الفرع الأول: السندات الخضراء وقروض الاستدامة لبنك (Rabo)
164	الفرع الثاني: القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING)
168	المطلب الثاني: صناديق الاستثمار المستدامة
168	الفرع الأول: صندوق الأراضي الزراعية (ASR)
174	الفرع الثاني: صندوق الاستثمار الزراعي المستدام
176	المطلب الثالث: منصة التمويل الجماعي ومبادرات التمويل الزراعي المستدام
176	الفرع الأول: منصة (One Planet Crowd)
179	الفرع الثاني: مبادرات التمويل الزراعي المستدام
180	المبحث الرابع: سبل تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر
180	المطلب الأول: تحديات استدامة الزراعة في الجزائر
180	الفرع الأول: الزراعة المكثفة
181	الفرع الثاني: شح الموارد المائية
183	الفرع الثالث: تدني مستوى الاستثمار الزراعي المستدام بشكل عام وفي مجال البحث والتطوير بشكل خاص
184	المطلب الثاني: آليات التمويل الزراعي في الجزائر
184	الفرع الأول: آليات التمويل الزراعي غير المؤسسية
187	الفرع الثاني: آليات التمويل الزراعي المؤسسية
208	المطلب الثالث: إطار مقترح لتحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر
209	الفرع الأول: معوقات تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر
210	الفرع الثاني: تكييف آليات التمويل الزراعي الحالية مع متطلبات الزراعة المستدامة
212	الفرع الثالث: الآليات المقترحة لتحقيق التمويل الزراعي المستدام
213	الفرع الرابع: التطبيق الجزئي لآليات التمويل الزراعي المستدام المقترحة
217	خلاصة الفصل
219	خاتمة
227	قائمة المراجع



قائمة الجداول



الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(02-01)	أنواع الابتكار المالي حسب تصنيف (Perez)	12
(03-01)	خصائص أول سند اجتماعي في العالم	30
(04-01)	المعايير السبعة لتقييم أدوات قياس الاستدامة	50
(05-01)	مصنوفة تقييم الأدوات مقابل المعايير	51
(06-02)	المصطلحات ذات الصلة بالتمويل المستدام	83
(07-02)	الفروقات بين التمويل التقليدي والتمويل المستدام	85
(08-02)	مستويات التقييم لمبادئ (SAFA)	118
(09-02)	سلم التقييم (SAFA)	123
(10-02)	أوزان المؤشرات في المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة	124
(11-02)	مقاييس التقييم للمؤشرات في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة	125
(12-02)	مقاييس التقييم للمؤشرات في البعد البيئي	126
(13-03)	مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم البعد الاقتصادي	133
(14-03)	مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم البعد الاجتماعي	136
(15-03)	مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم بعد الحوكمة	137
(16-03)	مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم البعد البيئي	141
(17-03)	تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)	146
(18-03)	تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)	148
(19-03)	الفجوة التمويل حسب حجم المزرعة في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)	159
(20-03)	أهداف الاستدامة الاستراتيجية لصندوق (ASR) لغاية سنة (2023)	172
(21-03)	خصائص التمويل الزراعي غير المؤسسي في الجزائر	186
(22-03)	ملخص لأنواع القروض الفلاحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	192
(23-03)	صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)	195
(24-03)	صيغ التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	197
(25-03)	مستويات التمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)	199
(26-03)	آليات التمويل الزراعي في الجزائر وسبل تكييفها مع متطلبات الزراعة المستدامة	211
(27-03)	المحاصيل التجريبية للمشروع	214
(28-03)	المشاريع الفرعية لمشروع ربط محطة معالجة مياه الصرف الصحي (كاف الدخان) بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية	215



قائمة الأشكال



الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(02-01)	علاقة الابتكار المالي بالهندسة المالية	04
(03-01)	نموذج الابتكار المالي المغلق	10
(04-01)	نموذج الابتكار المالي المفتوح	11
(05-01)	أنواع الابتكار المالي حسب تصنيف (Shrieder)	12
(06-01)	وظائف الابتكارات المالية	14
(07-01)	حجم إصدار العالمي للسندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)	25
(08-01)	الدول الأعلى إصدار تراكيميا للسندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)	26
(09-01)	المشاريع الممولة عن طريق السندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)	27
(10-01)	توزيع السندات الخضراء حسب جهة الإصدار خلال الفترة (2014-2022)	28
(11-01)	ألية عمل السندات الاجتماعية	32
(12-01)	حجم الإصدار العالمي للسندات الاجتماعية خلال الفترة (2014-2022)	34
(13-01)	الدول الأعلى إصدار تراكيميا للسندات الاجتماعية خلال الفترة (2014-2022)	35
(14-01)	توزيع السندات الاجتماعية حسب جهة الإصدار خلال الفترة (2014-2022)	36
(15-01)	تصنيف معايير تقييم استدامة صناديق الاستثمار حسب التركيز والمنهجية	49
(16-01)	عدد صناديق الاستثمار المستدامة وحجم أصولها على مستوى العالم للفترة (2010-2021)	52
(17-01)	صافي التدفقات إلى صناديق الاستثمار المستدامة على مستوى العالم خلال الفترة (2010-2021)	53
(18-01)	مراحل التحول نحو الصيرفة المستدامة	56
(19-01)	ألية عمل منصات التمويل الجماعي	62
(20-02)	مصادر التمويل الزراعي	75
(21-02)	مخاطر التمويل الزراعي	78
(22-02)	المجالات المتضمنة في أبعاد التمويل المستدام	88
(23-02)	خيارات التمويل الزراعي المستدام المثلى لمختلف مراحل المشاريع الزراعية المستدامة	110
(24-02)	التسلسل الهرمي للمؤشرات	123
(25-03)	تطور حجم صادرات القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)	133
(26-03)	تطور مؤشر القيمة المضافة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)	134
(27-03)	تطور عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)	135

136	متوسط أجور العاملين في القطاع الزراعي الهولندي حسب الخبرة	(28-03)
138	مؤشر فعالية الحكومة في هولندا خلال الفترة (2022-2013)	(29-03)
139	مؤشر مدركات الفساد في هولندا خلال الفترة (2022-2013)	(30-03)
140	مؤشر سيادة القانون في هولندا خلال الفترة (2022-2013)	(31-03)
142	حجم انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)	(32-03)
143	تطور حجم انبعاثات الأمونيا في هولندا خلال الفترة (2022-2013)	(33-03)
144	تطور نسب المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من إجمالي المسحوبات السنوية في هولندا خلال الفترة (2021-2013)	(34-03)
145	تطور حجم استخدام الأسمدة في هولندا خلال الفترة (2021-2013)	(35-03)
149	الاتجاه العام للاستدامة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2022-2013)	(36-03)
151	التغيير الهيكلي لقطاع تربية المواشي في هولندا للفترة (2022-2000)	(37-03)
152	سعر الهكتار الواحد من الأراضي الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي	(38-03)
154	تقسيم الحصة السوقية لقطاع الزراعة الهولندي بين البنوك	(39-03)
156	الغرض من طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)	(40-03)
157	نتائج طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)	(41-03)
158	أسباب رفض طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)	(42-03)
162	حجم الإصدار السنوي للسندات الخضراء لبنك (Rabo) خلال الفترة (2017-2022)	(43-03)
164	حجم قروض الاستدامة التي قدمها بنك (Rabo) خلال الفترة (2022-2017)	(44-03)
166	حجم القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة التي قدمها بنك (ING) خلال الفترة (2022-2020)	(45-03)
182	تطور نسب المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من إجمالي المسحوبات السنوية في الجزائر خلال الفترة (2020-2013)	(46-03)
189	هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة (2022)	(47-03)



قائمة المختصرات



الرمز	المعنى باللغة الأصلية	المعنى باللغة العربية
(ICMA)	International Capital Market Association	الرابطة الدولية لسوق رأس المال
(OECD)	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
(ESG)	Environmental, Social, and Governance	البيئية، الاجتماعية والحوكمة
(CAPM)	Capital Asset Pricing Model	نموذج تسعير الأصول الرأس مالية
(CISL)	Cambridge Institute for Sustainability Leadership	معهد كامبريدج لقيادة الاستدامة
(AON)	All or Nothing	جمع التمويل كاملا أو لا شيء
(KIA)	Keep it All	الاحتفاظ بكامل المبلغ
(P2P)	Peer to Peer	الإقراض من النظير إلى النظير
(FAO)	Food and Agriculture Organization	منظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة
(ISFC)	International Sustainable Finance Centre	المركز الدولي للتمويل المستدام
(UNEP)	United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
(IFC)	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
(EPFI)	Equator Principles Financial Institutions	مبادئ خط الاستواء للمؤسسات المالية
(PRI)	Principles for Responsible Investment	مبادئ الاستثمار المسؤول
(SAFA)	Sustainability Assessment of Food and Agriculture systems	تقييم الاستدامة لأنظمة الغذاء والزراعة
(UNFCCC)	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
(FADN)	Farm Accountancy Data Network	شبكة بيانات المحاسبة الزراعية
(ING)	International Netherlands Group	المجموعة الدولية الهولندية
(SFDR)	Sustainable Finance Disclosure Regulation	معايير اللائحة الأوروبية للإفصاح المالي المستدام
(SDGs)	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة
(FNRDA)	Fonds National de Régulation et de Développement Agricole	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
(BADR)	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
(BNA)	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري

القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie	(CPA)
البنك الجزائري الخارجي	Banque Extérieure d'Algérie	(BEA)
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	L'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat	(ANADE)
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion du Microcrédit	(ANGEM)
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	(CNAC)
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	Plan National de Développement Agricole	(PNDA)
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	Plan National de Développement Agricole et Rural	(PNDAR)
صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب	Fonds de Lutte Contre la Désertification et de Développement de l'économie Pastorale et Steppique	(FLCDDPS)
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	Fonds de Développement Rural et de Mise en Valeur des Terres par Concession	(FDRMVTC)
الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	Fonds National de Développement Agricole	(FNDA)
الصندوق الوطني للتنمية الريفية	Fonds National de Développement Rural	(FNDR)



مقدمة



يُعد التمويل المحرك الأساسي والأداة الرئيسية التي توجه العالم نحو تحقيق الاستدامة، من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التي توازن بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وفق نهج تمويلي يعرف بالتمويل المستدام، والذي يسمح بتحويل الرؤى والسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى واقع ملموس عبر توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع المستدامة، ومع ذلك تواجه عملية تعبئة التمويل المستدام جملة من التحديات، كنقص الموارد المالية المتخصصة، غياب الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة، ضعف الوعي بأهمية دمج معايير الاستدامة في القرارات المالية، بالإضافة إلى عدم ملائمة قنوات التمويل التقليدية نماذج الاعمال المستدامة نظرا لأنها تتطلب أطرا مبتكرة تتماشى مع التحديات البيئية والاجتماعية.

في هذا السياق، برز الابتكار المالي كأداة فعالة لتجاوز تحديات تحقيق التمويل المستدام من خلال تطوير أدوات مالية جديدة كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي، والتي مكنت من توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المسؤولة بيئيا واجتماعيا، من خلال مساهمتها ليس فقط في توفير الموارد المالية اللازمة، بل أيضا في تعزيز الشفافية والمسؤولية في الأسواق المالية، مما أدى الى قفزة نوعية في حجم الاستثمارات المستدامة في السنوات الأخيرة في العديد من القطاعات على رأسها قطاع الطاقة المتجددة وقطاع الزراعة.

يعد قطاع الزراعة من بين القطاعات التي تؤدي أداء أسوأ من غيرها من حيث التأثير البيئي والاجتماعي لعملياتها، كاستنزاف مخزون المياه الجوفية والمساهمة في زيادة مستويات التلوث في المناطق الريفية، ونظرا للأهمية الحيوية لهذا القطاع في توفير الغذاء والمحافظة الأنظمة الإيكولوجية، أصبح يشهد هذا الأخير في العقدین الأخيرین ديناميكية متسارعة في التوجه نحو الاستدامة، وفي هذا السياق، يعد التمويل الزراعي المستدام المحرك الأساسي لتجسيد هذا التوجه من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأنشطة الزراعية التي توازن بين الإنتاجية والحفاظ على البيئة وتعزيز رفاهية المجتمع، وهو ما يتطلب تطوير أدوات تمويلية مبتكرة تتناسب مع احتياجات الاستثمار المستدام في هذا القطاع الحيوي، وفي هذا الإطار تعد هولندا مثالا بارزا يحتذى به، حيث استطاعت أن تحتل مكانة ريادية في تبني الابتكارات المالية لدعم التحول نحو الزراعة المستدامة، فقد طورت هولندا مجموعة متنوعة من الأدوات المالية والسياسات التي تهدف إلى تحقيق التمويل الزراعي المستدام وبالتالي تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، مستفيدة من خبرتها الطويلة في مجال الزراعة والتمويل.

1- إشكالية الدراسة

رغم التقدم الكبير في تبني مفهوم التمويل المستدام، إلا أن قطاع الزراعة يواجه تحديات متعددة في تحويل هذا المفهوم إلى ممارسات فعالة، خصوصا في ظل ضعف الأدوات التمويلية التقليدية وعدم توافقها مع احتياجات الزراعة المستدامة، لذا تبرز الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في كيفية توجيه

الابتكار المالي لتحقيق التمويل الزراعي المستدام، مع التركيز على التجربة الهولندية خلال الفترة (2013-2022) كدراسة حالة، وعليه يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى ساهم الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا خلال الفترة (2013-2022)؟

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة أعلاه، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى استدامة القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)؟
- ما هي التحديات التي واجهت تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا خلال الفترة (2013-2022)؟
- ما هي الابتكارات المالية التي اعتمدت عليها هولندا في تحقيق التمويل الزراعي المستدام خلال الفترة (2013-2022)؟

- ما مدى مساهمة الآليات التمويلية الزراعية الحالية في الجزائر في تحقيق التمويل الزراعي المستدام؟

2- فرضيات الدراسة

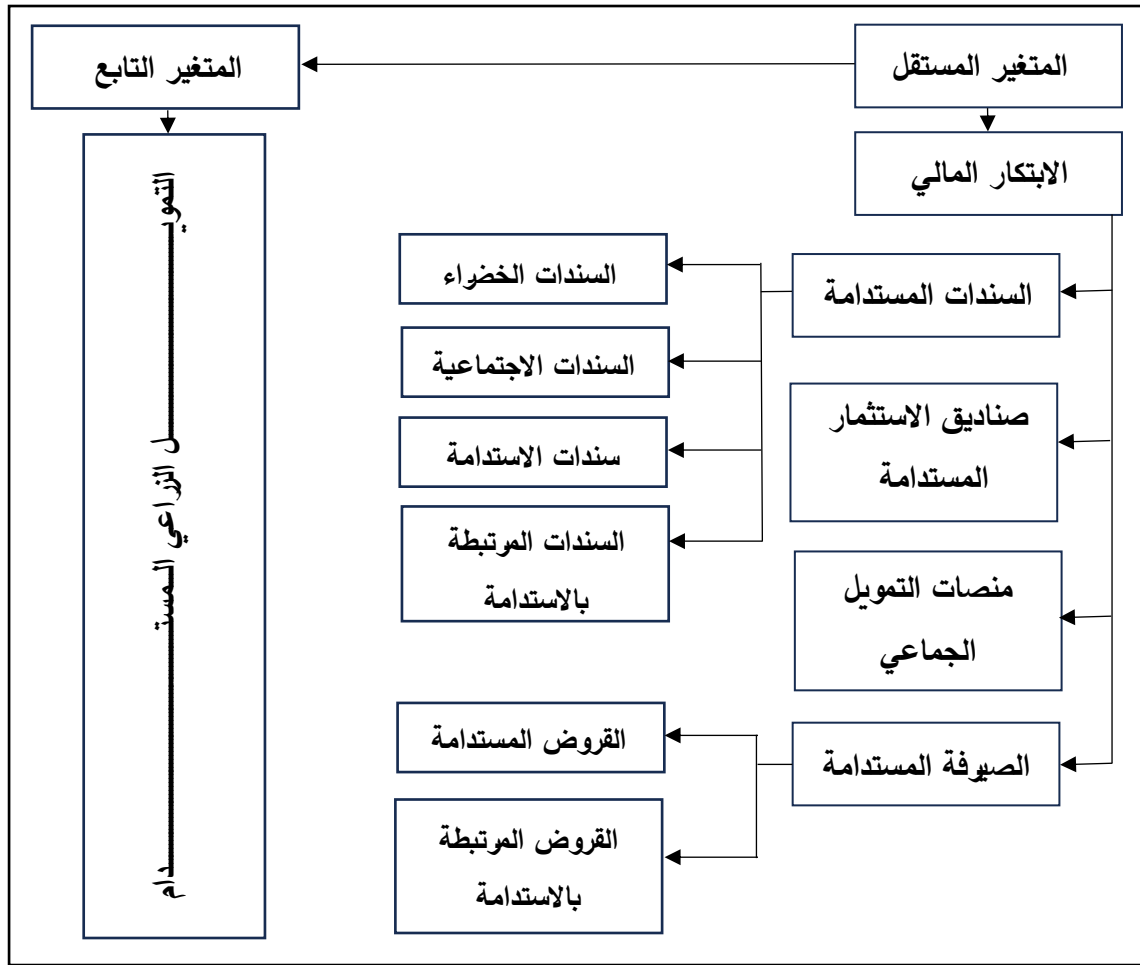
للإجابة الأولية على الأسئلة الفرعية المطروحة، سيتم فيما يلي عرض الفرضيات التي سيتم اختبارها خلال هذه الدراسة:

- يتسم مستوى استدامة القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022) بناءً على نموذج (SAFA) بأداء استدامة جيد (المستوى الأخضر الفاتح)، مما يعكس تحسناً ملحوظاً في التوازن بين الإنتاجية والحفاظ على البيئة وتعزيز رفاهية المجتمع.
- تمثل العوائق التمويلية البنكية أهم تحدي واجهته هولندا في تحقيق التمويل الزراعي المستدام خلال الفترة (2013-2022).
- اعتمدت هولندا خلال الفترة (2013-2022) على مجموعة متنوعة من الابتكارات المالية متمثلة في السندات الخضراء، صناديق الاستثمار المستدامة، منصات التمويل الجماعي والقروض المرتبطة بالاستدامة، وذلك بما يتلاءم مع خصوصية واحتياجات مختلف مراحل مشاريع الزراعة المستدامة مما ساهم في سد الفجوة التمويلية ودعم التحول نحو الزراعة المستدامة.
- تعاني الآليات التمويلية الزراعية الحالية في الجزائر من محدودية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام.

3- نموذج الدراسة

استكمالاً لمعالجة مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، فقد تم بناء نموذج فرضي للدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التحديات التي تواجه استدامة الزراعة، كاستنزاف الموارد الطبيعية، تلوث التربة والمياه، فضلا عن الحاجة لتلبية زيادة الطلب العالمي على الغذاء دون الإضرار بالنظم البيئية والإيكولوجية، وفي ظل هذه التحديات أصبح من الضروري البحث عن آليات تمويل مبتكرة تسهم في دعم الزراعة المستدامة وتعزيز التحول نحو أنظمة إنتاج زراعي مسؤولة بيئيا واجتماعيا، من خلال توجيه رؤوس الاموال نحو الاستثمارات الزراعية المستدامة، لذا سلطت هذه الدراسة الضوء على دور الابتكار المالي كأداة رئيسية في تحقيق التمويل المستدام في قطاع الزراعي، مع التركيز على التجربة الهولندية باعتبارها نموذجا رائدا في هذا المجال.

5- أهداف الدراسة

- تسعى هذه الدراسة إلى إدراك مجموعة من الأهداف تتمثل في:
- تطوير إطار نظري يمكن استخدامه لفهم دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، والذي يمكن أن يكون مرجعاً للباحثين وصناع القرار؛
 - تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA)؛
 - الوقوف على التحديات التي تواجه تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا؛
 - التعرف على أهم الابتكارات المالية التي اعتمدت عليها هولندا في تحقيق التمويل الزراعي المستدام؛
 - تقديم إطار مقترح مستخلص من التجربة الهولندية لتمكين الجزائر من تبني أو استحداث أدوات مالية من شأنها أن تدعم تحقيق التمويل الزراعي المستدام وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة بما يتماشى مع خصوصية القطاع الزراعي في الجزائر؛

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة

- تم اختيار هذا الموضوع لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية، والتي تمثلت في الآتي:
- تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص وهو الإدارة المالية؛
 - الميول الشخصي للبحث في المواضيع ذات العلاقة بالاستدامة، بالإضافة إلى الرغبة في الخوض في المواضيع الحديثة التي تستقطب الأنظار العالمية وتعرف تطورات متسارعة؛
 - حداثة وقلة الدراسات التي تناولت موضوع التمويل المستدام في السياق الزراعي، حيث عادة ما يتم تناوله في سياق الطاقة المتجددة والنقل المستدام؛
 - في الغالب يلاحظ تركيز معظم الدراسات السابقة على تحليل النتائج والاثار الناتج عن تحقيق التمويل الزراعي المستدام بدلاً من التركيز على المراحل الأولى المتمثلة في كيفية تحقيق هذا التمويل والتحديات التي تواجهه، لهذا فإن الربط بين الابتكار المالي والتمويل الزراعي المستدام يعتبر تحدياً في حد ذاته.

7- حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في العناصر الثلاثة التالية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرَت هذه الدراسة على تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA)، ومن ثم تحليل التحديات التي تواجه هذا القطاع في التحول نحو الاستدامة والمتمثلة في (تحديات الزراعة المكثفة، ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والتحديات التمويلية)، ومن ثم إبراز دور الابتكارات المالية التي اعتمدت عليها هولندا في تحقيق التمويل الزراعي المستدام من خلال تخطيطها للتحديات التي كانت تحول دون توجيه التمويل نحو الاستثمارات الزراعية المستدامة، وفي الأخير تم تقديم إطار مقترح لتحقيق

التمويل الزراعي المستدام في الجزائر ومدى قابلية تحقيقه ميدانيا من خلال ما تم استخلاصه من التجربة الهولندية.

- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الإطار الزمني للدراسة من سنة (2013) إلى سنة (2022)، وهي الفترة التي عرفت توجهها دوليا ووعي بحتمية حشد التمويل وتوجيهه نحو الاستثمارات المسؤولة بيئيا واجتماعيا، إلا انه لم يتم توحيد فترة الدراسة بالنسبة لجميع المتغيرات خاصة فيما يتعلق بالابتكارات المالية نظرا لحدثة البعض منها أو حداثة تبنيها في هولندا، وعليه فقد تم الاعتماد على الفترة (2013-2022) في تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي وتحليل التحديات التي تواجه تحوله نحو الاستدامة ، بينما تم عرض الابتكارات المالية التي ظهرت في هذه الفترة أي بين سنتي (2013-2022).
- **الحدود المكانية:** نظرا لانهيار الجهود الدولية في تحقيق التمويل المستدام على الدول الأوروبية وبعض الدول الآسيوية، وتركيزها بشكل أساسي على مجالات الطاقة المتجددة والنقل المستدام، ومع الغياب النسبي للتركيز على التمويل الزراعي المستدام، تبرز التجربة الهولندية كإحدى التجارب الرائدة عالميا والقليلة التي استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال، وبناء على ذلك تم اختيار هولندا والجزائر كحدود مكانية لهذه الدراسة باعتبار أن التجربة الهولندية تعتبر نموذج عالمي يمكن أن تحدي به الجزائر في تحقيق التمويل الزراعي المستدام.

8- الدراسات السابقة

بغية جعل هذا البحث كحلقة تكمل لسلسلة البحوث السابقة، ومحطة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، قد تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات المتعلقة بمتغيرات الدراسة بهدف تسليط الضوء على الجوانب المتصلة بالموضوع وتوضيح الفجوات البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات حسب تاريخ نشرها:

الجدول رقم (01): الدراسات السابقة

دراسة Muhammad Kashif and Others، سنة (2024)	
Evaluating the influence of financial technology (FinTech) on sustainable finance: a comprehensive global analysis	عنوان الدراسة
مقال علمي منشور في مجلة Financial Markets and Portfolio Management	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على تحقيق التمويل المستدام خلال الفترة الممتدة من سنة (2010) إلى سنة (2021)، وذلك من خلال تحليل بيانات مستمدة من (89) دولة، كما هدفت هذه الدراسة أيضا إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في دفع التحول نحو باقتصاد منخفض الكربون ومستدام.	هدف الدراسة
اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي بالاعتماد على التحليل الكمي لفهم تأثير التكنولوجيا المالية (FinTech) على التمويل المستدام، وذلك باستخدام طريقة الانحدار المتعدد	منهج الدراسة

<p>المكونة من مرحلتين (Two-stage least square regression approach) باستخدام المتغيرات الأداة لتحليل البيانات، كما تم التحقق من النتائج باستخدام طريقة نظام اللحظات المعممة ذات المرحلتين (Two-step system generalized method of moments) لضمان دقة وصحة النتائج.</p>	
<p>توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية (FinTech) على تحقيق التمويل المستدام؛ - تمتلك التكنولوجيا المالية إمكانيات واسعة للتطبيق في قطاعات التمويل المستدام المختلفة ولها القدرة على خلق آثار إيجابية طويلة الأمد؛ - يمكن للتكنولوجيا المالية أن تتدمج مع تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز نمو سوق التمويل المستدام. 	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التركيز على دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل المستدام؛ - تسليط الضوء على الحاجة إلى أدوات مالية مبتكرة لدعم التحول الى اقتصاد أكثر استدامة. 	<p>أوجه التشابه مع الدراسة الحالية</p>
<p>تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - ركزت الدراسة الحالية على ابراز دور الابتكار المالي ممثل بـ (السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي) في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا، بينما ركزت هذه الدراسة على تحليل دور (FinTech) في تحقيق التمويل المستدام بصفة عامة، من خلال تحليل عالمي يشمل (89) دولة؛ - اهتمت الدراسة الحالية بالابتكارات المالية في الزراعة المستدامة تحديدا، بينما اهتمت هذه الدراسة على تحليل تأثير (FinTech) في مختلف قطاعات التمويل المستدام. 	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>دراسة Jelena Jovovic, Suncica Vukovic، سنة (2024)</p>	
<p>The Role of Platforms in Fostering Sustainable Finance: A Comprehensive Approach</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>مقال علمي منشور في مجلة Platforms</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>هدفت هذه الدراسة الى تحليل دور المنصات الرقمية كوسيلة لتعزيز التمويل المستدام من خلال تحسين الشفافية وتيسير تدفق المعلومات وجذب استثمارات مؤثرة تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>هدف الدراسة</p>

<p>اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لمراجعة وتحليل الأبحاث السابقة المتعلقة بدور المنصات في تعزيز التمويل المستدام، عن طريق التحليل البليومتري لمجموعة من الدراسات المنشورة في قاعدة بيانات SCOPUS.</p>	<p>منهج الدراسة</p>
<p>خلصت هذه الدراسة الى أن المنصات الرقمية كمنصات التمويل الجماعي، منصات الإقراض بين الأفراد، تقنيات البلوكتشين ومنصات بيانات ESG (البيئية والاجتماعية والحوكمة) تعد أدوات رئيسية لدعم تحقيق التمويل المستدام من خلال مساهمتها في:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعزيز مستوى الشفافية والمصادقية؛ - تسهيل الوصول إلى معلومات موثوقة ذات صلة بالاستدامة؛ - توسيع نطاق التمويل المستدام من خلال خفض التكاليف وزيادة الكفاءة. 	<p>نتائج الدراسة</p>
<p>تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تهدف كلتا الدراستين إلى فهم دور الأدوات المالية الحديثة في تحقيق التمويل المستدام؛ - تضمين الدراستين لمنصات التمويل الجماعي كأحد الابتكارات الأساسية الداعمة لتحقيق التمويل المستدام. 	<p>أوجه التشابه مع الدراسة الحالية</p>
<p>تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تناولت الدراسة الحالية عدد أكبر من الابتكارات المالية المحققة للتمويل المستدام (كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي)، بينما ركزت هذه الدراسة على المنصات فقط كأداة لدعم تحقيق التمويل المستدام؛ - ركزت الدراسة الحالية على دور الابتكار المالي في تعبئة التمويل المستدام للأنشطة الزراعية في هولندا، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور المنصات في تحقيق التمويل المستدام بصفة عامة وفق اطار عالمي غير متخصص. 	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>
<p>دراسة Edi Suranta Tarigan and Wisnu Mawardi، سنة (2024)</p>	
<p>Financial Innovation for Sustainable Agricultural Development in Emerging Economies</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>مقال علمي منشور في مجلة Strategic Financial Review</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>هدفت هذه الدراسة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحليل واقع الزراعة المستدامة في الاقتصادات الناشئة والتحديات التي تواجهها؛ - دراسة دور الابتكار المالي في دعم التحول نحو الزراعة المستدامة؛ - تقييم تأثير وكفاءة الابتكارات المالية على تعبئة التمويل المستدام في الاقتصادات الناشئة؛ 	<p>هدف الدراسة</p>

أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، من خلال تحليل بيانات حول تحديات التحول نحو الزراعة المستدامة في عينة من الاقتصادات الناشئة.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها: - يمكن الابتكار المالي من تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية المسؤولة مما يؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمارات الزراعية المستدامة؛ - توجد عوائق تتعلق بالبنية التحتية، المعرفة المالية والتنظيم تعيق تبني الابتكارات المالية بشكل واسع في الاقتصادات الناشئة.
أوجه التشابه مع الدراسة الحالية	تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية: - التركيز على دور الابتكار المالي كأداة لتحقيق التمويل الزراعي المستدام ودعم التحول نحو الزراعة المستدامة؛ - تناولت كلتا الدراستين التحديات والفرص المتعلقة بالتمويل الزراعي المستدام.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية: - ركزت هذه الدراسة على الاقتصادات الناشئة بينما ركزت الدراسة الحالية على التجربة الهولندية؛ - اعتمدت هذه الدراسة إبراز دور التقنيات الرقمية في دعم الوصول الى التمويل الزراعي المستدام، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور الابتكار المالي ممثل بـ (السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي) في تعبئة التمويل الزراعي المستدام.
دراسة لصاق حيزية، سنة (2024)	
عنوان الدراسة	دور الاستثمار الخاص في تعبئة التمويل المستدام لسد فجوة أهداف التنمية المستدامة 2030 في البلدان العربية: السندات المستدامة نموذجًا.
نوع الدراسة	مقال علمي منشور في مجلة دراسات اقتصادية.
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور السندات المستدامة في تعبئة التمويل المستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في البلدان العربية بالإضافة إلى تقديم توصيات لتعزيز دور القطاع الخاص في تمويل المشاريع المستدامة.
منهج الدراسة	اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي تم من خلاله استعراض الإطار النظري والتطبيقي لدور الاستثمار الخاص في تعبئة التمويل المستدام في البلدان العربية عبر السندات المستدامة.
نتائج الدراسة	توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها: - للقطاع الخاص أهمية كبيرة في سد فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- تعتبر السندات الخضراء أداة فعالة في تمويل المشاريع المستدامة في البلدان العربية؛	
تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث إبراز دور السندات المستدامة في تعبئة التمويل المستدام.	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تركيزها على دور السندات المستدامة في تعبئة التمويل المستدام في البلدان العربية، بينما ركزت الدراسة الحالية على دور كل من (السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي) في تعبئة التمويل الزراعي المستدام في هولندا.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة Havemann Tanja and Others، سنة (2022)	
Blended finance for agriculture: exploring the constraints and possibilities of combining financial instruments for sustainable transitions	عنوان الدراسة
مقال علمي نشر في مجلة Agriculture and Human Values	نوع الدراسة
<p>هدفت هذه الدراسة إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تسليط الضوء على دور التمويل المستدام المختلط في تمويل الزراعة المستدامة وكيفية استخدامه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ - استكشاف القيود التي تواجه استخدام أدوات التمويل التقليدية في تمويل الزراعة المستدامة؛ - تحديد الشروط التي يمكن من خلالها أن تتغلب الابتكارات المالية المستدامة على العوائق التي تعترض الاستثمار في الزراعة المستدامة. 	هدف الدراسة
اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي تم من خلاله استعراض الإطار النظري والتطبيقي للتمويل المستدام المختلط وأبرز الابتكارات المالية المستخدمة في تحقيقه.	منهج الدراسة
<p>توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يمكن للتمويل المستدام المختلط أن يسد الفجوة التمويلية للتحويل نحو الزراعة المستدامة وذلك من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعبئة رأس المال؛ - لا بد من مواءمة أدوات التمويل مع احتياجات القطاعات المختلفة، بما في ذلك الزراعة. 	نتائج الدراسة
تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تسليط الضوء على الابتكارات المالية كأداة للتحويل نحو الزراعة المستدامة من خلال تحقيق تمويل زراعي مستدام؛	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

<p>- تناولت هذه الدراسة التمويل المستدام المختلط فقط، بينما تناقش الدراسة الحالية الابتكار المالي بشكل عام (بما في ذلك السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي والسندات المستدامة) بشقيها العام والخاص؛</p> <p>- ركزت هذه الدراسة على التمويل المستدام بشكل عالمي، بينما ركزت الدراسة الحالية على التجربة الهولندية تحديداً.</p>	
دراسة Dieuwertje Bosma and Others، سنة (2022)	
Financing regenerative agriculture Regenerative finance solutions to restore and conserve biodiversity	عنوان الدراسة
تقرير بحثي صادر عن منصة (Erasmus) للابتكار المستدام بالتعاون مع (NWB Bank)	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات المالية في تمويل التحول نحو الزراعة المستدامة كوسيلة لاستعادة التنوع البيولوجي في هولندا، وذلك من خلال التركيز على تحديات وفرص تحويل النظم الزراعية الحالية إلى نظم أكثر استدامة.	هدف الدراسة
اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليلي قائم على دراسة الحالة لتقييم أطر التمويل الخاصة بالزراعة المتجددة والمستدامة في هولندا، كما وقد تم تطبيق هذا المنهج من خلال تحليل مجموعة من المشاريع والمبادرات الزراعية المستدامة، بما في ذلك دراسة النماذج المالية المستدامة المستخدمة في هذه المشاريع.	منهج الدراسة
<p>توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها:</p> <p>- تؤدي الزراعة المكثفة إلى فقدان التنوع البيولوجي بسبب الممارسات غير المستدامة، مثل الاستخدام المفرط للأسمدة الصناعية؛</p> <p>- يمثل التمويل تحدياً رئيسياً للتحول نحو الزراعة المستدامة في هولندا بسبب ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وعدم توافق المشاريع صغيرة الحجم مع النماذج التمويلية التقليدية؛</p> <p>- كما قدمت الدراسة حلولاً تمويلية لتجسيد الزراعة المستدامة كفصل أسعار الأراضي عن السوق التقليدي وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء صناديق تمويلية مبتكرة.</p>	نتائج الدراسة
<p>تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية:</p> <p>- التركيز على دور الابتكار المالي في تعزيز الاستدامة الزراعية؛</p> <p>- إبراز دور الابتكارات المالية المستدامة في تعبئة التمويل المستدام للأنشطة الزراعية المسؤولة بيئياً واجتماعياً.</p>	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
<p>ركزت الدراسة الحالية بشكل معمق على إبراز قدرة الأدوات المالية المبتكرة كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، وابتكارات الصيرفة المستدامة على تعبئة</p>	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية

<p>التمويل الزراعي المستدام وهو ما يمنحها ميزة تحليلية للآليات العملية التي تسهم في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا، بينما ركزت هذه الدراسة على المفاهيم العامة والنظرية لتمويل التحول نحو الزراعة المستدامة فقط.</p>	
دراسة Okun Bayram and Others، سنة (2022)	
<p>Can Fintech Promote Sustainable Finance? Policy Lessons from the Case of Turkey</p>	عنوان الدراسة
<p>مقال علمي منشور في مجلة Sustainability</p>	نوع الدراسة
<p>هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف كيف يمكن للتكنولوجيا المالية تعزيز التمويل المستدام، مع التركيز على التجربة التركية كدراسة حالة، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على التقدم المحرز في مجال الشمول المالي واستخدام التكنولوجيا المالية لدعم الأهداف المستدامة في الأسواق الناشئة.</p>	هدف الدراسة
<p>اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتحليل القوانين واللوائح التنظيمية وتقارير المنظمات الدولية عن القطاع المالي التركي ومدى مساهمة ابتكارات التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية في تعزيز التمويل المستدام.</p>	منهج الدراسة
<p>توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أحرزت تركيا تقدماً في تبني حلول مالية مستدامة مثل القروض المستدامة، والمرتبطة بالاستدامة خاصة في مجال الطاقة المتجددة، مما يعزز من تعبئة التمويل المستدام لهذا القطاع؛ - عززت التكنولوجيا المالية من الشمول المالي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا، خاصة من خلال نظم الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي. 	نتائج الدراسة
<p>تشابه كلتا الدراستين في التركيز المشترك على التمويل المستدام ومدى قدرة الابتكارات المالية المستحدثة على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات المستدامة.</p>	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
<p>اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية من حيث:</p> <ul style="list-style-type: none"> - اختلاف النطاق الجغرافي للدراسة بين تركيا وهولندا؛ - اقتصرت هذه الدراسة على ابتكارات مالية محدودة متمثلة في منصات التمويل الجماعي وأدوات الدفع الإلكتروني، بينما شملت الدراسة الحالية نطاقاً أوسع من الابتكارات المالية متمثلة في (السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي). 	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة Lukman Raimi and Others، سنة (2021)	

A Comparative Discourse of Sustainable Finance Options for Agribusiness Transformation in Nigeria and Brunei: Implications for Entrepreneurship and Enterprise Development	عنوان الدراسة
World Journal of Science, Technology and Sustainable Development مقال علمي منشور في مجلة	نوع الدراسة
هدف هذه الدراسة إلى مقارنة أدوات التمويل المستدام (السندات الخضراء، السندات الاجتماعية) في دعم تحويل الأعمال الزراعية في كل من نيجيريا وبروناي، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه رواد الأعمال في كلا البلدين، واستكشاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الخيارات.	هدف الدراسة
اعتمدت هذه الدراسة على المنهج وصفي والتحليلي لتحليل الاحصائيات والمعلومات النوعية باستخدام منهجيات تحليل المحتوى.	منهج الدراسة
توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها ما يلي: - تواجه نيجيريا وبروناي تحديات مماثلة في تحول دون استدامة القطاع الزراعي في كلا البلدين كنقص التمويل وضعف البنية التحتية ومحدودية استخدام الابتكارات التكنولوجية؛ - تعتبر كل من السندات الخضراء والاجتماعية أفضل الخيارات لتعبئة التمويل الزراعي المستدام في كل من نيجيريا وبروناي؛	نتائج الدراسة
تتشابه كلتا الدراستين في مناقشة دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، كما تسلطان الضوء على أهمية هذا الأخير في دعم التحول نحو الزراعة المستدامة.	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تناولت الدراسة الحالية عدد أكبر من الابتكارات المالية المحققة للتمويل المستدام (كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي)، بينما ركزت هذه الدراسة على السندات الخضراء والاجتماعية فقط.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة إبراهيم حسن جمال، سنة (2020)	
الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام: دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر	عنوان الدراسة
Journal of Economics and Administrative Sciences مقال علمي نشر في مجلة	نوع الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى: - دراسة دور الابتكار المالي في تعزيز التمويل المستدام في المصارف الإسلامية في قطر؛ - تقييم فاعلية الأدوات المالية المبتكرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ - تحليل العوامل التي تعيق استخدام الابتكار المالي في التمويل المستدام.	هدف الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المفاهيم النظرية والتطبيقية للابتكار المالي في المصارف الإسلامية القطرية.	منهج الدراسة
توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها ما يلي: - الابتكار المالي يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق التمويل المستدام، خاصة في المصارف الإسلامية؛ - هناك فجوة معرفية حول كيفية تبني الابتكارات المالية في المصارف الإسلامية؛ - ضرورة تعزيز التعاون بين القطاع المالي والمجتمع لتحقيق الأهداف المستدامة.	نتائج الدراسة
تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في ابراز دور الابتكار المالي كأداة لتحقيق التمويل المستدام.	أوجه التشابه مع الدراسة الحالية
تختلف هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في النقاط التالية: - ركزت هذه الدراسة على التمويل المستدام بشكل عام بينما ركزت الدراسة الحالية على التمويل الزراعي المستدام؛ - ركزت هذه الدراسة على ابتكارات الصيرفة المستدامة بينما ركزت الدراسة الحالية على كل من ابتكارات الصيرفة المستدامة، السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة ومنصات التمويل الجماعي.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة Aziz Durrani and Others، سنة (2020)	
The Role of Central Banks in Scaling Up Sustainable Finance – What do Monetary Authorities in the Asia-Pacific Region Think?	عنوان الدراسة
مقال علمي منشور في مجلة Journal of Sustainable Finance and Investment	نوع الدراسة
هدف الدراسة إلى: - الاطلاع على وجهات النظر والسياسات الناشئة لدى البنوك المركزية لمجموعة من الدول الآسيوية بشأن التمويل المستدام؛ - مع تسليط الضوء على المبادرات الحالية والتحديات التي يواجهها التمويل المستدام؛ - مراجعة السياسات والمبادرات المتعلقة بالتمويل المستدام في ست دول (بنغلاديش، الصين، الهند، إندونيسيا، سنغافورة وفيتنام) .	هدف الدراسة
اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام استبيانات وزعت على 18 بنك مركزي وسلطة نقدية.	منهج الدراسة
توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج منها ما يلي:	نتائج الدراسة

<ul style="list-style-type: none"> - تزايد الوعي لدى البنوك المركزية في المنطقة بأهمية التمويل المستدام ودوره في التصدي للمخاطر المناخية؛ - يتفاوت أثر المبادرات المستدامة على تحقيق التمويل المستدام من دولة إلى أخرى؛ - هنالك حاجة إلى تحسين القدرات المؤسسية وتوحيد معايير الاستدامة لدى البنوك المركزية للدول الاسيوية محل الدراسة. 	
<p>تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث التركيز على التمويل المستدام وأدواته كالسندات المستدامة.</p>	<p>أوجه التشابه مع الدراسة الحالية</p>
<p>تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة من حيث تركيزها على التجربة الهولندية تحقيق التمويل الزراعي المستدام، بينما ركزت هذه الدراسة على عرض مبادرات البنوك المركزية لمجموعة من الدول الاسيوية في تحقيق التمويل المستدام، كما تناولت الدراسة الحالية تناول الابتكار المالي في سياق الزراعة التمويل الزراعي المستدام تحديداً، بينما تناقشت هذه الدراسة التمويل المستدام بشكل عام.</p>	<p>أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية</p>

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة المبينة في الجدول.

رغم تعدد الدراسات التي تناولت كل من موضوعي التمويل المستدام والابتكار المالي في سياقات متنوعة، إلا أن معظمها ركز على التطبيقات العامة للابتكارات المالية دون معالجة معمقة لدورها في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، فعلى سبيل المثال ركزت بعض الدراسات على تأثير التكنولوجيا المالية على التمويل المستدام بشكل عام، كما هو الحال في دراسة (Kashif and others, 2024)، بينما تناولت دراسات أخرى دور المنصات الرقمية في تحسين الشفافية وتيسير الاستثمار في المشاريع المستدامة كما ورد في دراسة (Jovovic and others, 2024)، بينما سلطت بعض الدراسات الضوء على تحديات التمويل الزراعي في بعض السياقات كالاقتصادات الناشئة مثل دراسة (Tarigan & Mawardi, 2024)، أو بحث نماذج تمويلية مختلفة وتعزيز التحول نحو الزراعة المستدامة كدراستي (Havemann, 2022) و (Bosma and others, 2022).

رغم أهمية هذه الاسهامات، إلا أنها لم تقدم رؤية شاملة تجمع بين الأدوات المالية المختلفة كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي، وكيفية تكاملها لتلبية متطلبات التمويل الزراعي المستدام، وعليه من هنا تتبع أهمية هذه الدراسة في سد هذه الفجوة البحثية عبر:

- التركيز على دور الابتكارات المالية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا كنموذج عالمي يمكن محاكاته؛

- تحليل الآليات المالية المستخدمة في مواجهة تحديات محددة مثل ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والحاجة إلى شراكات مستدامة بين القطاعين العام والخاص؛
- تقديم فهم معمق لدور الأدوات المالية المبتكرة في تعزيز التحول نحو الزراعة المستدامة، مع ربط ذلك باحتياجات وممارسات الزراعة المسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.

9- منهج الدراسة

قصد الامام بمختلف جوانب موضوع البحث ومحاولة الوصول للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على كل من المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، بغرض عرض المفاهيم النظرية ووصف الظواهر المتعلقة بموضوع الابتكار المالي، التمويل المستدام والزراعة المستدامة، كما تم في الجانب التطبيقي تحليل دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا وذلك بعد تحليل مستوى استدامة القطاع الزراعي الهولندي والتعرف على التحديات التي تواجه تعبئة التمويل وتوجيهه نحو الاستثمار الزراعي المستدام في هذا القطاع، ومن ثم تقديم اطار مقترح لتحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر ومدى قابلية تحقيقه ميدانيا من خلال ما تم استخلاصه من التجربة الهولندية وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي.

10- تقسيمات الدراسة

لمعالجة موضوع دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تمت الإحاطة بكل جوانب الموضوع، وذلك بتقسيمها إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، مسبقة بمقدمة عامة ومنتوية بخاتمة تتضمن جملة من النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات وكذلك بعض الافاق للدراسات المستقبلية، ومنه يمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول: التأصيل النظري للابتكار المالي

خصص هذا الفصل للإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالابتكار المالي في سياق موضوع الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للابتكار المالي، تم التطرق فيه إلى مفهوم الابتكار المالي وأسباب ظهوره، مبادئ وأنواع الابتكار المالي، وظائف ومراحل الابتكار المالي، في حين تناول المبحث الثاني السندات المستدامة من خلال التعرف على الاطار النظري لكل من السندات الخضراء والاجتماعية وتطور حجم اصدارهما على المستوى العالمي، بالإضافة الى التعرف أيضا على كل من سندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة، أما المبحث الثالث فقد تم فيه التعرف على كل من صناديق الاستثمار المستدامة والصيرفة المستدامة من خلال التطرق إلى كل من تعريف صناديق الاستثمار المستدامة وأنواعها، أساليب ادارتها، أساليب تقييم أدائها المالي وأداء استدامتها، بالإضافة الى التعرف على مفهوم الصيرفة المستدامة ومبادئها وكذا مراحل التحول نحوها،

في حين تناول المبحث الرابع منصات التمويل الجماعي من خلال التطرق إلى الاطار المفاهيمي للتمويل الجماعي، آلية عمل منصات التمويل الجماعي بالإضافة إلى نماذج، مزايا ومخاطر منصات التمويل الجماعي.

- الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لتحقيق التمويل الزراعي المستدام

خصص هذا الفصل للإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالتمويل الزراعي، التمويل المستدام، الزراعة المستدامة، منهج وتحديات تحقيق التمويل المستدام للأنشطة الزراعية، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتمويل الزراعي، مصادر التمويل الزراعي بالإضافة إلى المخاطر والتحديات التي يواجهها التمويل الزراعي، أما المبحث الثاني كان عبارة عن مدخل للتمويل المستدام من خلال التطرق إلى كل من الاطار المفاهيمي للتمويل المستدام، أبعاد ومبادئ التمويل المستدام، النظريات المفسرة لتحقيق التمويل المستدام، بالإضافة إلى منهج تحقيق التمويل المستدام، في حين تناول المبحث الثالث الاطار العام للزراعة المستدامة من خلال التطرق إلى كل من أساسيات، مظاهر وأشكال الممارسات الزراعية المستدامة، أما فيما يخص المبحث الرابع فقد تناول منهج وتحديات تحقيق التمويل المستدام للأنشطة الزراعية، من خلال التعرف على منهج تعبئة التمويل الزراعي المستدام من خلال الابتكارات المالية، ومن ثم التطرق إلى غسل (ESG) وهو أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التمويل الزراعي المستدام.

- الفصل الثالث: التجربة الهولندية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام خلال الفترة (2013-2022)

وسبل الاستفادة منها في الجزائر

خصص هذا الفصل لدراسة الحالة، حيث تم المبحث الأول تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) وذلك للفترة (2013-2022)، أما المبحث الثاني فقد تم فيه تحليل التحديات التي تواجه تحول القطاع الزراعي الهولندي نحو الاستدامة، في حين أن المبحث الثالث خصص لعرض الابتكارات المالية التي اعتمدت عليها هولندا في تحقيق التمويل المستدام والتغلب على التحديات التي كانت تواجه عملية تحقيقه، أما المبحث الرابع فقد خصص لتسليط الضوء على سبل تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر من خلال تقديم اطار مقترح بناء على ما تم استخلاصه من التجربة الهولندية، وذلك بعد التعرف إلى التحديات التي تواجه استدامة القطاع الزراعي في الجزائر، وكذا التعرف لمختلف آليات التمويل الزراعي المعتمدة.



الفصل الأول: التأصيل النظري للابتكار المالي



تمهيد

يشهد القطاع المالي تطوراً مستمراً بفضل الابتكار المالي الذي يهدف إلى تحسين كفاءة العمليات المالية وتلبية احتياجات المستثمرين والمجتمعات بشكل أكثر فعالية، وعليه تعتبر الابتكارات المالية أدوات هامة لتعزيز النمو الاقتصادي، من خلال توفيرها لحلول مبتكرة تساهم في تحسين الوصول إلى التمويل، تقليل التكاليف وزيادة الشفافية، ومع ذلك وفي ظل التحديات البيئية والاجتماعية الحالية، أصبح من الضروري أن تتجه هذه الابتكارات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما أدى إلى ظهور أدوات مالية جديدة تهدف إلى تحقيق التوازن بين العوائد المالية والأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع، من خلال تعبئة التمويل لدعم المشاريع المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن هذه العملية تتطلب وجود رقابة فعالة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة دون الإضرار بالاستقرار المالي والاقتصادي، لذلك أصبحت الابتكارات المالية المستدامة كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة وأدوات الصيرفة المستدامة محور اهتمام المؤسسات المالية والهيئات التنظيمية، نظراً لما لها من قدرة على دعم التحول إلى اقتصاد دائري وأكثر استدامة.

بناءً على ما سبق، سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على التأصيل النظري للابتكار المالي من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للابتكار المالي

المبحث الثاني: السندات المستدامة

المبحث الثالث: صناديق الاستثمار المستدامة والصيرفة المستدامة

المبحث الرابع: منصات التمويل الجماعي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للابتكار المالي

مع التطور المستمر للصناعة المالية والمصرفية، واشتداد المنافسة في القطاع المالي، بات الابتكار المالي بمثابة وسيلة أساسية تمكن المؤسسات المالية من الحفاظ على استمراريته وتعزيز مكانتها، من خلال ما يقدمه من منتجات وخدمات مالية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية وما يحمله من حلول لمشاكل التمويل، فما هو الابتكار المالي؟ وماهي أنواعه ووظائفه وأسباب ظهوره؟ كل هذه النقاط سوف نحاول التفصيل فيها وفقا لمطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الابتكار المالي وأسباب ظهوره

الفرع الأول: مفهوم الابتكار المالي

1. الابتكار لغة

ويعني المبادرة إلى الشيء والإسراع إليه، وابتكار الشيء إدراك أوله وهو يدل على الاقدام على فعل يسبق به صاحبه بقية الناس، والتفكير الابتكاري هو تفكير مصاغ بطريقة تؤدي إلى نتائج إبداعية، ويسمى الفرد مبتكرا عندما يحقق نتائج إبداعية باستمرار.

2. الابتكار اصطلاحا

هو عملية خلق أو إنتاج شيء جديد، على أن يكون أصيلا وملائما للواقع، وذو مضمون ويحل مشكلة من المشكلات، ويكون ذا قيمة ويحظى بالقبول الاجتماعي.⁽¹⁾

3. الابتكار المالي

بالرغم من تناول موضوع الابتكار المالي في الكثير من الدراسات ومن طرف العديد من الباحثين، إلا أن لكل وجهة نظر في تعريف الابتكار المالي، حيث عرف كل من (Franklin Allen and Glenn Yago) الابتكار المالي على أنه "خلق أدوات مالية أو تكنولوجيات وأسواق جديدة، بحيث يغطي الابتكار في مجال المالية وظيفتي البحث والتطوير، كما يتم العمل على التسويق للمنتجات المالية لدى العملاء للمساهمة في اعتمادها ونشر استخدامها"⁽²⁾.

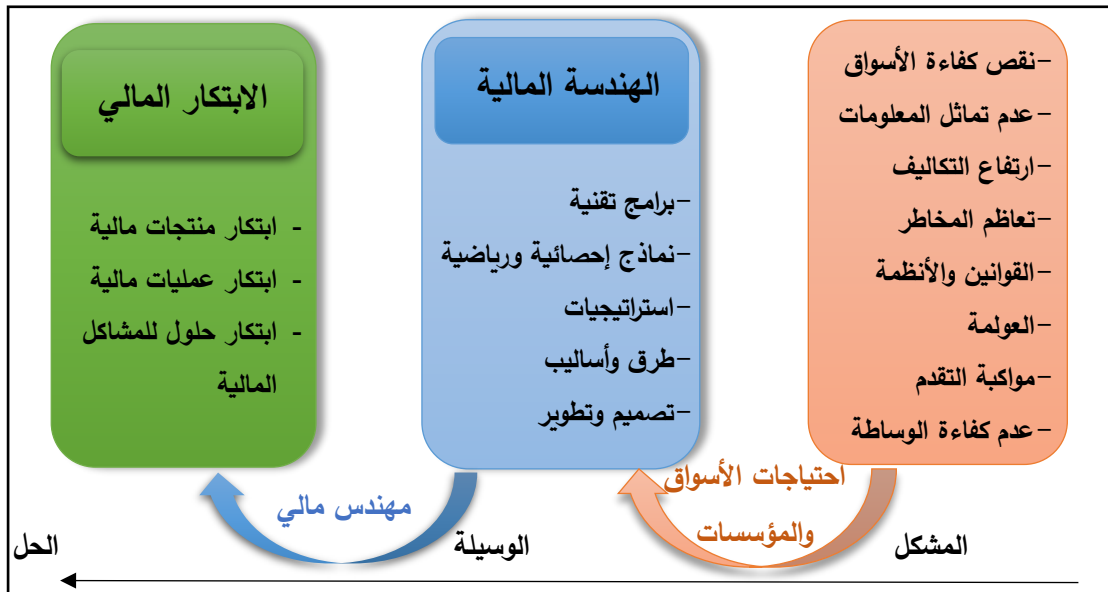
⁽¹⁾ بوعكاز نوال، (2018): دور الهندية المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الاجارة الإسلامية في مملكة البحرين، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سطيف 01، ص 25.

⁽²⁾ عماني لمياء، بن علي سمية، (2020): الهندسة المالية المشتقات المالية وإدارة المخاطر، الدار الجزائرية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، ص22.

أما (Peter Drucker) فيرى بأن الابتكار المالي هو " الوسيلة التي تمكن من إنشاء إما موارد جديدة تخلق ثروة، أو تمنح الموارد المتاحة إمكانية إضافية لخلق الثروة " ⁽¹⁾، وبالتالي فإن (Drucker) يرى بأن الابتكار المالي لا يقتصر فقط على خلق ما هو جديد على غرار كل من (Allen & Yago) بل يعتبر بأن تكييف المنتجات والأدوات المالية الحالية مع التغيير الحاصل في البيئة التنظيمية، المالية والاقتصادية هو كذلك عبارة عن ابتكار مالي.

كما يرى آخرون بأن الابتكار المالي هو مرادف للهندسة المالية وأنه عبارة عن " التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة، وصياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل " ⁽²⁾، إلا أن (Robert Merton) يرى بأن الابتكار المالي والهندسة المالية ليس شيئا واحدا، وأن هذه الأخيرة هي وسيلة لتنفيذ الابتكار المالي ⁽³⁾، من خلال تركيزها على استخدام الأدوات الرياضية والنماذج لتحليل وتقييم المخاطر واتخاذ القرارات المالية، بينما يهدف الابتكار المالي إلى خلق أدوات وحلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، كما يمكن تلخيص العلاقة بين الابتكار المالي والهندسة المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-02): علاقة الابتكار المالي بالهندسة المالية



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: بوعكاز نوال، (2011): حدود الهندسة المالية في تفعيل استراتيجيات التغطية من المخاطر المالية في ظل الأزمة المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 18.

⁽¹⁾ Peter Ferdinand Drucker, (1998) : The Discipline of Innovation, Harvard Business Review, USA, 76(06), p149.

⁽²⁾ الغالي بن إبراهيم، (2015): تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 40، جامعة بسكرة الجزائر، ص 54.

⁽³⁾ سامي بن إبراهيم السويلم، (2004): صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، بيت المشورة للتدريب، الطبعة الأولى، الكويت، ص 10.

وتأسيسا على ما سبق فإنه يمكن النظر إلى الابتكار المالي من خلال وجهتي نظر كالآتي:

- **وجهة نظر ضيقة:** يعرف الابتكار المالي من خلالها على أنه "الجديد المبتكر في الأدوات المالية" ⁽¹⁾؛
 - **وجهة نظر أوسع:** يعرف الابتكار المالي من خلالها على أنه "مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى تلبية احتياجات المجتمع المالي كخلق منتجات جديدة أو بديلة مبتكرة، أو تأهيل منتجات قائمة أو تطويرها" ⁽²⁾، وليس المقصود بالابتكار المالي هنا مجرد الاختلاف عن السائد بل يجب أن يحقق هذا الاختلاف مستوى أفضل من الكفاءة بالإضافة لتخفيض التكلفة والخطر وتحسين الخدمات المالية بالنسبة للنظام المالي ككل ⁽³⁾، بحيث تحقق الأداة المالية المبتكرة ما لا تستطيع الأدوات والتقنيات المالية السائدة تحقيقه ⁽⁴⁾، وذلك من خلال إيجاد شيء غير مسبوق من منتج أو خدمة أو عملية أو كيان مالي، كما قد يكون هذا الابداع بتطوير ما أصله موجود ⁽⁵⁾.
- ومما سبق يمكن القول بأن الابتكار المالي "هو أسلوب وعمل إنشائي لأدوات وتقنيات ومؤسسات وأسواق جديدة مالية وتعميمها" ⁽⁶⁾.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الابتكار المالي

من أهم العوامل التي يعزى لها ظهور الابتكار المالي، تكمن في الطريقة التي تغيرت بها الأسواق المالية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة انتقال النظام الاقتصادي من حالة استقرار نسب المبادلات ومعدلات الفائدة الثابتة إلى حالة من المخاطر الحقيقية للتصرفات الغير مسؤولة التي كان يطلقها الساسة وأصحاب القرار مما أدى إلى حركة كبيرة في الأسعار على مستوى الأسواق المالية بشكل يتسم بعدم الاستقرار ⁽⁷⁾، وعموما يمكن ايجاز أهم أسباب ظهور الابتكار المالي في أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة على النحو التالي:

(1) مصباحي محمد امين، (2022): أثر الأدوات المالية الإسلامية في أداء الأسواق المالية الإسلامية دراسة تجارب لبعض الأسواق المالية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص338.

(2) سامر مظهر قنطقجي، (2016): فقه الابتكار المالي بين التثبيث والتهافت، أصوله، قواعده، معايير، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة الثالثة، حماه، سوريا، ص27.

(3) Beccalli Elena, Poli Federica, (2015) : Bank Risk, Governance and Regulation, Plagrove Macmillan UK, P128.

(4) بلقصور روقية، (2018): مدى إمكانية مواكبة الهندسة المالية للابداعات المالية العالمية بالتطبيق على البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص3.

(5) سعدي بوبكر، بدروني عيسى، (2022): أثر الابتكار المالي في تحسين ربحية البنوك الإسلامية مصرف السلام الجزائري نموذجا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر، ص277.

(6) Oliver Wyman, (2012) : Rethinking Financial Innovation Reducing Negative outcomes While Retaining the Benifits, World Economic Forum Report, Cologny Suisse, p16.

(7) هاشم فوزي دباس العيادي، (2008): الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوارق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 28.

1. أسباب مباشرة

- تتمثل الأسباب المباشرة لظهور الابتكار المالي أساسا في: ⁽¹⁾
- انهيار اتفاقية (Bretton Woods)، الأمر الذي ترتب عنه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت مدعاة لتطوير عقود الصرف الأجل والبحث عن آلية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف؛
 - زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛
 - الانهيارات المتتالية للأسواق المالية العالمية دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية؛
 - المنافسة الشرسة ما بين المؤسسات المالية والمصرفية، ما دفع هذه الأخيرة إلى استنفار دوائر البحث والابتكار لديها لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل والقفز فوق القيود التي تفرضها السياسات النقدية.

2. أسباب غير مباشرة

- بالإضافة إلى الأسباب المباشرة السالف ذكرها، كانت هناك عوامل أخرى غير مباشرة ساهمت في ظهور الابتكار المالي نذكر أهمها فيما يلي: ⁽²⁾
- **الحاجة أم الاختراع:** تتمحور هذه الفكرة حول أن الابتكار المالي جاء استجابة لقيود معينة تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية في عالم الاستثمار والتمويل الحديث كالربح والسيولة وإدارة المخاطر، وقد تكون هذه القيود قانونية مثل إنشاء عقود أو معاملات معينة بمقتضى القانون، أو قيود تقنية أو اجتماعية مثل تفضيل نوع معين من المنتجات على أخرى؛
 - **تزايد الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل:** من دوافع الحاجة للابتكار المالي كذلك هو الاحتياجات المختلفة والمتزايدة للمستثمرين وطالبي التمويل، إذ أدى الظهور المتزايد للاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل التمويل المختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق إلى عدم قدرة الوساطة المالية بصورتها التقليدية من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في السوق المالي، ولذلك ظهرت الحاجة لابتكار وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات المتزايدة؛

⁽¹⁾ زواويد لزهارى، حاج نفيسة، (2018): التنافسية وبيئة الأعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المالي في المؤسسات المالية، مجلة أفاق للدراسات والبحوث، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، ص126.

⁽²⁾ بن منصور موسى، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، المنعقد يومي 5-6 ماي، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص6-7.

- **التشريعات مصدر الالهام:** كما يشير (Miler) إلى سبب آخر جوهرى للابتكار المالي، هو كونه رد فعل للتشريعات بصفة عامة والتشريعات الضريبية بصفة خاصة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك السندات ذات الكوبون الصفري التي أخذت دفعة شديدة من جراء ثغرة في النظام الضريبي؛
 - **محاولة الاستفادة من النظام المالي:** يعبر النظام المالي عن الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، ولأخريين باستخدام وتوظيف مدخراتهم، وتتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد، ولقد حاول الكثير من الاقتصاديين دراسة وفهم كيفية تأثير النقائص المختلفة الموجودة في النظام المالي أو التغيرات المرتبطة به، كعجزه مثلاً عن القيام بأحد هذه الوظائف المشار إليها سابقاً أو الإخفاقات المصاحبة له نتيجة عدم تجانس المعلومات في تشجيع تطور الابتكار المالي، حيث تؤدي تلك النقائص إلى عدم قدرة الأعوان الاقتصاديين على الاستفادة من النظام المالي بالطريقة التي يرغبون فيها، وبشكل كفاء، وهذا ما يدفعهم إلى تطوير أدوات وآليات جديدة للوصول إلى حلول مثلى لمشاكلهم التمويلية، واستغلال الفرص الاستثمارية.
- أما (Victor Ekpυ) فيرى أن هناك أسباب أخرى لظهور الابتكار المالي وتتمثل في العولمة المالية، التحرير المالي، إزالة القيود التنظيمية والتطور التكنولوجي والتقني:⁽¹⁾

- **العولمة المالية:** أدى التحول السريع للأسواق المالية وتنوعها إلى ابتكار منتجات وخدمات مالية مبتكرة بوتيرة متزايدة، حيث تعرف العولمة المالية على أنها التكامل المتزايد للاقتصاديات الوطنية نتيجة لتطور التجارة وزيادة التدفقات المالية، ومع تزايد ارتباط الأسواق المالية العالمية تنشأ فرص الاستثمار عبر الحدود، وبزيادة الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم بين مختلف المؤسسات القائمة والناشئة وأصحاب المصالح يزداد البحث عن العائد والأرباح الإضافية، مما يدفع المستثمرين إلى المخاطر بشكل أكبر، هذا التحول السريع في تدفق رأس المال وظهور مخاطر جديدة على المستوى الكلي يشجع على تعزيز الابتكار المالي؛
- **التحرير المالي:** يعتبر التحرير المالي أحد العناصر التمكينية للعولمة المالية، والذي يعني بدوره تحرير حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول وإلغاء القيود المفروضة على التعاملات المالية عبر الحدود، مما يساهم في خلق التدفق النقدي وزيادة معدلات الادخار ونسب الاستثمار وتحقيق الرفاه المالي؛

⁽¹⁾ Victor Ekpυ. (2015): Measuring and Reporting Financial Innovation Performance and Its Impact: A Review Of Methodologies, Measuring and Reporting Financial Innovation, Lecture Presented at a three-day seminar for Financial Regulators and Supervisors, Dubai: West African Institute for Financial and Economic Management (WAIFEM), PP 04-05.

- **إزالة القيود التنظيمية:** هناك عامل آخر يخلق الابتكار المالي وهو إزالة القيود التنظيمية في الأسواق المالية، وخاصة في تسعير المنتجات المالية، حيث أن التحرير المالي يعمل على إزالة الاختناقات الإدارية والقانونية للمعاملات المالية، ومنه إلغاء القيود التنظيمية يؤدي إلى زيادة المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية المحليين والأجانب، مما يجبر متخذي القرار المحليين على زيادة الكفاءة من خلال تبني معايير دولية للجودة والإدارة، كما يؤدي إلغاء القيود التنظيمية إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية بشكل عام من خلال تخصيص رأس المال بشكل أفضل؛
- **التطور التكنولوجي والتقني:** يساهم الانفتاح العالمي على التقنيات التكنولوجية وتوفر الإنترنت في تطوير العديد من المنتجات المالية وخلق منتجات وخدمات أخرى من خلال التغيير في أساليب الوساطة المالية والائتمان وغيرها من الأدوات والأساليب والنماذج المالية، حيث أن الإنترنت غيرت المشهد التنافسي في صناعة الخدمات المالية، ففي الواقع هناك العديد من الخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية يتم تقديمها الآن من قبل كيانات أخرى عبر الإنترنت، علاوة على ذلك فقد أحدثت التكنولوجيا أيضاً تحولاً في الأسواق المالية، فلم تعد هناك حاجة إلى ربطها بمكان مادي، ونتيجة لذلك أصبحت أنظمة التداول للأسهم والقروض والسندات والعملات الأجنبية عالمية.

المطلب الثاني: مبادئ وأنواع الابتكار المالي

الفرع الأول: مبادئ الابتكار المالي

- لكي يكون الابتكار المالي ناجحاً وقادراً على حل المشكلات المالية وتلبية احتياجات المتعاملين بطرق إبداعية، ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية المتمثلة في:⁽¹⁾
- فسح المجال لأية فكرة أن تولد وتنمو وتكبر ما دامت في الاتجاه الصحيح، ما لم يتم القطع بعد بخطئها أو فشلها، فكثير من المحتملات تبدلت إلى حقائق وتحولت احتمالات النجاح فيها إلى نجاح حقيقي؛
 - التحلي عن الروتين والمركزية في التعامل ينمي القدرة الإبداعية؛
 - تحويل العمل إلى شيء ممتع لا وظيفة فحسب، ويكون ذلك من خلال تحويل النشاط إلى مسؤولية، والمسؤولية إلى طموح؛
 - لا يمكن أن يكون الابتكار نسخة ثانية أو مكررة، بل يجب أن يكون النسخة الأصلية الرائدة والفريدة، أي أن تبدأ من الذات ابتكاراً لا من الغير تقليداً؛

(1) عبدلي منال، (2018): دور الهندسة المالية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل التوجه العالمي نحو الصناعة المالية الإسلامية دراسة عينة من الأسواق الناشئة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص8.

- لا ينبغي ترك الفكرة الجيدة التي تقتقد إلى آليات التنفيذ بل نضعها في الذهن، وبين أونة وأخرى نعرضها للمناقشة، فكثير من الأفكار الجديدة تتولد مع مرور الزمن، والمناقشة المتكررة قد تعطينا مقدرة على تنفيذها، فربما لم تصل المناقشة الأولى والثانية إلى تمام نضجها فتكتمل في المحاولات الأخرى.

الفرع الثاني: أنواع الابتكار المالي

هناك عدة تصنيفات للابتكار المالي، لعل أبرزها يتمثل فيما يلي:

1. تصنيف الابتكار المالي إلى مغلق ومفتوح

يمكن تصنيف الابتكار المالي إلى فئات مختلفة، أحدها هو التصنيف إلى ابتكار مغلق وابتكار مفتوح، في البداية كانت المعاملات التجارية والمؤسسات المالية الكبيرة تستخدم الابتكار داخل حدود جدرانها، وهو ما يسمى ابتكاراً مغلقاً، ومع ذلك تتعاون العديد من المؤسسات المالية المنفتحة على التطور مع أطراف ثالثة، فتتوصل إلى حل لمشكلة قائمة أو إلى ابتكار نافع، ويسمى ذلك بالابتكار المفتوح⁽¹⁾.

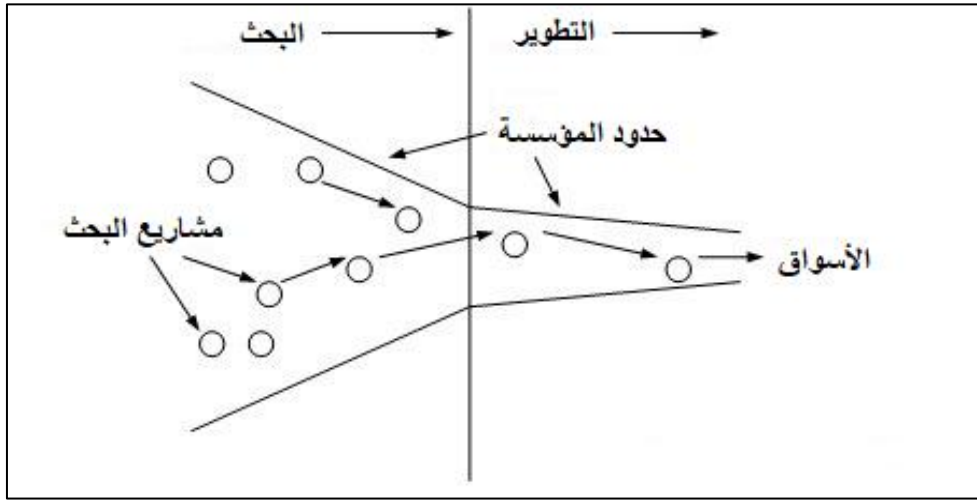
1.1. الابتكار المالي المغلق

يفترض الابتكار المالي المغلق، أن الابتكار الناجح يتطلب السيطرة، ويرتكز على فكرة ضياع المهارات الأساسية في حالة التبادل مع أطراف خارجية، لذلك يجب التركيز وبقوة على الاستثمار في البحث والتطوير الداخلي مما يؤدي للوصول إلى العديد من الاكتشافات التي تسمح بتقديم منتجات مالية جديدة، وبالتالي تحقيق ربح أكبر، ومن ثم إعادة الاستثمار في الابتكار الداخلي، وهذا الاعتماد على الذات يعتبر من المبادئ الرئيسية لمفهوم الابتكار المغلق⁽²⁾. ولعل من أبرز الأسباب لاعتماد هذا النوع من الابتكار في المؤسسات المالية هو الخشية من فقدان الممتلكات الفكرية نتيجة التعامل مع أطراف خارجية، أو عدم توفر الموارد اللازمة داخل المؤسسة للاستفادة من المعارف والخبرات والتكنولوجيات الخارجية. والشكل الموالي يوضح نموذج الابتكار المالي المغلق:

⁽¹⁾ فريد حبيب ليان، (2019)، التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، الطبعة الأولى، الكويت، ص 63.

⁽²⁾ علوان محمد لمين، السبتي وسيلة، (2019): مزايا ومعوقات تطبيق الابتكار المفتوح في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 149.

الشكل رقم (03-01): نموذج الابتكار المالي المغلق



المصدر:

Henry.W Chesbrough. (2003): The Era of Open Innovation, MIT Sloan Management Review, Massachusetts Institute of Technology, USA, 44(03), p 35.

2.1. الابتكار المالي المفتوح

إن النموذج المغلق الذي تستخدمه المؤسسات لتطوير منتجاتها وأدوات العمل الخاصة بها لم يعد يكفي لمواجهة التحديات العالمية والاستفادة من الموارد والمعرفة المختلفة التي يملكها المجتمع، فمن الصعب مواجهة تعقيدات المحيط بالاعتماد فقط على الموارد والمهارات الذاتية. وتأسيساً على ذلك فإن الابتكار المالي المفتوح هو عبارة عن استخدام المعارف الداخلية والخارجية من أجل تسريع عملية الابتكار الداخلي، توسيع الحصة السوقية، وتطوير المنتجات المالية⁽¹⁾، ما يجعل حدود المؤسسة قابلة للنفوذ الأمر الذي يسمح بالتكيف والتكامل مع الأطراف الخارجية كالعملاء، الشركاء، مراكز البحث، الجامعات وكذا المنافسين⁽²⁾.

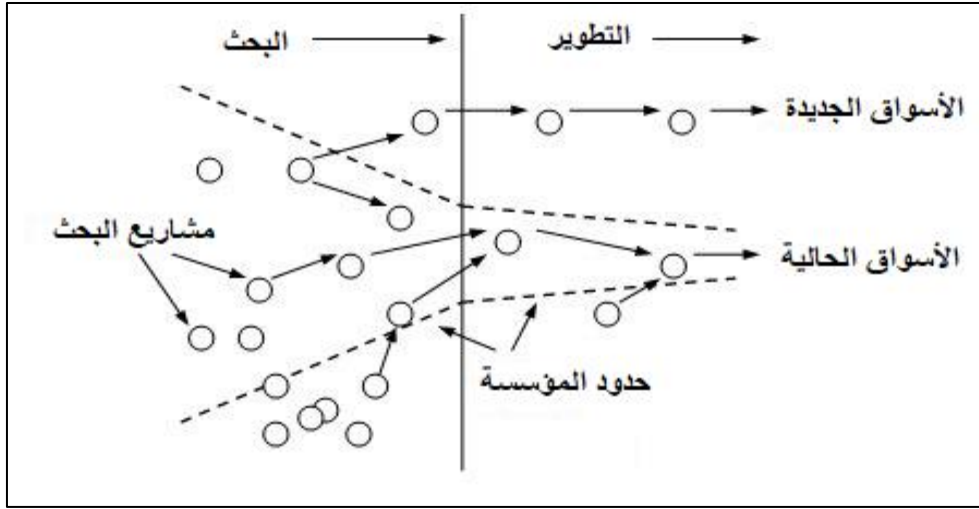
والشكل الموالي يوضح نموذج الابتكار المالي المفتوح:

⁽¹⁾ دبلّة فاتح، بوجنانة عبلّة، (2014): التحالفات الاستراتيجية مدخل لتحقيق الابتكار المفتوح، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد

08، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 328، بتصرف.

⁽²⁾ Marko Torkkeli, and Others, (2009) : The Open Innovation Paradigm : A contingency Prespective, Journal of Industrial Engineering and Management , 2(01), P184.

الشكل رقم (01-04): نموذج الابتكار المالي المفتوح



المصدر:

Henry.W Chesbrough. (2003): The Era of Open Innovation, MIT Sloan Management Review, Massachusetts Institute of Technology, USA, 44(03), p 36.

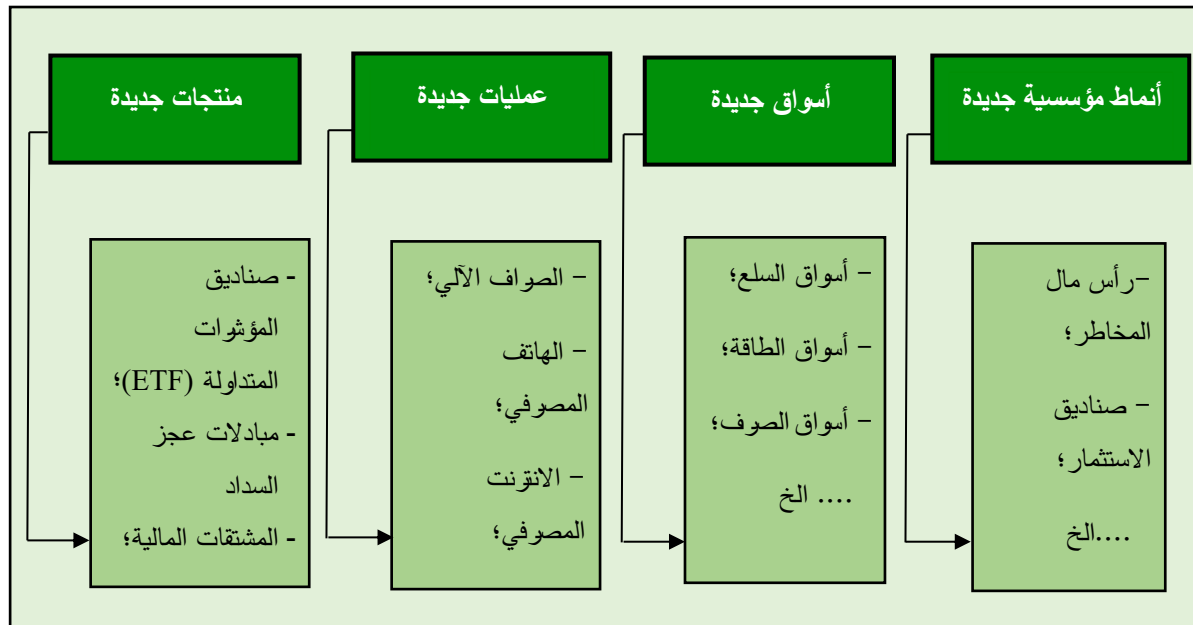
1. تصنيف الابتكار المالي حسب (Shrieder)

صنف (Shrieder) الابتكار المالي لثلاثة أنواع متمثلة في:⁽¹⁾

- الابتكارات في المنتجات المالية: يشمل هذا النوع جميع الابتكارات المالية التي تقدم منتجات أو حتى خدمات مالية جديدة، أو تحسين وتطوير منتجات قائمة؛
 - الابتكارات في العمليات: وتعني ادخال عمليات مالية جديدة أو تطوير عمليات قائمة، مما يؤدي في الغالب لتحسين الجودة، وزيادة الكفاءة والتوسع في السوق مثل تطوير عمليات الأتمتة؛
 - الابتكارات في المؤسسات والأسواق: وتعني ابتكار كيانات مالية أو أسواق جديدة ضمن القطاع المالي أو تحديث كيانات ومؤسسات قائمة، مثل قيام أنواع جديدة من مؤسسات الوساطة المالية، ولا يخفى خطورة هذا النوع من الابتكارات على القطاعات المالية وتأثيراتها القوية عليها، مما يستدعي مواكبة لذلك تطوير وتحديث القوانين التنظيمية والاشرفية.
- ويوضح الشكل الموالي أنواع الابتكارات المالية وبعض أشكالها وفق هذا التصنيف:

(1) إبراهيم حسن جمال، (2020): الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر 2014-2018، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 121، جامعة بغداد، العراق.

الشكل رقم (05-01): أنواع الابتكار المالي حسب تصنيف (Shrieder)



المصدر: بوسوك أمال، بوريش هشام، (2017): واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجاً، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد 07، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر، ص 90.

2. تصنيف الابتكار المالي حسب (Perez)

اقترح (Perez) تصنيفاً بديلاً للابتكار المالي يقسم الابتكار المالي إلى ستة أنواع موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-01): أنواع الابتكار المالي حسب تصنيف (Perez)

أمثلة	نوع الابتكار المالي
قروض البنوك، رأس المال الاستثماري، شركات المساهمة.	أدوات ابتكارية لمساعدة الأنشطة الحقيقية
السندات.	أدوات لمساعدة الشركات على النمو والتوسع
التحويلات البرقية، فحص الحسابات الشخصية، أجهزة الصراف الآلي، الخدمات المصرفية الالكترونية.	تحديث الخدمات المالية
صناديق الاستثمار، السندات والاكتتابات، المشتقات وصناديق التحوط.	أدوات هادفة للربح والاستثمار وتحويل المخاطر
المبادلات، العقود الأجلة، عمليات الاندماج والاستحواذ.	أدوات إعادة تمويل الالتزامات أو تعبئة الأصول
مراجعة العملات الأجنبية، الملاذات الضريبية، الصفقات خارج الميزانية.	ابتكارات مالية مشكوك فيها (محل تساؤل)

المصدر:

Yuan K Chou, Martin S Chin, (2004) : Financial Innovations and Technological Innovations as Twin Engines of Economic Growth, University of Melbourne, australia, January, p10.

المطلب الثالث: وظائف ومراحل الابتكار المالي

الفرع الأول: وظائف الابتكار المالي

يعتبر الابتكار المالي عنصراً حيوياً في تحسين وتطوير القطاع المالي، حيث يشمل مجموعة متنوعة من الوظائف التي تساهم في تطوير الأسواق المالية وتعزيز النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الوظائف ما يلي:

- **التحوط ضد المخاطر المالية:** يمكن الابتكار المالي من التحوط ضد المخاطر المالية، وذلك من خلال تجزئة وتوزيع المخاطر المتجمعة في الأدوات المالية التقليدية، كمخاطر تقلب أسعار الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر السلع؛
- **الاستثمار:** تعتبر الابتكارات المالية أدوات جيدة للاستثمار المالي، حيث تحقق مبدأ التنوع الكفء للمحفظة المالية، مما يؤدي إلى تخفيض درجة خطرها، كما أن التقلب المتغير لأسعار هذه الأدوات في الأسواق المالية يمكن المتعاملين فيها من تحقيق عوائد رأسمالية.
- **توليد الائتمان:** يستطيع الابتكار المالي عبر منتجاته من توسيع القدرة على الوصول إلى أسواق ائتمان معينة، وبالتالي القدرة على زيادة حجم الائتمان كأن يقوم البنك بتوريق بعض قروضه، أو يشتري ضمان القرض إلى أن يتم تمرير الخطر إلى أطراف أخرى، حينها تزداد قدرته على الإقراض⁽¹⁾؛
- **خلق السيولة:** يؤدي الابتكار المالي إلى خلق السيولة من خلال إمكانية تداول الابتكارات المالية في أسواق التراضي التي تتميز بسهولة إجراءات التداول، وانخفاض تكاليف المعاملات، ما يجعلها تتميز بدرجة عالية من السيولة، مما يمكن المتعاملين من رفع درجة سيولتهم وذلك من خلال سهولة بيع المراكز أو إلغاؤها من خلال الدخول إلى المراكز المعاكسة، وهذا بحسب حاجة المتعامل؛
- **خفض التكلفة:** يمكن الابتكار المالي من خلال منتجاته من خفض تكاليف المعاملات، حيث يتم دفع هامش بسيط لأغراض التعاقد بدلاً من دفع مبلغ كامل الصفقة عند التعاقد، كما تمكن الابتكارات المالية من تحديد السقف الأعلى للاقتراض وتكلفته، وكذلك الحدود الدنيا لعوائد الاستثمار، كما يمكن استخدام الابتكارات المالية للمراجعة للحصول على هيكل تكاليف مناسب وإيجاد مصادر تمويل جديدة من خلال عمليات المبادلة (SWAPS) التي تخص عقود المبادلة، وتتضمن تبادل السيولة بين مؤسستين في تاريخين مختلفين؛

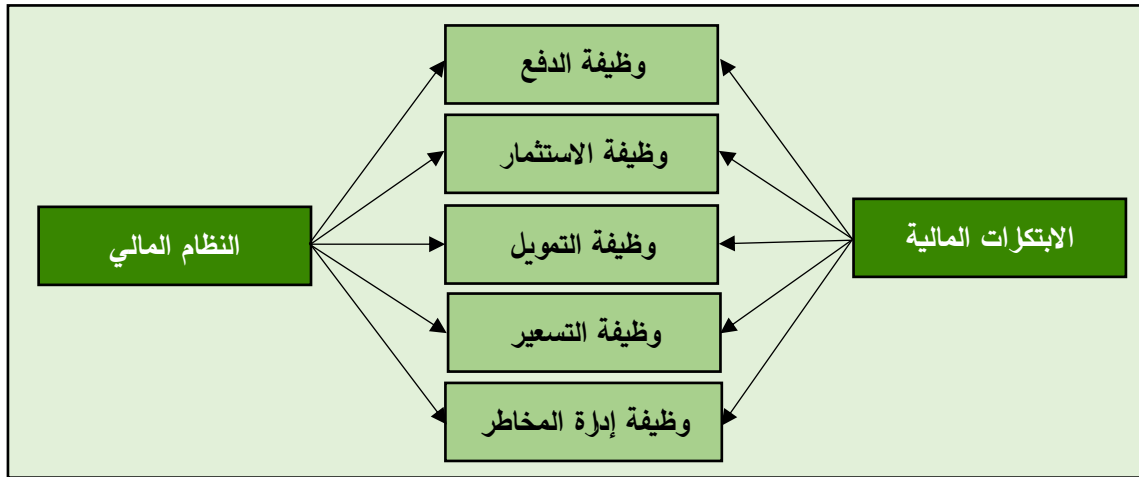
⁽¹⁾ Luisa Anderloni, and others, (2009): Financial Innovation in Retail and Corporate Banking, 1st ed, Edward Elgar Publishing, USA, P06.

كما أن الابتكار المالي يعزز من كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه الأساسية في الوقت نفسه، ولهذا يمكن أن تصنف وظائف الابتكار المالي بنفس الكيفية التي تصنف بها وظائف النظام المالي على النحو التالي:⁽¹⁾

- وظيفة الدفع: هي زيادة سيولة النظام المالي؛
- وظيفة الاستثمار: زيادة تنوع فرص الاستثمار التي يتم دراستها بشكل أفضل وتحديد المخاطر والعائد؛
- وظيفة التمويل: زيادة توفير مصادر التمويل إما حقوق الملكية أو قروض (قصيرة أو طويلة الأجل)، لفترات أطول وأقصر على حد سواء؛
- وظيفة التسعير: تحسين عملية تقييم الأصول وتسعير المخاطر من خلال الأساليب الإحصائية؛
- وظيفة إدارة المخاطر: زيادة امكانية نقل المخاطر بين المشاركين في النظام للتقليل من ثقله على جهة واحدة.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01-06): وظائف الابتكارات المالية



المصدر:

Joanna Blach, (2011): Financial Innovations and Their Role in The Modern Financial System Identification and systematization of the proplem, university of Information Technology and management, Financial Internet quarterly, e- Finance, 7(3), P 24.

بغض النظر عن التصنيفات المختلفة لوظائف الابتكار المالي، ينبغي مراعاة مشكلتين رئيسيتين أثناء تحليل تأثير الابتكارات المالية على النظام المالي، وهما التغيرات المحتملة في كفاءته واستقراره، إذ يجب أن تسعى الابتكارات المالية إلى تحقيق فوائد متعددة، منها الحد من العوامل السلبية المؤثرة على النظام المالي، مثل تقليل المخاطر، وسد الفجوات المعلوماتية، وتقليل تكاليف المعاملات، وتخفيض

⁽¹⁾ Joanna Blach(2011): Financial Innovations and Their Role In The Modern Financial System Identification and systematization of the proplem, university of Information Technology and management, Financial Internet quarterly, e- Finanse, 7(3), P 24.

الضرائب، بالإضافة إلى ذلك، يجب على هذه الابتكارات أن تعزز العوامل الإيجابية للنظام المالي، مثل الحفاظ على استقراره، وتعزيز كفاءته في أداء وظائفه الأساسية، وتوفير الخدمات والأدوات التي تلبي احتياجات وأهداف المشاركين فيه.

الفرع الثاني: مراحل الابتكار المالي

تتم عملية الابتكار المالي وفقا للمراحل المتتابعة التالية:⁽¹⁾

- **المرحلة الأولى/ فهم أهمية الابتكار المالي:** الابتكار المالي هو عملية إنشاء وتنفيذ منتجات أو خدمات أو أدوات أو أسواق أو مؤسسات مالية جديدة أو محسنة يمكن أن تعزز من كفاءة وفعالية وشمولية النظام المالي، حيث يمكن أن يكون للابتكار المالي تأثيرات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وكذلك على الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية، ولهذا لا بد من التعرف عليه قبل الانطلاق في عملية القيام بالابتكار المالي؛

- **المرحلة الثانية/ البحث وتحليل طلبات العملاء:** تنطوي هذه العملية على تحديد احتياجات السوق، حيث يعد فهم وتحليل طلبات العملاء أمرا ضروريا لإنشاء وتنفيذ منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي حقا متطلبات الجمهور المستهدف؛

- **المرحلة الثالثة/ توليد أفكار مبتكرة للمنتجات والخدمات المالية:** أحد أهم مراحل الابتكار المالي وأكثرها تحديا هو توليد أفكار وتطوير المنتجات المالية، حيث أن عملية توليد واختيار وتنقيح الأفكار للمنتجات والخدمات المالية الجديدة يمكن أن تلبي احتياجات وتوقعات العملاء وأصحاب المصلحة والمنظمين، ويمكن أن تتأثر هذه العملية بمجموعة مختلفة من العوامل كاتجاهات السوق، احتياجات العملاء، التقدم التكنولوجي، التغييرات التنظيمية، القضايا الاجتماعية والبيئية والضغوط التنافسية؛

- **المرحلة الرابعة/ تقييم جدوى الابتكارات المالية:** واحدة من أهم المراحل في عملية الابتكار المالي هي تقييم جدوى المنتجات أو الخدمات الجديدة التي يتم اقتراحها أو تطويرها، حيث تنطوي هذه المرحلة على تحليل التكاليف، الفوائد، الفرص والتحديات لتنفيذ الحلول الجديدة، فضلا عن تحديد الآثار القانونية والتنظيمية والأخلاقية والاجتماعية لذلك الابتكار، مما يساعد في تحديد ما إذا كانت الابتكارات المالية الجديدة تستحق المتابعة، وإذا ما كان الأمر كذلك فيتم دراسة كيفية تصميمها وتقديمها بفعالية ومسؤولية؛

⁽¹⁾ Faster Capital, Financial Innovation How to Create and Implement New Financial Products and Services, 13/08/2023, 11 :32 AM, On the site: <https://fastercapital.com/content/Financial-Innovation--How-to-Create-and-Implement-New-Financial-Products-and-Services.html>

- **المرحلة الخامسة/ إنشاء حلول تتمحور حول المستخدم واختبار وظائف المنتجات المبتكرة:** إن تصميم نماذج أولية للمنتجات والخدمات المالية الجديدة يتضمن إنشاء حلول تتمحور حول المستخدم بحيث تكون مجدية وقابلة للتطبيق ومرغوبة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من اختبار وظائفها وقابليتها للاستخدام مع مستخدمين حقيقيين أو محتملين، حيث تساعد هذه العملية على التحقق من صحة الافتراضات وتحديد المخاطر وتحسين خصائص الحل المبتكر قبل إطلاقه في السوق؛

- **المرحلة السادسة/ الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية للعروض المالية الجديدة:** يعد الامتثال للأطر القانونية والتنظيمية جانبا مهما لأي ابتكار مالي، لأنه يضمن التزام العروض المالية الجديدة بالمشهد القانوني والتنظيمي الذي يحكم الصناعة المالية، حيث أن الابتكار في هذا المجال المعقد يعد تحديا للمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية على حد سواء، حيث تسعى جاهدة لتقديم منتجات وخدمات مبتكرة مع تلبية المتطلبات التي حددتها السلطات التنظيمية؛

- **المرحلة السابعة/ تنفيذ طرح المنتجات والخدمات المالية المبتكرة:** يلعب التنفيذ والاطلاق الناجح للمنتجات والخدمات المالية المبتكرة دورا محوريا في دفع عجلة النمو وجذب العملاء والبقاء في صدارة المنافسة؛

- **المرحلة الثامنة/ خلق الوعي وتحفيز التبني:** يلعب التسويق والترويج دورا حاسما في خلق الوعي ودفع اعتماد المنتجات والخدمات المالية المبتكرة، ويتم ذلك من خلال التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التسويق، حيث يمكن للشركات الوصول إلى الجمهور المستهدف إذا اتبعت استراتيجيات واضحة في سياق الابتكار المالي؛

- **المرحلة التاسعة/ مراقبة الأداء وتكرار الابتكارات المالية لتحقيق النجاح على المدى الطويل:** أحد الجوانب الرئيسية للابتكار المالي هو القدرة على التحسين المستمر للمنتجات والخدمات التي يتم إنشاؤها وتنفيذها، وهذا يتطلب مراقبة أداء الابتكارات، جمع الآراء من العملاء وأصحاب المصلحة وتكرار تصميم الحلول وتسليمها، حيث أن التحسين المستمر ليس فقط وسيلة لضمان رضا العملاء وولائهم، ولكنه أيضا مصدر للميزة التنافسية وخلق القيمة في الأسواق المالية.

المبحث الثاني: السندات المستدامة

السندات المستدامة هي أدوات مالية تشترك مع السندات التقليدية في العديد من الخصائص، لكنها تتميز بتوجيه عوائد طرحها بشكل واضح ومحدد نحو المشاريع المستدامة التي تدعم تحقيق الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، مما يجعلها أداة فعالة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتنقسم السندات المستدامة إلى أربعة أنواع رئيسية وهي: السندات الخضراء، السندات الاجتماعية، سندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة، كما هو موضح فيما يلي:

المطلب الأول: السندات الخضراء

الفرع الأول: تعريف، مبادئ وأنواع السندات الخضراء

1. تعريف السندات الخضراء

قبل تعريف السندات الخضراء لابد أولاً من تعريف السندات التقليدية والتعرف على خصائصها، وذلك نظراً لتشارك هذه الأخيرة مع السندات المستدامة في نفس الخصائص تقريباً، وعليه فإن السندات التقليدية هي عبارة عن أوراق مالية ذات دخل ثابت، فالسند هو عقد قرض طويل الأجل بين المقرض (المستثمر) والمقرض (المؤسسة)، حيث يتعهد المقرض بحسب نص العقد للمقرض برد أصل المبلغ المقرض إضافة إلى الفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة، ويحصل حامل السند على عائد سنوي ثابت عبارة فائدة وتسمى أيضاً بالكوبون، وتدفع هذه الفوائد مهما كانت نتيجة المؤسسة سواء حققت ربح أو خسارة، كما يحصل حملة السندات على حقوقهم قبل حملة الأسهم الممتازة، ونفس الشيء في حالة التصفية⁽¹⁾. وتتميز السندات بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي:⁽²⁾

- يستوفي حامل السند فائدة ثابتة سواء حققت الشركة أرباح أو خسائر، ويجوز أن يشترط حامل السند نسبة مئوية من الأرباح ولا يعتبر مساهماً لأنه لا يحق له التدخل في إدارة الشركة؛
- لا يشترك حامل السند في الجمعيات العامة للمساهمين، ولا يكون لقراراتها أي تأثير بالنسبة له، إذ لا يجوز للجمعية أن تعدل التعاقد ولا أن تغير ميعاد استحقاق الفوائد؛
- يكون السند قابلاً للتداول كالسهم ويعتبر قرض السندات قرض جماعي فالشركة تتعاقد مع مجموع المقرضين لأن القرض مبلغ إجمالي مقسم إلى أجزاء متساوية هي السندات؛

(1) حمداوي الطاوس، (2017): الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر، دار الاصدار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 86.

(2) أحمد أمين سعد الله، (2010): سياسة التمويل داخل المؤسسة في ظل اقتصاد السوق مع دراسة حالة شركات الاستثمار ورأس المال المخاطر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 21-22.

- يمثل السند دينا على الشركة إذا أفلست أو قامت بأعمال تضعف التأمينات الخاصة الممنوحة من قبلها لحملة السند سقط أجل الدين، واشترك حامل السند مع باقي الدائنين للشركة في استيفاء الحقوق؛
- لحامل السند الأولوية في استيفاء قيمة السند عند التصفية قبل حملة الأسهم.
أما فيما يخص السندات الخضراء، فهي عبارة عن نوع مبتكر من السندات، ومن أهم الابتكارات المالية المستدامة، وهي عبارة عن أوراق مالية ذات دخل ثابت تهدف إلى تمويل المشاريع ذات فوائد بيئية ومناخية (صديقة للبيئة)، حيث تستخدم عوائد طرحها حصريا لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء الجديدة أو القائمة بشكل كلي أو جزئي⁽¹⁾، كما تتطلب معايير ومبادئ رفيعة خاصة بها وبالمشاريع المختارة للتمويل⁽²⁾.

2. مبادئ السندات الخضراء

مبادئ السندات الخضراء هي إرشادات عملية طوعية صادرة عن الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA)*، بهدف تعزيز الشفافية والافصاح وترسيخ النزاهة في سوق السندات الخضراء، وهي عبارة عن أربعة مبادئ أساسية متمثلة في:

- **المبدأ 01/ استخدام عوائد الطرح:** إن حجر الزاوية في السند الأخضر هو استخدام عوائد طرحه لتمويل المشاريع الخضراء القابلة للتمويل، حيث ينبغي توصيف هذه المشاريع بشكل مناسب في الوثائق القانونية الخاصة بالسند، كما يجب أن توفر جميع المشاريع الخضراء التي سيتم تمويلها من خلال هذه العوائد فوائد بيئية واضحة وقابلة (حيثما أمكن) للتقييم والتقدير الكمي من قبل جهات الإصدار، وفي حالة استخدام أو إمكانية استخدام كل أو جزء من هذه العوائد لأغراض إعادة التمويل، يوصي بأن توضح جهات الإصدار النسبة الخاصة بالتمويل (أي تمويل المشاريع الجديدة تماما) من تلك الخاصة بإعادة التمويل (أي إعادة تمويل مشاريع قائمة مسبقا)، وعند الاقتضاء توضح أيضا الاستثمارات أو المحافظ والمشاريع التي يمكن إعادة تمويلها، وبقدر الإمكان الفترة التي يشملها إعادة تمويل المشاريع الخضراء القابلة للتمويل (look-back period)⁽³⁾.

(1) Deschryver Pauline, De Mariz Frederic, (2020) : What Future for the Green Bond Market ? How Can Policymakers, Companies, and Investors Unlock the Potential of the Green Bond Market ?, Journal Risk Financial Manag, 13(3), P02.

(2) لحسين عبد القادر، (2018): السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 271.

*International Capital Market Association.

(3) الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات الخضراء، إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الخضراء، ص 04، تم الاطلاع بتاريخ 2023/07/14 على 19:32، الرابط:

https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-GBP-2021_06-260122.pdf

- **المبدأ 02/ عملية تقييم واختيار المشروع:** وهي عملية صنع القرار لتحديد المشاريع التي سيتم تمويلها، وكيف تتناسب ضمن فئات المشاريع الخضراء المؤهلة والمحددة، حيث يجب على جهة إصدار السند الأخضر التواصل بوضوح مع المستثمرين وتزودهم بالمعلومات التالية: (1)
 - أهداف الاستدامة البيئية للمشاريع الخضراء القابلة للتمويل؛
 - الطريقة المعتمدة لتحديد المشاريع الخضراء القابلة للتمويل؛
 - معايير القبول ذات الصلة، بما في ذلك (إن أمكن) معايير الاستبعاد أو أي معايير أخرى مطبقة لتحديد وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المادية المحتملة المرتبطة بالمشاريع.
- **المبدأ 03/ إدارة العوائد:** يجب إضافة صافي عوائد السند الأخضر أو أي مبلغ مساو لهذه العوائد الصافية إلى حساب فرعي أو نقله إلى محفظة فرعية أو تتبعه بشكل أو بآخر من قبل جهات الإصدار وبطريقة مناسبة، كما يتم المصادقة على هذه العوائد من قبل جهات الإصدار وفق إجراءات داخلية رسمية مرتبطة بعمليات الإقراض والاستثمار للمشاريع الخضراء القابلة للتمويل (2).
- **المبدأ 04/ إعداد التقارير:** يتوجب على الجهات المصدرة للسندات الخضراء أن تجعل المعلومات المتعلقة باستخدام عوائد الطرح متاحة للعامة، وأن تقوم بتحديثها في الوقت المناسب عند حدوث أي تغييرات مادية على المشاريع، كما يجب أن تتضمن التقارير السنوية قائمة بالمشاريع التي تم تمويلها بواسطة عوائد الطرح، فضلا عن وصف موجز للمشاريع والمبالغ المخصصة لها وأثرها المتوقع (3).

3. أنواع السندات الخضراء

- توجد حاليا أربعة أنواع من السندات الخضراء (قد تظهر أنواع إضافية حيث أن السوق في حالة تطور دائم)، حيث تشمل الأنواع الحالية على كل من: (4)
- **السند الأخضر التقليدي القائم على مبدأ استخدام العوائد:** وهو سند تقليدي يتضمن الحق بالرجوع إلى جهات الإصدار وهو يتماشى مع مبادئ السندات الخضراء؛
 - **سندات العائد الأخضر:** وهي سندات لا تتضمن الحق بالرجوع إلى جهات الإصدار، كما تتماشى مع مبادئ السندات الخضراء، وتكون فيها القدرة الائتمانية للسند مرتبطة بالتدفقات النقدية المرهونة هي الأخرى لتدفقات الإيرادات والرسوم والضرائب وما إلى ذلك؛

(1) الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 06.

(2) World Bank, (2018) : Green Bond Proceeds Management & Reporting, P 02, 14/07/2023, 08 :19 PM, On the site : <https://documents1.worldbank.org/curated/en/246031536956395600/pdf/129937-WP-Green-Bond-Proceeds-Management-and-Reporting.pdf> .

(3) الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 06-07.

(4) سعدان أسيا، (2023): قراءة تحليلية لواقع تطور السندات الخضراء ومدى مساهمتها في دعم التمويل الأخضر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر.

- **سندات المشاريع الخضراء:** وهو سند يتماشى مع مبادئ السندات الخضراء، يصدر لمشروع واحد أو مجموعة من المشاريع الخضراء التي يكون المستثمر معرضا فيها بشكل مباشر لمخاطر المشروع (المشاريع) مع أو بدون الحق بالرجوع إلى جهات الإصدار؛
- **سندات خضراء مضمونة:** وهي سندات تتوافق مع مبادئ السندات الخضراء وتكون مضمونة بمشروع أو أكثر من المشاريع الخضراء المحددة بما في ذلك على سبيل المثال (لا للحصر) السندات المغطاة والسندات المضمونة بأصول والسندات المدعومة بالرهن العقاري وأشكال أخرى، وفي العموم يتلخص المصدر الأساسي في التدفقات النقدية للأصول.

الفرع الثاني: المجالات المؤهلة للتمويل عبر السندات الخضراء وخطوات إصدارها

1. المجالات والمشاريع المؤهلة للتمويل عبر السندات الخضراء

يشمل التمويل عن طريق السندات الخضراء المجالات والمشاريع الصديقة للبيئة والمتمثلة (لا للحصر) في:⁽¹⁾

- الطاقة المتجددة (بما في ذلك إنتاج ونقل الطاقة المتجددة، وتصنيع أجهزة ومنتجات الطاقة المتجددة)، بما يشمل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح البرية والبحرية، وطاقة الكتلة الحيوية... إلخ؛
- كفاءة الطاقة مثل المباني التي تم تشييدها وتجديدها حديثا والموفرة للطاقة، والتعديل الموفر لنظم التدفئة والتبريد، ومعدلات الإضاءة ونظام إمداد الماء الساخن؛
- منع التلوث والسيطرة عليه بما في ذلك الحد من انبعاثات الغازات للهواء والاحتباس الحراري، معالجة التربة ومنع النفايات والحد منها وإعادة تدويرها؛
- الإدارة المستدامة بيئيا للموارد الطبيعية الحية واستخدام الأراضي بما يشمل الزراعة وتربية الحيوانات المستدامة بيئيا، مدخلات المزارع الذكية مناخيا مثل: حماية المحاصيل البيولوجية والري بالتنقيط، مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة بيئيا، إضافة إلى الغابات المستدامة بيئيا بما في ذلك التشجير أو إعادة التحريج والمحافظة على المناظر الطبيعية أو ترميمها؛
- حفظ التنوع البيولوجي البري والمائي (بما في ذلك حماية الجبال والسهول الساحلية والبحرية)؛
- النقل النظيف الذي يشمل النقل الكهربائي العام بالسكك الحديدية، البنية التحتية لمركبات الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الضارة؛
- الإدارة المستدامة للمياه ومياه الصرف الصحي؛
- المباني الخضراء التي تلبي المعايير الوطنية والإقليمية والدولية المعترف بها؛
- البنية التحتية الأساسية.

⁽¹⁾ رماش منال، دوفي قرمية، (2022): دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي - الصين أنموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ص 214.

2. خطوات إصدار السندات الخضراء

تختلف خطوات إصدار السندات الخضراء من دولة إلى أخرى ومن سوق إلى آخر، نظرا للاختلاف في اللوائح التنظيمية المنظمة لهذه العملية، ولكن عموما يلخص البنك الدولي عملية إصدار السندات الخضراء في الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى/ تحديد معيار اختيار المشروع:** يحدد مصدر السندات الخضراء نوع المشاريع الخضراء التي يريد تمويلها من خلال هذه السندات، والتي يجب أن تدعم الانتقال إلى تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية والنمو القادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وغالبا ما تجري مراجعة معايير الاختيار وتقييمها من طرف خبراء خارجيين لطمأنة المستثمرين بأنهم يوفون بالمعايير الفنية التي تلقى قبولا عاما، وقد تم تحديد معايير البنك الدولي للسندات الخضراء بالتشاور مع المستثمرين الأوائل كما خضعت هذه المعايير لمراجعة مستقلة من طرف مركز البحوث الدولية للمناخ والبيئة في جامعة أوصلو (CICERO) وقد خلص المركز إلى أنه بالإضافة إلى هيكل الحوكمة بالبنك الدولي، فإن معايير البنك لأهلية المشاريع تتيح أساسا سليما لاختيار المشاريع الصديقة للبيئة⁽¹⁾.

- **الخطوة الثانية/ تنفيذ عملية اختيار المشاريع:** تمر المشاريع المرشحة للتمويل عبر السندات الخضراء الخضراء بعملية دقيقة للمراجعة والموافقة تشتمل على الفحص المبكر، وتحديد الآثار البيئية أو الاجتماعية المحتملة وكيفية إدارتها والحصول على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، وبعد ذلك يقوم خبراء الشؤون البيئية بدراسة المشاريع التي تمت الموافقة عليها لتحديد من يحقق منها معايير البنك الدولي لأهلية إصدار السندات الخضراء.

- **الخطوة الثالثة/ تخصيص وتوزيع حصة إصدار السندات:** يكشف مصدر السندات الخضراء كيف سيقوم بفصل حصيلة إصداره، وتقديم مخصصات دورية للاستثمارات المؤهلة، ويودع البنك الدولي حصيلة السندات الخضراء في حساب خاص، ويستثمر الأموال وفقا لسياسته المتحفظة الخاصة بالسيولة حتى يتم استخدامها لمساندة مشاريع السندات الخضراء المؤهلة ويجري على نحو دوري تخصيص الأموال بمقدار مساو للدفعات المنصرفة للمشاريع المؤهلة.

- **الخطوة الرابعة/ الرصد والإبلاغ:** يتابع مصدر السندات الخضراء تنفيذ المشاريع الخضراء، ويقدم تقارير عن استخدام حصيلة الإصدار والآثار المتوقعة على الاستدامة البيئية، ويتضمن الموقع الإلكتروني

(1) بكاري مختار، (2020): سبل تعزيز السندات الخضراء في أسواق رأس المال، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 15، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 140-141.

للبنك الدولي عن السندات الخضراء ملخصات ومؤشرات رئيسية للأثار للمشاريع المؤهلة للتمويل بالسندات الخضراء، مع روابط إلى وثائق ذات صلة ومعلومات أكثر تفصيلاً عن المشاريع.⁽¹⁾

الفرع الثالث: فوائد وتحديات السندات الخضراء

1. فوائد السندات الخضراء

يعتبر السبب الرئيسي لظهور وتطور سوق السندات الخضراء هو علاقتها بثلاثة جهات فاعلة رئيسية وهي: الجهات المستثمرة والجهات المصدرة والأنشطة الرئيسية، وعليه يمكن تلخيص أهم فوائد إصدار السندات الخضراء في النقاط التالية:⁽²⁾

- خلق اقتصاد موجه للمخاطر البيئية: تسمح السندات الخضراء للمستثمرين بالمشاركة الإيجابية في خلق اقتصاد موجه للمخاطر البيئية، من خلال توجيه المشاريع لمراعاة العوامل البيئية والمناخية مما يخفض من مخاطر الاقتصاد البيئية؛
- تخفيف أثر المخاطر البيئية: حيث يعمل المستثمرون البيئيون على دراسة المخاطر البيئية المحتملة مستقبلاً واكتشاف حلول لها قبل حصولها ومواجهة هذه المخاطر كمشاكل المياه مثلاً؛
- تلبية احتياجات السوق التجارية: تحتاج كل دول العالم إلى موارد بيئية فسوق التجارة تحتاج للزراعة والمياه والثروات الباطنية وغيرها، وهذا ما تشجع عليه السندات الخضراء؛
- مواكبة تطور المجتمع: المجتمع في تطور دائم وبحاجة مستمرة للطاقات النظيفة وتقادي المخاطر البيئية الناتجة عن المحروقات وهذا ما يفسر حاجة المجتمع لهذه السندات وهؤلاء المستثمرين.
- الحصول على حوافز ضريبية: عندما يحصل المستثمر على السندات الخضراء يحصل على حوافز الإعفاء من الضرائب مما يجعل الاستثمار أكثر سهولة من السندات الخاضعة للضرائب؛

⁽¹⁾ البنك الدولي، (2015): ماهي السندات الخضراء، ص 28-29، تم الاطلاع بتاريخ 2023/07/17، على 10:42، الرابط: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/357901467987854046/pdf/99662-ARABIC-Green-Bonds-Box393223B-PUBLIC.pdf>

⁽²⁾ سعدان أسيا، (2023): مرجع سبق ذكره، ص 38.

2. تحديات السندات الخضراء

بموجب الدراسات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية* (OECD)، فإن أهم التحديات التي تواجه السندات الخضراء تكمن في ضعف عدد المستثمرين المحليين، وضعف نظام التصنيف الائتماني، إضافة إلى عدم وجود معايير لقياس العوائد، وعدم وجود أدوات التحوط من المخاطر، فضلا عن عدم كفاية السيولة في السوق، حيث تلخص هذه التحديات فيما يلي:⁽¹⁾

- **نقص الوعي بمزايا السندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية ذات الصلة:** يمثل عدم المعرفة بالمعايير الدولية القائمة، إضافة إلى عدم فهم الفوائد المحتملة لسوق السندات الخضراء لدى كل من صانعي السياسات والجهات التنظيمية ومصدري السندات والمستثمرين، عقبة هامة في العديد من الدول؛
- **عدم وجود مبادئ توجيهية محلية يؤدي إلى اختلاف التحديات البيئية من دولة إلى أخرى:** لذلك يمكن استخدام سياسة الحوافز لدعم سوق السندات الخضراء المحلي، وقد تتطلب هذه الأسواق تعريفات وإفصاح إضافيين إلى جانب مبادئ السندات الخضراء، وبالنسبة لهذه البلدان يتمثل العائق الأول في عدم وجود تعريفات محلية ومتطلبات الإفصاح عن السندات الخضراء؛
- **عدم توفر تصنيفات ومؤشرات، وقوائم السندات الخضراء:** تساعد التصنيفات الائتمانية الخضراء، والتي تتضمن المعلومات البيئية الخاصة بتصنيفات السندات، على تقييم الاتساق بين السندات الخضراء والمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية، كما يمكن أن تساعد أيضا المستثمرين على فهم تأثير العوامل البيئية على المخاطر الاجمالية للجهات المصدرة، فضلا على أن مؤشرات السندات الخضراء تمكن من توجيه المستثمرين للاستثمار في السندات الخضراء التي تلبي احتياجاتهم؛
- **تكاليف متطلبات السندات الخضراء:** يتم التحقق من حالة السندات الخضراء، ومراقبة استخدام الجهة المصدرة للعائد من قبل جهة ثانية أو ضمان طرف ثالث (مثل شركات المحاسبة ووكالات الأبحاث المتخصصة)، ومع ذلك فإن العديد من المصدرين لا يعرفون كيفية القيام بعملية التحقق، وفي بعض الأسواق تعتبر تكلفة الحصول على رأي ثان أو ضمان طرف ثالث أمرا مكلفا لذلك فهو يمثل عائقا لبعض الشركات المصدرة الصغيرة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف إدارة متطلبات الإفصاح؛
- **نقص السندات الخضراء المطروحة:** تعتبر قلة السندات الخضراء المطروحة في بعض الأسواق من أهم العوائق الرئيسية رغم توفر المستثمرين، وهذا يعكس عدم وجود مشاريع خضراء قابلة للتمويل في بعض الأسواق والتي يمكن تمويلها أو إعادة تمويلها من خلال السندات الخضراء، مع التأكيد

* Organisation for Economic Co-operation and Development.

(1) اتحاد هيئة الأوراق المالية العربية، (2017): أسواق رأس المال الخضراء، الإصدار رقم 15، ص05، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/07/18، على 08:12، الرابط:

https://www.uasa.ac/ar/galimg/1821201704210515th_NL_Arabic.pdf

على أهمية التعرف على كيفية تقييم إذا ما كانت السندات خضراء أم لا، فعدد السندات التي تليها واحدة من المعايير الحالية ويمكن اعتبارها سندات خضراء، يمكن أن تكون أكبر بكثير من السندات الخضراء المتواجدة حالياً؛

- **صعوبة نفاذ المستثمرين الدوليين إلى الأسواق المحلية:** يجد المستثمرين الدوليين صعوبة في الوصول إلى بعض الأسواق المحلية، فمن بين الصعوبات التي تعترضهم نجد التعاريف الخاصة بالسندات الخضراء ومتطلبات الإفصاح التي تختلف من سوق إلى آخر، هذه الاختلافات تزيد من تكاليف المعاملات، حيث تحتاج السندات الخضراء المعترف بها في سوق واحدة إلى إعادة تسمية أو إعادة اعتماد في سوق آخر، إضافة إلى عدم وجود أي حماية من المخاطر (على سبيل المثال، ضد مخاطر العملة)؛

- **عدم توفر المستثمرين المحليين:** يتم شراء السندات الخضراء في بعض الأسواق في الغالب من قبل المستثمرين المحليين، إما بسبب ضوابط رأس المال أو الحواجز التعريفية، لذلك فإن وجود مستثمرين مهتمين بالسندات الخضراء يعتبر أمراً أساسياً لضمان وجود طلب كاف. (1)

الفرع الرابع: تطور إصدار السندات الخضراء

تعد صناديق التقاعد السويدية المبادر الأول لبحث الحلول التمويلية للمشاريع الخضراء، حيث كان التركيز منصبا حول السندات كأداة مالية عالية الجودة تتسم بمستوى عال من السيولة، ولا تنطوي على مخاطر عالية وتحدث أثراً إيجابياً، وقد تم التعاون بشأن ذلك مع البنك الدولي باعتباره بنك له تاريخ في التعامل بالسندات (2). كما تعود فكرة إصدار السندات الخضراء لبنك الاستثمار الأوروبي الذي أصدر سند التوعية بخطر التغيرات المناخية، الذي يهدف من خلاله لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة والتي تركز على الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامها، بقيمة (600) مليون يورو سنة (2007) (3)، لتلقى فيما بعد رواجاً كبيراً في جميع أنحاء العالم بعد ارتفاع الوعي البيئي لدى المستثمرين. وفي نوفمبر (2008) أصدر البنك الدولي أول سند أخضر بمبلغ (440) مليون دولار، هذا السند وضع الخطة الرئيسية لسوق السندات الخضراء التي نراها اليوم وازدياد الوعي بالتحديات المتعلقة بتغير المناخ، ودل المستثمرين على إمكانية دعم الحلول المناخية من خلال الاستثمار الآمن دون التخلي عن العائد، وفي سنة (2010) أصدرت العديد من بنوك التنمية متعددة الأطراف سندات خضراء، فقد أصدرت مؤسسة التمويل الدولية عدة سندات خضراء بحصة (3.8) مليار دولار من إجمالي السندات المتداولة بتسع عملات، لتصبح بعد

(1) لحسين عبد القادر، (2018): مرجع سبق ذكره، ص 274.

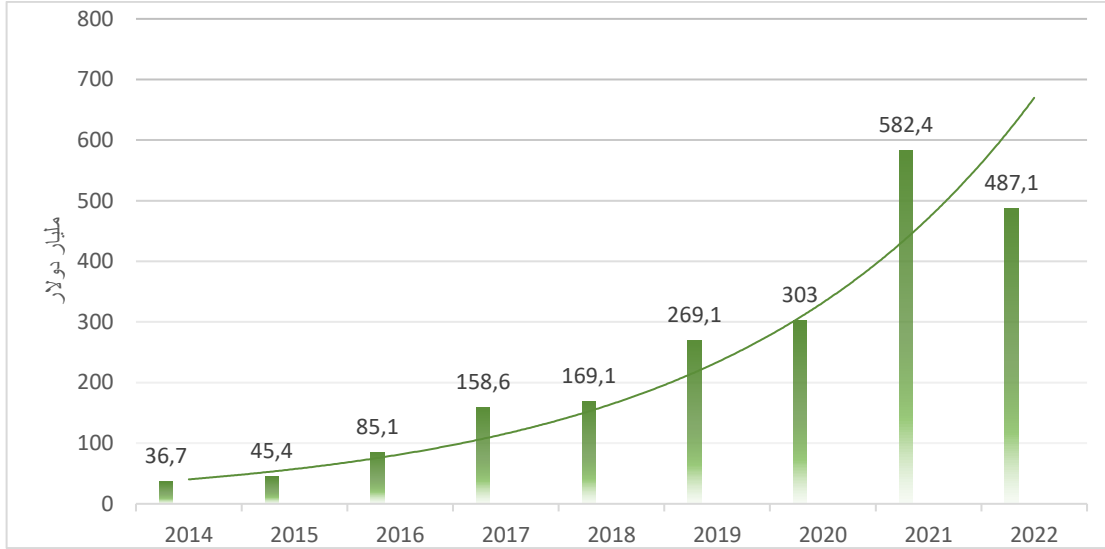
(2) بكدي فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، (2020): السندات الخضراء كأداة تمويلية للانخراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية

النظيفة - دراسة حالة السندات الخضراء بالصين، مجلة الابداع، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 309.

(3) World Bank, (2015): What are Green Bonds?, P 24, 186/07/2023, 13:12 PM, On the site: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/400251468187810398/pdf/99662-REVISED-WB-Green-Bond-Box393208B-PUBLIC.pdf>

ذلك مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة تصدر سندا أخضرا معياريا عالميا بقيمة مليار دولار، مساهمة بذلك في تحويل سوق السندات الخضراء من الأسواق المتخصصة إلى الأسواق العامة⁽¹⁾. والشكل الموالي يوضح حجم إصدار السندات الخضراء عالميا خلال الفترة (2014-2022):

الشكل رقم (01-07): حجم إصدار العالمي للسندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

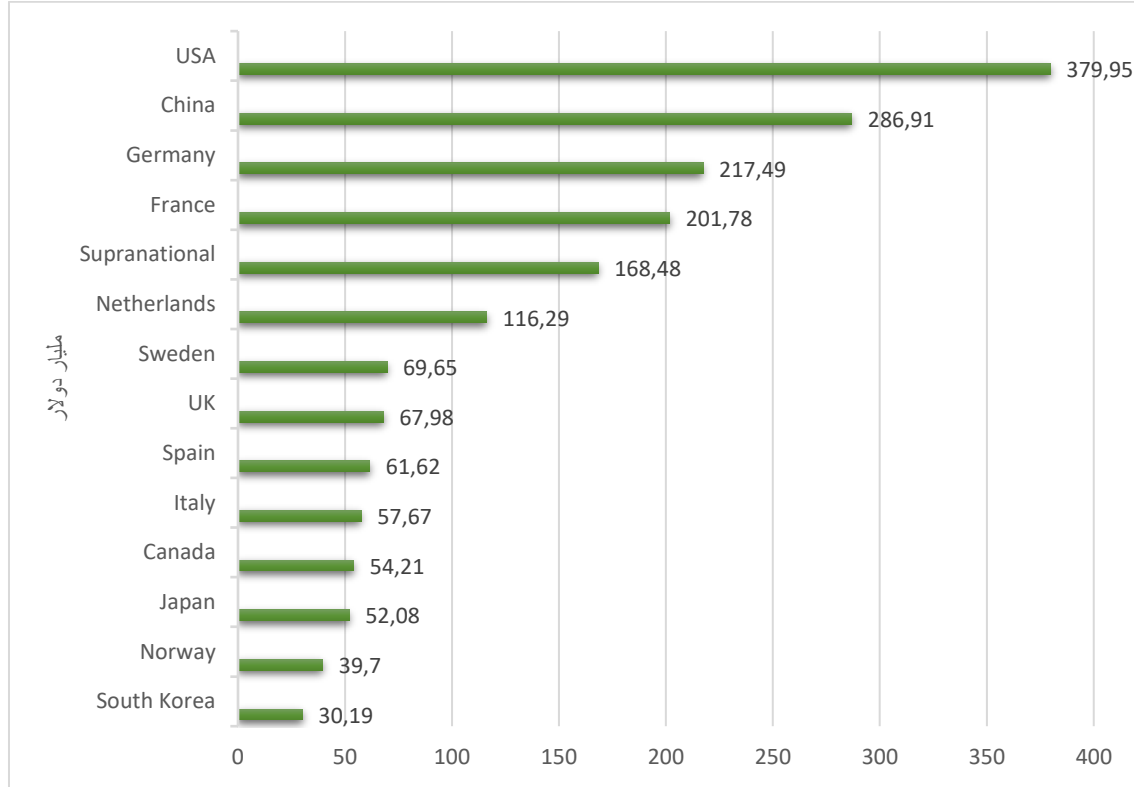
Statista, 18/07/2023, 18 :14 PM, On the site : <https://www.statista.com/statistics/1289406/green-bonds-issued-worldwide/>.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن حجم إصدار السندات الخضراء عالميا قد حقق مستوى قياسي مرتفعاً عند (582.4) مليار دولار نهاية سنة (2021)، ما يدل على أن السندات الخضراء فئة أخذة في النمو من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت التي تجمع رأس المال للمشاريع ذات الفوائد البيئية، ورغم ذلك شهدت سنة (2022) تراجع في حجم الإصدار قدر ب (16.36%) أين بلغ (487.1) مليار دولار بعد أن تجاوز حدود (582) مليار دولار سنة (2021)، حيث يرجح أن من أحد الأسباب الرئيسية لهذا التراجع يعود إلى عدم اليقين الاقتصادي والجيوسياسي بفعل الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدت إلى اضطراب وزيادة عدم اليقين في الأسواق المالية، ما جعل المستثمرين أكثر حذراً اتجاه الأصول طويلة الأجل كالسندات الخضراء، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان لهذه الأزمة أثر مباشر على ارتفاع أسعار الوقود الاحفوري عالميا خاصة أسعار الغاز الطبيعي، الأمر الذي جعل بعض الدول والشركات تغير من أولوياتها، مما أثر على حجم استثماراتها في المشاريع الخضراء، ومن ناحية أخرى قامت بعض البنوك المركزية خاصة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، برفع أسعار الفائدة بشكل متكرر خلال سنة (2022) لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم الأمر الذي انعكس سلباً على تراجع

(1) قدور فطيمة زهرة، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 127.

العرض الذي تجاوزه الطلب الكبير من طرف المستثمرين على السندات الخضراء، خاصة في الدول الأوروبية والتي تمثل المساهم الأكبر في السوق العالمي السندات الخضراء، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (08-01): الدول الأعلى إصدار تراكميا للسندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)

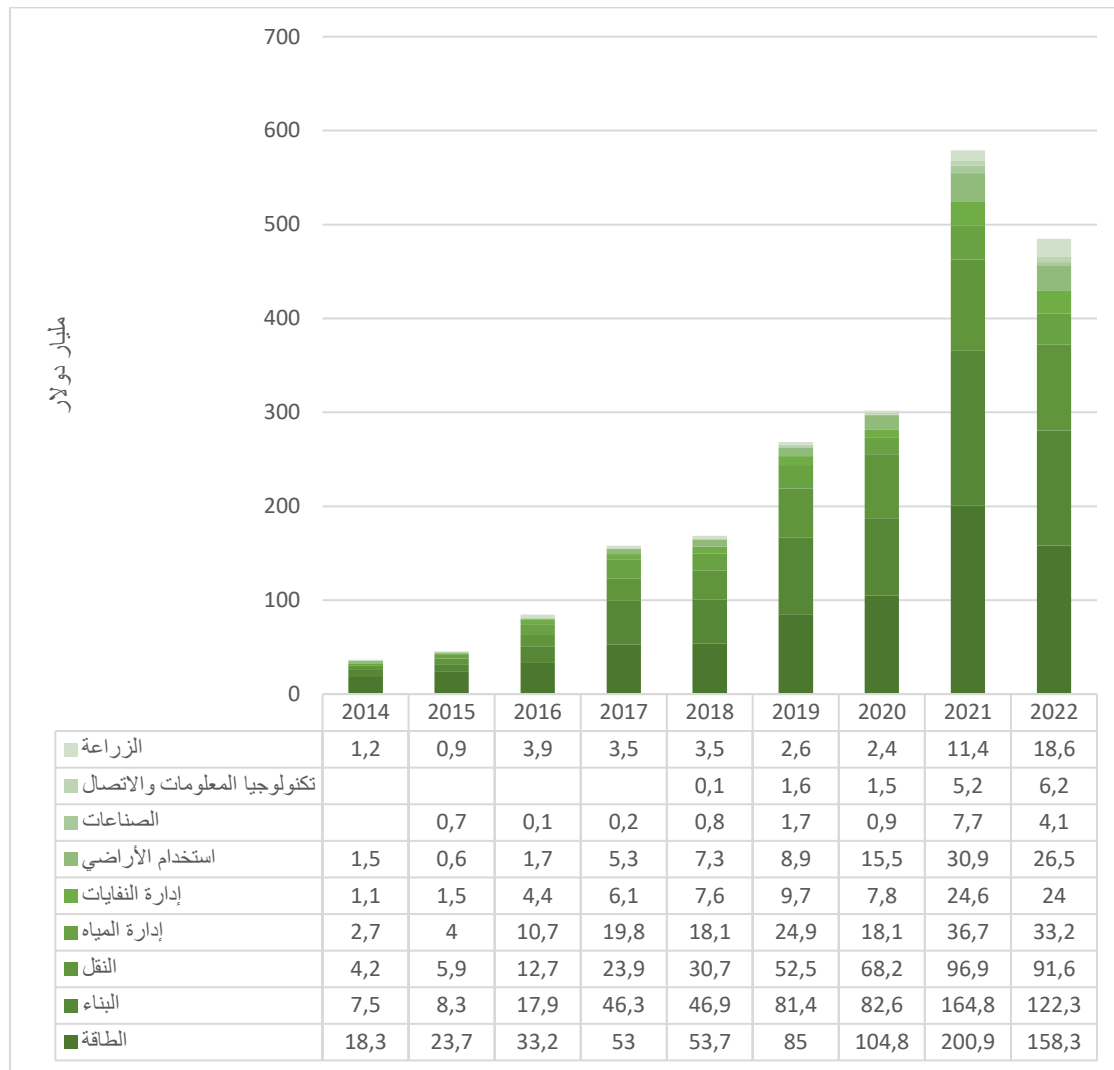


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Statista, 18/07/2023, 18 :14 PM, On the site : <https://www.statista.com/statistics/12894029/green-bonds-issued-worldwide-by-country/>.

يوضح الشكل أعلاه، تصدر الدول الأوروبية لقائمة الدول الأكثر إصدارا للسندات الخضراء في العالم، بـ (08) دول من ضمن (13) دولة، وذلك بمجموع (832.37) مليار دولار منذ الإنشاء، حيث تصدرت ألمانيا الدول الأوروبية الأكثر إصدارا لهذه الفئة من السندات تراكميا بـ (217.49) مليار دولار، وذلك رغم تأخرها في ولوج سوق السندات الخضراء مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، كما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين المرتبتين الأولى والثانية على التوالي من حيث حجم الإصدار التراكمي، ومع زخم وتنوع السياسات الخضراء فإن الملاحظة البارزة هي تركيز عوائد طرح السندات الخضراء في العالم على مشاريع الطاقة النظيفة بالدرجة الأولى، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-09): المشاريع الممولة عن طريق السندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)

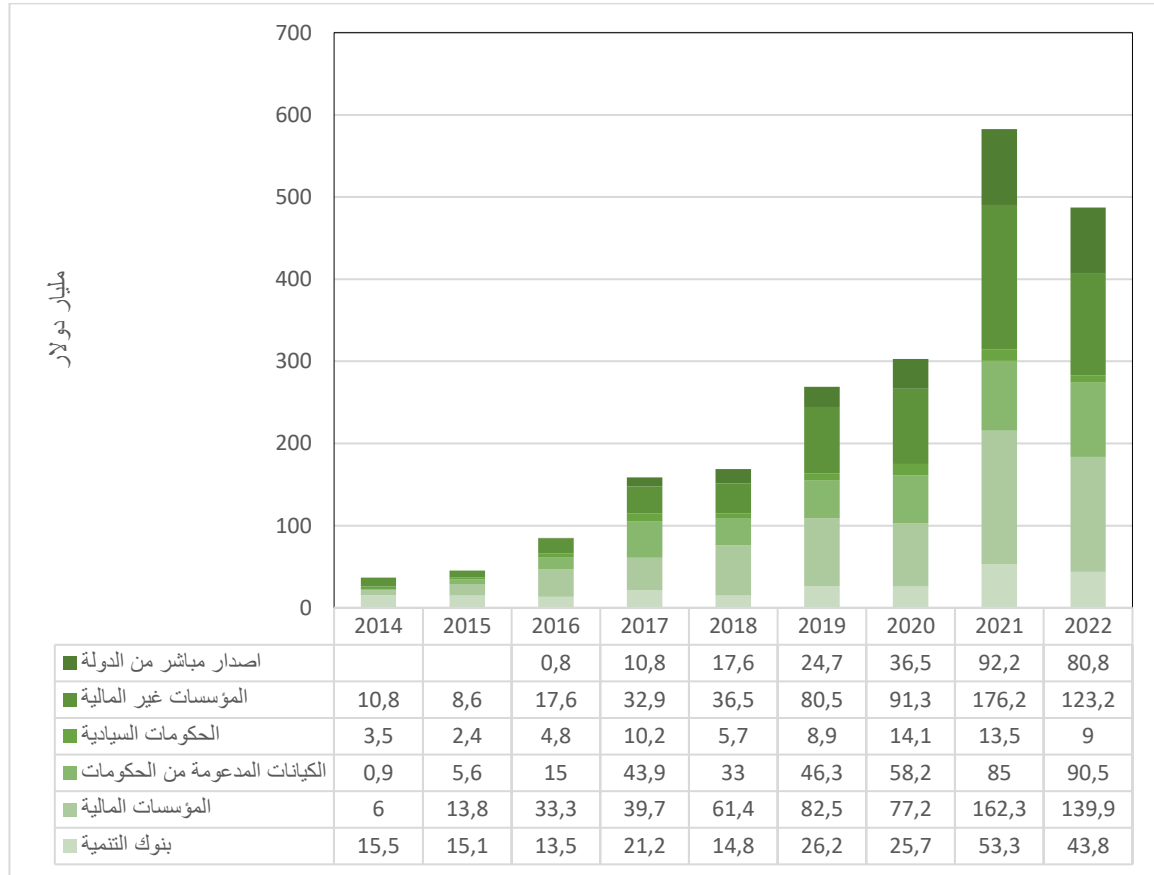


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Statista, 19/07/2023, 01:14 PM, On the site: <https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>

حيث يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن مشاريع الطاقة والمباني والنقل، ظلت ضمن أكثر ثلاث فئات ممولة عن طريق السندات الخضراء، حيث ساهمت مجتمعة بنسبة (77%) من إجمالي حجم الديون الخضراء سنة (2022)، ومع ذلك يعد هذا انخفاضاً مقابل (81%) سنة (2021) و (85%) سنة (2020)، كما شهدت الفئات الأخرى من المشاريع نمو ملحوظ من حيث التمويل بالسندات الخضراء على غرار مشاريع إعادة تدوير النفايات واستغلال الأراضي، وهذا في ظل توجه المصدرين وعلى رأسهم الشركات الغير مالية للاستثمار في هذه المشاريع، وذلك في ظل الزيادة المطردة في حجم الإصدار التي شهدتها هذه الفئة من المصدرين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-10): توزيع السندات الخضراء حسب جهة الإصدار خلال الفترة (2014-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Statista, 18/07/2023, 6 :17 PM, On the site : <https://www.climatebonds.net/market/data/#issuer-type-charts>

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن المؤسسات المالية وغير المالية كانت من بين الجهات الرئيسية المصدرة للسندات الخضراء خلال الفترة (2014-2022)، خاصة بعد سنة (2018)، مما يعكس زيادة اهتمام القطاع الخاص بتمويل الاستثمارات المستدامة، حيث شهدت على سبيل المثال المؤسسات المالية قفزة في حجم الإصدار أين انتقل من (33.3) مليار دولار في سنة (2016) لتصل إلى حدود (162.3) مليار دولار سنة (2021)، وهو ما يعكس الالتزام المتزايد من البنوك بتمويل الاستثمارات البيئية، أما الكيانات المدعومة من الحكومات، فقد زادت إصداراتها بشكل مطرد، ما يعكس الدور المهم للحكومات في تحفيز التمويل الأخضر من خلال الضمانات والدعم المؤسسي. ومن ناحية أخرى، سجلت إصدارات الحكومات السيادية قفزة كبيرة بعد سنة (2019)، خاصة خلال سنتي (2020 و2021)، مما يعكس تصاعد اهتمام الدول باستخدام السندات الخضراء كأداة لتمويل المشاريع البيئية.

رغم النمو الإجمالي في حجم إصدار السندات الخضراء، إلا أنه يلاحظ تراجع في بعض الفئات في (2022) مقارنة بـ (2021)، ما قد يرتبط بتحديات اقتصادية عالمية، مثل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، تظل الاتجاهات العامة إيجابية، مما يشير إلى استمرار اعتماد السندات الخضراء كأداة رئيسية في تمويل التحول نحو الاستدامة.

المطلب الثاني: السندات الاجتماعية

الفرع الأول: تعريف السندات الاجتماعية والمجالات المؤهلة لها

1. تعريف السندات الاجتماعية

تعرف السندات الاجتماعية أو كما يطلق عليها أيضا بسندات الأثر الاجتماعي، على أنها السندات التي يتم استخدام عوائد طرحها، أو أي مبلغ يعادلها، حصرا لتمويل أو إعادة تمويل، بشكل كامل أو جزئي، المشاريع الاجتماعية القابلة للتمويل، الجديدة منها أو القائمة مسبقا⁽¹⁾. وبصفة أخرى يمكن تعريفها على أنها "آلية تمويل مبتكرة تدخل فيها السلطات العمومية كطرف ضمن اتفاقيات مع مقدمي الخدمات الاجتماعية، لاسيما منها المنظمات الغير ربحية (منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني) والمستثمرين الخواص للدفع مقابل تحقيق نتائج اجتماعية محددة مسبقا"⁽²⁾.

وتعرف أيضا على أنها "ابتكار جديد في تمويل البرامج الاجتماعية، حيث تعمل على تعبئة رأس المال الخاص وتوجيه استثماراته نحو البرامج الحكومية التي تستهدف الخدمات الاجتماعية والتي تحقق مردود إيجابي، مثل قضايا الفقر، والحرمان من الخدمات الأساسية، وحالات الأفراد بلا مأوى وغيرها، ومن ثم يصبح توجيه الاستثمار في تلك الحالات بمثابة استثمار وقائي وليس علاجي في حالة تفاقم تلك القضايا المجتمعية"⁽³⁾.

كما عرفت وزارة العدل بالمملكة المتحدة على أنها "أحد أشكال الدفع مقابل النتائج (Payment by Result)، حيث يتم توفير التمويل من مصدر غير حكومي لتحسين العوائد الاجتماعية، ومن ثم تحقق الحكومة والمجتمع ككل وفورات مالية واجتماعية في حالة نجاح تلك المشاريع في تحقيق النتائج المستهدفة، أما في حالة فشل تلك المشاريع في تحقيق أهدافها فسوف يخسر القطاع الخاص كل استثماراته، ولا تقوم الحكومة بتحمل أي عبء"⁽⁴⁾.

حيث ظهر أول سند اجتماعي سنة (2010) في المملكة المتحدة بمدينة (Peterborough) وذلك بالتطبيق على المساجين الذين يقضون عقوبات قصيرة لا تزيد عن السنة، وذلك للعمل على الحد من عودتهم للإجرام مرة أخرى، والتي كانت تصل في المتوسط إلى حوالي (60%) على مستوى المملكة

(1) الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات الاجتماعية، إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الاجتماعية، ص 02، تم الاطلاع بتاريخ 2023/07/16 على 13: 10، الرابط:

https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-SBP-2021_06-260122.pdf

(2) Stellina Galitopoulou, Antonella Noya, (2016) : Understanding Social Impact Bonds, P04, 16/07/2023, 11 :24 PM, On the site : <https://www.oecd.org/cfe/leed/UnderstandingSIBsLux-WorkingPaper.pdf> .

(3) Milder E Warner, (2013) : Private Finance for Public Goods : Social Impact Bonds, Journal of Economic Policy Reform, 16(04), P304.

(4) Emma Disley, and Others, (2011) :Lessons Learned From the Planning and Early Implementation of the Social Impact Bond at HMP Peterbrough, Ministry of Justice Research Series 5/11, P01.

المتحدة ككل، وتم اصدار تلك السندات بتكليف من وزارة العدل البريطانية⁽¹⁾، ويتمثل ملخص هذا السند فيما يلي:

الجدول رقم (03-01): خصائص أول سند اجتماعي في العالم

الفترة الزمنية التي يغطيها السند	(05) سنوات (من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015).
المشكلة العلاجية	عودة المساجين إلى الجريمة مرة أخرى بنسبة تصل إلى حوالي (60%) في المتوسط.
الحل الوقائي الذي يحتاج لتمويل	حزمة من البرامج التدريبية والخدمات التأهيلية لتوفير فرص عمل لتحقيق حياة ملائمة.
الفئة المستهدفة	(3000) مسجون على (3) دفعات (1000 مسجون لكل دفعة)
الهدف	تخفيض معدل العودة إلى الجريمة بمتوسط انخفاض في الثلاث دفعات معا بنسبة (7.5%).
العائد المشروط	في حالة تحقيق متوسط انخفاض في معدل العودة للجريمة في الثلاث دفعات معا بنسبة (7.5%) يحصل المستثمر على عائد (2.5%) سنويا طوال فترة المشروع.
الحافز	سداد مبكر للعائد في حالة تحقيق نسبة انخفاض لا تقل عن (10%) في أي دفعة من الدفعات الثلاث.
أقصى عائد ممكن	(13%) على رأس المال المستثمر.
النتائج المحققة	انخفاض معدل العودة للجريمة بمتوسط (9%) خلال الفترة (2010-2015) للدفعات الثلاث معا، أي بما يفوق عن الهدف ب (2.5%).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: صابر عدلي شاكر، (2023): دور الاستثمار الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية: حالة سندات الأثر الاجتماعي، المجلد 14، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 02، جامعة السويس، مصر، ص 101-102.

2. المجالات والمشاريع المؤهلة للسندات الاجتماعية

تظهر خصوصية السندات الاجتماعية في القطاع الذي تتدخل فيه من خلال تمويل مختلف برامجه ذات الأثر الاجتماعي من جهة، والفئات المستهدفة التي تستفيد من هذه البرامج من جهة أخرى، وتشكل بذلك تمويل عدة برامج ومشاريع اجتماعية في العديد من المجالات، نوجز أهمها فيما يلي:⁽²⁾

- البنية التحتية: وذلك باستهداف مشاريع توصيل وتوزيع مياه الشرب والصرف الصحي، توفير شبكات التزويد بالمصادر الطاقوية (الكهرباء والغاز)، وفتح شبكات النقل والمواصلات؛

⁽¹⁾ صابر عدلي شاكر، (2023): دور الاستثمار الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية: حالة سندات الأثر الاجتماعي، المجلد 14، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 02، جامعة السويس، مصر، ص 101.

⁽²⁾ بن ستياوح سمير، (2022): سندات الأثر الاجتماعي: آلية حديثة لتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بربكة، الجزائر، ص 424.

- الخدمات الأساسية: مثل الصحة العمومية، التعليم، التدريب والتكوين المهنيين، الإدماج الوظيفي، ضمان الخدمات المالية، الشمول المالي، الإسكان الاجتماعي، تأمين الغذاء والسلامة الاستهلاكية؛
- خلق فرص العمل والبرامج المصممة للحد والنقل من البطالة الناجمة عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال التأثير لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتمويل متناهي الصغر؛
- الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة (مثل توفير الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية آمنة ومفيدة للجسم وكافية لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الغذائية، الممارسات الزراعية المستدامة، تحسين الإنتاجية لصغار المنتجين)؛
- التمكين والتطوير الاجتماعي والاقتصادي (مثل الوصول العادل إلى الخدمات والأصول والموارد والفرص والتحكم فيها، المشاركة العادلة والاندماج في السوق والمجتمع بما في ذلك الحد من عدم المساواة في الدخل).⁽¹⁾

الفرع الثاني: آلية عمل، مزايا وتحديات السندات الاجتماعية

1. آلية عمل السندات الاجتماعية

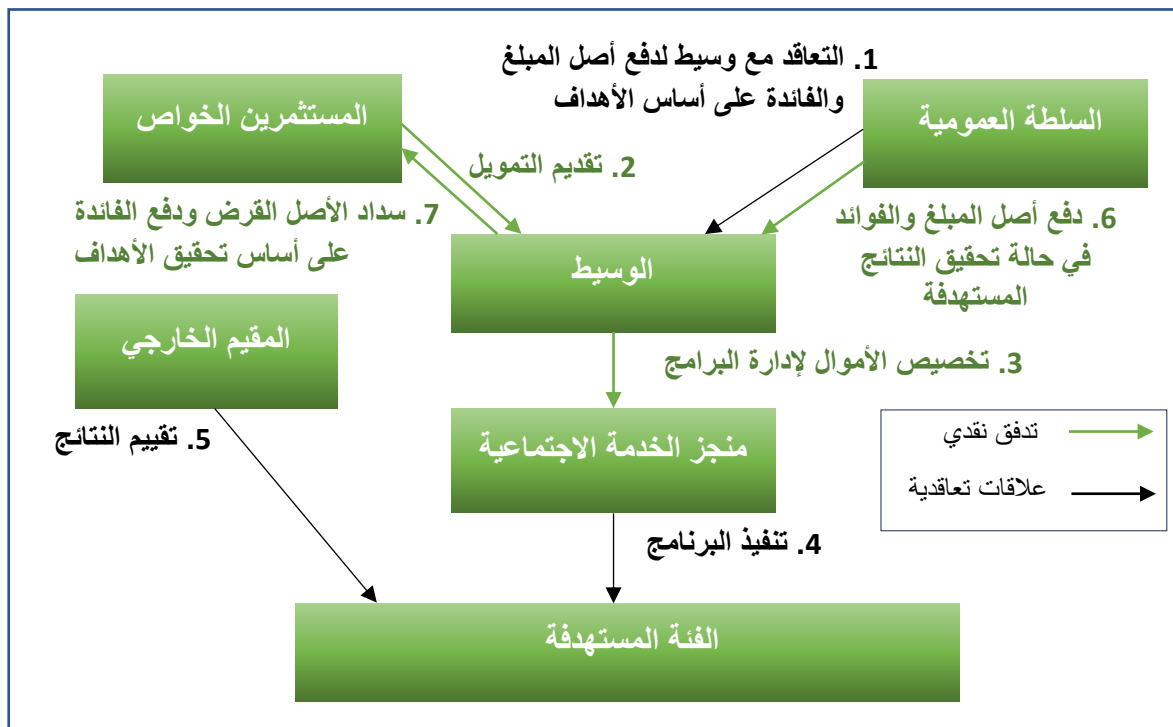
تجمع السندات الاجتماعية عدة أطراف فاعلة لإيجاد حل لمشكلة اجتماعية معينة، والتي لا تستطيع السلطات العمومية الوقوف عندها أو التعامل معها، حيث يشير الواقع العملي إلى عدم وجود نموذج موحد لآلية عمل السندات الاجتماعية، إلا أنه يوجد عدد من الخطوات التي تمثل قواسم مشتركة في طبيعة عمل تلك السندات، والتي قد تتغير حسب طبيعة وحجم المشروع المستهدف، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:⁽²⁾

- ظهور وضع راهن يتمثل في وجود خدمات حكومية علاجية تنسم بارتفاع التكلفة تستهدف فئة معينة من المواطنين، وبالتالي من المتوقع أن تستفيد تلك الفئة من التدخل الاجتماعي؛
- تتعاقد الحكومة مع وسيط من أجل تقديم برامج وقائية لمكافحة مشكلة اجتماعية معينة، بشرط أن يضمن هذا التعاقد نتائج كمية مستهدفة وعائد محدد حسب نسبة الإنجاز للمستهدف؛
- يطرح الوسيط تلك البرامج الوقائية على المستثمرين الخواص بغرض التمويل، وكذلك يختار الوسيط الجهة المتخصصة التي ستقدم الخدمة بحيث يجب أن تكون غير هادفة للربح في الأساس، وبالتالي يقوم الوسيط بعمل إدارة شاملة للبرنامج الوقائي إلى جانب التواصل مع الحكومة، بالإضافة إلى اختيار جهة مستقلة لعملية التقييم للتقدم المحرز في البرنامج؛
- يحصل مقدم الخدمة على التمويل اللازم مقابل تقديم البرنامج الوقائي للفئات المستهدفة؛

⁽¹⁾ الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات الاجتماعية، إرشادات عملية لإصدار السندات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁽²⁾ صابر عدلي شاكر، (2023): مرجع سبق ذكره، ص 99.

- يقدم مقيم النتائج المحققة تقارير الإنجاز للوسيط والتي سيتم رفعها إلى الحكومة؛
- تقوم الحكومة بالمراجعة النهائية وسداد التكلفة المتفق عليها متضمنة العائد في حالة تحقيق النتائج المستهدفة والتي تم تحديدها منذ البداية.
- وفيما يلي مخطط يوضح آلية عمل السندات الاجتماعية:
- الشكل رقم (11-01): آلية عمل السندات الاجتماعية**



المصدر:

Frederic Marty, (2016) : Les Obligations a impact social : une nouvelle génération de PPP pour les politiques sociales?, Conférence commande publique, services publics, locaux et concurrence, L'Université de la Réunion, Paris, France, 09 et 10 Novembre 2016, P09.

2. مزايا وتحديات السندات الاجتماعية

1.2. مزايا السندات الاجتماعية

- التركيز على النتائج، وذلك من خلال تشخيص المشكلات الاجتماعية وطرق التدخل الوقائي للحد من جذورها؛
- ضمان مشاركة فعالة بين مختلف الأطراف، حيث تقوم الحكومة بدور الميسر (Faciliator)، الذي يصمم السياسات والحوافز للمشاركة في المشاريع، بينما يقوم رأس المال الخاص بدور التمكين (Enablers)، بحيث يوفر رأس المال العامل اللازم لتمويل المشاريع المستهدفة، وذلك إلى جانب مقدمي الخدمة؛

- من المتعارف عليه أن طبيعة الانفاق الحكومي غالبا يتسم بعدم الكفاءة، لذا فقد تسهم السندات الاجتماعية في الحد من مظهرين لعدم الكفاءة، حيث يتمثل المظهر الأول في حالة وجود تشاؤم مفرطة من جانب الحكومة بشأن إمكانية نجاح مشروع محدد في تحقيق أهدافه المسطرة، أما المظهر الثاني فيتشمل في تجنب تحمل الأعباء المالية من جانب الحكومة في حالة عدم تحقيق الأهداف المرجوة؛⁽¹⁾

- تقدم السندات الاجتماعية فرص محتملة لتمويل الابتكار وتوسيع نطاق تفعيل المشاريع الاجتماعية، وذلك من خلال زرع ثقافة التدخل المبكر والوقائي في الجانب الاجتماعي بدل السعي وراء معالجة المعضلات الاجتماعية بعد وقوعها، وبهذا تصبح السلطات العمومية ملزمة عند اعتمادها على السندات الاجتماعية على تغيير أنظمة الاستثمار الاجتماعي إلى التدخل المبكر؛⁽²⁾

2.2. تحديات السندات الاجتماعية

من بين أبرز التحديات التي تواجه السندات الاجتماعية ما يلي:⁽³⁾

- **تحديات ثقافية وأيديولوجية:** حيث ينظر بعض الفاعلين الاجتماعيين نظرة قاتمة إلى تدفق أموال القطاع الخاص نحو المساعدات الاجتماعية وفكرة منح الفوائد والمكافأة عند نهاية المشروع، حيث أن ظاهرة خوصصة العمل العام أو ما يسمى أيضا بتسويق العمل الاجتماعي لها آثار كثيرة لا تخلو من المخاطر على الفاعلين الاجتماعيين والسكان المستهدفين على حد سواء، كما أنه عادة ما يفضل المستثمرون الخواص أسلوب الإدارة المشابه للطريقة التي يديرون بها أعمالهم، أي التفكير في الربح بشكل أساسي وعدم السعي حقا لتغيير السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي كان سببا للمشكلة المستهدفة، وأنهم يفضلون الأساليب التدخلية والشخصية مع فكرة أن السكان المستهدفين هم المسؤولين الوحيدين عن وضعهم؛
- **عملية تقييم الأثر الاجتماعي:** إن تقييم وقياس بلوغ الغاية من المشروع الاجتماعي تعتبر الشرط الأساسي لسداد أصل السند والفوائد المترتبة عنه للمستثمرين الخواص، حيث تعتبر هذه النقطة محل جدل وانتقاد كبيرين للسندات الاجتماعية، أين تقوض السلطة العمومية مهمة الحكم على نجاح المشروع بشكل كامل للمقيمين الخارجيين مما يطرح الشكوك حول استقلالية المقيمين عن المستثمرين الخواص والسلطة العمومية، وكذا مدى مصداقيتهم في الحكم عن جدوى المشروع.
- **صعوبة قياس الأداء الاجتماعي:** إن القياس الكمي للأداء الاجتماعي ممكن ولكن من الصعب جدا العثور على مؤشرات صالحة له تغطي مختلف جوانبه المختلفة.

⁽¹⁾ صابر علي شاكور، (2023): مرجع سبق ذكره، ص 103.

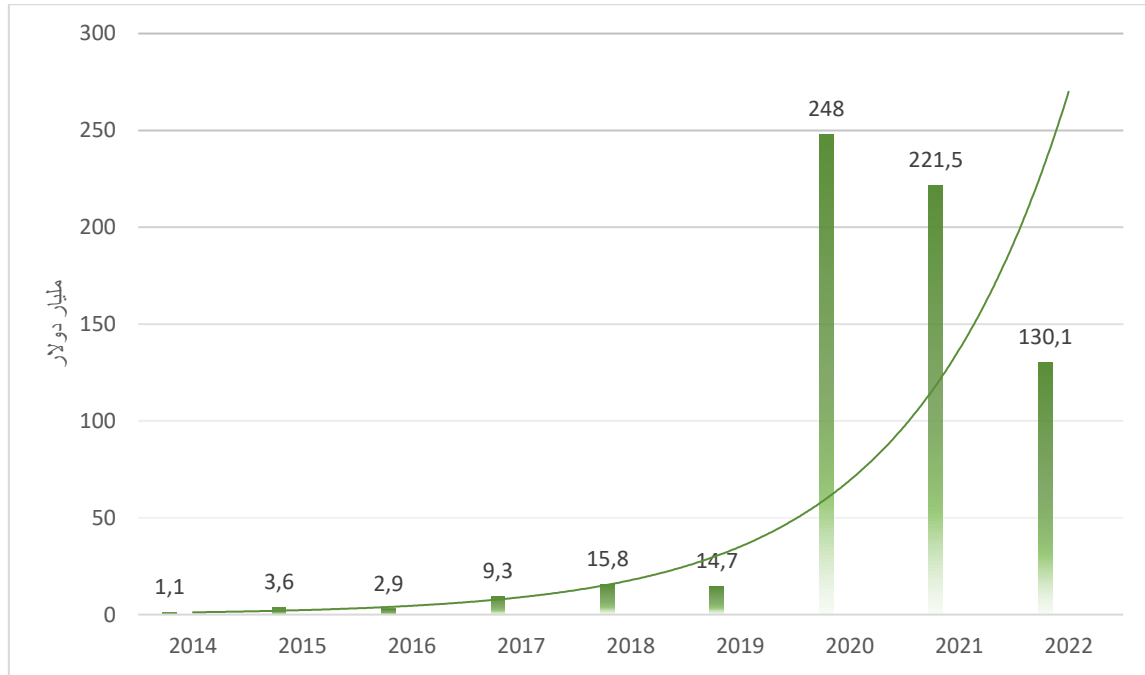
⁽²⁾ بن ستيواح سمير، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 430.

⁽³⁾ Hans Deblicq, (2016) : Social impact bonds : pour ou contre, Notes danalyse économie social, P08, 02/08/2023, 14 :32, Sur le site : <https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/na-2016-sib.pdf>

الفرع الثالث: تطور إصدار السندات الاجتماعية

تعتبر السندات الاجتماعية من أكثر أصناف السندات المستدامة نمواً بعد السندات الخضراء، إذ شهدت رواجاً ولاقاً اقبال كبير بسبب تزايد الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات، مما خلق فرصة للمستثمرين لدعم المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية، والشكل المالي يوضح حجم الإصدار العالمي للسندات الاجتماعية:

الشكل رقم (01-12): حجم الإصدار العالمي للسندات الاجتماعية خلال الفترة (2014-2022)

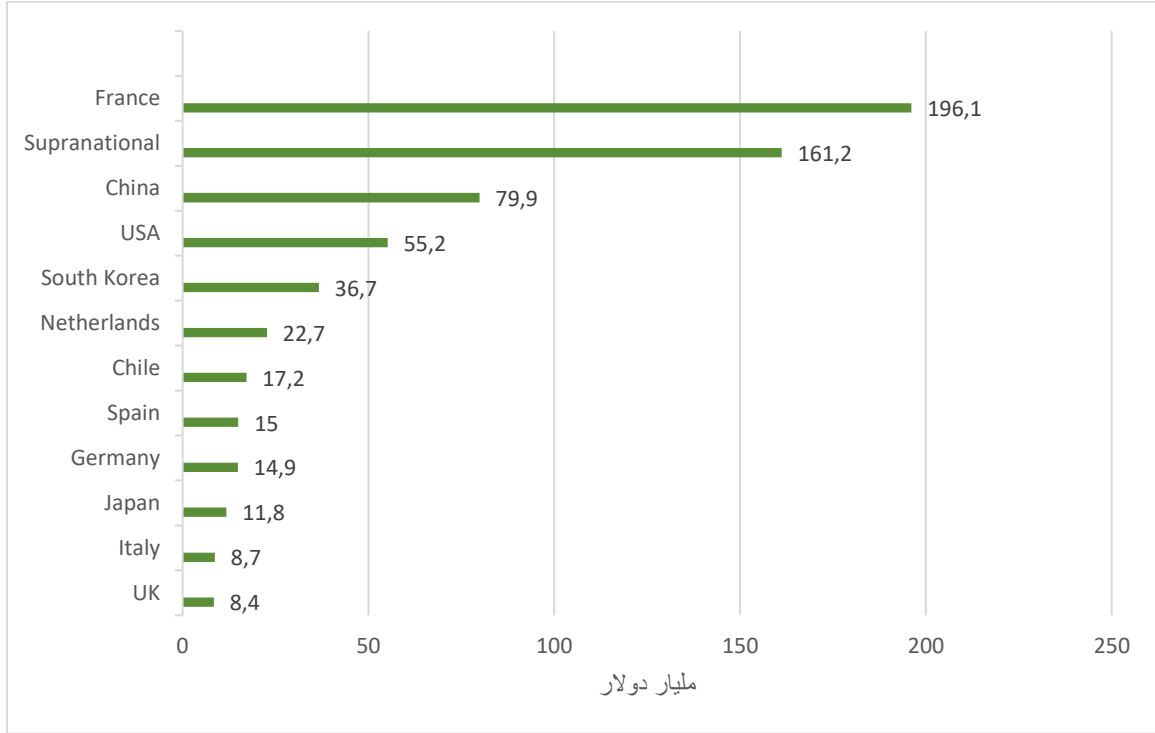


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Climatebonds, 25/07/2023, 07 :20 PM, On the site: <https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن هناك زيادة ملحوظة في حجم الإصدار العالمي للسندات الاجتماعية، أين بلغ مستويات قياسية سنة (2020) وذلك بقيمة (248) مليار دولار بعد أن كان لا يتجاوز (1.1) مليار دولار سنة (2014)، حيث يعود السبب وراء هذه القفزة النوعية في حجم الإصدار إلى تداعيات جائحة (Covid-19) وأثارها على الحياة الاجتماعية من فقدان للوظائف، انخفاض في مستوى الأجور، زيادة معدلات الفقر... إلخ، مما يفسر زيادة اللجوء للسندات الاجتماعية لتمويل المشاريع والبرامج الوقائية. لتشهد بعدها سنتي (2021-2022) تراجع في حجم الإصدار للسندات الاجتماعية أين بلغ (130.1-221.5) مليار دولار على التوالي، حيث يرجح أن من الأسباب الأساسية لهذا التراجع ربما هو بداية تحسن الأوضاع الاقتصادية بعد تأثر الاقتصاد العالمي بشدة بالجائحة.

الشكل رقم (01-13): الدول الأعلى إصدار تراكيميا للسندات الاجتماعية خلال الفترة (2014-2022)

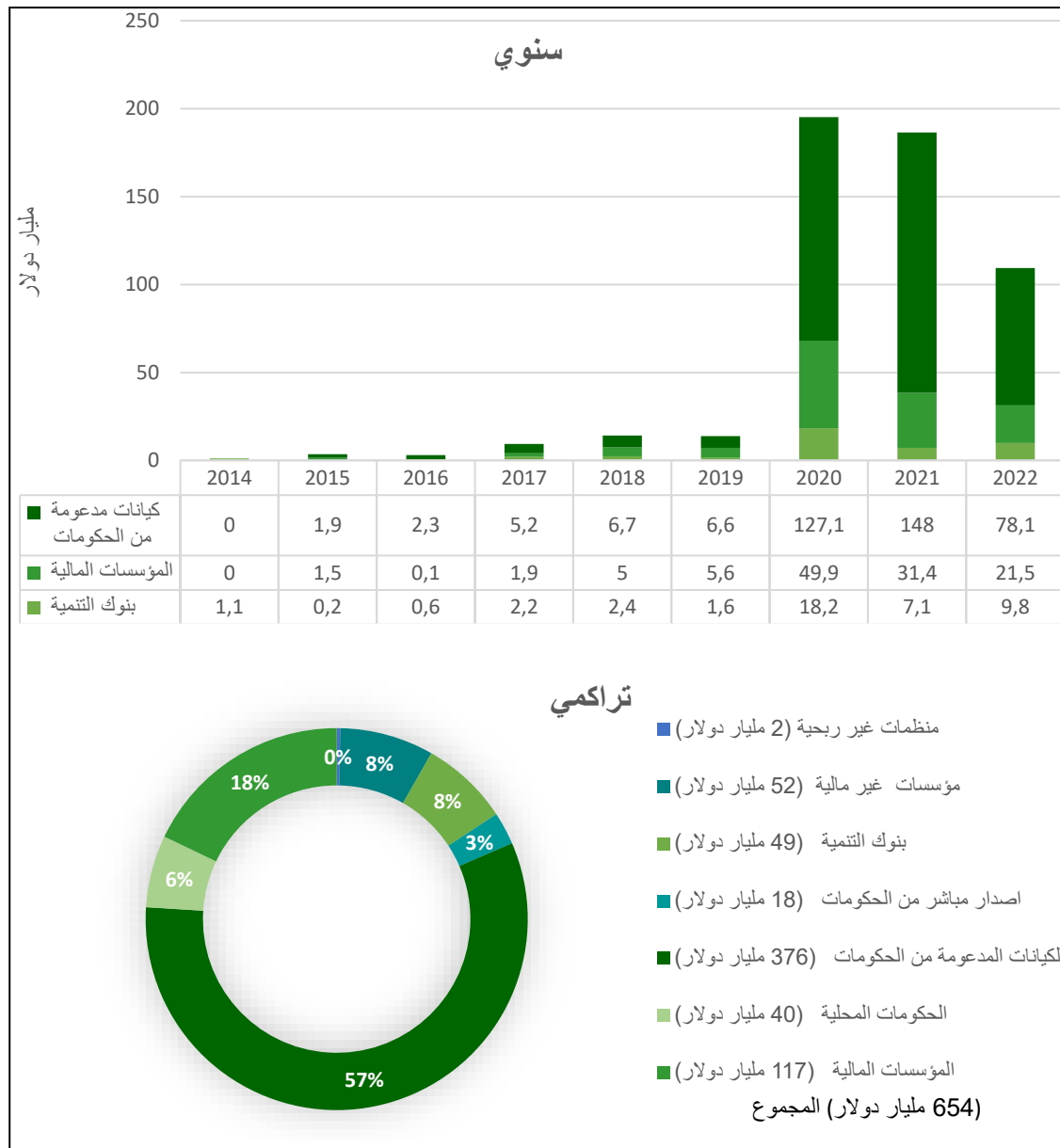


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Climatebonds, 25/07/2023, 07:53 PM, On the site: <https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>

يوضح الشكل أعلاه الدول الأعلى إصدار للسندات الاجتماعية تراكيميا خلال الفترة (2014-2022)، حيث يعكس حجم الإصدار الكبير هذا للسندات الاجتماعية التزام الدول والكيانات بتمويل المشاريع والبرامج الاجتماعية، حيث تصدرت فرنسا الترتيب بقيمة إصدار تراكيمي بلغ (196.1) مليار دولار ما يظهر الالتزام الكبير للدولة الفرنسية بتمويل المشاريع والبرامج الاجتماعية سعياً منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين البنية التحتية، لتليها مباشرة الكيانات الفوق وطنية أي المؤسسات والكيانات الدولية التي تتجاوز السلطات الوطنية للدول كالاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، وذلك بحجم إصدار تراكيمي بلغ (161.2) مليار دولار، ما يعكس الدور الحيوي لهذه الأخيرة في تمويل مشاريع وبرامج اجتماعية إقليمية وعالمية والذي يشير إلى الحاجة المستمرة لتمويل المشاريع الكبيرة التي تتجاوز حدود الدول، أما الصين فقد احتلت المرتبة الثالثة عالمياً بحجم إصدار تراكيمي بلغ (79.9) مليار دولار حيث أرجعت التحليلات أن الحجم المعتبر لهذا الإصدار من السندات الاجتماعية هو جزء من جهود الصين للحفاظ على نموها الاقتصادي، أما فيما يخص الولايات المتحدة والتي حلت رابعاً بحجم إصدار تراكيمي بلغ (55.2) مليار دولار والتي تعتبر قيمة معتدلة مقارنة بحجم الاقتصاد الأمريكي الكبير، وذلك بسبب التوجهات المالية المحافظة في هذا الصدد، والتي تهدف إلى التنويع والاعتماد على مصادر أخرى لتمويل الانفاق الحكومي.

الشكل رقم (01-14): توزيع السندات الاجتماعية حسب جهة الإصدار خلال الفترة (2014-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Climatebonds, 01/08/2023, 08:10 PM, On the site: <https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>

يوضح الشكل أعلاه توزيع السندات الاجتماعية حسب جهة الإصدار خلال الفترة (2014-2022)، حيث يبدو أن هناك تنوع كبير من حيث الجهات المصدرة للسندات الاجتماعية، على رأسها الكيانات المدعومة من الحكومات والتي تمثل الغالبية الكبرى بحجم إصدار بلغ (376) مليار دولار أي ما نسبته (57%) من إجمالي السندات الاجتماعية الصادرة على مستوى العالم خلال الفترة (2014-2022)، مما يعكس التزام الحكومات بدعم تمويل البرامج الاجتماعية، ومن جهة أخرى يظهر ذات الشكل مساهمة الشركات المالية والغير مالية بشكل معتبر في إصدار السندات الاجتماعية بنسبة (18% و 8%) على

التوالي مما يشير إلى مشاركة القطاع الخاص في هذا السوق والذي يمكن أن يلعب دور فعال في دعم البرامج والمشاريع الاجتماعية والتنمية.

المطلب الثالث: سندات الاستدامة والسندات المرتبطة بالاستدامة

الفرع الأول: سندات الاستدامة

من الثابت أن بعض المشاريع الاجتماعية قد يكون لها منافع بيئية، وأن بعض المشاريع الخضراء قد يكون لها أيضا منافع اجتماعية مشتركة، في هذه الحالة يقع على عاتق جهات الإصدار مهمة تحديد نوع السند هل هو أخضر أو اجتماعي أم سند استدامة وذلك بناء على الأهداف الأولية للمشاريع التي سيتم تمويلها من خلال عوائد الطرح، وعليه فإن سندات الاستدامة هي السندات التي يتم استخدام عوائد طرحها، أو أي مبلغ يعادلها، حصرا لتمويل أو إعادة تمويل مزيج من كل من المشاريع الخضراء والاجتماعية معا⁽¹⁾.

الفرع الثاني: السندات المرتبطة بالاستدامة

تسعى السندات المرتبطة بالاستدامة إلى تمكين وتطوير الدور الرئيسي الذي يمكن أن تؤديه أسواق الاستدامة (Debt Market) في تمويل وتشجيع الشركات التي ترغب بأن تلعب دورا في الاستدامة، حيث يلعب عامل النزاهة في السوق دورا حاسما لتمكين الشركات للعب هذا الدور، وعليه فإن السندات المرتبطة بالاستدامة هي أي نوع من أنواع السندات التي تحمل ميزات هيكلية ومالية قابلة للتغيير اعتمادا على تحقيق جهات الإصدار للأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة* (ESG) المتفق عليها مسبقا، وبناء على هذا تلتزم جهات الإصدار بشكل واضح (في وثائق إصدار السند) بتحقيق مخرجات استدامة مستقبلية محددة ضمن فترة زمنية محددة مسبقا، وبالتالي يمكن اعتبار السندات المرتبطة بالاستدامة سندات استشرافية تعتمد على الأداء المتوقع للسند في تحقيق أهداف الاستدامة، كما تستخدم عوائد طرح السندات المرتبطة بالاستدامة لأغراض تمويل عامة، ومن ثم فإن مبدأ استخدام عوائد الطرح ليس عاملا محددا في تصنيف السندات، إلا أنه وفي بعض الحالات يمكن للجهات المصدرة اللجوء لدمج نهج السندات الخضراء أو نهج السندات الاجتماعية مع السندات المرتبطة بالاستدامة، وهنا ينبغي الانتباه لعدم الخلط

⁽¹⁾ الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): إرشادات سندات الاستدامة، ص02، تم الاطلاع بتاريخ 2023/08/15 على

10: 11، الرابط:

https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-SBG-2021_06-260122.pdf

* Environmental, Social, and Governance.

بين السندات المرتبطة بالاستدامة وبين سندات الاستدامة التي تعتمد على مبدأ استخدام عوائد الطرح لتمويل مشاريع استدامة محددة⁽¹⁾.

1. مبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة

إن مبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة هي عبارة عن إرشادات عملية توضح أفضل الطرق لتضمين الأوراق المالية لعوامل (ESG) مستقبلية، وتعزيز النزاهة في سوق السندات المرتبطة بالاستدامة من خلال توضيح كيفية إصدار هذه السندات، كما توفر هذه المبادئ لجهات الإصدار إرشادات حول المتطلبات اللازمة لإصدار سندات مرتبطة بالاستدامة ذات مصداقية، بالإضافة إلى مساعدة المستثمرين عن طريق تعزيز مبدأ مسألة جهات الإصدار حول استراتيجيات الاستدامة الخاصة بهم وتوفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الاستثمار في هذه الأدوات، من خلال خمسة مبادئ رئيسية متمثلة في:⁽²⁾

- **المبدأ 01/ اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية:** تعتمد مصداقية سوق السندات المرتبطة بالاستدامة على مؤشرات الأداء الرئيسية، ومن الضروري الابتعاد عن المؤشرات من دون مصداقية، حيث يتم قياس مدى استدامة أداء جهات الإصدار باستخدام هذه المؤشرات والتي يمكن أن تكون مؤشرات داخلية أو خارجية، ومن أهم ما يجب مراعاته عند اختيار هذه المؤشرات هي أن تكون ذات قيمة مادية بالنسبة لاستراتيجية الاستدامة واستراتيجية العمل الخاصة بجهات الإصدار وتعتبر عن تحديات بيئية واجتماعية وحوكومية في قطاع عمل جهات الإصدار، وتخضع لرقابة الإدارة، كما يجب أن تكون هذه المؤشرات:

- ذات معنى وأثر مادي ومتعلقة بصلب أعمال جهات الإصدار وذات أهمية في خطط عمليات جهات الإصدار الحالية والمستقبلية؛
- قابلة للقياس الكمي وبطريقة دورية؛
- يمكن تقييمها بواسطة أطراف خارجية؛
- يمكن مقاربتها أو مقارنتها مع مجموعة من المعايير.

- **المبدأ 02/ معايير أهداف الاستدامة المبنية على الأداء:** تعتبر عملية معايير هدف أو أهداف الاستدامة المبنية على الأداء لكل من مؤشرات الأداء الرئيسية أساسية لهيكل السندات المرتبطة بالاستدامة لأنها تعبر عن مستوى الطموح الذي تسعى وتلتزم جهات الإصدار بتحقيقه وبالتالي فإن على هذه الأهداف أن تكون واقعية، كما أنه يجب على جهات الإصدار أن تقوم باختيار هذه

⁽¹⁾ الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة إرشادات عملية طوعية، ص01، تم الاطلاع

بتاريخ 2023/08/15 على 17:12، الرابط: <https://www.icmagroup.org/assets/documents/regulatory/green-bonds/translations/2020/arabic-slb2020-06-021020.pdf>

⁽²⁾ نفس المرجع السابق، ص 02-06.

الأهداف بنية صادقة وأن تقوم بالإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية والتي يمكن أن تؤثر على تحقيق هذه الأهداف.

- **المبدأ 03/ خصائص السند:** إن حجر الأساس لإصدار السندات المرتبطة بالاستدامة هو أن الخصائص المالية والهيكلية للسند يمكن أن تتغير اعتماداً على ما إذا كانت مؤشرات الأداء الرئيسية التي تم اختيارها قد أفضت إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بالاستدامة أو لا، بما معناه أن عدم تحقيق أهداف الاستدامة سيكون له أثر مالي أو هيكلي يتم تفعيله أو اللجوء إليه بناءً على حدث مسبب، كما يجب توضيح أي آليات ارتجاعية في حال عدم القدرة على احتساب أو مراقبة الأهداف المرتبطة بالاستدامة بطريقة مرضية، قد تفكر جهات الإصدار أيضاً بالإشارة إلى الحالات الاستثنائية التي يمكن أخذها بعين الاعتبار ضمن وثائق الإصدار مثل تغيير المؤشرات الناتج عن عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات أو الحالات الصعبة مثل التغيير في التشريعات الذي يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على طريقة احتساب مؤشرات الأداء أو إعادة تعريف أهداف الاستدامة أو التعديل في السيناريوهات المرجعية وشمولية المؤشرات.

- **المبدأ 04/ إعداد التقارير:** يجب على جهات الإصدار للسندات المرتبطة بالاستدامة أن تلجأ إلى نشر المعلومات التالية وجعلها جاهزة ومتاحة ويسهل الوصول إليها:

- معلومات محدثة عن أداء مؤشرات الأداء الرئيسية المختارة، بما في ذلك خطوط الأساس حيثما كان ذلك مناسباً؛

- تقرير ضمان التحقق الخاص بأهداف الاستدامة والذي يفصل الأداء مقابل هذه الأهداف والأثر المتوقع على الخصائص المالية والهيكلية والخاصة بالسند وتوقيت حصولها؛

- أي معلومات تمكن المستثمرين من مراقبة مستوى طموح الأهداف، على سبيل المثال أي تحديث في استراتيجية الاستدامة الخاصة بجهات الإصدار أو أي معلومات مرتبطة بحوكمة مؤشرات الأداء ذات الصلة وبشكل عام أي معلومات ذات صلة بتحليل مؤشرات الأداء الرئيسية وأهداف الاستدامة يجب أن تنشر هذه المعلومات بانتظام على الأقل سنوياً، وبأي حال عند إعادة تقييم الأداء مقابل الأهداف والذي يمكن أن يؤدي إلى تعديل محتمل للخصائص المالية والهيكلية؛

- **المبدأ 05/ التحقق:** يجب أن تسعى جهات الإصدار إلى الحصول على تحقق مستقل من قبل مراجع خارجي مؤهل لديه الخبرة ذات الصلة (مثل المراجع أو المستشار البيئي)، مرة واحدة على الأقل في السنة وبأي حال عند إعادة تقييم الأداء مقابل الأهداف والذي يمكن أن يؤدي إلى تعديل محتمل للخصائص المالية والهيكلية للسندات لمستوى أدائها مقابل الأهداف وذلك بالنسبة لكل مؤشر أداء رئيسي ولغاية وقوع حدث مسبب في حياة السند، كما يجب أن يتم الإفصاح عن وثيقة التحقق وجعلها متاحة للجمهور.

المبحث الثالث: صناديق الاستثمار المستدامة والصيرفة المستدامة

في ظل زيادة الوعي بقضايا الاستدامة، تلعب صناديق الاستثمار المستدامة والصيرفة المستدامة دوراً متزايد الأهمية في توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمارات التي تدعم أهداف التنمية المستدامة، حيث يشتمل هذا المبحث على عرض شامل لأنواع صناديق الاستثمار المستدامة وأساليب إدارتها، بالإضافة إلى نماذج تقييم أدائها ومدى نموها وتطورها عبر الزمن، كما سيتم أيضاً في هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم الصيرفة المستدامة، ومبادئها، ومراحل التحول نحو تبنيها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لصناديق الاستثمار المستدامة

الفرع الأول: تعريف، أنواع صناديق الاستثمار المستدامة

1. تعريف صناديق الاستثمار المستدامة

تعد صناديق الاستثمار ابتكارات مالية تندرج تحت صنف الابتكارات المؤسسية، وهي عبارة عن أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص واستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة وذات خبرة بهدف تقليل المخاطر وزيادة العائد⁽¹⁾. كما تعرف أيضاً على أنها مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية عن طريق تجميع المدخرات من طرف عدد كبير من المستثمرين (خاصة صغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم موارد مالية كافية لتكوين تشكيلات مختلفة من المحافظ المالية)، وذلك بموجب صكوك أو وثائق استثمارية موحدة القيمة، ثم تعهد بها إلى جهة أخرى تسمى مدير الاستثمار لإدارتها⁽²⁾، سواء لكبار المستثمرين أو صغارهم الذين تعوزهم الخبرة أو الذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافي لإدارة هذه المحافظ⁽³⁾.

أما صناديق الاستثمار المستدامة فهي عبارة عن فئة من صناديق الاستثمار، تهدف إلى الأخذ في الاعتبار بالإضافة إلى العوامل المالية، عوامل غير مالية متمثلة في العوامل البيئية، الاجتماعية والحوكمة (ESG)، وعليه فهي عبارة عن صناديق استثمار يتم إدارتها تماماً مثل صناديق الاستثمار التقليدية، إلا أن الاختلاف الوحيد مع هذه الأخيرة هو في النظر إلى المسائل المالية الإضافية في اختيار

(1) شريط صلاح الدين، (2012): دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص167.

(2) نزيه عبد المقصود مبروك، (2006): صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، ص89.

(3) وليد هويل عوجان، (2012): صناديق الاستثمار الإسلامية دراسة وتحليل، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 08، العدد 01، جامعة آل بيت، الأردن، ص75.

الأوراق المالية، في حين أن الصندوق التقليدي يقتصر على مراعاة العوامل المالية البحتة فقط⁽¹⁾.

2. أنواع صناديق الاستثمار المستدامة

تنقسم صناديق الاستثمار المستدامة إلى عدة أنواع تبعا لمعيار التصنيف كما يلي:

1.2. من حيث تشكيلة الأوراق المالية:

وفقا لهذا المعيار تنقسم صناديق الاستثمار المستدامة إلى:⁽²⁾

- **صناديق الأسهم:** وهي صناديق تستثمر بشكل أساسي في أسهم الشركات التي تستوفي معايير محددة تتعلق بعوامل (ESG)، حيث يمكن أن تركز هذه الصناديق على قطاع معين مثل التكنولوجيا النظيفة أو الطاقات المتجددة، أو أن يكون لها نهج أكثر تنوعا عبر عدة مجالات مستدامة؛
- **صناديق الدخل الثابت:** وهي الصناديق التي تستثمر في سندات الدين التي تصدرها الحكومات أو الشركات أو المؤسسات المالية، التي تظهر أداء قويا في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعتبر السندات المستدامة هي الأداة الأكثر شعبية ضمن هذه الفئة؛
- **الصناديق المتوازنة:** تجمع الصناديق المستدامة المتوازنة بين استثمارات الأسهم واستثمارات الدخل الثابت، لتوفير محفظة متنوعة ومعدلة حسب المخاطر، قصد توفير دخل مناسب ومنظم؛
- **الصناديق المواضيعية:** تركز الصناديق المواضيعية على موضوعات محددة تتعلق بالاستدامة، مثل الطاقات النظيفة أو المياه... إلخ، حيث تمكن هذه الصناديق المستثمرين من استهداف مجالات اهتمام معينة أو الاستفادة من الاتجاهات الناشئة.

2.2. من حيث الهيكل التمويلي

وفق هذا المعيار تنقسم صناديق الاستثمار المستدامة إلى:⁽³⁾

- **صناديق ذات نهاية مغلقة:** وهي الصناديق التي يكون حجم الموارد المالية المتاحة في وثائقها من قبل الجمهور محددا، بمعنى أن هذه الصناديق تصدر عددا ثابتا من الأوراق المالية يتم توزيعها على المستثمرين فيها كل حسب حصته. وطبقا لنظام هذه الصناديق، لا يجوز لمالكي هذه الوثائق استرداد قيمتها من الصندوق المصدر لها، كما أن إدارة هذه الصناديق لا تقوم عادة

(1) Brunet Olivier, (2022) : Les Fonds Durable, Récupéré sur Tout sur mes Finances, 18/08/2022, 14 :32, Sur le site : <https://www.toutsurmesfinances.co/pmacements/fonds-durables-ecoresponsables.html>

(2) Zach Stein (2023) : Sustainable Fund, Carbon Collective, 01/12/2023, 9 :43 AM, On the site : <https://www.carboncollective.com/sustainable-investing/sustainable-fund>

(3) أحمد الحسن أحمد الحسيني، (1999): دراسة صناديق الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 25-26.

بالشراء منهم، وإذا أراد أحد مالكي هذه الوثائق من التخلص منها فالسبيل الوحيد له هو بيعها في سوق الأوراق المالية، لهذا يطلق على هذه الصناديق أيضا بصناديق التداول العام؛

- **صناديق ذات نهاية مفتوحة:** على عكس صناديق ذات النهاية المغلقة، فهذه الصناديق لا تحدد حجم الموارد المالية المستثمرة، ولا تحدد عدد للأوراق المالية التي ستصدرها، إذ يجوز لها إصدار المزيد من الأوراق المالية لتلبية حاجة المستثمرين، كما أن إدارة هذه الصناديق تكون مستعدة لإعادة شراء ما أصدرته من أوراق مالية إذا أراد أحد المستثمرين فيها من التخلص منها (بصفة كلية أو جزئية)، لذلك فهي تحرص دائما على توفير نسبة ملائمة من السيولة تمكنها من دفع قيمة الأوراق المالية المطلوب استردادها في أي وقت، هذه الميزة جعلت من صناديق ذات النهاية المفتوحة أكثر جاذبية لدى المستثمرين بالمقارنة مع صناديق ذات النهاية المغلقة.

3.2. من حيث الهدف المقرر للصندوق

وفق هذا المعيار تنقسم صناديق الاستثمار المستدامة إلى:

- **صناديق النمو:** وهي صناديق تهدف إلى تحقيق تحسن في القيمة السوقية للأوراق المالية التي يتكون منها الصندوق، لذا عادة ما تشتمل على أسهم عادية تابعة لشركات وقطاعات ذات درجة عالية من النمو والتي تظهر سجلاتها نموا مطردا في المبيعات والأرباح التي تنعكس أثارها على القيمة السوقية للسهم، أي على نمو الأموال المستثمرة، وعادة ما تناسب هذه الصناديق المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق عائد مرتفع في الوقت الذي يخضعون فيه لشريحة ضريبة عالية؛
- **صناديق الدخل:** وهي صناديق تهدف إلى تحقيق دخل جار للمستثمرين وذلك في نطاق درجة مخاطر محددة سلفا، حيث تناسب صناديق الدخل أولئك المستثمرين الذين يعتمدون على عائد استثماراتهم في تغطية أعباء معيشتهم، لذلك عادة ما تشتمل التشكيلة على سندات وعلى أسهم مؤسسات كبيرة ومستقرة وتوزع الجانب الأكبر من الأرباح المتولدة، كما عادة ما يكون مستثمرو هذه الصناديق يخضعون لشريحة ضريبة صغيرة، أو ربما لا يخضعون للضريبة على الإطلاق، وهو ما يعني عدم اهتمامهم بالفرق بين معدل الضريبة على الأرباح الإيرادية ومعدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية؛
- **صناديق الدخل والنمو:** وهي صناديق تهدف إلى المحافظة على أصولها وتحقيق دخل دوري، فضلا عن النمو الرأسمالي الطويل ومتوسط الأجل مع اقل قدر من المخاطر السوقية المتوقعة، وتستهدف صناديق الدخل والنمو أولئك المستثمرين الذين يعتمدون جزئيا على عائد استثماراتهم في تغطية أعباء المعيشة، ويرغبون في نفس الوقت في تحقيق قدر من النمو المطرد لاستثماراتهم، مثل هذه الصناديق عادة ما تتكون من تشكيلة من الأسهم العادية والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، ووفقا لتشكيلة محفظة الأوراق المالية الخاصة بهذه الصناديق يمكن التمييز

بين نوعين من الصناديق داخل هذا الإطار وهما: صناديق الدخل والنمو (وتعطى الأولوية فيها لهدف الدخل) وصناديق النمو والدخل (وتعطى الأولوية فيها لهدف النمو)⁽¹⁾؛

- **صناديق إدارة الضريبة:** وهي تلك الصناديق التي لا تجري توزيعات على المستثمرين، بل تقوم بإعادة استثمار ما يتولد من أرباح في مقابل حصول المستثمرين على أسهم إضافية بما يعادل قيمتها، وبالتالي ليس هناك محل لدفع المستثمر للضريبة طالما لم يتحصل على توزيعات نقدية، فالضريبة تستحق فقط عند بيع الأسهم، أما وعاءها فهو الفرق بين حصيلة البيع والمبلغ الأصلي المستثمر، وهذا النوع من الصناديق ربما يلاءم المستثمر الذي يرغب في تأجيل دفع الضريبة إلى سنوات لاحقة، كما يلاءم المستثمر الذي يخضع لشريحة ضريبة عالية في ظل نظام ضريبي يكون فيه معدل الضريبة على الربح الإيرادي أكبر من مثيله على الربح الرأسمالي⁽²⁾؛

الفرع الثاني: أساليب إدارة صناديق الاستثمار المستدامة

كما سبق وأشرنا بأن صناديق الاستثمار المستدامة يتم إدارتها تماما مثل صناديق الاستثمار التقليدية، وعليه فإن هاته الأخيرة تقوم على نفس الفكرة وهي قيام جهة معينة (بنوك، شركات استثمار... إلخ)، بتكوين صندوق استثماري وتحديد أهدافه وإعداد نشرة الاكتتاب الخاصة به بحيث تتضمن كامل التفاصيل المتعلقة بالنشاط المستقبلي للصندوق وشروط الاكتتاب فيه، وحقوق والتزامات مختلف الأطراف، بالإضافة إلى تقسيم رأس مال الصندوق إلى وحدات، حصص أسهم مشاركة أو صكوك متساوية القيمة، وبعد تلقي الجهة المصدرة للصندوق أموال المكتبتين تقوم باستثمارها في المجالات المحددة في نشرة الاكتتاب⁽³⁾، حيث عادة ما يتم إدارة هذه الأموال وفق أسلوبين شائعين يتمثلان في:⁽⁴⁾

- **أسلوب الإدارة السلبية:** يتم وفقه توزيع المبالغ المالية المستثمرة في الصندوق على عدد كبير من أسهم قطاع واحد، أو تتوسع لتشمل أسهم من جميع قطاعات السوق المالي، وذلك محاكاة لحركة مؤشر ذلك القطاع أو مؤشر السوق الكلي أو أي مؤشر آخر مبتكر، وتعد الصناديق الخاصة بالمؤشرات أمثلة على أسلوب الإدارة السلبية، والتي لا تقوم فيها إدارة الصندوق بمحاولة إعادة

(1) وليد هويل عوجان، (2012): مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

(2) عمران جلال عمران، (2010): تقييم أداء صناديق الاستثمار في ظل متغيرات سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار التعليم العالي للنشر، الإسكندرية، مصر، ص 74-75.

(3) دلال بن سميحة، جهاد بوضياف، (2017): دور صناديق الاستثمار في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة شوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة 2005-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 224، بتصرف.

(4) شريط صلاح الدين، (2014): تقييم أداء صناديق الاستثمار وفقا لنموذج العائد على الأموال المستثمرة دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر، ص 57.

التوازن لتحفيز تجاوز أداء المؤشر المعني، ولهذا السبب يتميز هذا الأسلوب من الإدارة بشكل عام بانخفاض تكاليف الرسوم الإدارية التي يقتطعها مدير الصندوق مقابل أتعابه.

- **أسلوب الإدارة النشطة (الإيجابية):** يقوم هذا الأسلوب على أساس إدخال مهارات مدير الصندوق في التأثير الإيجابي على أداء صندوقه لتحقيق عوائد تفوق تلك المحققة من الاستثمار في مؤشرات السوق، ويحاول مديرو الصناديق التنبؤ باتجاهات الأسواق وتغيير نسب تملكهم وفقا لذلك، لذا يغير مديرو الصناديق وسائلهم الاستثمارية داخل الصندوق تغييرا متواصلا مما يحتم إعادة تشكيل الأسهم أو القطاعات أو تغيير نسب التملك فيها، وذلك بحسب استقراءهم لمستقبل المناخ الاستثماري في السوق الذي ينشط فيه الصندوق، وهذا ما يفسر الارتفاع النسبي لتكاليف الإدارة في الصناديق التي تتبع هذا الأسلوب.

المطلب الثاني: تقييم أداء صناديق الاستثمار المستدامة

إن تقييم الأداء الكلي (الشامل) لصناديق الاستثمار المستدامة، يكون في شقين أساسيين وهما تقييم الأداء المالي وتقييم استدامة الصندوق كما هو موضح فيما يلي:

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي لصناديق الاستثمار

هناك عدة نماذج ومؤشرات لتقييم الأداء المالي لصناديق الاستثمار، منها النماذج التقليدية التي تعتمد على مقارنة أداء الصندوق مع أداء محفظة السوق وأشهرها كل من نموذج (Treynor 1965)، نموذج (Sharpe 1966) ونموذج الأداء المعدل بالمخاطر (RAP 1997)، والأساليب البديلة لذلك والتي تعتمد على تقدير نماذج متعددة العوامل مفسرة لخصوصية كفاءة أداء مدير الصندوق، مثل نموذج (Carhart 1997)⁽¹⁾.

1. نموذج (Treynor 1965)

قدم (Jack Treynor) نموذجه الذي يقوم على أساس الفصل بين المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة، حيث يفترض النموذج أن المحافظ تم تنويعها تنويعا جيدا، وبذلك فإنه يتم القضاء على المخاطر غير المنتظمة (الخاصة)، وعلى هذا الأساس يتم فقط قياس المخاطر المنتظمة (العامة) باستخدام معامل بيتا (β) كمقياس لمخاطر المحفظة، وتظهر المعادلة أدناه الصيغة الرياضية لنموذج (Treynor 1965):⁽²⁾

(1) براق محمد وآخرون، (2011): أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا وصناديق الاستثمار الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23 و 24 فيفري 2011، ص 13.

(2) حاج قويدر قورين وآخرون، (2019): تقييم أداء صناديق الاستثمار وفق المؤشرات المركبة دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة المعيار، المجلد 10، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ص 143.

$$T_P = \frac{R_P - R_F}{\beta}$$

حيث: T_P : قيمة المؤشر

R_P : العائد على الاستثمار للصندوق

R_F : معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر

$R_P - R_F$: علاوة المخاطر

β : معامل المخاطر المنتظمة، حيث يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\beta = \frac{COV R_P R_m}{\delta_m}$$

حيث: R_m : عائد السوق

δ_m : الانحراف المعياري لعائد السوق

2. نموذج (Sharp 1966)

قدم (William Sharp) مقياس مركب لقياس أداء محفظة الأوراق المالية على أساس قياس العائد والمخاطر الكلية سواء المنتظمة وغير المنتظمة، والذي أطلق عليه المكافأة التي تشبه النقلب في العائد، وعليه فإن هذا النموذج يحدد العائد الإضافي الذي تحققه الأوراق المالية نظير كل وحدة من وحدات المخاطر الكلية التي ينطوي عليها الاستثمار في المحفظة، والذي يعبر عنه وفقا للمعادلة التالية:⁽¹⁾

$$S_P = \frac{R_P - R_F}{\delta_P}$$

حيث: S_P : قيمة المؤشر

R_P : العائد على الاستثمار للصندوق

R_F : معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر

$R_P - R_F$: علاوة المخاطر

δ_P : الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاستثمار للصندوق

ومن هنا نجد أن الفرق الوحيد بين نموذج (Sharp 1966) ونموذج (Treynor 1965) هو في مقام المعادلة، إذ أن الأول قد استخدم الانحراف المعياري لقياس المخاطر الكلية، بينما استخدم الثاني معامل (β) لقياس المخاطر المنتظمة فقط، حيث أنه قد افترض أن مدير المحفظة سوف يتخلص من المخاطر المنتظمة عن طريق التنويع البسيط في استثمارات محفظته، ويمكننا الحكم على محفظة الأوراق المالية من خلال مقارنة أداء أدائها مع محافظ الصناديق الأخرى.

(1) محصول نعمان، محرز نور الدين، (2018): تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 69-70.

3. نموذج الأداء المعدل بالمخاطر (RAP 1997) Risk adjusted Performance

قدم (Leah & Franco Madigliani) نموذج الأداء المعدل بالمخاطر، حيث أن نماذج (Treynor1965) و (Sharp1966) هي نماذج جيدة عند تقييم أداء المحافظ الاستثمارية، بينما يصبح تقييم أداء محفظة استثمارية واحدة باستخدام هذه النماذج أمراً صعباً، حيث أن نموذج الأداء المعدل بالمخاطر هو نموذج مبني على أساس حساب النقاط الأساسية للمحفظة، وهو ما يجعل إمكانية تقييم محفظة استثمارية أمراً سهلاً، ويمكن صياغته وفقاً للمعادلة التالية:⁽¹⁾

$$RAP = R_F + (\overline{R_P} - R_F) \left[\frac{\delta_m}{\delta_P} \right]$$

حيث: RAP : قيمة المؤشر

R_F : معدل العائد الخالي من الخطر

$\overline{R_P}$: متوسط عائد المحفظة

δ_m : الانحراف المعياري لمخاطر محفظة السوق

δ_P : الانحراف المعياري لمخاطر المحفظة محل التقييم

4. نموذج رباعي العوامل (Carhart 1997)

قبل ظهور النماذج متعددة العوامل، أكدت النظرية المالية (في أوائل الستينيات) أن عوائد الأسهم يتم تحديدها من خلال عائد السوق، ما يعني أن عوائد الأسهم حساسة وتستجيب لتحركات السوق المالي، وهذا ما يشار إليه باسم (نموذج العامل الفردي)، والذي يقوم على مقارنة عوائد السهم بعامل واحد فقط وهو مؤشر السوق، وهذا ما ينطبق مع نموذج تسعير الأصول الرأسمالية* (CAPM) والذي يحاول شرح العلاقة بين عوائد السوق ومخاطر السوق⁽²⁾، حيث يفترض (CAPM) أن تباين عوائد الأوراق المالية هو المصدر الوحيد ذي الصلة بالمخاطر النظامية للأوراق المالية، لذلك فإن علاوة المخاطر على الأوراق أو المحفظة المالية هو دالة للمخاطر النظامية التي يتم قياسها بواسطة معامل (β) في النموذج القياسي ذي الصلة أي (CAPM)⁽³⁾، ولعل هذا الافتراض كان من أبرز الانتقادات الموجهة لنموذج (CAPM) حيث أن معامل (β) هو عامل الخطر الوحيد في النموذج والذي يقارن فقط بقلب سعر سهم معين بالسوق المالي بشكل عام، وبالتالي من المشكوك فيه تقييم الأداء المستقبلي للورقة المالية بناء

(1) جلال إبراهيم العبد، (2003): تحليل وتقييم الأوراق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، ص25.

*Capital Asset Pricing Model

(2) Fajasy.J, (2023) : How to Calculate and Interpret the Fama and French and Carhart Multifactor Models, Stable Bread, 08/12/2023, 10 :58 AM, On the site : <https://stablebread.com/how-to-calculate-and-interpret-the-fama-and-french-and-carhart-mulyifactor-models/>

(3) Zakri Y Bello, (2008) : A Statistical Comparison of the CAMP to the Fama-French Three Factor Model and the Carhart's Model, Global Journal of Finance and Banking, 02(02), P15.

على تقلباتها السابقة بالنسبة للسوق، خاصة في ضوء القدرة على التنبؤ غير المتوقعة بتحركات السوق، ومع ذلك فلربما لن يبنّي المستثمرون قرار الاستثمار بناء على عامل واحد (الخطر)، وهو الجانب السلبي لـ (CAPM)، ولهذا كان لابد من ابتكار نماذج تقوم على تضمين عوامل أخرى إلى جانب عامل الخطر في تقييم أداء المحفظة المالية، ومن هنا كانت الانطلاقة في جيل جديد من النماذج والتي تسمى بنماذج متعددة العوامل والتي كان أشهرها نموذج (Carhart 1997) حيث يعد هذا النموذج من أكثر نماذج متعددة العوامل شيوعاً، اقترحه (Mark Carhart) سنة (1997) بعد سنوات قليلة من طرح نموذج (Fama-Frensh) ثلاثي العوامل سنة (1993)، والذي بدوره يعتمد على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM) ويضيف له عاملين إضافيين يساعدان في تفسير التباين في العوائد خارج عامل السوق متمثلة في عامل الحجم وعامل القيمة حيث:⁽¹⁾

- عامل مخاطر السوق: وقياس حساسية المحفظة المالية للتغيرات في السوق بشكل عام، ويتم حسابه من خلال مقارنة عوائد المحفظة مع عوائد السوق ككل، فإذا كانت عوائد المحفظة أكثر تقلباً من السوق، يقال أن المحفظة لديها مخاطر سوقية عالية؛
 - عامل الحجم: وقياس هذا العامل الفرق في العوائد بين أسهم الشركات الصغيرة وأسهم الشركات الكبيرة، حيث تعتبر الأسهم ذات رأس المال الصغير بشكل عام أكثر خطورة من أسهم ذات رأس المال الكبير، لأنها أقل رسوخاً وتتميز بسيولة أقل ونتيجة لذلك يطالب المستثمرون بعائد أعلى على الاستثمار في الأسهم الصغيرة؛
 - عامل القيمة: يقيس هذا العامل الفرق في العوائد بين أسهم القيمة واسهم النمو، (أسهم القيمة هي الأسهم التي تعتبر مقومة بأقل من قيمتها في السوق ولها نسبة أرباح منخفضة، بينما أسهم النمو هي الأسهم التي من المتوقع أن تنمو بمعدل أسرع من مؤشر السوق بشكل عام).
- إذن فإن (Fama-Frensh) قاموا بإضافة عاملين إضافيين لـ (CAPM)، إلا أن (Mark Carhart) كان يرى بأن النموذج ثلاثي العوامل (Fama-Frensh 1993) لا يعكس تماماً الحقيقة حيث لا يأخذ في الاعتبار أثر الزمن، وعليه قرر إضافة عامل إضافي من أجل أخذ أثر الاستمرارية للأسهم المربحة والغير المربحة⁽²⁾، والذي يسمى بعامل الزخم، حيث يعتمد عامل الزخم على فكرة أن الأسهم التي كان أدائها جيد في الماضي من المرجح أن تستمر في الأداء الجيد في المستقبل، حيث يقارن أداء الأسهم التي تفوقت مؤخراً على أداء السوق مع بالأسهم التي كان أدائها أقل من أداء السوق، حيث يفترض

(1) Faster Capital, Carhart Model : Understanding the Carhart Model in the Multifactor Model, 06/12/2023, 11:54 AM, On the site: <https://fastercapital.com/content/Carhart-model--Understanding-the-Carhart-Model-in-the-Multifactor-Model.html>

(2) سحنون مريم، ميلود بورحلة، (2016): دراسة لسلوك المستثمرين في الأسواق المالية من خلال استخدام نموذج العائد ذو العوامل الأربعة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي بتدوف، الجزائر، ص 146.

(Carhart) أن المستثمرين على استعداد لتحمل مخاطر إضافية للاستثمار في الأسهم الزخمية لأن لديها القدرة على تحقيق عوائد أعلى، وعليه فإن نموذج (Carhart 1997) يصاغ وفقاً للمعادلة التالية: ⁽¹⁾

$$E(R_{it}) = \alpha_{it} + \beta_1(R_{mt} - R_{ft}) + \beta_2 SMB_t + \beta_3 HML_t + \beta_4 MOM_t + \varepsilon_i$$

حيث: R_{it} : إجمالي العائد للسهم i في الزمن t

R_{ft} : معدل العائد الخالي من المخاطر في الزمن t

R_{mt} : إجمالي عائد محفظة السوق في الزمن t

SMB : عامل الحجم

HML : عامل القيمة

MOM : عامل الزخم

الفرع الثاني: مصفوفة تقييم استدامة صناديق الاستثمار

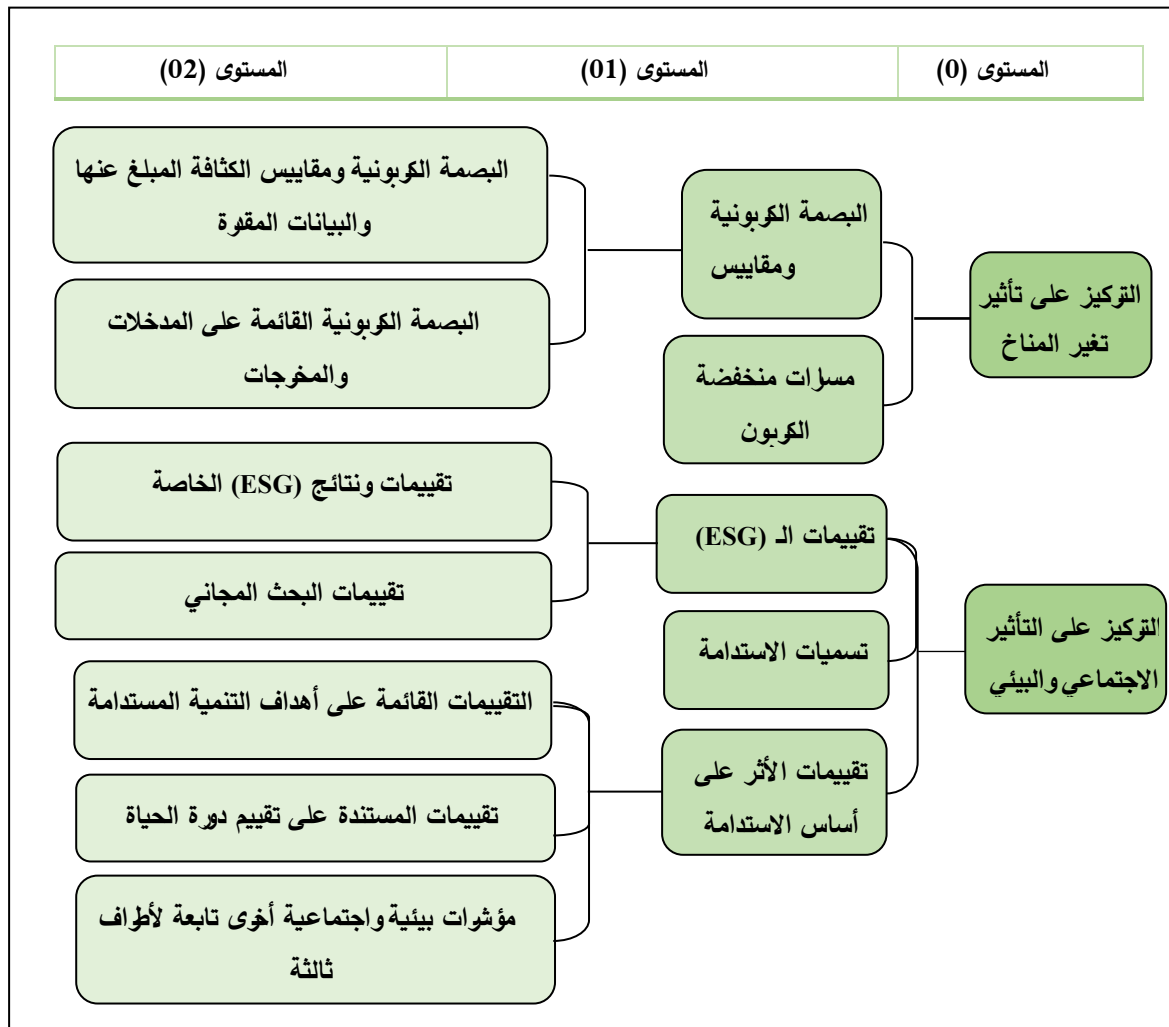
كما هو معلوم أنه ولحد اللحظة لا توجد معايير ومؤشرات كمية لتقييم استدامة صناديق الاستثمار، وفي ظل طلب المستثمرين المتزايد لمديري الصناديق بتقييم الأداء الغير المالي لمحافظهم الاستثمارية، وفي خضم المخاوف من غسل الاستدامة، ظهرت الحاجة إلى ضرورة وجود أساليب موثوقة لتقييم الاستدامة لضمان توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات ذات الأولوية للانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وأكثر شمولية، وفي هذا الإطار قاموا كل من (Loana-Stefania Popescu & Claudia Hitaj & Enrico Benetto) سنة (2021) بابتكار أسلوب لتقييم استدامة صناديق الاستثمار وهو عبارة عن مصفوفة مكونة من سبعة عوامل، تم تطويرها بناء على الثغرات التي تم تحديدها في الأعمال الأكاديمية الرائدة وفي التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، حيث تقوم هذه الطريقة على تقييم الطرق الحالية لتقييم الأداء المستدام في صناديق الاستثمار بناء على سبعة معايير، وهذا قصد تحقيق التوازن الصحيح بين الاعتماد على بيانات الشركات المبلغ عنها ذاتياً (الشركات المستثمر فيها الصندوق) والتي لا يتم دائماً التحقق منها، والبيانات المستقلة التي عادة ما تكون متاحة ومجموعة على مستوى الصناعات وتقتصر إلى معلومات خاصة بالشركات، فضلاً إلى أن الاعتماد على موفري البيانات يكون بتكلفة عالية مع نقص في الشفافية فيما يخص تصميم المنهجية المعتمدة في التقييم، ولذلك تقوم هذه الطريقة على تقييم أدوات التقييم التي يعتمد عليها الصندوق في تقييم أدائه (البيئي والاجتماعي)، وذلك وفقاً لما يلي: ⁽²⁾

⁽¹⁾ Faster Capital, Carhart Model : Understanding the Carhart Model in the Multifactor Model, 06/12/2023, 11 :54 AM, On the site: <https://fastercapital.com/content/Carhart-model--Understanding-the-Carhart-Model-in-the-Multifactor-Model.html>

⁽²⁾ Loana-Stefania Popescu, (2021) : Measuring the Sustainability of Investment Funds : A Critical Review of Methods and Frameworks in Sustainable Finance, Journal of Cleaner Production, Elsevier, 314(2021), P02-03.

- أولاً: استخدام شجرة من أربعة مستويات **لتصنيف طرق التقييم** المتاحة أمام صناديق الاستثمار في تقييم الاستدامة (المستوى 02-0 + المستوى 03)، أين يتم في المستوى (0) تصنيف أدوات تقييم الاستدامة في فئتين رئيسيتين من الأساليب وذلك حسب التأثيرات الرئيسية التي تركز عليها أدوات التقييم المستخدمة (إما التركيز على تأثير تغير المناخ أو التركيز على التأثير الاجتماعي والبيئي) حيث تم استخدام مصطلح (أساليب) في هذا المستوى للإشارة إلى عدد كبير من الأطر والمقاييس ومؤشرات وأدوات تقييم الاستدامة، والمستوى (01) يحدد خمسة مجموعات أكبر من الأساليب مجمعة وفقاً لأوجه التشابه فيما بينها (انظر الشكل رقم (01-15))، أما المستوى (02) يوضح طرق التقييم بشكل أكثر تعمقاً، أما المستوى (03) يوضح أدوات التقييم الممكنة لكل طريقة من طرق المستوى (02) أنظر الجدول (01-05).

الشكل رقم (01-15): تصنيف معايير تقييم استدامة صناديق الاستثمار حسب التركيز والمنهجية



المصدر:

Loana-Stefania Popescu, (2021) : Measuring the Sustainability of Investment Funds : A Critical Review of Methods and Frameworks in Sustainable Finance, Journal of Cleaner Production, Elsevier, 314(2021), P 03.

- ثانيا: بعد تصنيف طرق التقييم المتاحة أمام صناديق الاستثمار (المستوى 02 و 03، أنظر إلى الشكل رقم (01-15) والجدول رقم (01-05))، لابد من تقييمها وفقا لسبعة معايير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-04): المعايير السبعة لتقييم أدوات قياس الاستدامة

المعيار	أسئلة التقييم
مادية مزدوجة	س1: هل يتم تقييم الاستدامة الحقيقية من خلال الانتقال من تقييم المخاطر إلى توليد الأثر الإيجابي؟ س2: هل يتم التركيز على الإجراءات بدلا من التركيز على السياسات والاستراتيجيات؟
المصادقية	س1: هل البيانات كاملة وموثوقة؟ س2: هل المنهجية شفافة وقابلة للتكرار؟ س3: هل يسمح بإجراء مقارنة سهلة بين المنتجات الاستثمارية المختلفة؟ س4: هل هنالك تدقيق للبيانات والمنهجية؟ س5: هل المنهجية كمية وليست نوعية؟
اعتبارات دورة الحياة	س1: هل تعتمد الأداة منظور دورة الحياة، مع الأخذ في الاعتبار التأثير على طول سلسلة القيمة الكاملة؟ س2: هل يأخذ المقياس في الاعتبار التأثيرات في سلسلة القيمة النهائية (الاستهلاك ونهاية العمر)؟ س3: هل يأخذ المقياس في الاعتبار التأثيرات في سلسلة القيمة الأولية (استخراج والحصول على المواد الخام)؟
شمولية فئات التأثير	س1: هل يتم تمثيل التأثيرات البيئية الأخرى التي تتجاوز انبعاثات الغازات الدفيئة؟ س2: هل يأخذ المقياس في الاعتبار التأثيرات الاجتماعية؟ س3: هل يتم عرض الفاضلات بين فئات التأثير المختلفة؟
التوافق مع أهداف التنمية المستدامة	س1: هل تعترف الطريقة بميزانية الكربون والمسارات المحددة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري؟ س2: هل الطريقة تربط التأثير بأهداف التنمية المستدامة؟ س3: هل يتناول يتناول أهداف علمية أخرى (مثل حدود الكواكب)؟
التوقعية	س1: هل تعرض المقاييس التأثير من حيث التقدم نحو الهدف؟ س2: هل أسلوب المحاسبة يراعي الأهداف التي حددتها الشركة والاستثمارات المخطط لها؟ س3: هل تتضمن نهجا طويل المدى للتأثير؟
إضافة المستثمر	س1: هل يحدد المقياس مشاركة ونشاط مدير الصندوق نحو تحقيق التأثير؟ س2: هل المساهمة الحقيقية للاستثمار كمية؟

المصدر:

Loana-Stefania Popescu, (2021) : Measuring the Sustainability of Investment Funds : A Critical Review of Methods and Frameworks in Sustainable Finance, Journal of Cleaner Production, Elsevier, 314(2021), P 04

إن تقييم أدوات التقييم وفقا للمعايير السبع المذكورة في الجدول أعلاه، يكون ضمن مصفوفة ووفق مقياس ألوان من البرتقالي إلى الأخضر الداكن، حيث يوضح الشكل الموالي مصفوفة التقييم عبر المعايير السبعة لـ (13) أداة مختارة لقياس الاستدامة:

الجدول رقم (01-05): مصفوفة تقييم الأدوات مقابل المعايير

أدوات قياس الاستدامة		المعايير							المجموع (معايير مرجحة بالتساوي)
المستوى 1	المستوى 3	هائية مزوجية	المصادقية	اعتبارات دورة الحياة	شمولية فئات التأثير	التوافق مع (SDGs)	التوقعية	إضافة المستثمر	
البصمة الكربونية ومقاييس التعرض	البصمة الكربونية	1	1	0		0	0		2
	بطاقة أداء Trucost للكربون	2	2	2	1	2	2		11
	البصمة الكربونية القائمة على المدخلات والمخرجات	2	1	3		0	0		6
	المتوسط المرجح لكثافة الكربون	1	2	0		0	0		3
مسارات منخفضة الكربون	تحليلات تأثير الكربون	2	1	2		1	1		7
	تقييم (Pacta)	2	2	1		3	3	1	12
تقييمات (ESG)	درجات وتقييمات (ESG)	0	1	0	2	0	1		4
	تقييمات البحث المجاني	2	2	1	2		1	1	9
تسميات الاستدامة		1	2	0	2	1	1	1	8
تقييمات الأثر على أساس الاستدامة	اطار التأثير (CISL)	2	2	0	3	3	2		12
	بصمة تأثير المحفظة	1	1	0	2	2	0		6
	بصمة التنوع البيولوجي	3	2	3	2	1	0		11
	صافي المساهمة البيئية	3	2	3	2	2	0		12
<div> <div>0</div> لم تتم معالجة المعيار </div> <div> <div>1</div> معالجة قليلة للمعيار </div> <div> <div>2</div> مستوى جيد في معالجة المعيار </div> <div> <div>3</div> أفضل الممارسات في معالجة المعيار </div> <div> <div></div> المعيار لا ينطبق مع الأداة </div>									

المصدر:

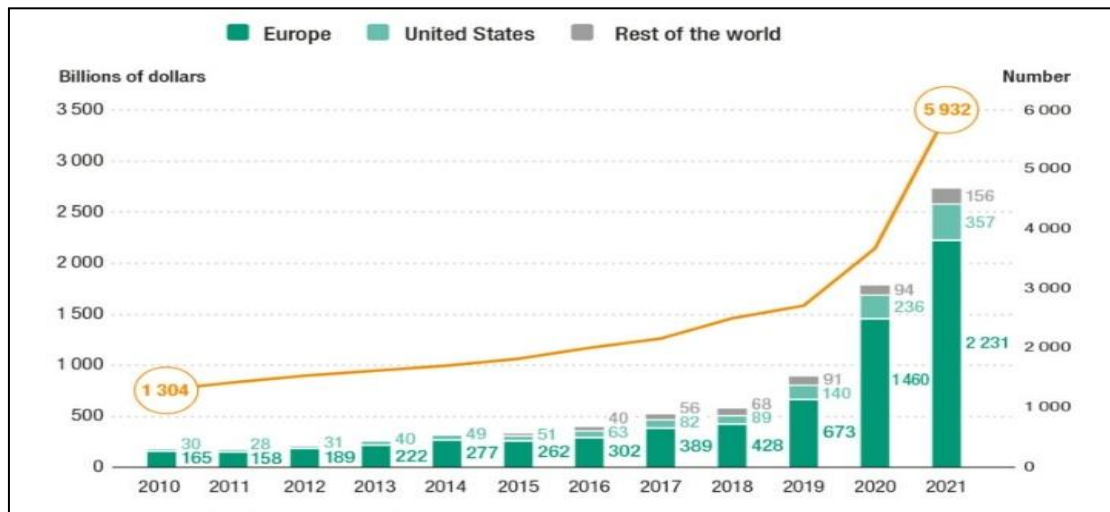
Loana-Stefania Popescu, (2021) : Measuring the Sustainability of Investment Funds : A Critical Review of Methods and Frameworks in Sustainable Finance, Journal of Cleaner Production, Elsevier, 314(2021), P 08.

يتم تصنيف الأدوات مقابل المعايير وفقا لمقياس الألوان من البرتقالي إلى الأخضر الداكن (3-0) لتقييم درجة استيفاء كل من المعايير السبعة المحددة حسب المفتاح الموضح في الجدول أعلاه، كما يشير اللون الرمادي إلى أن المعيار لا ينطبق على الأداة وكمثال لذلك لا يعمل مؤشر أثار الكربون إلا كأداة لقياس انبعاثات الغازات الدفيئة من أصول الصندوق وبالتالي لن يتم الحكم عليها بناءا على معايير مثل إضافة المستثمر أو شمولية فئات التأثير حيث تم استبعاد هذه المؤشرات والأدوات من تصميم وسيلة التقييم هذه، وعليه فإنه يمكن الحكم على موثوقية استدامة الصندوق إلا إذا كانت أداة التقييم المعتمدة (التي حتما تكون واحدة على الأقل من الأدوات الموضحة في الجدول السابق) تحتوي على أكثر عدد ممكن من البطاقات الخضراء الداكنة والخضراء.

الفرع الثالث: نمو وتطور صناديق الاستثمار المستدامة

ظهرت صناديق الاستثمار المستدامة بالأساس لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمارات التي تحقق العوائد المالية مع مراعاة العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، حيث بدأت فكرة الاستثمار المستدام في مطلع التسعينات وتطورت مع زيادة الوعي بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، مما أدى إلى ظهور صناديق الاستثمار المستدامة التي تركز على الاستدامة في قرارات الاستثمار، والتي لاقت رواج كبير خاصة بعد الأزمة المالية لسنة (2008)، حيث شهدت هذه الفترة زيادة مستوى الإفصاح حول أداء الشركات من حيث المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتطور المعايير والقواعد التي تحدد ما يعتبر استثمارا مستداما، مما ساهم في زيادة الشفافية والثقة في السوق، كما بدأت الشركات تدرك أن الاستدامة يمكن أن تكون ميزة تنافسية مما دفعها إلى تبني استراتيجيات مستدامة لجذب المستثمرين، كل هذه العوامل أدت إلى زيادة عدد صناديق الاستثمار المستدامة وكذا حجم الأصول المدارة من طرفها، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-16): عدد صناديق الاستثمار المستدامة وحجم أصولها على مستوى العالم للفترة (2010-2021)

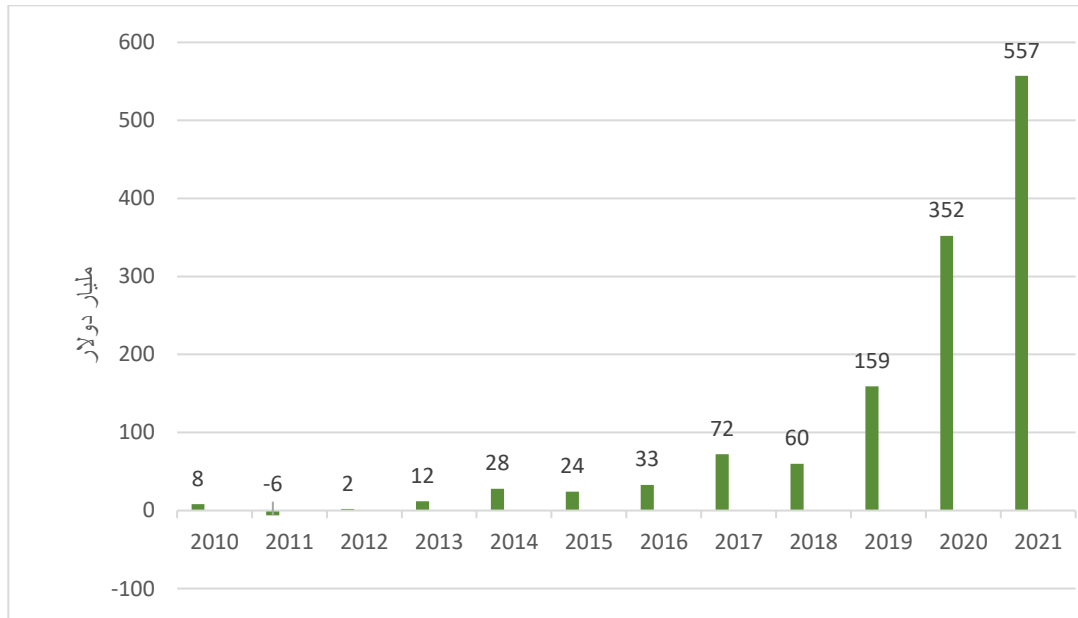


المصدر:

UNCTAD, (2022): World Investment Report 2022, International Tax Reforms and Sustainable Investment, United Nations Publications, NewYork, USA, P 165.

يتضح من خلال الشكل السابق، أن عدد صناديق الاستثمار المستدامة عالمياً شهد نمو مستمر خلال الفترة (2010-2021)، أين بلغ (5932) صندوق سنة (2021)، بعدما كان لا يتجاوز (1304) صندوق سنة (2010) أي بمعدل نمو (354.90%)، حيث حازت الصناديق الأوروبية على ما نسبته (81%) من إجمالي صناديق الاستثمار المستدامة عالمياً، مقارنة ب (13%) للصناديق الأمريكية والتي شكلت (1%) من إجمالي صناديق الاستثمار في الولايات المتحدة ⁽¹⁾. كما صاحب هذه الزيادة في عدد الصناديق المستدامة زيادة مطردة في حجم أصولها أين بلغت حدود (2744) مليار دولار سنة (2021) بعدما كانت لا تتجاوز (195) مليار دولار سنة (2010) أي بمعدل نمو قدر ب (1307.17%)، وفي الوقت نفسه شهد صافي التدفقات إلى الصناديق المستدامة نمو مستمر كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01-17): صافي التدفقات إلى صناديق الاستثمار المستدامة على مستوى العالم خلال الفترة (2021-2010)



المصدر:

UNCTAD, (2022) : World Investment Report 2022, International Tax Reforms and Sustainable Investment, United Nations Publications, NewYork, USA, P 165.

يوضح الشكل أعلاه، صافي التدفقات إلى صناديق الاستثمار المستدامة على المستوى الدولي خلال الفترة (2021-2010)، والتي تعكس بدورها ذلك الفرق بين الأموال التي يدفعها المستثمرين إلى هذه الصناديق، وبين الأموال التي يسحبونها منها في فترة معينة، حيث تبين القيم الموضحة أعلاه نمواً هائلاً في صافي التدفقات إلى صناديق الاستثمار المستدامة بعد أن حققت قيم سالبة سنة (2011)، مما يعكس تغير السلوك والرؤية الاستثمارية وتوجهها نحو الاستدامة.

⁽¹⁾ UNCTAD, (2022) : World Investment Report 2022, International Tax Reforms and Sustainable Investment, United Nations Publications, NewYork, USA, P 164.

المطلب الثالث: الصيرفة المستدامة

الفرع الأول: تعريف الصيرفة المستدامة

تعتبر الصيرفة المستدامة مجموعة من الابتكارات المالية التي تندرج تحت صنف الابتكار في المنتجات، وهي عبارة عن دمج للعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في العمليات المصرفية التقليدية، من خلال تنفيذ الأنشطة التشغيلية والتجارية للبنوك مع مراعاة التأثيرات البيئية والاجتماعية، حيث تطبق المؤسسات البنكية الخدمات المصرفية المستدامة سواء في عملياتها اليومية الداخلية (من حيث كيفية إدارة فروعها، رأس المال البشري، التكاليف، الفرص والتهديدات) وأيضاً في أنشطتها المتعلقة بالتفاعلات الخارجية مع عملائها والقطاع الخاص وكذا المشاريع التي تمولها⁽¹⁾.

كما يمكن النظر إلى الصيرفة المستدامة على أنها استراتيجية تضمن بأن أعمال البنك ليست مفيدة لموظفيه ومساهميهم فحسب، بل أيضاً للعملاء والاقتصاد ككل، حيث تسعى إلى تحقيق الربح، مع إعطاء الأولوية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ما يمثل نهج جديد للخدمات المصرفية يقوم على المزج ما بين الربح والعدالة الاجتماعية والمساءلة البيئية⁽²⁾.

وتعرف أيضاً على أنها نظام مصرفي جذير بالثقة يأخذ في الاعتبار جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، مع مراعاة العوامل المالية والغير مالية مع ضمان نشاط وساطة يأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص الجوانب البيئية والاجتماعية ذات الأفاق الزمنية القصيرة، المتوسطة وطويلة الأجل⁽³⁾.

الفرع الثاني: مبادئ الصيرفة المستدامة

وتسمى أيضاً بمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة، وهي ستة مبادئ تهدف إلى وضع إطار لخلق نظام مصرفي مستدام، تم إطلاقها سنة (2019) من قبل (130) بنك من (49) دولة، وفيما يلي عرض لهذه المبادئ⁽⁴⁾:

- **المبدأ 01/ الموائمة:** يتمثل هذا المبدأ في موائمة إستراتيجية عمل البنك لتتوافق مع احتياجات وأهداف المجتمع بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس لتغير المناخ، وجميع

(1) Deloitte NG, (2017): Sustainable banking as a driver for growth: A survey of Nigerian banks, p04-05.

(2) Max Honzik (2022) : What is Sustainable Banking ?, 16/08/2022, 02 :24 PM, On the site :

<https://ecolytiq.com/blog-what-is-sustainable-banking/#:~:text=Sustainable%20banking%20is%20a%20strategy,responsibility%20and%20For%20environmental%20sustainability.>

(3) Riegler Markus, (2023) : Towards a definition of Sustainable Banking a Consolidated Approach in the Context of Guidelines and Strategies, International Journal of Corporate Social Responsibility, 08(05), P15.

(4) UNEP, (2021): Principles for Responsible Banking (Guidance Document), International Environment House, Geneva, Switzerland, P 05-36.

الاتفاقيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة، وكذا المساهمة فيها من خلال دمجها وبشكل صريح ضمن استراتيجية عمل البنك والعمليات المصرفية الأساسية له (كجمع الادخار، الإقراض، الاستثمار وإدارة المخاطر وما إلى ذلك)؛

- **المبدأ 02/ التأثير وتحديد الأهداف:** ينص هذا المبدأ على زيادة التأثير الإيجابي للبنك على البيئة والمجتمع، والتقليل من أي آثار سلبية قد تنتج عن نشاطاته، منتجاته، وكذا الخدمات المقدمة من طرفه، وذلك من خلال التحديد الدقيق لأهداف البنك وربطها مباشرة مع أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس لتغير المناخ، وجميع الاتفاقيات الوطنية والإقليمية ذات الصلة، كما يتعين على البنك وضع مؤشرات أداء رئيسية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف؛

- **المبدأ 03/ التعامل مع العملاء:** أي التعامل بمسؤولية مع العملاء لتشجيع أنشطة الاستدامة وتحفيز الأنشطة الاقتصادية التي تحقق الرخاء للأجيال الحالية والمستقبلية، فضلا على مرافقة العملاء في عملية الانتقال نحو نماذج أعمال أكثر استدامة؛

- **المبدأ 04/ أصحاب المصلحة:** التشاور بشكل استباقي ومسؤول مع أصحاب المصلحة، ما يمكن من الأخذ بجميع المصالح ذات الصلة في الاعتبار مما يضمن عدم مواجهة البنك لتحديات مستقبلية في هذا الشأن؛

- **المبدأ 05/ الحوكمة والثقافة:** ليكون النظام المالي قادر على الاستجابة بسرعة للتحويل نحو التمويل المستدام، يتطلب الأمر إنشاء ثقافة عمل يومية يفهم فيها جميع الموظفين دورهم في تحقيق أهداف البنك ودمج الاستدامة في عملهم وصنع قراراتهم، كما يحتاج البنك الى وضع إجراءات حوكمة فعالة تتعلق بالاستدامة، بما في ذلك تعيين أدوار ومسؤوليات واضحة وإنشاء أنظمة إدارة فعالة بالإضافة إلى تخصيص موارد كافية؛

- **المبدأ 06/ الشفافية والمساءلة:** أي المراجعة وبشكل دوري لمدى امتثال البنك للمبادئ سابقة الذكر، بالإضافة إلى التحلي بالشفافية والمسؤولية اتجاه الآثار الايجابية والسلبية الناتجة عن أعمال البنك.

الفرع الثالث: مراحل التحول نحو الصيرفة المستدامة

من أجل فهم الإجراءات التي تتخذها البنوك التقليدية في طريقها نحو الاستدامة، اقترح جوكين سنة (2001) نموذجا مصرفيا مستداما، حدد فيه أربعة مراحل والتي عادة ما يتعين على كل بنك تقليدي المرور بها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (18-01): مراحل التحول نحو الصيرفة المستدامة



المصدر:

Neelam Dhall, (2021): Sustainable Banking : A roadmap to Sustainable Development, Corporate Governance and Sustainability Review 05(03), P 47.

- **المرحلة الأولى/ الصيرفة الدفاعية:** تتميز هذه المرحلة بأن البنوك فيها لا تكون نشطة في مسائل الاستدامة، بل أنها تحاول معارضة الاعتبارات البيئية والاجتماعية كونها قد تؤثر على مصالح البنك بشكل مباشر أو غير مباشر؛
- **المرحلة الثانية/ الصيرفة الوقائية:** تتميز هذه المرحلة بتبني البنوك لوفورات محتملة في التكاليف البيئية وممارسات الكفاءة البيئية، حيث تصبح في هذه المرحلة مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية أمرا لا مفر منه، حيث تقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية بوضع قيود على أنشطة البنوك من خلال التشريعات والضغط الاجتماعي وما إلى ذلك؛
- **المرحلة الثالثة/ الصيرفة الهجومية:** تتسم هذه المرحلة بتكريس أنشطة البنك (الداخلية والخارجية) لتعزيز الاستدامة، حيث تسعى البنوك في هذه المرحلة إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التطوير والتسويق الصديق للبيئة بالإضافة إلى دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية، حيث تبحث البنوك باستمرار على مواقف مربحة لجميع الأطراف؛
- **المرحلة الرابعة/ الصيرفة المستدامة:** تتميز هذه المرحلة بقدرة البنك على تقديم منتجات وخدمات مستدامة مع تبني حلول ومواقف مربحة لجميع الأطراف، نظرا لأن البنوك في هذه المرحلة تكون ليست قادرة على خفض التكلفة فحسب، بل قادرة أيضا على خلق ميزة تنافسية مستدامة في السوق، ومنه فالبنوك تتحول من البحث على أعلى معدل عائد مالي مربح إلى أعلى عائد مستدام على المدى الطويل.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Neelam Dhall, (2021): Sustainable Banking : A roadmap to Sustainable Development, Corporate Governance and Sustainability Review, 05(03), P 47-48.

المبحث الرابع: منصات التمويل الجماعي

يعتبر التمويل الجماعي من أبرز التطورات في عالم الأعمال والاستثمار في العصر الحالي، حيث يمثل نموذجا مبتكرا لجمع الأموال وتمويل المشاريع من خلال مشاركة المجتمع بشكل واسع، وعليه فإن هذا المبحث يتناول كل من مفهوم التمويل الجماعي وأهميته في تمويل المشاريع، بالإضافة إلى استعراض الآليات التي تعمل عليها منصات التمويل الجماعي ومختلف النماذج التي تُطبق في هذا المجال، وأيضا مزايا ومخاطر التمويل الجماعي عبر المنصات.

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للتمويل الجماعي

الفرع الأول: تعريف التمويل الجماعي

في سياق الابتكار المالي، يعد التمويل الجماعي في أصله أداة تمويلية ليست بالجديدة في حد ذاتها، فقد نص عليها التمويل الإسلامي من خلال أدوات التمويل الإسلامي (الهبات، القرض الحسن، المشاركة... إلخ)، وإنما الجديد فيها هو استخدام الأنظمة المعلوماتية الحديثة وشبكة الانترنت من خلال تطوير مبادئ وآلية عملها القديمة إلى تطبيقها عبر منصات الكترونية⁽¹⁾، وبذلك يعتبر التمويل الجماعي جزءا من الابتكارات المالية التي أتاحتها التطورات التكنولوجية، وتعبير آخر هو فئة فرعية للتكنولوجيا المالية والذي ينشط خارج النظام المالي التقليدي⁽²⁾، حيث يعرف على أنه "أداة تمويلية تسمح بجمع مبالغ مالية (أحيانا تكون مبالغ صغيرة جدا) من عدد كبير من الأشخاص، عبر منصات الكترونية على شبكة الانترنت، حيث يوفر هذا النهج أساليب وأدوات لمعاملة مالية تقوم على إلغاء الوساطة مع الجهات التقليدية، كما يتيح الفرصة لكل فئات المجتمع لاستثمار مبلغ معين من المال مهما كانت قيمته، وخلافا للنظام المصرفي التقليدي فإن التمويل الجماعي لا يهدف إلى تحقيق الربح من الاستثمار فقط، بل يهدف أيضا إلى مساعدة ودعم صاحب المشروع لتنفيذ فكرته"⁽³⁾.

كما عرف البنك الدولي التمويل الجماعي على أنه "وسيلة ممكنة عبر الانترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال، تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد"⁽⁴⁾.

(1) عبادي لامية، معيزة مسعود أمير، (2021): التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، ص 125.

(2) وقنوني باية، عمارة منال، (2021): التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة المسيلة، ص 62.

(3) بللعا أسماء، (2020): التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 04، بتصرف.

(4) World Bank, (2013): Crowdfunding's Potential for the Developing World, P14, 17/08/2022, 01 :22 AM,

On the site:

<https://documents1.worldbank.org/curated/fr/409841468327411701/pdf/840000WP0Box380crowdfunding0study00.pdf>

أما المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي لأسواق المال فقد اعتبرا بأن التمويل الجماعي هو "مصطلح يشير إلى دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد، من خلال منصات تمويل عبر مواقع الكترونية تتيح التفاعل بين جامعي الأموال والجمهور، بحيث يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة"⁽¹⁾.

على الرغم من التباين بين هذه التعاريف في بعض الجوانب إلا أن أغلبها تتفق على أن التمويل الجماعي يتصف بثلاثة عناصر أساسية هي:⁽²⁾

- جمع مبالغ صغيرة من الأموال؛
- تشبيك عدد كبير من الممولين بعدد كبير من المقرضين؛
- استخدام التقنيات الرقمية.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الجماعي

تكمن أهمية التمويل الجماعي في مجموعة من العوامل متمثلة في:⁽³⁾

- **المساهمة في سد فجوة التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تعول العديد من البلدان النامية على النهوض بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية، حيث تعتبر تحديات النفاذ إلى التمويل من بين أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، وبالتالي فمن شأن انتشار منصات التمويل الجماعي أن تساعد بشكل كبير على النهوض بهذا القطاع المهم والحيوي في ظل ارتفاع مستويات فجوة التمويل للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية؛
- **توفير التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة:** تواجه العديد من البلدان وخاصة النامية منها تحدياً يتمثل في محدودية قدرة الحكومات على توفير التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، في ضوء التقديرات التي تشير إلى أن البلدان النامية تواجه فجوة تمويلية للوفاء بأهداف التنمية المستدامة تقدر بنحو (2.5) ترليون دولار سنوياً بناءً على تقديرات الأمم المتحدة، في هذا السياق، تساهم منصات التمويل الجماعي في توفير التمويل اللازم لذلك، فعدد من هذه المنصات يقدم الدعم للأفراد والأسر الفقيرة لدعم نفاذ هذه الفئات للغذاء والخدمات الصحية والتعليم، والنفاذ كذلك لسوق العمل من خلال تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية؛

(1) European Commission, (2016): a. Crowdfunding in the EU Capital Markets Union, P08, 17/08/2022, 01:47 AM, On the site: https://finance.ec.europa.eu/document/download/a1a70784-607a-4ca2-ad00-110eb692b93b_en?filename=crowdfunding-report-03052016_en.pdf

(2) عمر أحمد كشكار، وآخرون، (2023): التمويل الجماعي للأغراض الخيرية واقع المنصات الإسلامية وتحدياتها، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة تبسة، الجزائر، ص 275.

(3) هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، (2019): منصات التمويل الجماعي الأفاق والأطر التنظيمية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، ص 13-15.

- **دعم الابتكار:** تلعب منصات التمويل الجماعي دورا ملحوظا في تمويل الابتكار الذي يعد محرك أساسي لزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية، إذ يرى البعض أن منصات التمويل الجماعي تمكن من التخلص من التحديات التي تواجه عملية التمويل والابتكار وتسمح للأفراد بتقديم مساهمات واستثمارات مباشرة في المشاريع التي يرغبون الاستثمار فيها، من خلال تقديم ملاحظات لأصحاب الأفكار ورواد الأعمال؛
- **تعزيز مستويات الشمول المالي:** تعول المؤسسات الدولية الهادفة إلى زيادة مستويات الشمول المالي على منصات التمويل الجماعي لتحقيق قفزة ملموسة في مستويات نفاذ الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بناء على كونه وسيلة ممكنة لجمع الأموال مع عدد قليل من المتطلبات التنظيمية المحتملة، وعموما يمكن أن تعزز منصات التمويل الجماعي جهود الشمول المالي عبر: (1)
- تحسين فرص نفاذ الأفراد والمشاريع الغير مشمولة ماليا إلى خدمات مالية مناسبة وبتكلفة مقبولة؛
- يسمح بتطوير الابتكارات في الخدمات المالية لخدمة العملاء في قاعدة الهرم الاستهلاكي؛
- السماح بالوصول إلى المزيد من المنتجات الاستثمارية المعقدة، من أجل زيادة مستويات مرونة السوق وتطوير الأصول المالية.

الفرع الثالث: أهداف التمويل الجماعي

يهدف التمويل الجماعي إلى تأدية وظائف عدة على رأسها:

- توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع والمؤسسات التي عجزت عن توفيره من مصادر أخرى كالبنوك، نظرا لتخوفها من مخاطر عدم السداد مثلا أو مشاكل التعثر والعسر المالي وما إلى ذلك؛
- يجسد التمويل الجماعي مبادئ المشاركة والتعاون بين أطراف المجتمع لدعم مشاريعهم الإبداعية المبتكرة (2)؛
- زيادة فرص الحصول على التمويل، حيث أن التطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي تعمل على زيادة فرص الحصول على التمويل من خلال الوساطة المباشرة بين عدد كبير من الجمهور المهتمين بتمويل المشاريع وأصحاب المشاريع من الأفراد أو المؤسسات، أو الجمعيات؛

(1) سعودي صالح الدين، حماني عبد الرؤوف، (2020): منصات التمويل الجماعي كألية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص55.

(2) عمر أحمد كشكار، وآخرون، (2023): مرجع سبق ذكره، ص 276-277.

- الرفع من مستويات تنفيذ المشاريع ذات الأهداف الخاصة، حيث أن معظم التجارب والتطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي قد جاءت بهدف المساهمة في تنفيذ بعض الأفكار للمشاريع ذات الأهداف المشتركة، سواء كمشاريع ذات أهداف تربوية، أو كمشاريع ذات طابع إنساني واجتماعي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: آلية عمل منصات التمويل الجماعي

تتحدد آلية عمل منصات التمويل الجماعي من خلال العلاقة بين الأطراف الرئيسية التالية: رواد الأعمال (أصحاب الأفكار والمشاريع)، المستثمرين أصحاب الأموال، أصحاب خدمات منصات التمويل الجماعي، وقد يعتمد أي طرف من الأطراف الثلاث السابقة على أطراف داعمة كالمدققين والرعاة...إلخ.

الفرع الأول: الأطراف الفاعلة في منصات التمويل الجماعي

تضم منصات التمويل الجماعي عددا من الأطراف الفاعلة بما يشمل:

- **المستثمرون الممولون:** هم أصحاب الفائض المالي الذين يشاركون بأموالهم في تمويل الأفكار والمشاريع الاستثمارية المعروضة عبر منصات التمويل الجماعي التي يقتنعون بها من بين كل الأفكار والمشاريع المعروضة عبر المنصة، علما أن هؤلاء المستثمرون قد يمثلون أفراد أو مؤسسات، كما وقد يتم وضع قيود على مستوى المنصة تتعلق بالمبلغ الذي يمكن لكل مستثمر أن يساهم به سواء حول أدنى قيمة أو أقصاها، وتختلف هذه القيود بين المستثمرين الأفراد والمؤسسات⁽²⁾؛
- **المستثمرون المستفيدون:** أي شخص أو مؤسسة تسعى للحصول على أموال لشركة أو منتج أو مشروع أو مبادرة أو عمل خيري بما يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من الشركات الصغيرة، والمنظمات غير الحكومية والأفراد والشركات الناشئة...إلخ؛
- **منصات التمويل الجماعي:** منصات عبر الانترنت تربط بين الممولين أو المتبرعين والمستثمرين مقابل تقاضي عمولات، حيث يمكن أن توفر المنصات مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات العناية المالية الواجبة والتعاقد وما إلى ذلك؛
- **المدققون ومقدمو الخدمات الآخرون:** يمكن للمنصات والمستفيدين الاعتماد على عدد من مقدمي الخدمات لتقييم المشاريع، وغيرها من الخدمات الأخرى لطرفي التمويل، قد تحتاج المنصات إلى شراء الخدمات على سبيل المثال شراء خدمات العناية المالية الواجبة أو الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم النتائج البيئية والاجتماعية للمشاريع والأفكار المطروحة؛

(1) عمران عبد الحكيم، قريد مصطفى، (2018): منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشاريع عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشاريع العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة تلمسان، الجزائر، ص294.

(2) العيونس رياض، (2022): دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص131-132.

- **الرعاة:** قد يحصل المستفيدون على دعم فيما يتعلق بتصميم وإدارة حملات التمويل الجماعي، يمكن تقديم هذه الخدمات مجاناً أو على أساس تجاري.⁽¹⁾

الفرع الثاني: مراحل التمويل الجماعي عبر المنصات

تمر عملية التمويل الجماعي عبر المنصات بمجموعة من المراحل يمكن ايجازها في خمسة مراحل كما يلي:⁽²⁾

- **المرحلة الأولى/ الاختيار الأولي للمشاريع من طرف منصات التمويل الجماعي:** تتمثل هذه المرحلة في قيام القائمين على إدارة منصات التمويل الجماعي بالاختيار الأولي للمشاريع التي تطلب التمويل، والتي يمكن أن تكون مؤهلة للحصول على التمويل من خلال المنصات المتواجدة على شبكة الانترنت، معتمدة في ذلك على مجموعة من المعايير الموضوعية المحددة من طرف مشغلي المنصة؛
- **المرحلة الثانية/ عرض الحثيات المؤهلة عبر منصات التمويل الجماعي:** وتتمثل هذه المرحلة في قيام منصات التمويل الجماعي بعرض كل ما يتعلق بالمشاريع المؤهلة بشكل أولي على الموقع الالكتروني الخاص بها، وبذلك تكون هذه المرحلة مرحلة أساسية تتيح للجمهور إمكانية ابداء الرأي في هذه المشاريع التي تطلب التمويل، وهو ما يجعل الجمهور في قلب القرارات التمويلية والاستثمارية؛
- **المرحلة الثالثة/ جمع الأموال اللازمة لتمويل المشاريع:** تتمثل هذه المرحلة في قيام منصات التمويل الجماعي من خلال شبكة الانترنت بجمع الأموال اللازمة لتمويل المشاريع المؤهلة من خلال إتاحة الفرص لعدد كبير من الجمهور بتقديم مساهماتهم المالية لتمويل المشروع، وذلك بما يتناسب مع نماذج التمويل الجماعي؛
- **المرحلة الرابعة/ تنفيذ المشاريع:** بعد اكتمال عملية جمع الأموال اللازمة لتمويل أي مشروع من المشاريع المؤهلة للحصول على التمويل عبر منصات التمويل الجماعي، تأتي مرحلة تجسيد المشاريع على أرض الواقع من خلال تقديم الأموال اللازمة لأصحاب المشاريع، كما تتحصل منصات التمويل الجماعي على علاوات مقابل إدارة العمليات المرتبطة بتمويل هذه المشاريع، والتي عادة ما تكون ما بين (5% إلى 8%)؛

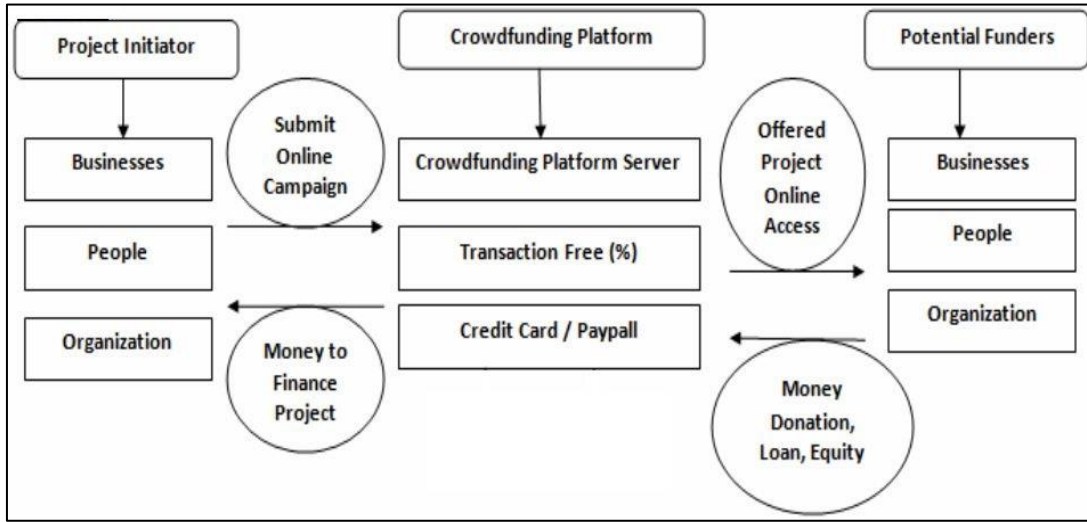
⁽¹⁾ زواويدي لزهراري، مرسلتي نزيهة، (2022): دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والامارات مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، ص 145.

⁽²⁾ وقنوني باية، عمارة منال، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 64.

- **المرحلة الخامسة/ تسديد القروض وعوائد الأوراق المالية:** وتعتبر آخر مراحل التمويل عبر منصات التمويل الجماعي، بحيث يتم من خلالها تسديد أقساط القروض المستحقة على أصحاب المشاريع حسب الشروط المتفق عليها في إطار الحصول على التمويل اللازم.

الشكل الموالي عبارة عن مخطط يوضح آلية عمل منصات التمويل الجماعي:

الشكل رقم (01-19): آلية عمل منصات التمويل الجماعي



المصدر:

Sentot Imam Wahjono, (2015) : Alternative Funding Solution, Paper presented at 1st World Islamic Social Science Congress, Putrajaya, Malaysia, 1-2 December 2015, P09.

المطلب الثالث: نماذج، مزايا ومخاطر منصات التمويل الجماعي

الفرع الأول: نماذج منصات التمويل الجماعي

ان انتشار التكنولوجيا المالية غير في طرق التمويل وذلك بفضل ما تتطوي عليه من طرق وآليات تمويلية مستحدثة في منح القروض عن طريق منصات التمويل الجماعي. هذه المنصات صنفها القروض إلى فئتين من القروض تمنح بطريقة رقمية، وفقا لنماذج تمويلية متنوعة بديلة -استثمارية وغير استثمارية- متنوعة تمكن الأفراد والمؤسسات من جمع الأموال عبر سوق رقمية ذات صلة قوية بأنشطة التمويل الرقمي البديل التي ظهرت خارج الأنظمة المصرفية الحالية وأسواق رأس المال التقليدية⁽¹⁾، حددت هذه النماذج في أربعة أنواع (التبرعات، المكافآت، الأسهم، الإقراض) وعلى هذا الأساس تنوعت نماذج منصات التمويل الجماعي إلى ما يلي:

⁽¹⁾ بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، (2023): نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه استراتيجي مستحدث لتعزيز درجة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عالميا مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، ص189.

1.1. التمويل الجماعي غير الاستثماري

يقوم هذا النموذج على فكرة العمل الخيري غير الربحي، كون الممولين لا يهدفون إلى الاستثمار وتحقيق العوائد والأرباح وإنما المساعدة، فهذا النوع من التمويل الجماعي يعني أن الأشخاص يجتمعون معا لتلبية أهداف وغايات اجتماعية⁽¹⁾، ويضم نوعين هما:

- **النموذج القائم على التبرعات:** حسب هذا النموذج تقوم منصات التمويل الجماعي المتخصصة بجمع الأموال وتقديمها لأصحاب المشاريع في شكل إعانات، حيث لا ينتظر مقدمي تلك الأموال أي عوائد مالية على الأموال المقدمة في إطار تمويل تلك المشاريع، وعموما يعتبر هذا النوع من التمويل الجماعي كطريقة لتمويل المشاريع الإبداعية، أو لتمويل المشاريع ذات الطابع التعليمي أو الثقافي، تعتبر منصتي (Just Giving) و (Go Fund Me) من أهم المنصات في هذا المجال على المستوى العالمي، حيث جمعت هذه المنصات تمويل قدر بنحو (2.9) مليار دولار من التبرعات سنة (2015)⁽²⁾؛

- **النموذج القائم على المكافآت:** حسب هذا النموذج تقوم منصات التمويل الجماعي بجمع التمويل الجماعي القائم على المكافآت، حيث يقوم مقدمي الأموال بتمويل الأفكار الجديدة والمشاريع مقابل الحصول على مكافأة قد تكون: في شكل هدية رمزية، أو إصدار مبكر خاص لمنتج أو خدمة تقدمها هذه المشاريع عند بدء التشغيل، تعتبر منصتي (Kickstarter) و (Indiegogo) من أشهر المنصات في هذا المجال، كما تنقسم هذه المنصات بدورها من حيث جمع الأموال إلى قسمين، القسم الأول يعتمد على مبدأ جمع التمويل كاملا أو لا شيء*(AON)، أي أن صاحب المشروع يحصل على مبلغ التمويل فقط إذا تم جمعه بشكل كامل، أما في حالة عدم التمكن من جمع المبلغ كاملا، فيتم رد المبالغ المحصلة إلى الممولين، أما القسم الثاني يمثل حملات التمويل الجماعي المرنة، والتي تعتمد على مبدأ السماح لصاحب المشروع بالاحتفاظ بالمبلغ الذي تم جمعه، حتى إن لم يتم الوصول للتمويل المستهدف، وتعرف اختصارا** (KIA)، ويشار إلى أن حملات التمويل (AON) تتميز بالإقبال الكثير من الممولين مقارنة بحملات التمويل المرنة (KIA)، باعتبار أن الأولى تشير إلى مستويات قبول أكبر من قبل الممولين لفكرة المشروع⁽³⁾.

(1) بوريوش سارة، العايب ياسين، (2022): دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر، ص 229.

(2) سعودي صالح الدين، حماني عبد الرؤوف، (2020): مرجع سبق ذكره، ص 55.

*All or Nothing.

**Keep it All.

(3) زواويدي لزهار، مرسل نزيهة، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 144.

1.1. التمويل الجماعي الاستثماري

أين يهدف الممولون إلى الاستثمار وتحقيق عوائد مقابل الأموال التي يقدمونها⁽¹⁾، ويضم نوعين أساسيين هما:

- **النموذج القائم على الإقراض:** ويسمى أيضا بالإقراض الجماعي، الإقراض في سوق (نظير- نظير)، أو كما يسمى بـ (Peer to Peer) أو (P2P)، حيث تسعى الشركات والأفراد إلى الحصول على أموال الجمهور في شكل اتفاقية إقراض⁽²⁾، أين تقوم منصات التمويل الجماعي المتخصصة بجمع الأموال وتقديمها في شكل قروض لأصحاب المشاريع المؤهلة للحصول على التمويل عبر المنصة، وقد تتميز بعض هذه القروض ببعض الخصائص التي تجعلها تختلف عن القروض التقليدية، لاسيما منها الخصائص المتعلقة بأساليب تسديد أقساط القروض، بحيث لا يباشر أصحاب المشاريع في التسديد إلا إذا بدأت تلك المشاريع في تحقيق الإيرادات أو الأرباح الكافية⁽³⁾؛
- **النموذج القائم على الأسهم:** ضمن هذا النموذج، يتم تمويل المشاريع المؤهلة للحصول على التمويل من خلال جمع الأموال اللازمة على شكل عمليات اكتتاب للأسهم والحصص الاجتماعية الممثلة لرأس مال تلك المشاريع، وبذلك يكون لحاملي هذه الأسهم حقوق المشاركة في إدارة وتسيير ورقابة تلك المشاريع الممولة، ورغم كون هذا النموذج حديث نسبيا، إلا أنه ينمو بشكل سريع في السنوات الأخيرة⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: مزايا ومخاطر التمويل الجماعي عبر المنصات

1. مزايا التمويل الجماعي عبر المنصات

للت التمويل الجماعي خصائص مختلفة تماما عن التمويل التقليدي، أهمها:⁽⁵⁾

- حرية وصول الممولين من عامة الناس إلى المشاريع؛
- حرية اختيار الممول من بين أعداد كبيرة من المشاريع؛
- وجود شفافية في تخصيص الأموال طوال عمر المشروع؛
- إمكانية الحصول على ملاحظة الخبراء وإرشاداتهم الخاصة بفكرة المشروع وألية تحسينها؛
- اختبار ردة فعل الجمهور على المنتج أو الفكرة؛
- إمكانية الحصول على التمويل اللازم بدون رسوم مسبقة؛

(1) بوريوش سارة، العايب ياسين، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 228.

(2) وقنوني بابة، عمارة منال، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3) عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى، (2018): مرجع سبق ذكره، ص 295-296.

(4) سعودي صالح الدين، حماني عبد الرؤوف، (2020): مرجع سبق ذكره، ص 56.

(5) عمر أحمد كشكار، وآخرون، (2023): مرجع سبق ذكره، ص 277.

- سرعة الوصول إلى التمويل الممنوح، من وقت إقامة الحملة وتكون في فترة وجيزة، ما بين (20) إلى (90) يوم كحد أقصى.

2. مخاطر التمويل الجماعي عبر المنصات

يرتبط بنشاط منصات التمويل الجماعي مجموعة من المخاطر من بينها ما هو مرتبط بعمل هذه المنصات، ومنها ما هو ناتج عن عدم توفر المعلومات الكاملة أو الضمانات عن طبيعة المستفيدين ومخاطر أخرى متعلقة بالمولين، ومنها ما هو متعلق بقنوات الاتصال المستخدمة وما يرتبط بها من مخاطر الأمن السيبراني، في هذا السياق أشارت إحدى الدراسات الاستقصائية التي اهتمت بتحديد أهم المخاطر التي تواجه منصات التمويل الجماعي من وجهة نظر القائمين عليها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن مخاطر الأمن السيبراني تعتبر من أهم المخاطر التي تهدد عمل هذه المنصات، ثم يليها في المرتبة الثانية مخاطر فشل وانحيار هذه المنصات، تأتي في مرحلة لاحقة مخاطر الاحتيال، حيث يوجد مخاطر جراء احتمالية استخدام منصات التمويل الجماعي لغسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة تلك التي تتضمن تعاملات عبر الحدود ولا تخضع لتنظيم رقابي. كما أن هناك بعض المخاطر الأخرى التي تواجه هذه المنصات من بينها التغيرات غير المتوقعة في الأطر التنظيمية، والمعاملات الضريبية، والمخاطر المرتبطة بنماذج الأعمال من بينها اخفاق أصحاب الحملات في جمل التمويل اللازم، ومخاطر ترتبط بسمعة المنصة عند الفشل في تقديم الامتيازات والمكافآت إلى الداعمين، علاوة على مخاطر عدم القدرة على التحقق من الأثر الاجتماعي والبيئي للمشاريع التي يتم تمويلها⁽¹⁾.

(1) سليمان أسماء، بن داودية وهيبة، (2023): منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر قراءة للمؤشرات والمعوقات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 02، جامعة الاغواط، الجزائر، ص118-119.


خلاصة الفصل

تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى التأسيس النظري للابتكار المالي الذي يعد من الركائز الأساسية التي تدعم التحول نحو اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة، حيث تم تسليط الضوء على مفهوم الابتكار المالي باعتباره أداة محورية لتحسين العمليات المالية وتلبية احتياجات المستثمرين والمجتمعات على نحو أكثر فعالية، كما تم تناول مجموعة من الأدوات المالية المبتكرة مثل السندات المستدامة، وصناديق الاستثمار المستدامة، والصيرفة المستدامة، التي تمثل حلولاً متقدمة لدعم المشاريع المستدامة وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما وقد تم التطرق أيضاً إلى منصات التمويل الجماعي كأداة تساهم في توجيه التمويل نحو المشاريع المستدامة، مما يعزز التوازن بين العوائد المالية والأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع.



الفصل الثاني: الأدبيات النظرية لتحقيق

التمويل الزراعي المستدام



تمهيد

في ظل التحولات العالمية نحو الاستدامة، يبرز القطاع الزراعي كأحد القطاعات الحيوية التي تتطلب تبني ممارسات تمويلية مبتكرة تدعم الاستدامة البيئية والاجتماعية، واستجابة لذلك أضحى يشهد هذا القطاع اهتماما متزايدا بتخصيص التمويل للاستثمارات الزراعية المسؤولة بيئيا واجتماعيا، بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز قدرة القطاع على مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، وفي هذا السياق يعتبر تحقيق التمويل الزراعي المستدام أداة أساسية تسهم في بلوغ هذه الأهداف من خلال توفير التمويل للمشاريع التي تراعي عوامل الاستدامة (ESG)، ومع ذلك يواجه هذا النهج التمويلي جملة من التحديات أبرزها مخاطر ممارسات غسل الاستدامة، مما يستدعي ضرورة تعزيز الشفافية والمصادقية في تطبيق عوامل الاستدامة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

بناءً على ما سبق، سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على الأدبيات النظرية لتحقيق التمويل المستدام في الأنشطة الزراعية من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الاطار العام للتمويل الزراعي

المبحث الثاني: مدخل الى التمويل المستدام

المبحث الثالث: الاطار العام للزراعة المستدامة

المبحث الرابع: منهج وتحديات تحقيق التمويل المستدام للأنشطة الزراعية

المبحث الأول: الإطار العام للتمويل الزراعي

يعد التمويل الزراعي أحد الأدوات الحيوية لدعم وتنمية القطاع الزراعي الذي يعتبر ركيزة أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، ونظرا للخصوصية الفريدة لهذا القطاع، فإن العمليات الزراعية تتطلب تمويلا مرنا يتماشى مع دورات الإنتاج والتحديات المناخية والاقتصادية المتغيرة، وفيما يلي سيتم التطرق في هذا المبحث لكل من الإطار المفاهيمي للتمويل الزراعي، مصادر التمويل الزراعي، مخاطر، سبل تشجيع والتحديات التي يواجهها التمويل الزراعي، على النحو التالي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الزراعي

الفرع الأول: تعريف التمويل الزراعي

يتناول موضوع التمويل الزراعي الكيفية التي يمكن بواسطتها الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي، حيث عادة ما يتبادر في الذهن عند الحديث عن هذا القطاع هو اقتصاره على زراعة الخضر والفواكه، إلا أنه وفق دليل الحسابات القومية الأمريكية لسنة (2008) يشمل القطاع الزراعي قطاع الثروة الحيوانية إلى جانب الثروة النباتية، وعليه عند الحديث عن التمويل الزراعي يتم الإشارة إلى التمويل الموجه بشقيه النباتي والحيواني. حيث يعرف التمويل الزراعي على أنه "توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات كالإنتاج وإعادة الإنتاج الزراعي وما يتبع ذلك من أنشطة مثل التخزين، النقل، البيع والتسويق"⁽¹⁾.

ويعرف أيضا على أنه "البحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة"، حيث يدرس إمكانية توفر الأموال من مصادر مختلفة وهو بذلك يهدف إلى حل مشكلة الندرة التي تواجه رأس المال الزراعي، وكيفية استخدامه الاستخدام الأمثل بغرض زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتقليل التكاليف وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على القطاع الزراعي⁽²⁾.

كما يمكن تعريف التمويل الزراعي وفق جانبين متكاملين هما:⁽³⁾

- **التمويل الزراعي على المستوى الكلي:** وهو التمويل الذي يرتبط بتوفير الأموال لقطاع الزراعة في إطار تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة، ويتجسد ذلك في استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص

⁽¹⁾ نورا عدلي رزق، (2022): التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 32، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص11.

⁽²⁾ لمحنط عائشة، (2020): أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1995 إلى 2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص03.

⁽³⁾ دهيئة مجدولين، (2017): استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص06.

في مشاريع الري واستصلاح الأراضي وتربية المواشي إلى ما ذلك، وتقديم الخدمات الفنية والارشادية وتحسين وسائل التسويق والعناية بالثروة الحيوانية والزراعة المحمية والتوسع في استعمال الأسمدة والآلات الزراعية.

- **التمويل الزراعي على المستوى الجزئي (الفردى):** وهو التمويل الذي يرتبط بتوفير الأموال لتطوير الإنتاج الزراعي على مستوى المنتج الفرد على شكل قروض عينية ونقدية وذلك من مصادر مختلفة للتمويل.

ومن الملاحظ أن في أدبيات التمويل الزراعي تستعمل مصطلحات كالإقراض الزراعي، الائتمان الزراعي، التسليف الزراعي والتمويل الزراعي كمصطلحات مرادفة لمفهوم واحد، إلا أن مفهوم التمويل الزراعي ينطوي على معنى أكثر شمولاً من (الإقراض)، بل يشكل الإقراض جزءاً منه، أما الائتمان فيعني المقدرة على الإقراض ومما يعزز هذه المقدرة الثقة ما بين المقرض والمقترض المبنية على مقدار ممتلكات المقرض وكفاءته وسمعته، أي على جدارته الائتمانية⁽¹⁾.

ومما سبق يمكن القول بأن التمويل الزراعي وحسب منظمة الزراعة والتغذية للأمم المتحدة* (FAO) هو عبارة عن " جميع السبل المالية والموارد المتاحة التي يتم توفيرها واستخدامها لدعم الأنشطة الزراعية، وذلك لتحقيق الأمن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي، بما في ذلك تمويل المزارعين، وشراء المعدات، وتحسين البيئة التحتية الزراعية والتسويقية".

الفرع الثاني: خصوصيات التمويل في القطاع الزراعي

ينفرد القطاع الزراعي بمجموعة من الخصوصيات نجدها تتجلى جغرافيا وإقليميا من خلال انخفاض الكثافة السكانية والبعد عن المناطق الحضرية وهو ما يجعل تمويل هذا القطاع صعب ومحفوف بالمخاطر وذلك من خلال:⁽²⁾

- التشتت الجغرافي والبعد المكاني وعدم التجانس السكاني، وضعف البنية التحتية (النقل والاتصالات) يجعل من الحصول على الخدمات المالية وتطوير الشبكة الإقليمية في المناطق الريفية أمرا مكلفا، خاصة في ظل العزلة وانخفاض الكثافة السكانية؛
- المخاطر المناخية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأنشطة الزراعية والريفية ذات الطابع الموسمي والربحية المنخفضة، والتي تتسم بالتقارب في تخصصاتها واشتراكها في نفس عنصر الخطر، والتي تقضي غالبا إلى الحصول على مستوى مداخيل منخفض وربحية متدنية

(1) المرجع السابق، ص 05.

* Food and Agriculture Organization.

(2) دهينة مجدولين، (2015): التمويل الزراعي وتفعيل سلاسل القيمة للوصول بالمنتجات الزراعية إلى الأسواق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 09، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 76-77.

- تجعل من تكاليف الديون صعبة السداد، خاصة تلك التي تتقاضاها مشاريع التمويل المصغر، كما أنها تقلل من قدرة الأسر الريفية الفقيرة على التعامل مع مخاطر التمويل؛
- ضعف الموارد البشرية، مثل انخفاض مستوى التدريب، قلة الحوافز بالنسبة للأشخاص المتدربين على العمل في المناطق الريفية، يزيد من تعقيدات العرض المحلي للخدمات المالية؛
- عدم وجود ضمانات مناسبة، إضافة إلى الأطر التنظيمية القانونية والسياسية التي تضعف المعاملات المالية، خاصة منها ما يتعلق بالموثوقية القانونية وإثبات ملكية الأراضي الزراعية؛
- ثقافة الائتمان، حيث يخلط الكثير من المزارعين وسكان الأرياف بين القروض والهبات، مما يعقد من عمليات سداد القروض؛
- التماسك الاجتماعي القوي الذي لا يزال قائما في العديد من الأوساط الريفية، والمتمثل غالبا في المساعدات المتبادلة في العمل الزراعي والتضامن بين العائلات؛
- إمكانية إقامة تحالفات بين الأسر الريفية نظرا لتنوع الجهات الفاعلة التي تأخذ بعين الاعتبار القيود التي تواجه الأسر الريفية للاستفادة من الخدمات المالية كمنظمات المنتجين والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة للتنمية المحلية.

الفرع الثالث: أهمية التمويل الزراعي

- يستمد التمويل الزراعي أهميته من مجموعة من العوامل يمكن عرضها في النقاط التالية:
- المساعدة على ضمان استمرارية الإنتاج الزراعي مع زيادة كميته وتحسين نوعيته؛
 - يساعد التمويل الزراعي على تحسين دخل العاملين في القطاع الزراعي⁽¹⁾؛
 - مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات وذلك بضرورة شراء مدخلات الإنتاج في فترات معينة من السنة، كما يجب أن يباع الإنتاج في وقت معين أيضا، لهذا فالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات الخارجة لا تحصل في نفس الوقت، وهنا يكون للتمويل الزراعي وخاصة الإقراض دور في تسوية هذه التقلبات حتى يكون العمل أكثر كفاءة؛
 - منح الاستمرارية، حيث أن انتقال العمل الزراعي من شخص لأخر يقتضي تمويل معتبر، وبدون هذا التمويل لا يمكن أن تتم تصفية الكثير من مشكلات عملية الانتقال هذه، فالورثة غير العاملين في الزراعة غالبا ما يرغبون في الحصول على ارثهم كنقد سائل وليس حصة من الملكية في الأموال غير المنقولة من المزرعة ومن باقي الأصول، فالتمويل الزراعي في معظم الحالات ضروري من أجل الانتقال الناجح للملكية بين الأجيال، لأن المطالبة بضريبة الملكية

(1) نورا عدلي رزق، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 12.

والمطالبة بإيرادات المزرعة من طرف الورثة غير العاملين في الزراعة قد يستفدان السيولة التي هي قاعدة رأس المال المملوك.⁽¹⁾

الفرع الرابع: أهداف التمويل الزراعي

يهدف التمويل الزراعي إلى:⁽²⁾

- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياجات المختلفة؛
- الحفاظ على حجم النشاط الزراعي الملائم والاستفادة من وفرة الحجم، وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها؛
- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق، ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف؛
- إتاحة التملك ضمن فترة يكون فيها المزارع قادر على العمل والاستثمار.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الزراعي

الفرع الأول: مصادر عامة (المؤسسات العامة للتمويل الزراعي)

تشعر حكومات الدول النامية بمسؤولية كبيرة اتجاه المزارعين وتنمية الزراعة وتطويرها نظرا لما للقطاع الزراعي من أهمية في اقتصادها الوطني، وفي مقدمة ما تهتم به هذه الحكومات هو إيجاد مصدر لتمويل المزارعين بما يحتاجون إليه من أموال لتنفيذ مشاريعهم الزراعية المختلفة، بشروط ميسرة ونفقات قليلة، وقد اختلفت السبل التي لجأت إليها الحكومات لخلق مصادر رسمية للتمويل الزراعي، فرأى البعض أن تعطي القروض مباشرة للمزارعين بواسطة الدوائر الحكومية العامة، بينما أنشأت بعض الدول مؤسسات شبه رسمية مخصصة لهذه الغاية، في حين عمد بعضهم إلى تأسيس جمعيات أو مؤسسات تعاونية زراعية يكون التمويل عملها الوحيد أو واحد من الأعمال التي تؤديها، وقد يكون في بعض الدول أكثر من نوع واحد من هذه المؤسسات التي يطلق عليها المؤسسات العامة للتمويل الزراعي، والتي يمكن تقسيمها لثلاثة أنواع هي:⁽³⁾

(1) علي محمود فارس، (2005): أسس الإقراض والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر مختار، الطبعة الأولى، البيضاء، ليبيا، ص 22-23.

(2) حناش يمين، (2019): التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، ص 173.

(3) محمد رشاش مصطفى، وآخرون، (1995): التمويل الزراعي مرجع للتدريس في الجامعات العربية، الطبعة الأولى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، ص 22-26.

1. دوائر الإقراض الزراعي الحكومية

وهي دوائر حكومية تشكل جزءا من الجهاز الإداري للدولة حيث تتولى الحكومة الانفاق عليها وتوفير الأموال اللازمة لها من الموازنة العامة للدولة، ويعهد لهذه الدوائر مهمة تزويد المزارعين بالقروض إما كمهمة وحيدة أو كواحدة من المهام الأخرى، وقد تكون الدائرة مخصصة للقيام بمثل هذا النشاط بصورة دائمة، أو أنها تتولى القيام بها بصورة مؤقتة في ظروف كحالات القحط أو الفيضانات، وضمن برنامج تنموي معين، كما وقد يعهد لهذه الدوائر مهمة صرف القروض نقدا أو عينا، في حين تتولى دائرة أخرى تحصيل تلك القروض نقدا أو عينا كذلك.

2. مؤسسات التمويل شبه الحكومية

وهي مؤسسات تقيمها الدولة بموجب قانون خاص يحدد أهدافها وغايتها وكيفية إدارتها، ويكون لها عادة استقلال مالي وإداري يفصلها ويميزها عن ميزانية الدولة وجهازها الإداري، ويتولى إدارتها مجلس إدارة يرسم السياسات ويضع التعليمات اللازمة لأداء أعمالها، كما تمنحها الدولة الامتيازات والدعم لمساعدتها على أداء رسالتها في خدمة المزارعين، وقد تتخذ هذه المؤسسات شكل المصارف الزراعية أو بنوك الانشاء والتعمير أو بنوك التنمية الزراعية أو مجالس الإعمار أو مجالس التسويق الزراعي وما إلى ذلك من أشكال.

3. التمويل الزراعي التعاوني

يعني التمويل الزراعي التعاوني بمفهومه الواسع توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الفردية أو الجماعية ضمن اطار التنظيم التعاوني، ويكون تمويل المشاريع التعاونية إما من الأموال التي تمتلكها مجموعة الأفراد (الجمعيات) أو من الأموال التي تقترضها الجماعة (الجمعيات) من مصادر التمويل المتاحة، كما أن بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من جمعية تعاونية أخرى تكون عادة في مستوى أعلى في البنيان التعاوني، بحيث تكون الجمعية المقترضة عادة عضوا في الجمعية التعاونية المقرض، ولقد عمدت العديد من الدول النامية، وخاصة تلك الدول التي سنت قوانين الإصلاح الزراعي، إلى تأسيس جمعيات التمويل التعاوني الزراعي لتتولى تمويل المزارعين.

الفرع الثاني: مصادر خاصة

1. الادخار

تعتبر المدخرات الفردية أداة هامة لتمويل الاستثمار، وتبرز الحاجة في ذلك إلى اتخاذ التدابير اللازمة والكفيلة برفع مستوى الادخار الفردي، وتوجيه المدخرات نحو المجالات التي تتمتع بمرتبة عالية من أولويات الاستثمار، كما هو شأن الاستثمار في القطاع الزراعي، فالمزارعون يلجؤون إلى الاعتماد

على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية في مراحل معينة من مراحل الإنتاج، خاصة الأولى منها، إذ من الصعب في الكثير من الأحيان الحصول على مصادر التمويل الخارجي إضافة إلى رغبة المزارعين أنفسهم في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية⁽¹⁾.

2. البنوك التجارية

يقتصر عادة نشاط البنوك التجارية في التمويل الزراعي على إقراض فئة مختارة من كبار المزارعين القادرين على تقديم ضمانات عقارية أو شخصية التي تقبل بها البنوك، وهي الضمانات التي لا يستطيع غالبية المزارعين تقديمها، غير أن قروض البنوك قد تصل إلى صغار المزارعين بطريقة غير مباشرة عبر سلسلة من الوسطاء بتكلفة عالية في أغلب الأحيان، كما تمول البنوك مستوردي الآلات والأدوات والمواد الزراعية والتي تباع للمزارعين من قبل شركات التجهيز الزراعي بأسلوب الدفع المؤجل⁽²⁾.

3. الإرث والزواج والهبة

يحصل في كثير من الأحيان المزارعين على أرض ورأس المال الزراعيين عن طريق الإرث، حيث تنتقل الملكية من المالك المتوفي إلى ورثته، إلا أن هذه الطريقة في انتقال الأرض الزراعية ورأس مالها تنطوي على إشكال كبير وهو افتقاد المالك الجديد للخبرة الكافية لتسيير الأنشطة الزراعية⁽³⁾.

4. التسليف من غير البنوك

وتتمثل أكثر مصادر التمويل شيوعاً عن طريق التسليف أو الإقراض من غير البنوك في:⁽⁴⁾

- أ- **المرابون:** المرابي وهو المقرض التقليدي للمزارع في معظم الدول النامية في العقود الماضية، حيث كانت مصادر التمويل الرسمية شبه غائبة، وعادة ما يقرض المرابي مدخراته الخاصة إلى الآخرين بفائدة عالية وبشروط قد تكون قاسية أحياناً، وقد تقلص نشاط المرابين إلى حد كبير أو اختفى أثرهم في كثير من الدول النامية في الآونة الأخيرة بفضل وعي المزارعين وانتشار مؤسسات الإقراض الزراعي البديلة؛
- ب- **التجار والوسطاء:** يعمل بعض التجار أو يتخصصون في بيع وشراء المحاصيل الزراعية والحيوانية مباشرة أو من خلال وسطاء يتواجدون في الأسواق المركزية، وقد يكون التاجر أو الوسيط ممولاً يشارك المزارع في زراعته، ويزوده برأس المال النقدي والعيني مقابل حصة معينة، وقد يستأجر من المزارع

(1) داودي الطيب، (2008): الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 58.

(2) محمد رشاش مصطفى، وآخرون، (1995): مرجع سبق ذكره، ص 21.

(3) عبد الوهاب مطر الداهري، (1969): أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد، العراق، ص 212.

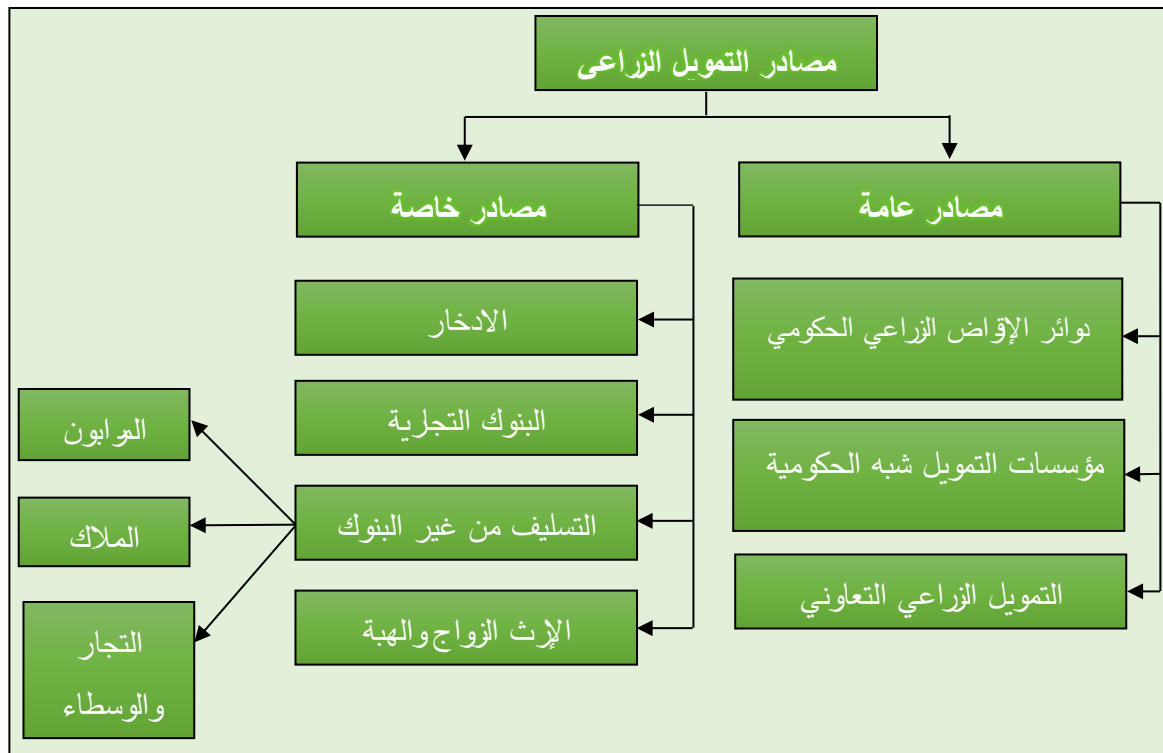
(4) محمد رشاش مصطفى، وآخرون، (1995): مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

أرضه، أو يتولى شراء المحاصيل قبل نضجها (الضمان، بيع السلم، بيع على الأخضر)، وكثيرا ما ينظر إلى هؤلاء التجار والوسطاء بالريبة والشك، فضلا عن وصفهم بالمستغلين، لكن الموضوعية تحتم النظر في هذه الفئة على أنها تؤدي نشاطا اقتصاديا له موقعه وأثره في الاقتصاد الوطني؛

ج- الملاك: يقوم بعض مالكي الحيازات الزراعية بتمويل المزارعين الذين يعملون في أرضهم كمستأجرين أو مشاركين بالحصصة، بما يحتاجون إليه من متطلبات زراعية أو نفقات معيشية أخرى يستردونها منهم بعد بيع الإنتاج.

والشكل الموالي يلخص مصادر التمويل الزراعي:

الشكل رقم (02-20): مصادر التمويل الزراعي



المصدر: من إعداد الباحث تلخيصا لما ورد ذكره سابقا.

المطلب الثالث: مخاطر، سبل تشجيع وتحديات التمويل الزراعي

الفرع الأول: مخاطر التمويل الزراعي

ينظر إلى الزراعة على نطاق واسع على أن مخاطرها أكثر من مخاطر الصناعة والتجارة، لذلك ليس من الغرابة في شيء إن كان هناك ضعف في أداء السداد لمشاريع الإقراض الزراعي، فالأحوال الجوية والآفات والأمراض والكوارث الطبيعية الأخرى تؤثر على المحاصيل الزراعية تأثيرا كبيرا في الحالات الشديدة، ويتفاوت مستوى مخاطر التمويل حسب مجموعة من العوامل أهمها حجم النشاط وحجم التمويل الموجه له، كما تتزايد إلى مستويات أعلى بالنسبة للمزارعين الذين يعتمدون على زراعة محصول

واحد له حساسية خاصة للاستخدام الصحيح لمستلزمات زراعية ذات نوعية عالية، أو لتوقيت الحصاد، كما يمكن إرجاع مخاطر الزراعة إلى المزارعين الذين يسعون إلى زيادة مداخيلهم عن طريق استراتيجيات عالية المخاطر تتعلق بزراعة المحاصيل⁽¹⁾، وفي العموم يمكن تصنيف مخاطر التمويل الزراعي إلى مخاطر تواجه المقترضين (المزارعين) ومخاطر تواجه المقرضين كما هو موضح في ما يلي:

1. مخاطر تواجه المقترضين (المزارعين)

1.1. مخاطر الإنتاج: عادة ما تكون المزارع معرضة لمخاطر مناخية وصحية، فقد يكون منتج الحبوب صحية لظروف مناخية سيئة (نقص تساقط الأمطار، درجة حرارة غير مناسبة... إلخ)، أو كوارث طبيعية (عواصف، جفاف، فيضانات... إلخ)، أو مشاكل صحية كالتي تواجه مربّي الحيوانات كالأوبئة مثل الحمى القلاعية أو جنون البقر، فتباين المردود يعتبر أمر ملازم للنشاط الزراعي، كما أن عدد الحوادث التي يمكن أن تصيب الإنتاج معتبرة ونتائجها المالية كذلك؛

2.1. مخاطر السعر: يتعرض المزارع لخطر انخفاض الأسعار لدى بيع منتجاته كما يتعرض لخطر ارتفاع الأسعار لدى شراء مدخلاته، فتشكل السعر الزراعي يكون نتيجة متغيرات عديدة، ويأخذ بعين الاعتبار عوامل وطنية ودولية، ولكون المرحلة الإنتاجية عادة طويلة، فإن سعر البيع الذي قد يتحصل عليه المزارع قد يختلف كلياً عما كان ينتظره عند بداية الإنتاج، كما تتميز المزرعة كغيرها من المؤسسات بتدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية، حيث تكون الإيرادات والمصاريف غير متزامنة، مما يعرضها لمشكلة السيولة⁽²⁾؛

3.1. خطر القرض: إن استخدام الأموال المقترضة لتوفير التمويل للمزرعة يعني أن حصة من الأرباح التشغيلية يجب أن تخصص لتسديد تكاليف القرض، قبل الوصول إلى النتيجة النهائية والتي تكون ربح أو خسارة بالنسبة للمزرعة، إذن فبغض النظر عما حققته المزرعة في حالة الاقتراض يكون عليها تسديد تكاليف القرض، فالقروض تعتبر مصدر غير مكلف نسبياً للتمويل، لكن في حالة تراجع أو زيادة المبيعات يكون هناك أثر مضاعف على النتيجة وهو ما يسمى بأثر الرافعة المالية، فكلمة كانت نسبة الديون (مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة) إلى إجمالي رأس المال كبيرة زادت الرافعة المالية، وبالتالي زيادة الخطر المتعلق بها، إلا في حالة كون المزرعة ممولة كلياً بالأموال الخاصة فإنه لا يوجد في هذه الحالة خطر ناتج عن الرفع المالي، بل يكون هناك ما يسمى بتكلفة الفرصة الضائعة⁽³⁾.

(1) دهينة مجبولين، (2017): مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) طاهري فاطمة الزهراء، (2011): تسيير المخاطر الزراعية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 75.

(3) Harmignie Olivier et Autres, (2004) : Gestion des Risques Perspectives pour L'agriculture Wallonne, Etude de l'Université Catholique de Louvain, P04.

2. مخاطر تواجه المقرضين

إضافة إلى المخاطر التي تواجهها الجهات المقرضة عند القيام بتمويل مختلف الأنشطة والمجالات (كمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة... إلخ)، هنالك مخاطر يواجهها المقرضون فقط عند قيامهم بتمويل الأنشطة والمشاريع الزراعية، والتي تتمثل أساساً في:⁽¹⁾

1.2. عدم تماثل المعلومات والخطر الأخلاقي: من بين المخاطر التي تسعى البنوك لمواجهتها عند القيام بالتمويل الزراعي، هو ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، حيث يقدم المقترض على منح معلومات ناقصة عن مزرعته، أو غير كافية للجهة المقرضة مما لا يمكن من تحديد جدوى ربحية الاستثمار فيها، وبالإضافة إلى ذلك يظهر الخطر الأخلاقي عند انتهاج المقترض لسلوك ضار بالجهة المقرضة بعد إبرام العقود والحصول على الأموال في عدة صور من بينها الاختلاس، تلاعب المقترض في تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف التي يطمح البنك لتحقيقها بعدم استخدام الأموال في محلها، أو العمد إلى التماطل في تسديد الأموال؛

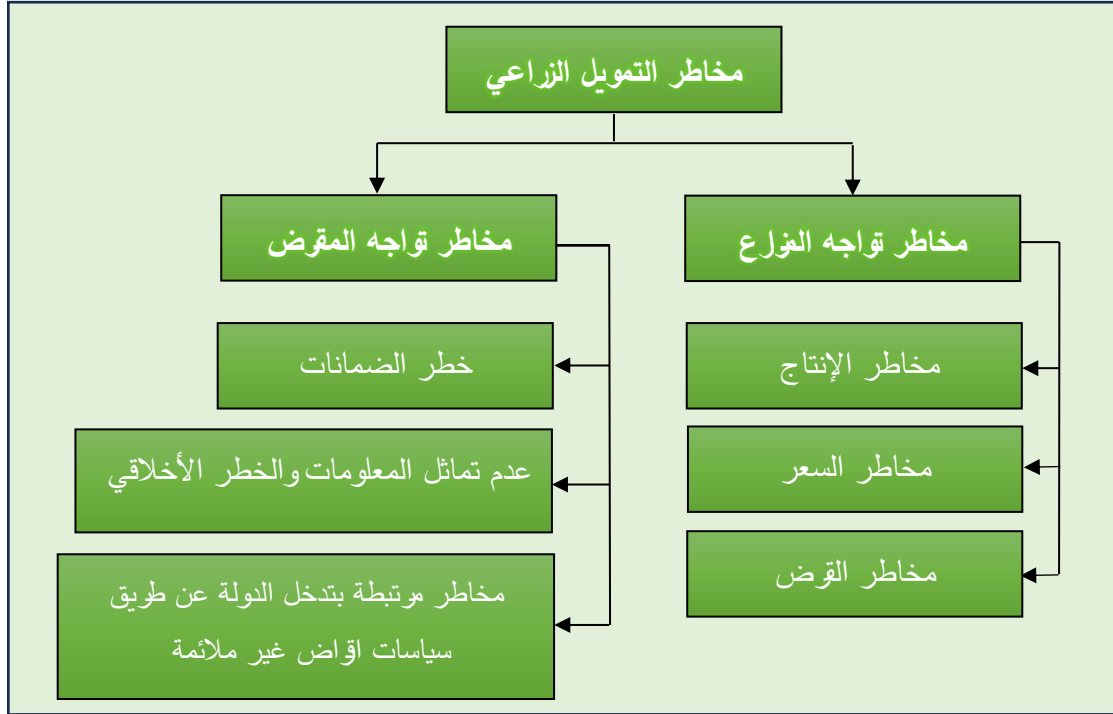
2.2. خطر الضمانات: قد لا يتمكن البنك من الاستحواذ على الضمانات في حالة عدم التسديد لأن صاحب الضمانة يستند إلى قوة اجتماعية أو سياسية، وحتى في حالة الاستحواذ على الضمانة قد لا يتمكن البنك من تسيلها نتيجة لعدم وجود مشتريين، إما خوفاً من المدين أو تعاطفاً معه، هذا إضافة إلى أن البنوك تتردد في الكثير من الأحوال للجوء إلى إجراءات تسيل الدين بسبب الإجراءات القضائية الطويلة، أو خوفاً على سمعتها لدى جمهور المقرضين، كما أن هناك الكثير من الضمانات غير المنقولة في كثير من البلدان التي لا يوجد لكثير من الأراضي فيها سند ملكية، لأنها أراضي لم يتم مسحها وتسجيلها بشكل رسمي.

3.2 مخاطر مرتبطة بتدخل الدولة عن طريق سياسة إقراض غير ملائمة: تتلاءم الأسواق المالية الريفية بصفة عامة مع برامج الحكومة وأعمالها، بحيث تقوم بوضع معايير تنقيد من خلالها عمليات الإقراض، أو تلغى تماماً، مما يشكك جدواً في ثقافة الائتمان في المناطق الريفية، ويؤثر على إرادة المقرضين الحقيقية في احترام التزامات السداد، كما يمكن أن تنشأ مشاكل في المناطق التي تقوم فيها مستثمرات زراعية رئيسية بممارسة ضغط للاستفادة من تدابير إلغاء الديون لقروض يستحيل تحصيل ضماناتها، كما يمكن أن تحدث إعفاءات من تسديد القروض بحجج سياسية مثل الانتخابات، مما يسبب انخفاضاً في توفير التمويل على المدى الطويل، ومن بين مصادر مخاطر التمويل الزراعي في هذه الحالة نذكر سوء التصميم والصياغة لبرامج قروض تكون مدعومة من طرف الدولة، أو بعض الجهات المانحة، وهذا النوع من القروض يستخدم كأداة مالية لتشجيع انتاج منتجات معينة لصالح أنواع محددة من الاستثمار، كما قد تسمح بتحويلات مقنعة للمداخيل لفئات مستهدفة نادراً ما تقوم بعمليات السداد.

(1) دهينة مجدولين، (2017): مرجع سبق ذكره، ص 45-47.

إن التشارك بين معايير سوء التصميم وسوء التنفيذ يؤدي في النهاية إلى ظهور مشكل عدم الصرامة في تنفيذ الالتزامات، مما يحدث ارتباكاً بين المقترضين فيؤثر على ثقافة الائتمان الزراعي. والشكل الموالي يلخص مخاطر التمويل الزراعي:

الشكل رقم (21-02): مخاطر التمويل الزراعي



المصدر: من إعداد الباحث تلخيصاً لما ورد ذكره سابقاً.

الفرع الثاني: سبل تشجيع التمويل الزراعي

من بين السبل الفعالة في توجيه التمويل إلى القطاع الزراعي نذكر:⁽¹⁾

- تسهيل عملية الحصول على القروض ومختلف الخدمات المالية من خلال التقليل من القيود الإدارية كالضمانات، بالإضافة إلى التواجد الدائم والمستمر بالقرب من المزارعين مما يمكنهم من الاطلاع على أحدث الخدمات المالية المقدمة؛
- زيادة عدد الدورات الإنتاجية في السنة وهذا من خلال تنويع الإنتاج الزراعي، مما قد يسمح للمزارعين بسرعة دوران رأس المال اللازم للعملية الإنتاجية، والذي يساعدهم في تسديد مستحققاتهم المالية من دون تكاليف وقروض؛
- الاعتماد على التأمين الزراعي بمختلف أنواعه كأحد أهم شروط منح القروض، وهذا راجع إلى الدور الفعال الذي يلعبه هذا الشرط في التقليل من المخاطر الكثيرة التي تواجه الإنتاج الزراعي؛

(1) زاوي بومدين، (2016): التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، ص 88-89.

- أن يكون التمويل المقدم يتلاءم مع احتياجات المزارع من حيث القيمة والمدة والحاجة إليها، ويتم مراعاة هذا الشرط من خلال دراسة الهدف من لجوء الفلاح إلى طلب التمويل، ومن ثم يمكن تحديد شكل التمويل والضمانات المقدمة تحت هدف تحقيق الربحية ورفع القدرة على السداد؛
- تعتبر اللامركزية في اتخاذ قرار منح القروض الزراعية شرط ضروري من أجل تسهيل المعاملات المالية وكذلك الإسراع في حصول المزارع على القرض في الوقت المناسب، وهذا نظرا لطبيعة النشاط الزراعي الموسمي، إذ يحتاج إلى سرعة اتخاذ القرارات التمويلية.

الفرع الثالث: التحديات التي تواجه التمويل الزراعي

من التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الزراعي وخاصة في الدول النامية نذكر: (1)

- لا يتم منح التمويل من معظم المؤسسات المقرضة وفق أسس الكفاءة الاقتصادية والمالية؛
- تدخل الحكومات في تحديد أسس التمويل الزراعي وفئات المقترضين أو مناطقهم دون اعتبار للأولويات؛
- انخفاض نسب استرداد أو تحصيل القروض، خاصة فيما يتعلق بالقروض متوسطة وطويلة الأجل؛
- تعاني مؤسسات التمويل الزراعي في كثير من الدول من ضعف في مواردها المالية بسبب عدم قدرة الدولة على توفير التمويل الكافي لهذه المؤسسات بصورة مستمرة؛
- ضعف إقبال المزارعين وخاصة منهم صغار المزارعين على القروض ذات أسعار فائدة مرتفعة، بالأخص في المناطق التي تعتمد على الري المطري؛
- عدم توفر التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة الإنجاز وتحسين الأداء الزراعي، وبالتالي ضمان جودة مستويات الإنتاج والقدرة على سداد قروض التمويل الزراعي.

(1) نورا عدلي رزق، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

المبحث الثاني: مدخل الى التمويل المستدام

يعد التمويل المستدام ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في الوقت الراهن، إذ يهدف إلى تحقيق توازن فعال بين المتطلبات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، متجاوزا بذلك الأهداف المالية التقليدية بما يشمل تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وحماية الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ذلك يستند هذا النهج التمويلي إلى مبادئ الشمولية، الشفافية والمسؤولية، من خلال دمج العوامل البيئية والاجتماعية في القرارات الاستثمارية، وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث لكل من الإطار المفاهيمي للتمويل المستدام، أبعاد ومبادئ التمويل المستدام، نظريات ونهج تحقيق وتحديات التمويل المستدام، وفقا لما يلي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل المستدام

الفرع الأول: تعريف التمويل المستدام

الملفت للنظر أن المشهد العام للتمويل المستدام كما هو عليه اليوم يتميز بوفرة في المفاهيم والتعاريف غير المتجانسة، والتي كانت نتاجا لتوجه كل من المؤسسات المالية، الحكومات والمنظمات الدولية لوضع تعاريف لهذا المصطلح تخدم أهدافها الخاصة، الأمر الذي قد يعيق التطور السلس للتفكير المفاهيمي الذي يقوم عليه التمويل المستدام، ومنه فإن تحديد تعريف شامل لهذا الأخير بما يضمن الوضوح ليس بالمهمة السهلة في واقع الأمر، وعليه سنحاول انتقاء مجموعة من التعاريف تمس جوانب ووجهات نظر مختلفة قصد الخروج بتعريف شامل للتمويل المستدام تبنى عليه دراستنا، حيث يرى (Marco Migliorelli) أنه وفي ظل الظروف الراهنة يجب الإشارة إلى التمويل المستدام بشكل أكثر تماسكا على أن يكون مرادفا لـ "التمويل من أجل الاستدامة"، حيث وحسبه فإن فهم التمويل المستدام اليوم على أنه تمويل من أجل الاستدامة سيمثل خروجاً كبيراً عن معناه الأصلي الذي يعتبر محدوداً في الكثير من الأحيان، والذي يمكن الرجوع إليه عند محاولة تضمين الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة في قرار الاستثمار فقط، وبالتالي فإن معنى الأصلي للتمويل المستدام حسب (Migliorelli) هو "التمويل الذي يوجه نحو القطاعات أو الأنشطة التي تساهم في تحقيق واحد على الأقل من عوامل الاستدامة"⁽¹⁾. أما المركز الدولي للتمويل المستدام* (ISFC) فيرى بأن التمويل المستدام هو "عملية الأخذ بالعوامل البيئية، الاجتماعية والحوكمة (ESG) عند اتخاذ قرار الاستثمار في القطاع المالي"⁽²⁾، لتكون الملاحظة البارزة هنا هي عدم التوافق بين تعريف (Migliorelli) وتعريف (ISFC) وذلك من حيث نطاق التضمين

(1) Marco Migliorelli, (2021): What do We Mean by Sustainable Finance? Assessing Existing Frameworks and Policy Risks, Sustainability Journal, 13, 975, Basel, Switzerland, PP 01-02.

* International Sustainable Finance Centre.

(2) ISFC: Sustainable Finance, P02, 24/12/2022, 06 :05 PM, On the site : <https://www.isfc.org/s/ISFC-Infographic-Sustainable-Finance.pdf>

لعوامل (ESG)، حيث يرى الأول بأن التمويل يكون مستداما إذا ما راعى على الأقل أحد عوامل الاستدامة، على عكس الثاني الذي يشترط التضمين الشامل لعوامل (ESG) في القرار الاستثماري، إن نقطة الاختلاف هذه بين التعريفين السابقين تخلق لنا مجموعة من نقاط الاستفهام أحدها: هل التمويل الذي يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية فقط عند اتخاذ قرار الاستثمار هو تمويل مستدام؟ الإجابة ستكون حسب (Migliorelli) بأنه تمويل مستدام نظرا لمراعاته على الأقل أحد عوامل الاستدامة وهي العوامل البيئية، بينما سيعتبر (ISFC) أن هذا التمويل ليس تمويلا مستداما كونه لا يراعي عوامل (ESG) الثلاثة معا، مبررا ذلك بأن التمويل الذي يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية فقط هو التمويل الأخضر، وأن هذا الأخير يعتبر جزء من التمويل المستدام، وهذا أمر منطقي!.

إلا أن كل من (J-F Morin & Orsini) لديهم رأي آخر في هذا الشأن حيث يريا بأن التمويل المستدام هو "التمويل الذي يطلق عليه أيضا بالتمويل الأخضر أو البيئي، والذي يشير إلى تخصيص الاستثمار والاقتراض للمؤسسات والشركات والمشاريع الحكومية المستدامة، ما يؤدي إلى تسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون دائري وشامل، مما يمكن من تحويل النظام المالي من نهج الاستثمار والاقتراض التقليدي الذي يعمل على خلق قيمة مضافة بشكل ضيق وعلى مدى قصير، نحو الاقتراض والاستثمار لخلق قيمة مضافة طويلة الأجل تعمل على تحسين القيمة المالية، الاجتماعية والبيئية"⁽¹⁾ وبالتالي وحسب (J-F Morin & Orsini) فإن مصطلح التمويل المستدام هو مرادف لمصطلح التمويل الأخضر وأن هذا الأخير يأخذ بكل من العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) عند اتخاذ قرار الاستثمار.

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة* (UNEP) أشار إلى التمويل المستدام من خلال التنويه بأنه "على الرغم من أن المصطلحات لا تستخدم دائما بشكل متسق، إلا أنه يمكن التمييز بشكل عام بين التمويل المستدام الذي يتخذ نهجا بيئيا، اقتصاديا، اجتماعيا وحوكمة واسع النطاق، وتلك التي تتخذ نهجا أضيق كالتمويل الأخضر الذي يتعلق بالقضايا البيئية فقط، والأكثر تركيزا هي تلك التي تستهدف فقط التخفيف من آثار المناخ أو التكيف مع آثار تغير المناخ"⁽²⁾، هذا ما يتعارض مع التعريف السابق.

أما البنك المركزي الفرنسي (بنك فرنسا) فيرى بأن التمويل المستدام يشير إلى "جميع الممارسات المالية التي تهدف إلى تعزيز مصالح المجتمع على المدى الطويل، كما يغطي التمويل المستدام ثلاثة مفاهيم متمثلة في: التمويل الأخضر، التمويل المسؤول بالإضافة إلى التمويل التكافلي أو ما يطلق عليه

(1) J-F.Morin, A.Orsini, (2020) : Essential Concepts of Global Environmental Governance, Routledge Inc, 2end ed, London, p253.

* United Nations Environment Programme.

(2) UNEP, (2016) : Definitions and Concepts Background Note (Inquiry Working Paper), International Environment House, Geneva, Switzerland, p 10 .

بالتصويل التضامني" ⁽¹⁾، ومن هنا يمكن القول بأن بنك فرنسا يرى بأن أفضل سبيل في خلق عالم أكثر استدامة هو إعطاء البعد الاقتصادي، البيئي والاجتماعي نفس القدر من الاهتمام في عملية تخصيص الاستثمار، ما يمكن من الخروج بتصويل متكامل وأكثر شمولية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السالف ذكرها من خلال المزج ما بين التصويل الأخضر، المسؤول والتصويل التكافلي، وهو نفس المبدأ الذي انطلقت منه الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) في وضعها لتعريف التصويل المستدام، حيث ترى بأن هذا المصطلح يشير إلى "التصويل الذي يشتمل على التصويل المناخي، الأخضر والاجتماعي مع إضافة اعتبارات أوسع بشأن الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل للمنظمات التي يتم تصويلها"⁽²⁾.

من خلال العرض السابق نلاحظ أن كل تلك التعاريف في مجملها أولت تركيزها على نقطتين أساسيتين في وضعها لتعريف للتصويل المستدام، الأولى هي مراعاة عوامل (ESG) في التصويل، أما الثانية هي تلبية متطلبات المدى الطويل للاقتصاد مع خلق قيمة مضافة بعيدة المدى، ومن خلال هاتين النقطتين يمكن القول بأن التصويل المستدام "هو نهج تصويلي طويل الأجل للتصويل والاستثمار وخلق القيمة، ظهر نتيجة التفاعل بين التصويل والتنمية المستدامة، حيث يأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى العوامل المالية، عوامل غير مالية متمثلة في العوامل البيئية، الاجتماعية والحوكمة (ESG)، وذلك في عملية توجيه رأس المال وتخصيص الاستثمار".

وبموازاة هذا التعريف مع خصوصية التصويل الزراعي يمكن القول بأن التصويل الزراعي المستدام هو عبارة عن "نهج تصويلي يهدف إلى دعم الاستثمارات الزراعية المستدامة بطريقة تعزز الاستدامة الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، من خلال تكامل آليات التصويل الزراعي التقليدية مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، وذلك عبر دمج عوامل الاستدامة (ESG) في العمليات المالية المرتبطة بالقطاع الزراعي كتوجيه رأس المال وتخصيص الاستثمار".

كما سبق وأشرنا بأن هنالك تداخل ما بين التصويل المستدام وغيره من المصطلحات، ونظرا لعدم التجانس والخطأ القائم بينها، قامت الرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) بإصدار ورقة بعنوان "التصويل المستدام: تعريفات عالية المستوى"، في محاولة منها لوضع تعريفات دقيقة للمصطلحات ذات الصلة بالتصويل المستدام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

⁽¹⁾ Banque de France : La Finance Durable, P01, 26/12/2022, 12 :26, Sur le site : https://abc-economie.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/finance_durable.pdf

⁽²⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2015): تقرير بعنوان "إرشادات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرة الإبلاغ عن الاستدامة مقدمة من أجل واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية"، جنيف، سويسرا، ص 14.

الجدول رقم: (06-02): المصطلحات ذات الصلة بالتمويل المستدام

المصطلح	تعريف الـ (ICMA)
تمويل المناخ	هو التمويل الذي يدعم الانتقال إلى اقتصاد مرّن للمناخ من خلال تمكين إجراءات التخفيف، لاسيما الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ومبادرات التكيف التي تعزز المرونة المناخية للبنية التحتية.
التحول المناخي	هو المسار الذي تدعمه السياسات والمبادرات الموجهة نحو اقتصاد مرّن للمناخ مع انبعاثات منخفضة لغازات الاحتباس الحراري بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس.
التمويل الأخضر	يعتبر التمويل الأخضر أوسع من تمويل المناخ من حيث أنه يتناول أيضا أهداف بيئية مثل الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومنع التلوث والسيطرة عليه.
تمويل الأثر	هو تمويل الأعمال والأنشطة الاقتصادية التي تنتج تأثيرا إيجابيا على المجتمع أو البيئة مع السعي أيضا إلى تحقيق عوائد مالية متوافقة مع السوق أو أفضل.
الاستثمار المسؤول	يشير الاستثمار المسؤول إلى الاستراتيجيات والممارسات التي تدمج عوامل الـ (ESG) في قرار الاستثمار بهدف تقليل المخاطر وتعزيز العوائد.
التمويل الاجتماعي	هو التمويل الذي يدعم الإجراءات التي تخفف أو تعالج قضية اجتماعية محددة أو تسعى إلى تحقيق نتائج اجتماعية إيجابية.
الاستثمار المسؤول اجتماعيا	وهو الاستثمار بهدف تحقيق عوائد مالية مع احترام معايير أخلاقية وبيئية أو اجتماعية محددة.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

ICMA, (2020): Sustainable Finance High-level Definitions, p 04, 09/09/2022, 10:28 AM, on the site: <https://www.icmagroup.org/assets/documents/Regulatory/Green-Bonds/Sustainable-Finance-High-Level-Definitions-May-2020-051020.pdf>

الفرع الثاني: أهمية، أهداف التمويل المستدام

1. أهمية التمويل المستدام

هناك ثلاثة جهات نظر مترابطة تدفع الأساس المنطقي وراء أهمية التمويل المستدام متمثلة في:⁽¹⁾

1.1 منظور الاستدامة: يتعامل التمويل المستدام مع متطلبات الانتقال نحو مسار اجتماعي اقتصادي بيئي مستدام لسد فجوة التمويل، حيث يلعب القطاع المالي دورا مهما في تعبئة وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمارات التي تراعي عوامل (ESG)، وذلك من خلال تحويل الأصول المالية الحالية نحو

(1) Sommer Sebastian, (2020) : Sustainable Finance An Overview, Deutsche Gesells Chaft Fur Internationale Zusammenarbeit, 1st ed, Brasilia, Brazil, p 09-10

استثمارات منخفضة الكربون مستدامة ومرنة، ما يمكن المستثمرين، البنوك والأسواق المالية من ملاءمة استراتيجياتهم المالية والاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة؛

2.1. منظور إعادة توجيه تدفقات رأس المال: التمويل المستدام هو شرط مسبق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس للمناخ، حيث لن تكون الموارد المالية العامة أو الكلاسيكية وحدها كافية لسد فجوة التمويل هذه؛

3.1. منظور المخاطر: تعتبر المخاطر المتعلقة بالاستدامة (المخاطر البيئية، الاجتماعية والحوكمة) بشكل متزايد مخاطر مالية مادية، وبالتالي فإن مثل هذه المخاطر تؤثر على الأداء المالي والاقتصادي لأي كيان في سلسلة القيمة بما في ذلك الشركات المستثمر فيها، فضلا عن قدرة المقترضين على السداد، وبالتالي فإن التمويل المستدام من خلال تضمينه لعوامل الـ (ESG) في قرار الاستثمار يعمل على الحد منها بشكل يضمن الاستمرار للشركات مع الاحتفاظ بمستوى معين من الأداء.

2. أهداف التمويل المستدام

يسعى التمويل المستدام إلى إدراك مجموعة من الأهداف تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل أهمها في:

- خلق اطار تمويلي يعمل على توفير التمويل بطريقة تمكن من ترابط وتكامل عوامل (ESG) من أجل خلق توازن بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية؛
- تحفيز الشركات على الانتقال إلى نماذج أعمال مستدامة؛
- المساهمة في دعم الاستقرار المالي، حيث أثبتت الدراسات أن دمج عوامل (ESG) في التمويل له دور فعال في الحد من المخاطر البيئية والاجتماعية، مما ينعكس على تعزيز درجة استقرار النظام المالي ويوجهه نحو الاستدامة.⁽¹⁾
- تطوير منتجات استثمارية وأدوات مالية جديدة صديقة للبيئة والمناخ وتتسم بالاستدامة والمسؤولية؛
- الاسهام في التقليل من معدلات الفقر عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والأنظمة الايكولوجية وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛
- توفير التمويل اللازم للاستثمارات في مجال الزراعة، المياه العذبة، الثروة السمكية والحفاظ على الغابات والمحميات الطبيعية، والتي ينتج عنها مع مرور الوقت تحسين نوعية وجودة التربة وزيادة العوائد من المحاصيل الرئيسية.⁽²⁾

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، (2021): ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام، ص02، 2022/08/12، 08:14، الرابط:

<https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/laws-and-regulations/book-14/>

⁽²⁾ قدور فطيمة زهرة، (2022): الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تطوير التمويل المستدام خارج قطاع المحروقات (دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، ص107.

الفرع الثالث: خصائص التمويل المستدام

ينفرد التمويل المستدام بمجموعة من الخصائص تميزه عن التمويل التقليدي، نذكر منها ما يلي:⁽¹⁾

1.3. الاستدامة: ويقصد بها تحقيق التوازن بين العائد المالي والأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع، مع ضمان استمرارية التمويل دون انقطاع لتحقيق الأهداف طويلة الأجل مما يساهم في استمرارية المؤسسات على القيام بأنشطتها وأداء أدوارها؛

2.3. التنوع: ويقصد به تنوع أدوات التمويل المستخدمة، مثل السندات الخضراء، القروض المستدامة، وصناديق الاستثمار المستدامة، مما يتيح للمستثمرين خيارات متعددة لتمويل المشاريع التي تحقق أهداف التنمية المستدامة؛

3.3. الذاتية: خاصية الذاتية في التمويل المستدام تشير إلى قدرة الأنظمة المالية والمجتمعات على تمويل مشاريعها التنموية بشكل مستقل عن المصادر التمويلية الخارجية مما يعزز من استدامتها، حيث تعني هذه الخاصية أن المجتمعات والدول لا تظل معتمدة فقط على التمويل الحكومي أو المساعدات الدولية، بل تعتمد أيضًا على مواردها الداخلية وأدواتها المالية المبتكرة لتلبية احتياجاتها التنموية، على سبيل المثال، يمكن استخدام أدوات مثل الصناديق المحلية، التعاونيات، والمنح المجتمعية لتعبئة الأموال اللازمة للمشاريع المستدامة.

وفيما يلي جدول يبين أوجه الاختلاف بين خصائص التمويل المستدام والتقليدي:

الجدول رقم (02-07): الفروقات بين التمويل التقليدي والتمويل المستدام

وجه الاختلاف	التمويل التقليدي	التمويل المستدام
الهدف الأساسي	تحقيق أرباح مالية	تحقيق أرباح مالية مع تحقيق أهداف بيئية واجتماعية
تقييم المخاطر	تقييم المخاطر المالية فقط	يشمل تقييم المخاطر المالية، البيئية، والاجتماعية
المعايير	غالبا ما يعتمد على المعايير المالية التقليدية	يعتمد بالإضافة الى المعايير المالية التقليدية على معايير الاستدامة (عوامل ESG)
التنوع	يعتمد عادة على مصادر تمويل محدودة مثل القروض التقليدية، الأسهم والسندات.	يشمل استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات المستدامة، القروض المستدامة...الخ
الاستثمارات	استثمارات في جميع القطاعات دون النظر للتأثير البيئي أو الاجتماعي.	استثمارات تركز على المشاريع المستدامة بيئيا واجتماعيا.

⁽¹⁾ إسلام جمال الدين شوقي، (2022): التمويل المستدام المنهج والأدوات واستراتيجية صنع القرار، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر، ص69، بتصرف.

العائد المتوقع	العائد المالي فقط.	العائد المالي مع تأثير إيجابي على البيئة والمجتمع.
المحاسبة والإفصاح	التقارير المالية التقليدية فقط.	تقارير مالية ومستدامة تجمع بين الأداء المالي والممارسات البيئية، الاجتماعية والحوكمة.
التأثير البيئي والاجتماعي	لا يعتبر عاملا أساسيا.	يعتبر عاملا جوهريا ويتم تقييمه وتحليله باستمرار.

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثاني: أبعاد ومبادئ التمويل المستدام

الفرع الأول: أبعاد التمويل المستدام

للتمول المستدام ثلاثة أبعاد أساسية متمثلة في البعد البيئي، الاجتماعي والحوكمة أو ما يسمى بعوامل (ESG)، حيث تم صياغة هذا المصطلح لأول مرة في الدراسة التاريخية التي أجراها الميثاق العالمي للأمم المتحدة سنة (2004) بعنوان «Who Cares Wins»، ومع ذلك فإن تفسير هذه العوامل يعتمد على كيفية تحديدها فيما إذا كانت تتعلق بعوامل (ESG) أو قضية (ESG) أو مخاطر (ESG) ⁽¹⁾، وفيما يلي سيتم عرض (ESG) باعتبارها عوامل تعكس أبعاد التمويل المستدام:

1. البعد البيئي

يُعنى البعد البيئي في التمويل المستدام إلى وجوب احترام المشاريع الممولة للحدود البيئية وعدم تجاوزها، سواء بالاستهلاك أو الاستنزاف خاصة للموارد غير المتجددة، بالإضافة إلى الحد من تغير المناخ والتلوث من خلال تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الطبيعة لها أو النظر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا ⁽²⁾.

2. البعد الاجتماعي

ينصرف البعد الاجتماعي في التمويل المستدام، إلى تلك الممارسات التي تدمج حقوق الانسان والحوكمة الرشيدة في العمليات المالية، ما يمكن من تقديم خدمات مالية تهدف إلى تعزيز درجات الشمول المالي والرفاهية الاجتماعية، مع التأثير الإيجابي على الفرد والمجتمع ⁽³⁾.

(1) Coleton Adrienne, and others, (2020) : Sustainable Finance Market Practices, European Banking Authority, Paris, France, P07.

(2) لونيسي لطيفة، (2016): تسيير النفايات الصناعية وأثرها على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، ص52.

(3) Lange Katharina, M .Schmitt, (2019) : The Social Dimension of Sustainable Banking, Institute for Social Banking, Ullstein, 1st ed, Berlin, germany, P05.

3. بعد الحوكمة

يهتم بعد الحوكمة في التمويل المستدام من ناحية بحوكمة الشركات التقليدية، التي تُعنى بتفعيل الآليات التي تجعل الإدارة تعمل لصالح مساهميها وتحمي مصالحهم على المدى الطويل بما يشمل حماية حقوق المساهمين وتجنب الممارسات الغير قانونية كالاختيال والرشوة..⁽¹⁾، و من الناحية الأخرى يهتم ذات البعد أيضا بتقليل الاختلالات البيئية والاجتماعية للعالم الذي نعيش فيه كاستنزاف الموارد وعدم المساواة، حيث تصنف هذه الاختلالات على أنها عوامل خارجية سلبية يصعب الحد منها⁽²⁾، ولدعم السيطرة على هذه الاختلالات تعتبر تقارير حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG)، والافصاح المنتظم من طرف الشركات حول الممارسات البيئية والاجتماعية هو أفضل سبيل لذلك، من خلال الاعتماد على آليات للمساءلة حول مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية.

كما هو عليه الحال مع مصطلح التمويل المستدام، فلا يوجد أيضا توافق وإجماع عالمي لمكونات الأبعاد البيئية، الاجتماعية والحوكمة (ESG)، حيث يوضح الشكل الموالي (لا للحصر) بعض المجالات المتضمنة في كل بعد:

(1) Hao Liang, Luc Renneboog, (2020) : Corporate Social Responsibility and Sustainable Finance : A review of the literature, European Corporate Governance Institute, Finance Working paper N° 701/2020, P 02.

(2) Danny Bush, and others, (2021) : Sustainable Finance in Europe, Plagrave Macmillan, 1st ed, Switzerland, P 151.

الشكل رقم (22-02): المجالات المتضمنة في أبعاد التمويل المستدام



Source : Sommer Sebastian, (2020) : Sustainable Finance An Overview, Deutsche Gesells Chaft Fur Internationale Zusammenarbeit, 1st ed, Brasilia, Brazil, P07

الفرع الثاني: مبادئ التمويل المستدام

يستلزم تحقيق التمويل المستدام إجراء تعديل جوهري على معايير وعمليات الإقراض والتمويل من خلال دمج معايير الاستدامة ضمن الأنشطة التمويلية، وهذا ما سعت إليه مجموعة من الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية وكذا البنوك المركزية، لتسفر عن مجموعة من المبادئ والتي تمثل الأساس المنهجي في تحقيق التمويل المستدام، حيث كان أبرزها مبادئ خط الاستواء (The Equator Principles) الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية * (IFC)، ومبادئ الاستثمار المسؤول الصادرة عن مؤسسة البحث التابعة للأمم المتحدة.

1. مبادئ خط الاستواء

وهي عبارة عن مبادئ طوعية تلتزم بالتقيد بها (111) مؤسسة مالية موزعة على (37) دولة، والتي تغطي غالبية ديون تمويل المشاريع المستدامة في الأسواق المالية المتقدمة والناشئة، حيث تعتبر هذه المبادئ بمثابة معايير عالمية لتمويل المشاريع من أجل تحقيق الاستدامة، كما لا يمكن لأي مؤسسة موقعة على هذه المبادئ تمويل أي استثمار لا يراعي العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)⁽¹⁾، وفيما يلي عرض لهذه المبادئ:⁽²⁾

- **المبدأ 01/ المراجعة والتصنيف:** عندما يتم اقتراح مشروع ما للتمويل فإن برنامج المؤسسات المالية الموقعة على مبادئ خط الاستواء * (EPFI) كجزء من المراجعة البيئية والاجتماعية الداخلية والعناية الواجبة، سيصنف المشروع بناءً على حجم المخاطر والأثار البيئية والاجتماعية المحتملة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الانسان وتغيير المناخ والتنوع البيولوجي، حيث يعتمد هذا التصنيف على أسس التصنيف البيئي والاجتماعي للـ (IFC) والمتمثل في ثلاثة فئات كالتالي:
 - الفئة (أ): مشاريع ذات مخاطر بيئية واجتماعية محتملة كبيرة وسلبية؛
 - الفئة (ب): المشاريع ذات مخاطر بيئية واجتماعية محتملة سلبية؛
 - الفئة (ج): المشاريع ذات المخاطر أو الأثار البيئية والاجتماعية السلبية القليلة أو معدومة.
- **المبدأ 02/ التقييم البيئي والاجتماعي:** يطلب برنامج (EPFI) من العميل إجراء عملية تقييم مناسبة لمعالجة المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة، وتحديد حجم تأثيرات المشروع المقترح، ووضع تدابير لتقليل الأثار المتبقية وتخفيفها؛

(1) بوغاغة مروة، (2021): دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 46.

*International Finance Corporation.

(2) Equator Principles Association, (2020): The Equator Principles EP04, P 08-16, 16/12/2022, 04 :32 PM, On the site : https://equator-principles.com/app/uploads/The-Equator-Principles_EP4_july2020.pdf

**Equator Principles Financial Institutions.

- **المبدأ 03/ المعايير البيئية والاجتماعية المطبقة:** يجب أن تتناول عملية التقييم في المقام الأول الامتثال لقوانين وأنظمة وتصاريح البلد المضيف ذات الصلة التي تتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية، وذلك لجميع مشاريع الفئة (أ) والفئة (ب)، حيث إذا كان البلد المضيف للمشروع من الدول المعنية بتطبيق مبادئ خط الاستواء فإن عملية التقييم تكون فقط من خلال الامتثال لقوانين وأنظمة وتصاريح البلد المضيف ذات الصلة التي تتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية، أما إذا كان البلد المضيف للمشروع ليس من الدول المعنية بتطبيق مبادئ خط الاستواء فإن عملية التقييم تكون من خلال الامتثال لمعايير أداء (ESG) الصادرة عن (IFC)، وكذا إرشادات مجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة؛
- **المبدأ 04/ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة عمل مبادئ خط الاستواء:** بالنسبة لمشاريع الفئة (أ) والفئة (ب)، سيطلب برنامج (EPFI) من العميل تطوير أو الحفاظ على نظام إدارة بيئية اجتماعية لمعالجة المشكلات التي أثرت في عملية التقييم وتضمن الإجراءات المطلوبة للامتثال للمعايير المعمول بها؛
- **المبدأ 05/ إشراك أصحاب المصلحة:** بالنسبة لجميع مشاريع الفئة (أ) والفئة (ب)، سيطلب برنامج (EPFI) من العميل إظهار المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة، كعملية مستمرة بطريقة منظمة ومناسبة ثقافياً مع المجتمعات المتأثرة والعاملين وأصحاب المصلحة الآخرين عند الاقتضاء؛
- **المبدأ 06/ آلية التظلم:** بالنسبة لجميع مشاريع الفئة (أ) وبعض من مشاريع الفئة (ب) عند اقتضاء الحاجة، سيطلب برنامج (EPFI) من العميل وكجزء من نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، إنشاء آليات تظلم فعالة مصممة للاستخدام من قبل المجتمعات والعمال المتضررين حسب الاقتضاء لتلقي وتسهيل الحل بشأن المخاوف والتظلمات حول الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع؛
- **المبدأ 07/ المراجعة المستقلة:** بالنسبة لجميع مشاريع الفئة (أ) وبعض من مشاريع الفئة (ب) عند اقتضاء الحاجة، سيقوم مستشار بيئي واجتماعي مستقل بإجراء مراجعة مستقلة لعملية التقييم بما في ذلك خطة ونظام الإدارة البيئية والاجتماعية، ووثائق عملية إشراك أصحاب المصلحة من أجل مساعدة الـ (EPFI) وتحديد الامتثال لمبادئ خط الاستواء؛
- **المبدأ 08/ العهود:** تتمثل إحدى نقاط القوة المهمة لمبادئ خط الاستواء في دمج العهود المرتبطة بالامتثال، وذلك بالنسبة لجميع المشاريع، حيث إن لم يلتزم العميل بتعهداته البيئية والاجتماعية سيعمل (EPFI) على الإجراءات العلاجية لإعادة المشروع لحالة الامتثال، أما في حالة فشل العميل في إعادة إثبات الامتثال خلال فترة السماح المتفق عليها، يحتفظ (EPFI) بالحق في إجراء العلاجات اللازمة؛
- **المبدأ 09/ المراقبة المستقلة وإعداد التقارير:** بالنسبة لجميع مشاريع الفئة (أ) وبعض من مشاريع الفئة (ب) عند اقتضاء الحاجة، ومن أجل تقييم امتثال المشروع لمبادئ خط الاستواء بعد الاغلاق

المالي وعلى مدى عمر القرض، سيطلب برنامج (EPFI) رصدًا وتقريرًا مستقلين، حيث يجب أن تتم عملية المراقبة وإعداد التقارير من قبل مستشار بيئي واجتماعي مستقل، بدلا من ذلك سيطلب (EPFI) أن يحتفظ العميل بخبراء مؤهلين وذوي خبرة للتحقق من معلومات المراقبة الخاصة به؛ - المبدأ 10/ الإبلاغ والشفافية: تضاف متطلبات الإفصاح التالية إلى متطلبات الإفصاح الواردة في المبدأ (05)، وذلك بالنسبة لجميع مشاريع الفئة (أ) وبعض من مشاريع الفئة (ب) عند اقتضاء الحاجة:

- سيضمن العميل على الأقل أن يكون ملخص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متاحا عبر الانترنت وأنه يتضمن ملخص لحقوق الانسان ومخاطر وأثار تغير المناخ؛
- سيقوم العميل بالإبلاغ علنا وبشكل سنوي عن مستويات انبعاثات الغازات الدفيئة؛
- ستشجع (EPFI) العميل على مشاركة بيانات التنوع البيولوجي الخاصة بالمشروع والغير حساسة تجاريا مع المرفق العالمي لمعلومات التنوع البيولوجي ومستودعات البيانات الوطنية والعالمية ذات الصلة.

2. مبادئ الاستثمار المسؤول

وهي عبارة عن ستة مبادئ تم اطلاقها في أفريل (2006) في بورصة نيويورك، ومنذ ذلك الحين زاد عدد الموقعين من (100) إلى أكثر من (2300) مؤسسة مالية مشاركة اعتبارا من جانفي (2020) ⁽¹⁾، وبمجرد التوقيع عل * (PRI) يلتزم الموقعون بالتطبيق المنهجي للمبادئ الستة التالية: ⁽²⁾

- المبدأ 01/ سنقوم بدمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار، وتشتمل الإجراءات المحتملة التي ينطوي عليها هذا المبدأ في:

- معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في بيانات سياسة الاستثمار؛
- دعم تطوير الأدوات والمقاييس والتحليلات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛
- تقييم قدرات مديري الاستثمار على دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة؛
- الطلب من مقدمي خدمات الاستثمار كالمحللين الماليين، الوسطاء... إلخ دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في الأبحاث والتحليلات.

- المبدأ 02/ سنكون مالكين نشطين وسندمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياسات وممارسات الملكية الخاصة بنا، وتشتمل الإجراءات المحتملة التي ينطوي عليها هذا المبدأ في:

⁽¹⁾ بوعاغة مروة، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 48.

*Principles for Responsible Investment.

⁽²⁾ PRI, What are the principles for Responsible Investment?, 17/11/2023, 04 :32 PM, On the site : <https://www.unpri.org/about-us/what-are-the-principles-for-responsible-investment>

- تطوير والكشف عن سياسات ملكية نشطة تتوافق مع هذه المبادئ؛
 - ممارسة حقوق التصويت أو مراقبة الامتثال لسياسة التصويت (إذا تم الاستعانة بمصادر خارجية)؛
 - تطوير القدرة على المشاركة (إما بشكل مباشر أو من خلال الاستعانة بمصادر خارجية)؛
 - المشاركة في تطوير السياسات واللوائح ووضع المعايير؛
 - تقديم قرارات المساهمين بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة طويلة المدى.
- المبدأ 03/ سنسعى إلى الإفصاح المناسب عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل الكيانات التي نستثمر فيها، وتشمل الإجراءات المحتملة التي ينطوي عليها هذا المبدأ في:
- إعداد تقارير موحدة حول القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (باستخدام أدوات مثل مبادرة إعداد التقارير العالمية)؛
 - دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في التقارير المالية السنوية؛
 - طلب المعلومات اللازمة من الشركات فيما يتعلق باعتماد الالتزام بالقواعد والمعايير والمبادرات الدولية ذات الصلة؛
 - دعم مبادرات وقرارات المساهمين التي تعزز الإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية.
- المبدأ 04/ سنشجع قبول المبادئ وتنفيذها في صناعة الاستثمار؛
- المبدأ 05/ سنعمل معاً لتعزيز فعاليتنا في تنفيذ المبادئ؛
- المبدأ 06/ سوف يقدم كل منا تقريراً عن أنشطته والتقدم المحرز نحو تنفيذ المبادئ.

المطلب الثالث: نظريات ونهج تحقيق التمويل المستدام

الفرع الأول: النظريات المفسرة لتحقيق التمويل المستدام

تمثل النظريات المفسرة لتحقيق التمويل المستدام إطاراً نظرياً وحيوي لفهم وتحليل كيفية تحقيق التمويل المستدام في السياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي، وتتوسع هذه النظريات بين النهج النظري والتطبيقي، حيث تسعى كل منها لفهم وتفسير العوامل والعلاقات التي تؤثر على تحقيق التمويل المستدام، ومن بين أهم هذه النظريات ما يلي:

1. نظرية الأولوية للتمويل المستدام

تجادل نظرية الأولوية للتمويل المستدام في أن معدل الجهد الذي يبذله الأعوان الاقتصاديين لتحقيق أهداف التمويل المستدام في بلد أو منطقة ما، ما هو إلا انعكاس حقيقي للأولوية الممنوحة لأجندة التمويل المستدام في تلك المنطقة، حيث يمكن تقييم هذه الأولوية وفقا لثلاثة أبعاد أساسية متمثلة في:⁽¹⁾

- الجهود المنسقة والمستقلة والتعاونية المبذولة من طرف الاعوان الاقتصاديين لتحقيق أهداف التمويل المستدام؛
 - مدى سرعة أو بطئ التوصل إلى توافق في الآراء؛
 - مدى سرعة أو بطئ الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف التمويل المستدام.
- حيث يمكن ترتيب هذه الأولويات من الأقل إلى الأكثر أهمية، إذ يعتبر تصنيف أهداف التمويل المستدام ضمن قائمة أولويات الأعوان الاقتصاديين انعكاسا حقيقيا للأهمية التي يولونها لهذه الأهداف، إلا أن هذه الأولويات قد تتغير مع مرور الوقت استجابة لتغير الظروف والوقائع في بلد ما أو في العالم.
- ومع ذلك فإن تحديد أولوية للتمويل المستدام لا تخلو من المخاطر نظرا لأن جعل تحقيق أهداف التمويل المستدام أولوية يمكن أن يؤدي إلى التخلي عن أهداف مهمة أخرى حتى يتم تحقيق أهداف التمويل المستدام، وهذا يشير إلى مفاضلة التخلي عن هدف من أجل تحقيق هدف آخر، حيث يمكن أن تكون مثل هذه المقايضات مكلفة للغاية، مما يؤدي إلى رفض فكرة إعطاء الأولوية لأهداف التمويل المستدام على الأهداف المهمة الأخرى، على سبيل المثال قد لا ترى البلدان النامية التي لديها احتياجات تنموية مهمة كزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الحاجة إلى إعطاء الأولوية لأهداف التمويل المستدام لأنها قد تعتبر أولوية اقتصادية أدنى، ومنه فإن أحد الآثار المترتبة عن نظرية الأولوية للتمويل المستدام هي أن الأولوية المعطاة لأهداف التمويل المستدام تعتمد على الأولوية المعطاة لأهداف مهمة أخرى في الوقت الذي يتم فيه تحديد الأولويات. وتأسيسا على ما سبق يمكن تلخيص أهم مميزات هذه النظرية فيما يلي:⁽²⁾

- الاعتراف بحقيقة أن الاعوان الاقتصاديين لديهم أولويات مهمة ومتعددة، مع إمكانية جعل تحقيق أهداف التمويل المستدام أولوية إضافية؛
 - منح الاعوان الاقتصاديين فرصة للتعبير عن الأولوية التي يمنحونها لأهداف التمويل المستدام.
- ومن ضمن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر:

(1) Ozili Peterson K , (2023) : Earnings Management for Sustainability : The Surplus Income Model of Sustainable Development, journal of Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis, Volume 110B, P03.

(2) Ozili Peterson K , (2022) : Theories of Sustainable Finance, Managing Global Transitions Journal, Volume March 2022, P 06-07.

- إن إعطاء الأولوية لتحقيق أهداف التمويل المستدام لا يعني بالضرورة أنه سيتم تحقيق هذه الأهداف؛

- من الممكن تحقيق أهداف التمويل المستدام دون جعلها أولوية في حد ذاتها، فعلى سبيل المثال يمكن للقطاع الخاص تحقيق أهداف التمويل المستدام لبلد ما دون جعلها أولوية للسياسة الوطنية.

2. نظرية محاكاة الأقران

وضع * (Plan NYC) لأول مرة الاستدامة طويلة الأجل على الأجندة السياسية لولاية نيويورك، ونظرا لأن العديد من المدن الكبيرة الأخرى أطلقت أجندة الاستدامة الخاصة بها منذ فترة طويلة، فهل لعبت نيويورك دور اللحاق بالركب أم التقليد⁽¹⁾؟

تجادل نظرية محاكاة الأقران للتمويل المستدام، بأن الأعوان الاقتصاديين يتخذون إجراءات أو يتبنون سياسات واستراتيجيات مماثلة لنظرائهم الذين يحاكونهم في السعي لتحقيق أهداف التمويل المستدام، حيث تقترح هذه النظرية أنه وفي حال عدم وجود معايير موحدة لتوجيه العمل نحو التمويل المستدام، يلجأ الأعوان الاقتصاديين إلى تبني سياسات أو إجراءات مماثلة يتخذها نظرائهم الذين يقلدونهم أو يعجبون بهم أو يحاكونهم، هذا يعني أن الأعوان الاقتصاديين سوف يسعون لتحقيق أهداف محددة للتمويل المستدام لأن نظرائهم الذين يقلدونهم يفعلون أو فعلوا ذلك في الماضي، إن عملية المحاكاة هذه أمر منطقي خصوصا عندما يكون لدى اثنين أو أكثر من النظراء ايدولوجية وتطلعات مجتمعية، سياسية واقتصادية متشابهة، وعليه يمكن تلخيص أهم مزايا هذه النظرية في النقاط التالية: ⁽²⁾

- توفر الفرصة للأعوان الاقتصاديين لمشاركة نفس التوجهات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية حول التمويل المستدام مع نظرائهم الذين يقلدونهم؛
- إن الاعتماد على سياسات وإجراءات التمويل المستدام التي تم تبنيها بالفعل من قبل النظراء يوفر الوقت والجهد، حيث لا يستلزم إلا إجراء بعض التعديلات عليها فقط؛
- بموجب هذه النظرية، لا ينظر الأعوان الاقتصاديين للنظراء على أنهم منافسون.

ومن ضمن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر:

- إن الاعتماد على سياسات النظراء يحد من الابداع المتميز الذي ينطوي عليه تطوير مسار عمل أو استراتيجية جديدة من الصفر، بالإضافة إلى الرؤى القيمة التي يمكن اكتسابها أثناء العملية؛

(1) Cowette Paige, (2019) : New York's Sustainability Plan: Trailblazer or Copycat?, P 01, 26/06/2023, 09 :37 PM, On the site : <https://www.hunter.cuny.edu/ccpd/repository/files/new-york2019s-sustainability-plan-trailblazer-or.pdf>

* هي خطة استراتيجية تم اطلاقها سنة 2007 من قبل ولاية نيويورك، تهدف إلى تحسين جودة الحياة في الولاية بجعلها أكثر استدامة بحلول سنة 2030.

(2) Ozili Peterson K , (2022) : op.cit. P08.

- قد لا يؤدي تبني سياسات واستراتيجيات النظراء إلى النتائج المتوقعة، وذلك لعدة أسباب منها (الاختلاف في: الأسواق المالية، التنظيم المالي، نظام الحوكمة، الإرادة السياسية...الخ)

3. نظرية مدى الحياة

تجادل نظرية مدى الحياة، أن الاهتمام بالتمويل المستدام يتأثر بعمر منتجاته، حيث تقوم هذه النظرية على فكرة أن الأعوان الاقتصاديين يدركون بأن منتجات التمويل المستدام لها دورة حياة تبدأ بإدخال التمويل المستدام كمفهوم جديد، تليها مجموعة من المراحل كمرحلة النمو، النضج، إلى غاية مرحلة التراجع، وبالتالي فإن المعرفة التي لديهم حول دورة حياة منتجات التمويل المستدام، تمكنهم من إجراء تنبؤات مستقلة حول العمر التقديري لها، وعليه يمكن التوصل إلى قرار بشأن تقديم التزام قصير أو طويل الأجل، أو عدم الالتزام من الأساس بالتمويل المستدام، ما يعني أن مدى دعم الأعوان الاقتصاديين للانتقال من نهج التمويل السائد إلى التمويل المستدام يعتمد على عمر منتجات التمويل المستدام المحددة من طرفهم، ومنه وحسب هذه النظرية فإن الأعوان الاقتصاديين قد يقللون من دعمهم للتمويل المستدام أو يتعهدون فقط بالالتزام قصير الأجل إذا كانوا يعتقدون أن منتجا معيناً للتمويل المستدام سيكون قصير الأجل أو إذا كانوا يعتقدون أن جدول أعمال التمويل المستدام سوف يتلاشى قريباً مثلما تلاشت مخططات التنمية الأخرى في السابق، أما من ناحية أخرى فسيعزيز الأعوان الاقتصاديين دعمهم للتمويل المستدام ويقدمون التزامات طويلة الأجل إذا كانوا يعتقدون أن منتج مالي مستدام معين سيطر موجود لفترة طويلة أو إذا كانوا يعتقدون أن أجندة التمويل المستدام ستكون دائمة، ومما سبق يمكن إيجاز أهم مميزات هذه النظرية في النقاط التالية:⁽¹⁾

- هذه النظرية تقدم تفسيراً جيداً لسبب الزيادة أو الانخفاض في الطلب أو الدعم لأدوات لمنتجات التمويل المستدام؛
- الاعتراف بدور المعلومات والتنبؤ حول مراحل العمر الافتراضي للتمويل المستدام.
- أما من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر:
- قد لا تكون المعلومات اللازمة للتنبؤ حول العمر الافتراضي لمنتجات التمويل المستدام متاحة للجميع؛
- أحياناً ولعدة أسباب كعدم موثوقية المعلومات المتاحة، قد تكون عملية التنبؤ حول العمر الافتراضي لمنتجات التمويل المستدام غير دقيقة.

4. نظرية اضطراب النظام

تجادل هذه النظرية بأن السعي وراء أهداف التمويل المستدام قد يعطل النظام المالي السائد والعمليات المالية والتجارية التي تعتمد عليه، كما قد يؤدي الاضطراب الناجم عن عملية الانتقال نحو التمويل المستدام إلى مقاومة من الأطراف المتضررة، وعليه وبموجب هذه النظرية يمكن أن يؤدي هذا

⁽¹⁾ Ibid., P09-10.

الاضطراب إلى إجبار الأعوان الاقتصاديين على اتخاذ قرار بالدعم والتوجه نحو التمويل المستدام، وذلك في حالة ما إذا كانت الفوائد المتوقعة من هذه العملية تفوق تكاليفها.

حيث تقر هذه النظرية بأن الانتقال إلى التمويل المستدام ليس بالعملية السلسة، الأمر الذي يستوجب الإفصاح عن المعلومات اللازمة عن كيفية حدوث هذا الانتقال وكذا الأنظمة والهياكل التي سيتم إيقافها ان وجدت، وكذا المعلومات اللازمة حول إمكانية إنشاء أي أنظمة أو هياكل جديدة، ومدى التأثير المتوقع لهذا الانتقال على الشركات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل التقليدي في تمويل عملياتها وأنشطتها التجارية، حيث يساعد الإفصاح الكامل عن المعلومات في جعل عملية الانتقال والتحول أكثر سلاسة ومرونة، وعليه يمكن تلخيص أهم مميزات هذه النظرية فيما يلي:⁽¹⁾

- الإقرار بأن الانتقال نحو التمويل المستدام يمكن أن يعطل النظام المالي السائد؛
- الإفصاح الكامل عن المعلومات حول كيفية حدوث الانتقال نحو التمويل المستدام، يمكن أن يساعد الأعوان الاقتصاديين على فهم سبب التحول، مما قد يساهم في تقليل مقاومتهم لهذه العملية.

ومن ضمن الانتقادات الموجهة لنظرية اضطراب النظام، هو أن الانتقال إلى التمويل المستدام قد لا يتطلب بالضرورة إصلاح النظام المالي السائد بأكمله، بدلا من ذلك يمكن تحقيق التمويل المستدام كقطاع فرعي ضمن النظام المالي السائد.

5. نظرية الإشارات الإيجابية

تجادل نظرية الإشارات الإيجابية بأن الشركات لديها حافز للإفصاح عن معلومات إيجابية حول التزامها بأهداف التمويل المستدام، وذلك من أجل إرسال أخبار إيجابية للأطراف الخارجية التي يمكنها دعم أهدافها، كما يمكن لهذه الشركات إرسال إشارات حول نواياها المالية المستدامة من خلال إصدار إعلانات عامة مباشرة في وسائل الاعلام، أو من خلال تقديم معلومات مالية وغير مالية طوعية إضافية في تقاريرهم السنوية المنشورة، كنشر معلومات حول أحدث أدوات التمويل المستدام المعتمدة من طرفها، وذلك قصد جذب المستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الشركات التي لديها توجهات الاستدامة. وبالتالي فإن ميزة هذه النظرية تتمثل في تحسين السمعة والصورة العامة للشركات وذلك بالتزامن مع الالتزام بالممارسات المستدامة، ما يعمل على جذب وتوسيع قاعدة المستثمرين خاصة المهتمين بالتأثير البيئي والاجتماعي، أما عن عيوب هذه النظرية فتتمثل بالأساس في مشكلة غسل الاستدامة، حيث تستغل بعض الشركات مفهوم التمويل المستدام كوسيلة للترويج لنفسها دون اتخاذ إجراءات حقيقية لمراعات عوامل (ESG) ⁽²⁾.

(1) Ibid., P10-11.

(2) Ibid., P11-12.

الفرع الثاني: نهج تحقيق التمويل المستدام

يعتمد بناء نهج متكامل لتحقيق التمويل المستدام على مساهمة مختلف الأطراف الفاعلة لمواءمة السياسات مع الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، سواء على المستوى الدولي من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة أو على المستوى المحلي في إطار السياسات الوطنية ودور منظمات المجتمع المدني على النحو التالي:

1. النهج الشامل والعالمي لدمج عوامل الاستدامة في التمويل

قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة (2014-2015) بإنشاء لجنة تحقيق لدراسة كيفية تصميم نظام مالي مستدام، حيث ركزت هذه اللجنة على تحليل السياسات العامة للتأكد من أن القطاع المالي يدعم الانتقال إلى نظام مستدام وشامل، كما ركزت بشكل خاص في القطاعات الرئيسية للنظام المالي (كالبنوك والأسواق المالية والاستثمار المؤسسي والتأمين والسياسات النقدية) على البعد البيئي للتنمية المستدامة وبفرضية عملية مفادها أنه إذا استمر تطور القطاع المالي وفق السيناريو المعتاد، فإن النتائج البيئية السلبية ستزداد بوتيرة متسارعة قد تؤدي إلى خفض مستويات التنمية وطنيا وعلى الصعيد العالمي، ولهذا عمل مشروع لجنة التحقيق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البنوك المركزية، وزارات البيئة، المؤسسات المالية الدولية، البنوك الكبرى، البورصات، صناديق التقاعد وشركات التأمين، وخلال سنتي (2014-2015) تم إصدار العديد من التقارير تضمنت التفصيل في الممارسات العملية لأكثر من (15) دولة، كما وقد تم إصدار التقرير العالمي الرئيسي للجنة التحقيق في (08) أكتوبر (2015) مع أكثر من (50) ورقة عمل، (23) منها تبحث في مختلف القطاعات والبلدان والمناهج، وهي تمثل الأساس لنشر المعلومات والمقترحات على المستوى الوطني، وخلص عمل هذه اللجنة إلى أن هنالك أربعة جوانب مختلفة في القطاع المالي لها آثار على دمج عوامل الاستدامة في التمويل تتمثل في: (1)

- **المبادرات الطوعية داخل القطاع المالي:** أي أن بعض المؤسسات المالية تتبنى ممارسات مستدامة بشكل طوعي، مثل إصدار تقارير الاستدامة، حيث ورغم انتشار هذه المبادرات، إلا أن تأثيرها لا يزال محدود، لأنها تعتمد على إرادة المؤسسات نفسها، دون وجود التزام قانوني؛
- **تحسين حوكمة القطاع المالي:** يتطلب تحقيق التمويل المستدام وجود أطر تنظيمية قوية، مثل تدخل البنوك المركزية والهيئات التنظيمية لضمان التزام المؤسسات المالية بمعايير الاستدامة، ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يزال غير مطبق على نطاق واسع، رغم أهميته الكبيرة في دعم ممارسات الاستدامة المالية؛

(1) اسلام جمال الدين شوقي، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 69-72.

- دور السياسات المالية في توجيه التمويل نحو الاستدامة: بدأ بعض صانعي السياسات في دمج معايير الاستدامة في السياسات المالية، مثل تقديم حوافز للمؤسسات التي تستثمر في المشاريع المستدامة، وعليه يمكن أن يكون لهذا النهج تأثير إيجابي كبير إذا تم تطبيقه بشكل فعال؛
- الاعتماد على الميزانيات العمومية للتأثير على التدفقات المالية: بعض المؤسسات المالية تعتمد على تعديل هيكل ميزانياتها العمومية لدعم الاستدامة، مثل تخصيص نسب أعلى من التمويل للمشاريع المستدامة، رغم أن هذا النهج يستخدم على نطاق واسع، إلا أن تأثيره يظل محدود بسبب التكاليف المالية المرتبطة به، مثل ارتفاع تكاليف الاستثمار في المشاريع الخضراء مقارنة بالمشاريع التقليدية.

2. النهج الشامل لتطوير سياسة وطنية لتغطية القطاع المالي

- تبدل العديد من المحاولات في عدد قليل من البلدان لوضع خطط وطنية شاملة بتدابير تنطبق على جميع أوجه القطاع المالي المختلفة والتي تعتبر أبرزها خارطة الطريق للتمويل المستدام التي أطلقتها اندونيسيا سنة (2014)، والتي هدفت إلى وضع سياسة وطنية لتحقيق التمويل المستدام من خلال:⁽¹⁾
- وضع إطار قانوني لتمويل المشاريع المستدامة؛
 - إقرار حوافز ضريبية واستثمارية للمشاريع المستدامة؛
 - تبني أدوات مالية مبتكرة لدعم التمويل المستدام كالسندات الخضراء والاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمشاريع المستدامة مع شروط مرنة مثل فترات سداد طويلة ومعدلات فائدة منخفضة؛
 - إلزام الشركات بالإفصاح عن معايير الاستدامة، مع إدماج مخاطر تغير المناخ في تقييم المشاريع؛
 - وضع معايير مرجعية للمؤسسات المالية لتحديد المشاريع المستدامة.

3. دعوة منظمات المجتمع المدني لتعبئة القطاع المالي

على الرغم من أن العديد من المواطنين اضطروا لتحمل وطأة الأزمات المالية والممارسات الفاضحة للقطاع المالي، مقارنة بمجالات أخرى مثل القضايا البيئية، إلا أن منظمات المجتمع المدني والمواطنين لا يشاركون في التأثير على القطاع المالي والسياسات واللوائح المالية، لذلك يجب على الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني أن تدعو إلى اتخاذ تدابير طوعية والمزيد من الشفافية للقطاع المالي نفسه، ولقد شجع عدد قليل من الحكومات والسلطات المالية فرض لوائح وتدابير إلزامية على مختلف هياكل القطاع المالي، حيث تهدف حملاتهم إلى وضع قضايا الاستدامة على جدول العمل السياسي من خلال التعريف بالنتائج الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لتطورات القطاع المالي والتأثير على الرأي العام وإثارة النقاشات السياسية.⁽²⁾

(1) المرجع السابق، ص 73-74، بتصرف.

(2) المرجع السابق، ص 75.

المبحث الثالث: الإطار العام الزراعة المستدامة

نتج عن إدخال الصناعة في الزراعة وظهور الزراعة الصناعية ثورة كبيرة في المجال الزراعي، حيث ساهم ذلك في زيادة عالية للإنتاجية الزراعية، لكن مع مرور الوقت تسبب في آثار سلبية مضرّة للبيئة، الإنسان، الحيوان بسبب الأسمدة والمبيدات الكيماوية والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية، وعليه تعتبر مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وأثارها من كبرى التحديات التي يواجهها العالم المعاصر خاصة المتعلقة منها بالممارسات الزراعية، حيث أدت الآثار السلبية للنظم الزراعية في القرن العشرين إلى التفكير في أساليب زراعية بديلة أقل ضررا وأفضل إنتاجية، فظهرت الزراعة المستدامة كمفهوم لمواجهة تحديات الاستدامة في الزراعة⁽¹⁾.

المطلب الأول: أساسيات الزراعة المستدامة

الفرع الأول: تعريف، الركائز الأساسية للزراعة المستدامة

1. تعريف الزراعة المستدامة

الزراعة المستدامة هي مفهوم يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب المتشابكة للزراعة، بدءا من الجوانب الاقتصادية وصولا إلى الجوانب البيئية والاجتماعية، في هذا السياق قام العديد من الباحثين بتقديم تعاريف مختلفة للزراعة المستدامة، مما يبرز التعقيد والتنوع الذي يميز هذا المفهوم الهام، حيث عرف (Vilain L) الزراعة المستدامة على أنها "زراعة مجدية اقتصاديا، سليمة بيئيا وعادلة اجتماعيا"⁽²⁾ حيث ركز هذا التعريف على إبراز الجوانب الرئيسية للزراعة المستدامة والمتمثلة في الجوانب الاقتصادية، البيئية والاجتماعية ومع ذلك يمكن أن يكون هذا التعريف بسيطا وعاما ولا يوضح بالضبط كيفية تحقيق كل من هذه الجوانب في الممارسات الزراعية.

ومن جانبه عرف (Bonny) الزراعة المستدامة على أنها الزراعة التي تقوم على: ⁽³⁾

- احترام البيئة والاستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على إمكانات الإنتاج للأجيال القادمة مع عدم إلحاق الضرر على التنوع البيولوجي؛
- تحقيق ربحية للمزارعين وممكنة على المدى الطويل؛
- ضمان كفاية وجودة الغذاء لجميع السكان؛
- عدالة على المستوى الاجتماعي والإنساني، بين مختلف البلدان وداخل كل بلد.

⁽¹⁾ رحمانى مريم، (2021): دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 14، بتصرف.

⁽²⁾ Vilain L, and Others, (2000): La méthode IDEA – Indicateurs de durabilité des exploitations agricoles – Guide d'utilisation, 1ere édition, Ed. Educagri, Dijon, P 08.

⁽³⁾ Bonny S, (1994) : Les possibilités d'un modèle de développement durable en agriculture, le cas de la France, Le Courrier de l'environnement, 23 (23), P15.

وبدوره عرف (Edwards) الزراعة المستدامة على أنها "أنظمة الإنتاج الزراعي المتكاملة، القائمة على الحد الأدنى من الاعتماد على المدخلات (الطاقة والمواد الكيميائية الاصطناعية) واستبدالها بالتقنيات البيولوجية، كما يجب أن تحافظ هذه الأنظمة على الإنتاجية الإجمالية أو تخفضها بشكل طفيف فقط وأن تحافظ على الدخل الصافي للمزارع أو تزيده، بالإضافة إلى حماية البيئة من حيث تلوث التربة والغذاء، والحفاظ على التنوع البيئي وبنيتها طويلة المدى، وخصوبة التربة وإنتاجيتها، كما يجب أن تلبي هذه الأنظمة الاحتياجات الاجتماعية للمزارعين وأسرهم وتعزز المجتمعات الريفية بطريقة مستدامة"⁽¹⁾ وعليه فإن (Edwards) يرى بأن الزراعة المستدامة هي عبارة عن أنظمة إنتاجية متكاملة، تقوم على استخدام التقنيات البيولوجية مما يعكس التحول نحو ممارسات زراعية أكثر استدامة من الناحية البيئية مع الحفاظ على الإنتاجية والدخل للمزارعين، ومع ذلك قد يكون التركيز الشديد على التقنيات البيولوجية وتقليل الاعتماد على المدخلات الكيميائية، يجعل من هذا التعريف محدودا في بعض الحالات، حيث أنه يتجاهل التحديات العملية والاقتصادية التي قد يواجهها المزارعون في تطبيق تلك التقنيات في ظل بعض الظروف الزراعية، بالإضافة إلى ذلك قد يكون تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية تحديا أكبر مما يمكن تصوره في التطبيق العملي، خاصة على المدى الطويل.

أما (Godard & Hubert) فقد عرفا الزراعة المستدامة من خلال عنصرين أساسيين:⁽²⁾

- الجدوى من نظام الاستغلال أو النظام الزراعي وهذا يعني قدرته على الاستمرار في الإنتاج في المستقبل من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري (التدريب، المهارات... إلخ)؛
- مساهمة نظام الاستغلال في استدامة الإقليم الذي ينتمي إليه، من خلال مساهمته في الاقتصاد المحلي وتوفير الخدمات المجاورة وصيانة وخلق فرص العمل في المناطق الريفية وإنتاج الخدمات البيئية.

ومما سبق يمكن القول بأن الزراعة مستدامة هي "زراعة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية مع كونها مربحة وتحافظ على الصحة البيئية وتضمن العدالة الاجتماعية والاقتصادية، كما تساهم أيضا في الركائز الأربع للأمن الغذائي (التوافر، الحصول، الاستخدام والاستقرار) وتغطي جميع أبعاد الاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)"⁽³⁾.

(1) Edwards C.A, (1987): The concept of integrated systems in lower input/sustainable agriculture Am. Alternative Agric. 2 (4), P 148.

(2) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 20.

(3) FAO, Alimentation et agriculture durables, 27/04/2024, 11:42, sur le site : <https://www.fao.org/sustainability/fr/#:~:text=L'agriculture%20est%20durable%20lorsqu,l%C3%A9quit%C3%A9%20sociale%20et%20%C3%A9conomique>

2. ركائز الزراعة المستدامة

إن معظم تعاريف الزراعة المستدامة تعرف هذه الأخيرة على أنها مجموعة من الممارسات الزراعية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، ومع ذلك فإن هذه التعاريف لا تلمس سوى سطح ما تتطوي عليه الزراعة المستدامة ولفهم جوهرها حقا، لا بد من استكشاف ركائزها الثلاثة المترابطة المتمثلة في الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة البيئية والاستدامة الاجتماعية، على النحو التالي:⁽¹⁾

1.2. الاستدامة الاقتصادية

تقوم فكرة الاستدامة الاقتصادية في الزراعة المستدامة على أن المزارعين في قلب عملية إنتاج الغذاء، وعليه فإن الاستدامة الاقتصادية تضمن أن يتمكن المزارعون من كسب عيشهم أثناء ممارسة الزراعة وذلك من خلال تأكيدها على أهمية:

- **خفض تكاليف المدخلات:** تؤدي الممارسات المستدامة في كثير من الأحيان إلى خفض المدخلات الكيميائية المكلفة، مما يؤدي إلى تحسين النتائج النهائية للمزارعين؛
- **مرونة السوق:** من خلال تنويع المحاصيل واعتماد أساليب مستدامة، يصبح المزارعون أكثر قدرة على الصمود أمام تقلبات السوق؛
- **دعم أصحاب الحيازات الصغيرة:** تشمل الاستدامة الاقتصادية الجهود المبذولة لدعم صغار المزارعين وتعزيز الوصول العادل إلى الموارد.

2.2. الاستدامة البيئية

تشكل الاستدامة البيئية أساس الزراعة المستدامة، حيث أن البيئة وصحة الكوكب مرتبطان ارتباطا وثيقا بصحة الأنظمة الغذائية، ولذلك تعطي ممارسات الزراعة المستدامة الأولوية لصحة التربة والتنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد.

3.2. الاستدامة الاجتماعية

تعمل الاستدامة الاجتماعية على توسيع فوائد الزراعة المستدامة لتشمل المجتمعات بأكملها، حيث تركز على ضمان احترام الممارسات الزراعية لحقوق الإنسان ودعم سبل العيش الريفية وتعزيز رفاهية المشاركين في إنتاج الغذاء، كما تشمل الجوانب الرئيسية للاستدامة الاجتماعية ما يلي:

- **الأجور العادلة:** ضمان التعويض العادل للعمل الزراعي ومنع الاستغلال وحفض كرامة القوى العاملة؛
- **المشاركة المجتمعية:** تشجيع المشاركة المجتمعية وصنع القرار في النظم الزراعية والغذائية؛

⁽¹⁾ Alvaro d.l Maza, Sustainable agriculture: definition, advantages and policies, 27/04/2024, 01:25 PM, On the site: <https://www.aninver.com/blog/sustainable-agriculture-definition-advantages-and-policies>

- الأمن الغذائي: تلعب الزراعة المستدامة دوراً محورياً في ضمان حصول الجميع على طعام آمن وصحي.

الفرع الثاني: أهداف ومبادئ الزراعة المستدامة

1. أهداف الزراعة المستدامة

- تتمثل أهداف الزراعة المستدامة حسب ما جاء في القمة العالمية للغذاء (1996) في:⁽¹⁾
- التوصل إلى إنتاج زراعي مقبول ومناسب من حيث الكمية والتنوع والجودة؛
 - الحفاظ على بيئات مواتية للبشر والكائنات الحية الأخرى؛
 - منع تلوث المياه السطحية والجوفية، والحفاظ على الطبيعة وحقوق الحيوان؛
 - منع أو الحد من تدمير وتدهور الأراضي الخصبة بسبب التآكل، الزحف العمراني أو الأنشطة الضارة للزراعة؛
 - إنشاء وصيانة البنى التحتية الريفية الأساسية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية؛
 - حماية النظم الإيكولوجية الطبيعية والتركيز على الحفاظ عليها على المدى الطويل بدلاً من الاستغلال والتشغيل على المدى القصير؛
 - تشجيع إعادة تدوير المواد الغذائية والحفاظ على توازن جيد بين الاستخدام الفوري والاستقرار على المدى الطويل.

2. مبادئ الزراعة المستدامة

تمثل مبادئ الزراعة المستدامة القاعدة الأساسية التي تشكل أساس التنمية الزراعية المستدامة، حيث تنطلق من رؤية واضحة تهدف إلى تحقيق التوازن بين استخدام الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة وضمان رفاهية المجتمعات الريفية، وهي عبارة عن خمسة مبادئ مترابطة على النحو التالي:

- **المبدأ 01/ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد أمر بالغ الأهمية للزراعة المستدامة:** إن الإنتاج الزراعي هو تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات لصالح الإنسان، وتتطلب هذه العملية كل من الإدارة، المعرفة، التكنولوجيا والمدخلات الخارجية، وذلك في ظل التباين الكبير لأهميتها النسبية واختلافها بين أنظمة الإنتاج من بلد لآخر، وعليه فإن مستوى المدخلات ومزيجها ونوع التكنولوجيات وأنظمة الإدارة المستخدمة لها آثار كبيرة على مستوى الإنتاجية، وكذلك على تأثير الإنتاج على الموارد الطبيعية والبيئة، حيث أن الحصول على المزيج الصحيح الذي يعكس قيمة الموارد الطبيعية والتكاليف الحقيقية للتأثيرات البيئية والمدخلات الخارجية أمر ضروري لتحقيق الاستدامة؛

⁽¹⁾ Hulse J-J, (2008): Développement durable : un avenir incertain. Avons-nous oublié les leçons du passé ? Les Presses de l'Université Laval, 1^{ère} ed, P 10.

- **المبدأ 02/ تتطلب الاستدامة اتخاذ إجراءات مباشرة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها:** في حين أن تحسين كفاءة استخدام الموارد يمكن أن يساعد في تقليل الضغط على النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية، فإنه يزيد أيضا من الربحية، وهو ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى التوسع في الإنتاج وما يليه من زيادة في استنفاد الموارد وتدهورها، ويؤثر تدهور النظم الإيكولوجية الزراعية بشكل مباشر على الإمدادات الغذائية ودخل الفقراء، مما يزيد من ضعفهم ويخلق حلقة مفرغة من الفقر، والمزيد من التدهور والجوع، ولهذا السبب هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مباشرة للحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها؛⁽¹⁾
- **المبدأ 03/ الزراعة التي تفشل في حماية وتحسين سبل العيش والإنصاف والرفاهية الاجتماعية في الريف هي زراعة غير مستدامة:** لا يمكن للزراعة أن تصبح مستدامة مالم توفر ظروف العمل اللائق لمن يزاولها في بيئة صحية وأمنة اقتصاديا وماديا، بالإضافة لتحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات من أجل وقف الهجرة من الريف إلى المدن من خلال فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والأنشطة الثقافية، يجب أن تتاح الفرص للشباب لتطوير المشاريع الريفية، الرعاية للأرض بحيث يمكن أن تنتقل إلى الأجيال القادمة في حالة جيدة؛
- **المبدأ 04/ يعد تعزيز قدرة الناس والمجتمعات والنظم الإيكولوجية على الصمود عامل أساسي في تحقيق الزراعة المستدامة:** تؤثر الظواهر الجوية الشديدة وتقلبات السوق والنزاعات المدنية على الزراعة، ويمكن للسياسات والتكنولوجيات والممارسات التي تبني قدرة المنتجين على الصمود في وجه التهديدات أن تساهم في تحقيق الاستدامة، ولذلك تعد القدرة على الصمود محورية في التحول نحو الزراعة المستدامة؛
- **المبدأ 05/ الزراعة المستدامة تتطلب آليات حوكمة رشيدة وفعالة:** لا يمكن أن يتحقق الانتقال المستدام إلا عندما يكون هناك توازن سليم بين مبادرات القطاعين العام والخاص، ولن يتسنى تحقيق الاستدامة إلا من خلال حوكمة فعالة ومنصفة، بما يشمل سياسة مناسبة وتمكين وبيئات قانونية ومؤسسية تحقق التوازن السليم بين مبادرات القطاعين العام والخاص وضمان المساءلة والمساواة والشفافية وسيادة القانون.⁽²⁾

(1) FAO, (2017): Building a common vision for sustainable food and agriculture principles and approaches, sub-committee on aquaculture, 9th session, 24-27 October 2017, Rome, P 20-23.

(2) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 26-27.

المطلب الثاني: الممارسات الزراعية المستدامة

تصنف الممارسات الزراعية المستدامة إلى صنفين من الممارسات وهما كل من الممارسات المتعلقة بتحسين نوعية الأراضي، والممارسات المتعلقة بإدارة المياه ومكافحة الآفات، كما هو موضح فيما يلي:

الفرع الأول: الممارسات المتعلقة بتحسين نوعية الأراضي

يتناول هذا الفرع الممارسات المتعلقة بتحسين نوعية الأراضي، والمتمثلة في كل من الزرع المباشر، تغطية التربة، تناوب المحاصيل والتسميد العضوي.

1. الزرع المباشر

الزرع المباشر أو ما يسمى بالزراعة من دون حرث (صفر حرث)، هو نظام متكامل من النظم الزراعية الحديثة وليس عملية منفردة من العمليات التي يقوم بها عادة المزارعون، وبمعنى آخر هو مجموعة من التطبيقات والتقنيات التي تعمل على استغلال ناجع وطويل الأمد للتربة، والتي تقوم على الزرع مباشرة من دون استخدام العمل الميكانيكي ومع الحد الأدنى من الحراثة منذ حصاد المحصول السابق، بما يشمل إعداد الأرض للبذر مع الحفاظ على الغطاء النباتي (الحشائش من مخلفات المحاصيل السابقة)، حيث يتم البذر مباشرة في المهاد (بقايا المحاصيل) من خلال استخدام معدات خاصة للبذر تخترق الغطاء وتخلق فتحة توضع فيها البذور، كما تستخدم أيضا مبيدات الأعشاب للسيطرة على الأعشاب الضارة⁽¹⁾. وللبذر المباشر مجموعة من المزايا تتمثل أساسا في:⁽²⁾

- الاستغلال الجيد لمياه الأمطار، وذلك من خلال تقليل نسب التبخر وزيادة مستوى تسرب المياه، بالإضافة إلى تحسين نجاعة استعمال الأسمدة من خلال تركيزها على خط البذر؛
- مرونة كبيرة فيما يتعلق بتاريخ البذر، حيث يتيح الزرع المباشر إمكانية الاستغناء عن العمليات الأخرى لتهيئ الأرض قبل عملية الزرع؛
- الحد من آثار التعرية الناتجة عن حركة المياه والرياح؛
- توفير تكلفة العمليات المتعلقة بالحرث وتقليل كمية المدخلات (البذور، الأسمدة واليد العاملة... إلخ)؛
- تحسين جودة التربة وزيادة إنتاجيتها.

2. تغطية التربة

يتم تغطية التربة بشكل دائم سواء ببقايا المحاصيل السابقة وتسمى (المهاد) التي لا تتم إزالتها أو نباتات التغطية التي أنشئت بين المحاصيل، من أجل حماية سطح التربة والحفاظ على الرطوبة،

(1) FAO, (2011) : Agriculture de conservation et ses principes fondamentaux, département de l'agriculture et de la protection des consommateurs, HTE N° 149/150, P 64.

(2) Agrimaroc, Le système d'implant direct a ses avantages et ses inconvénients, 29/04/2024, 11:38 PM, On the site: <https://www.agrimaroc.ma/نظام-الزرع-المباشر-أو-semis-direct-مزايه-وسبله/>

حيث تلعب دورا هاما في أداء عمل النظام (إعادة تدوير المياه والأزوت، تحسين بنية التربة، وإنتاج الكتلة الحيوية).

ويتم توفير التغطية الدائمة من نشارة نباتية حية (محاصيل الغطاء) أو ميتة (القش)، ويمكن أن يتم بطرق مختلفة كالحفاظ على بقايا التربة من المحصول السابق، وجود الغطاء النباتي الطبيعي، زرع نباتات التغطية التي وبصرف النظر عن وظيفة حماية التربة يمكن أن تستخدم أيضا للغذاء البشري أو الحيواني. كما ويعتبر بقايا المحصول العنصر الرئيسي لغطاء دائم للتربة، والذي لا يجب إزالته عن سطح التربة أو حرقه بل يتم تركه لحماية التربة السطحية من التآكل، كما يوفر حاجز ضد الرياح القوية ودرجة الحرارة، كما يعمل على خفض التبخر السطحي وتحسين تسرب المياه بالإضافة إلى زيادة خصوبة التربة والإنتاجية وزيادة معدل المادة العضوية في التربة فضلا عن تحسين التنوع البيولوجي للتربة وجودة المياه.⁽¹⁾

3. تناوب المحاصيل

إن تناوب المحاصيل ليس ضروريا فقط لتقديم "نظام غذائي" متنوع للكائنات الدقيقة في التربة، ولكن نظرا لأنها تتجذر في أعماق التربة، فهي قادرة على استكشاف أعماق الطبقات قصد الحصول على العناصر الغذائية، حيث أن المغذيات التي تم ترشيحها إلى طبقات أعمق والتي لم تعد متوفرة للمحصول التجاري، يمكن إعادة تدويرها بواسطة المحاصيل بالتناوب، بهذه الطريقة تعمل المحاصيل المتناوبة كمضخات بيولوجية علاوة على ذلك فإن تنوع المحاصيل بالتناوب يؤدي إلى تنوع النباتات والحيوانات في التربة، حيث تفرز الجذور مواد عضوية مختلفة تجذب أنواعا مختلفة من البكتيريا والفطريات والتي بدورها تلعب دورا مهما في تحول هذه المواد إلى مغذيات للنباتات، كما أن تناوب المحاصيل له وظيفة مهمة في مجال الصحة النباتية لأنه يمنع انتقال الآفات والأمراض الخاصة بمحصول معين من محصول إلى آخر، ومن مزايا تناوب المحاصيل ما يلي:

- زيادة التنوع في الإنتاج النباتي وبالتالي في تغذية الإنسان والحيوان؛
- التقليل من مخاطر انتشار الآفات والأعشاب الضارة؛
- توزيع أكبر للقنوات والمسام الحيوية الناتجة عن تنوع الجذور (أشكال وأحجام وأعماق مختلفة)؛
- توزيع أفضل للمياه والمغذيات في التربة؛
- استكشاف العناصر الغذائية والمياه لطبقات متنوعة من التربة من خلال جذور العديد من الأنواع النباتية المختلفة مما يؤدي إلى زيادة استخدام العناصر الغذائية والمياه المتاحة؛
- زيادة تثبيت النيتروجين من خلال تكافؤ بعض الكائنات الحية في التربة والنباتات وتحسين توازن النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم من المصادر العضوية والمعدنية.⁽²⁾

⁽¹⁾ رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁽²⁾ FAO, L'agriculture de conservation, 30/04/2024, 09:13 PM, On the site: <https://www.fao.org/conservation-agriculture/in-practice/species-diversification/fr/>

4. التسميد العضوي

يمثل التسميد العضوي حجر الأساس الذي يجب وضعه لرفع القيمة الإنتاجية للأراضي الزراعية، والحد من التلوث البيئي الناتج من الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية، من خلال استخدام الأسمدة العضوية الطبيعية التي تساعد على توفير كافة المغذيات المطلوبة للنباتات وزيادة جودة التربة عن طريق إيجاد بيئة طبيعية للكائنات الحية الدقيقة، حيث تشمل هذه الأسمدة كل من روث الحيوانات والسماد الأخضر ومسحوق العظام ومسحوق الأسماك والسماد الخليلط، والتي تقوم الكائنات الحية الدقيقة في التربة بتحليلها مما يجعلها عناصر مغذية ومتاحة لاستخدام النباتات⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الممارسات المتعلقة بإدارة المياه ومكافحة الآفات

يتناول هذا الفرع الممارسات التي تحافظ على الموارد المائية، إضافة إلى الممارسات المتعلقة بمكافحة الآفات والأمراض⁽²⁾.

1. الإدارة الفعالة للمياه

نظرا لحدوث تغييرات في أنماط تساقط الأمطار وتوافر المياه، ستكون القدرة على التعامل مع ندرة المياه أو فائضها مهمة جدا لتحسين الإنتاجية على نحو مستدام، حيث تعد الإدارة الأفضل لمياه الأمطار ورطوبة التربة في النظم البعلية عامل رئيسي لزيادة الإنتاجية والحد من فقدان الغلات، مثلا باستخدام المحاصيل ذات الجذور العميقة بالتناوب لاستغلال الرطوبة المخزنة في طبقات التربة العميقة، وزيادة قدرة التربة على تخزين المياه وتحسين تسرب المياه والحد من التبخر إلى أدنى حد ممكن، من خلال تكوين مهاد عضوي، إضافة إلى الري التكميلي الذي يتضمن جمع الجريان السطحي من مياه الأمطار وتخزينه في برك أو صهاريج أو سدود صغيرة، ومن ثم ري المحاصيل بها. أما بالنسبة للنظم الزراعية المروية يمكن تعزيز كفاءة استخدام المياه فيها من خلال التحسينات والصيانة الأفضل للبنى التحتية للري وإعادة استخدام مياه الصرف، واستخدام تقنيات الري الكفؤة مثل الري بالتنقيط، الري بالرش، الري الدقيق.

2. الإدارة المتكاملة للآفات

تحدث الآفات النباتية طبيعيا داخل النظام الايكولوجي الزراعي في معظم الحالات، وتشكل الآفات والأصناف المصاحبة لها مثل (الطفيليات، الملوثات، المنافسات والمخلات) مكونات التنوع البيولوجي الزراعي المرتبط بالمحاصيل، والتي تؤدي العديد من وظائف النظام الايكولوجي، وتحدث عادة حالات تزايد الآفات أو تفشيها وبالتالي فإن زيادة الإنتاج سيؤدي إلى زيادة في امدادات الغذاء المتاحة لآفات المحاصيل، لذا يجب أن تكون استراتيجية إدارة الآفات جزءا من ممارسات الزراعة، حيث صحيح أن

(1) FAO, Portail terminologique de la FAO, 30/04/2024, 09:13 PM, On the site:
<https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=99589>

(2) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

المبيدات تقضي على الآفات ولكنها تقضي على المضادات الطبيعية للآفات أيضا لذلك فإن الاستخدام المفرط للمبيدات يمكن أن يلحق الضرر بالصحة والبيئة، لذا من المهم معالجة مشاكل الآفات باتباع نهج النظام الايكولوجي المتمثل في الإدارة المتكاملة للآفات وهي تقنية تجمع بين مكافحة البيولوجية، وتحسين مقاومة النباتات وتبني الممارسات الزراعية المناسبة لتقليل استخدام المبيدات الحشرية، وتعتمد على المفترسات الطبيعية لمكافحة الآفات.

المطلب الثالث: أشكال الزراعة المستدامة

الفرع الأول: الزراعة العضوية

الزراعة العضوية وهي عبارة عن ممارسة زراعية تهدف إلى إنتاج غذاء دون استخدام المواد أو الأسمدة والمبيدات المصنعة كيميائيا أو المواد المعدلة وراثيا.

1. مبادئ الزراعة العضوية

يحدد الاتحاد الدولي لجمعيات الزراعة العضوية المبادئ الأساسية للزراعة العضوية فيما يلي:⁽¹⁾

- أن توفر غذاء ذا قيمة غذائية عالية وبكمية كافية؛
- أن تعمل مع النظم الطبيعية؛
- أن تحافظ وتحسن من خصوبة التربة بصورة بعيدة المدى؛
- أن تستعمل إلى أقصى حد ممكن الموارد المتجددة في النظم الزراعية؛
- أن تعمل في نظام مغلق بالنسبة للمادة العضوية والعناصر الغذائية؛
- أن توفر للثروة الحيوانية كل ظروف الحياة التي تمكنها من أداء جميع مظاهر سلوكياتها الفطرية؛
- أن تحافظ على التنوع الوراثي للنظام الزراعي ومحيطه بما يشمل حماية الببئات النباتية والحياة البرية؛
- أن تحفز وتشجع الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي بما يشمل الكائنات الدقيقة النباتية والحيوانية؛
- أن تأخذ في الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية الأشمل للنظام الزراعي.

2. تحديات الزراعة العضوية

هنالك عدة تحديات تقف أمام توسيع نطاق الزراعة العضوية متمثلة في:⁽²⁾

- إمدادات الأغذية العضوية محدودة مقارنة بالطلب؛

⁽¹⁾ محمد صابر عبد الحميد الصاغ، راند عبد الناصر سلامة، (2021): مستوى معرفة وتنفيذ الزراع لتقنيات الزراعة العضوية بقرتين بمحافظة المنوفية، مجلة العلوم الزراعية، المجلد 03، العدد 01، جامعة بني سويف، مصر، ص 311.

⁽²⁾ سرحان أحمد سليمان، نوران عبد الحميد عبد الجواد، (2015): واقع وأفاق الزراعة العضوية على مستوى العالم ودورها في التنمية الزراعية مع التركيز على مصر، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر، أيام 05-07 مارس 2018، ص 05.

- ارتفاع تكاليف انتاج الأغذية العضوية نتيجة لارتفاع المدخلات من اليد العاملة بحسب وحدة الإنتاج، ولأن التنوع الكبير في الأعمال التجارية يعني عدم إمكانية تحقيق اقتصاديات الحجم؛
- يؤدي توزيع المحاصيل العضوية والتي تكون صغيرة نسبيا إلى ارتفاع التكاليف نتيجة للفصل الإلزامي بين المنتجات العضوية وتلك التقليدية، خاصة أثناء التصنيع والنقل؛
- معانات سلاسل التسويق والتوزيع الخاصة بالمنتجات العضوية من عدم الكفاءة.

3. سبل تطوير الزراعة العضوية

تعد الزراعة العضوية مجالا متطورا وحيويا يتطلب التفكير الاستراتيجي والتخطيط الدقيق للتطوير والنمو المستدام، حيث تمثل كل من زيادة الإنتاج، التصنيع، والتسويق السبل الأساسية لتطوير الزراعة العضوية، كما هو موضح فيما يلي:⁽¹⁾

1.3. زيادة الإنتاج: تركز القضايا الأساسية في تطوير الإنتاج العضوي، على القدرة على تحسين معدلات إنتاجية المحاصيل العضوية وتوسيعها بتكلفة أقل وباستخدام مدخلات من داخل النظام البيولوجي، حيث أن زيادة الطلب على الغذاء تحتم زيادة الإنتاج العضوي عن طريق التوسع الرأسي والأفقي، حيث أن المحددات الأساسية لهذا التوسع تتمثل في تحسين وبناء خصوبة التربة وسبل مكافحة الآفات بطريقة حيوية وطبيعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اعتماد استراتيجية تكاملية للتوسع الرأسي بزيادة الإنتاج العضوي غير مستغلة أفقيا يشكل محور توسيع انتشار الزراعة العضوية؛

2.3. التصنيع: إن السمة المميزة لتصنيع وتحويل المنتجات الزراعية هو التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات الغذائية والتحويلية كإحدى أهم المسالك لتصريف المنتجات الزراعية وزيادة قيمتها، إلى جانب التشديد على التشريعات الخاصة بسلامة المنتجات الغذائية وتنظيم عملية الإنتاج الزراعي وضمان جودة المنتجات الزراعية واستيفائها للشروط والمواصفات القياسية، كل ذلك يساهم في تطوير الزراعة العضوية وزيادة الطلب على منتجاتها؛

3.3. التسويق: تقوم هذه الفكرة على أن المزارع لا يمكنه أن يزيد من كميات الإنتاج ما لم يكن تسويق تلك المنتجات مؤمنا، وذلك نظرا لخصوصية الأغذية العضوية التي لا بد من أن تستهلك طازجة، وفي هذا السياق تعتبر الكثير من الجهات أن الإنتاج الغذائي لن يتخطى حدود الطلب عليه، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تأمين طلب مناسب على الغذاء وتوجيه السياسات التجارية لتحفيز الطلب وترشيد الاستهلاك نحو المنتجات العضوية.

الفرع الثاني: الزراعة المحافظة على الموارد

تعد الزراعة المحافظة على الموارد عنوان عام لمجموعة من الممارسات الزراعية التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال حفظ وحماية التربة، المياه والموارد البيولوجية، كما تعمل على إبقاء الحاجة

(1) حاصباني ريتا، (2003): واقع وأفاق تطوير الزراعة العضوية في العالم العربي، المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، يومي 27-28 سبتمبر 2003، ص 54-55، بتصرف.

إلى المدخلات الخارجية منخفضة وفي حدود دنيا، كما تعتبر من تقنيات الحفاظ على الموارد التي تعمل على تحسين المحاصيل وخفض استخدام المياه واستهلاك الطاقة، بالإضافة إلى الحد من التأثير على البيئة⁽¹⁾. كما تركز الزراعة المحافظة على الموارد على ثلاثة مبادئ مترابطة هي:⁽²⁾

- الحد الأدنى من الحرث: عمل أدنى على التربة (الزراعة المباشرة)؛
 - غطاء دائم للتربة بنشارة نباتية حية أو ميتة؛
 - تنوع المحاصيل المزروعة بالتعاون أو التناوب.
- كما تتجلى المنافع الناتجة عن تطبيق الزراعة المحافظة على الموارد في الآتي:⁽³⁾
- تقليل الحاجة للمعالجة؛
 - تقليل الحاجة للألات الزراعية وتوفير الوقود؛
 - توفير الوقود؛
 - تحسين الإنتاجية على المدى البعيد؛
 - الحد من انجراف التربة؛
 - زيادة المحتوى المائي للتربة مع تحسين نفاذية المياه؛
 - تحسين خواص التربة بزيادة المادة العضوية؛
 - منع ارتصاص التربة وتحسين عمقها؛
 - تحسين نشاط الكائنات الحية في التربة؛
 - الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والحد من تلوث الهواء.

المبحث الرابع: منهج وتحديات تحقيق التمويل المستدام للأنشطة الزراعية

يعد اختيار الأدوات المالية المناسبة أو الابتكارات المالية الملائمة من أهم العوامل التي تساهم في نجاح تمويل مشاريع الزراعة المستدامة، حيث يتطلب تحقيق التمويل الزراعي المستدام أن تكون أدوات التمويل المستخدمة متوافقة مع طبيعة كل مرحلة من مراحل المشروع الزراعي، من بدء المشروع إلى استدامته طويلة الأمد، حيث أن تبني الابتكارات المالية المناسبة لكل مرحلة يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وزيادة العائد المالي وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبرز تحدي ظاهرة غسل الاستدامة كعائق أمام تحقيق التمويل الزراعي المستدام، مما يستدعي وضع معايير واضحة وشفافة لتقييم استدامة القطاع والأنشطة الزراعية على حد سواء، وفي هذا السياق، تقدم المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية

(1) Stagnari Fabio, and Others, (2009): Conservation agriculture: A different approach for crop production through sustainable soil and water management, 1st ed, Springer, USA, P 57-58.

(2) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 40.

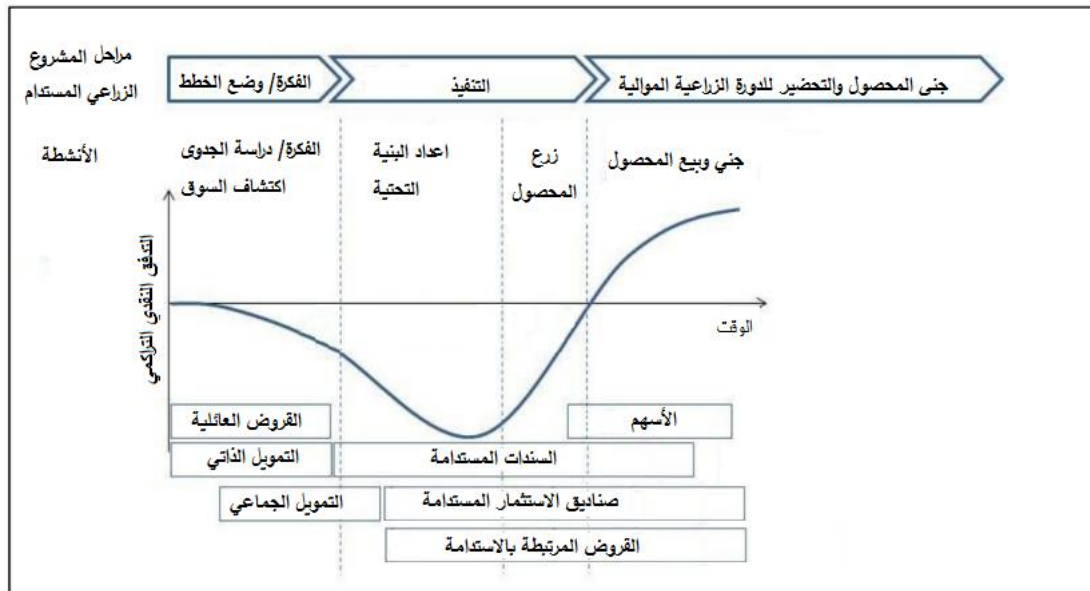
(3) فوزي عبد الباقي الطاهر، (2020): الأمن الغذائي والزراعة الحافظة للموارد الطبيعية، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد 25، العدد 03، جامعة طرابلس، ليبيا، ص 19.

والزراعية* (SAFA) نموذجاً شاملاً يمكن استخدامه لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز الثقة في العمليات التمويلية المستدامة الموجهة نحو القطاع الزراعي.

المطلب الأول: منهج تعبئة التمويل الزراعي المستدام من خلال الابتكارات المالية

يتطلب تمويل الزراعة المستدامة حلول تمويلية مبتكرة تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاقتصادية، البيئية والاجتماعية التي تميز القطاع الزراعي، هذه المقاربة تجعل من التمويل الزراعي المستدام الخيار الأمثل بالمقارنة مع التمويل التقليدي من حيث تلبية احتياجات الزراعة المستدامة بشكل شامل وفعال من خلال الابتكارات المالية التي تدمج بين الأهداف المالية والأهداف المالية الإضافية (أهداف بيئية، اجتماعية وحوكمة) كالسندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة، أدوات الصيرفة المستدامة ومنصات التمويل الجماعي، حيث تمكن هذه الابتكارات من تقديم حلول تمويلية مرنة ومصممة خصيصاً لدعم الممارسات المستدامة على غرار الزراعة المستدامة، وهذا ما يتجسد في التمويل الزراعي المستدام، ولتوضيح دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، يظهر الشكل والجدول الموالي كيفية توظيف الابتكارات المالية لتعزيز التمويل الزراعي المستدام وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية إلى جانب الأهداف المالية، مما يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الزراعي:

الشكل رقم: (02-23): خيارات التمويل الزراعي المستدام المثلى لمختلف مراحل المشاريع الزراعية المستدامة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Harlod A.B, Marcel A.P.M, (2017): Mainstream and Alternative Sources of Finance in Dutch Agriculture, 21th International Farm Management Congress, International Farm Management Association, John McIntyre Conference Centre, Edinburgh, July 2-7, 2017, P 03.

يوضح الشكل أعلاه خيارات التمويل الزراعي المستدام المثلى لمختلف مراحل المشاريع الزراعية المستدامة، حيث يلاحظ ما يلي:

- تتجلى المرحلة الأولى من المشروع الزراعي المستدام أساسا في طرح الفكرة وإعداد دراسات الجدوى بما يشمل دراسة الجدوى البيئية والاجتماعية، حيث تتطلب هذه المرحلة تمويلا لتغطية دراسات الجدوى الشاملة، تقييم المخاطر، الاستشارات الفنية وإعداد الخطط المالية والتسويقية، ونظرا لأن المشروع لا يزال في طور التخطيط ولم يحقق بعد تدفقات نقدية، فإن القروض العائلية والتمويل الذاتي والجماعي هم خيارات التمويل المثلى في المرحلة وذلك لعدة أسباب منها:

- اتسام بعض المشاريع الزراعية المستدامة ببعض المخاطر كمخاطر عدم اليقين بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما قد يجعل من الصعب الحصول على التمويل من المؤسسات المالية التقليدية؛

- توفر القروض العائلية رأس مال مبدئي بشروط مرنة وبدون فوائد وبدون ضمان (ضمانات بسيطة إن وجدت) مما يقلل من المخاطر المالية للمزارع؛

- غالبا ما تكون المشاريع الزراعية المستدامة في شكل مشاريع صغيرة نسبيا وعليه فإن التمويل الجماعي يوفر امكانية الحصول على تمويل مبتكر من الجمهور كما يساهم أيضا في زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية الزراعة المستدامة ويحفز الاهتمام العام بالاستثمار في هذا القطاع.

- أما المرحلة الثانية أي مرحلة التنفيذ، فهي تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة تشمل اقتناء المعدات والأدوات، اعداد التربة، البنية التحتية، تقنيات الري الذكي، الطاقة المتجددة، العمالة، ونظرا لحجم رأس المال المطلوب فإن أفضل خيارات التمويل في هذه المرحلة تتمثل في السندات المستدامة، صناديق الاستثمار المستدامة وكذا والقروض المستدامة وذلك راجع الى أنها:

- توفر تمويل طويل أجل بأسعار فائدة تنافسية للمشاريع التي تحقق أهداف بيئية واجتماعية واضحة؛

- تعمل صناديق الاستثمار المستدامة على جمع رؤوس الأموال من مستثمرين متعددي الأطراف مما يقلل من المخاطر الفردية ويسمح بتوجيه استثمارات كبيرة نحو المشاريع الزراعية المستدامة؛

- بالإضافة إلى ما سبق تصبح المشاريع الزراعية المستدامة في هذه المرحلة أكثر نضوجا ووضوحا من حيث العوائد المالية المتوقعة، مما يجعلها أكثر قدرة على جذب والحصول على تمويل طويل الأجل من خلال السندات والصناديق المستدامة وكذا القروض المستدامة التي تعتبر بدورها قروض ميسرة ولا تحتاج في أغلب الأحيان الى ضمانات كبيرة.

- أما في المرحلة الثالثة أي مرحلة جني وبيع المحصول، تحتاج هذه المرحلة إلى سيولة مالية لتغطية تكاليف الحصاد والجني، النقل، التخزين، التسويق، التوزيع، بالإضافة إلى توسيع نطاق نشاط المشروع، ولتغطية هذه التكاليف دون تعريض المشروع إلى مخاطر مالية مرتفعة، فإن خيارات التمويل المثلي لهذه المرحلة تتمثل في الأسهم والسندات المستدامة وكذا القروض وذلك نظرا لأن:
- الأسهم تعد خيارا مثاليا للشركات الزراعية الناشئة أو القائمة، حيث تتيح إمكانية جذب رؤوس أموال جديدة دون زيادة في حجم الديون؛
- السندات المستدامة في هذه المرحلة تتيح للمزارعين والشركات الزراعية تمويل تطوير عملياتهم كتبني تقنيات أكثر كفاءة أو التوسع في الإنتاج؛
- أما القروض المستدامة فهي توفر سيولة تشغيلية بشروط تمويل مرنة تعتمد على أداء المشروع من حيث الاستدامة البيئية والاجتماعية، وعليه يصعب أداء الاستدامة وتقارير (ESG) للدورة الزراعية السابقة أداة فعالة للحصول على التمويل، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة هو: هل فعلا أن هذا المشروع الزراعي مستدام؟ وهل فعلا كان هذا التمويل الزراعي مستدام؟

المطلب الثاني: غسل الاستدامة كتحدي لتحقيق التمويل المستدام

في السنوات الأخيرة ومع بروز التمويل المستدام كأحد المحركات الرئيسية في التوجه إلى اقتصاد دائري وأكثر استدامة، وفي ظل تزايد الطلب على الاستثمارات المستدامة، أصبحت معايير (ESG) أداة أساسية لتوجيه رأس المال نحو المشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك أدت زيادة الاعتماد على تقارير (ESG) كوسيلة لضمان مراعاة الاستثمارات للعوامل البيئية والاجتماعية وكذا الحوكمة الى ظهور ممارسات تعرف بغسل الاستدامة أو (Sustainability Washing)، حيث تلجأ الشركات من خلال هذه الممارسات إلى تضخيم أو تقديم معلومات غير دقيقة عن أدائها البيئي والاجتماعي، مما يشكل أحد أكبر التحديات أمام تحقيق التمويل المستدام، إذ تضعف هذه الممارسات من ثقة المستثمرين كما تؤدي إلى توجيه رأس المال نحو مشاريع غير مسؤولة، مما ينعكس سلبا على الجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ويشمل غسل الاستدامة على نوعين أساسيين من أنواع الغسل وهم (الغسل الأخضر والغسل الاجتماعي).

الفرع الأول: الغسل الأخضر

الغسل الأخضر أو كما يسمى (Greenwashing) أو (Ecoblanchiment) هو عبارة عن ممارسات تضليلية حول الأداء البيئي لمؤسسة أو لمنتج أو خدمة ما من خلال دمج الترويج البيئي

الإيجابي مع الأداء البيئي السلبي⁽¹⁾، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة من قبل عالم البيئة (Jay Westerveld) سنة (1986) بنيويورك للتدديد ببعض الفنادق التي قامت بوضع بطاقة خضراء مضللة على كافة الغرف لتشجيع إعادة التدوير ومساعدتها في حماية البيئة، لينتشر فيما بعد هذا المفهوم ليستخدم من قبل العديد من المؤسسات في جميع القطاعات، إلا أن هذا المصطلح استخدم لأول مرة في الدراسات الأكاديمية من قبل (Beers David) سنة (1991)، كما نشرت في نفس السنة دراسة في مجلة (Public Policy and Marketing) الصادرة عن الجمعية الأمريكية للتسويق بينت أن (85%) من الإعلانات البيئية تحتوي على الأقل على تصريح مضلل، وأوضحت دراسة أخرى أن (77%) من الأمريكيين صرحوا بأن صورة المؤسسة الصديقة للبيئة تؤثر على قرار شرائهم للمنتجات، مما جعل العديد من المؤسسات تسوق لنفسها ولمنتجاتها على أنها صديقة للبيئة، ووفقا لمنظمات ناشطة بيئيا أفادت بأنه تمت إضافة مصطلح (Greenwashing) إلى قاموس أوكسفورد سنة (1999)، وبالتالي فإن الأبحاث والدراسات حول هذا الموضوع لم تظهر إلا منذ نهاية التسعينات نظرا للتزايد الكبير لإعلانات المؤسسات المضللة حول حماية البيئة⁽²⁾. أما عن أشكال الغسل الأخضر فقد حددتها وكالة التسويق البيئية (Terrachoice) في (6) أشكال رئيسية تتمثل في:⁽³⁾

- **خطيئة التجارة الخفية (Sin of the Hidden Trade-Off):** وهي تعني الادعاء بأن المنتج بيئي استنادا إلى سمة بيئية واحدة (كالمحتوى المعاد تدويره من الورق مثلا) أو مجموعة ضيقة بشكل غير معقول من الصفات دون الاهتمام بقضايا بيئية أخرى هامة (كالطاقة، المياه، الاحتباس الحراري... إلخ)؛
- **خطيئة لا برهان (Sin of No Proof):** تقع المؤسسة في خطيئة اللا برهان إذا قامت بادعاءات بيئية التي لا يمكن اثباتها من خلال إتاحة المعلومات بسهولة أو من قبل شهادة موثوق بها من طرف ثالث (كالمصاييح المنزلية ذات الكفاءة من استهلاك الطاقة دون أي أدلة داعمة أو شهادة)؛
- **خطيئة الغموض (Sin of Vagueness):** أي تلك الادعاءات البيئية الغامضة التي يمكن أن تؤدي إلى سوء فهم من قبل المستهلك، كالمبيدات الحشرية المكتوب عليها (خالية من المواد الكيميائية)؛
- **خطيئة عدم الملائمة (Sin of Irrelevance):** هي تلك الادعاءات البيئية التي قد تكون صادقة ولكنها غير مهمة وغير مفيدة للمستهلكين الذين يبحثون عن المنتجات البيئية فعلا، وكمثال مواد (CFCs) وهي مساهم رئيسي في استنزاف طبقة الأوزون، وبما أن هذه المواد قد حظرت قانونيا منذ

(1) Bowen Frances, (2014): After Greenwashing Symbolic Corporate Environmentalism and Society, Cambridge University Press, UK, P 02.

(2) بن شيخ مريم، (2022): الغسل الأخضر كممارسة لتضليل الأثر السلبي على البيئة دراسة حالة شركة كوكاكولا، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 183.

(3) المرجع السابق، ص 186-187.

- أكثر من (30) سنة، وبالتالي فلا توجد منتجات تصنع بها، ومع ذلك العديد من المنتجات تقدم على أنها خالية من مركبات (CFCs) وتعتبرها ميزة بيئية؛
- **خطيئة أهون الضررين (Sin of Lesser of Two Evils):** هي تلك الادعاءات البيئية التي قد تكون صحيحة ضمن فئة المنتج إلا أنها تشكل خطر على صحة المستهلك كالسجائر العضوية؛
- **خطيئة الكذب (Sin of Fibbing):** هي تقديم ادعاءات بيئية كاذبة، كإساءة استخدام أو تحريف شهادة من جهة مستقلة.

الفرع الثاني: الغسل الاجتماعي

الغسل الاجتماعي، والذي يطلق عليه أيضا (Socialwashing) أو (blanchiment Social) هو عبارة عن ممارسات تضليلية تستخدمها بعض الشركات لإعطاء مظهر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ولكن دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان ذلك، ومن الممكن أن يتخذ هذا النوع من الغسل عدة أشكال كإعلانات النوايا الطموحة أو السياسات على الورق أو حتى برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات جيدة التسويق ولكنها تقتصر إلى التنفيذ الملموس، وغالبا ما يكون هدف الغسل الاجتماعي هو تحسين صورة الشركة وخلق تصور إيجابي بين الجمهور والعملاء وأصحاب المصلحة، مما يعطي الانطباع بأنه يتم اتخاذ إجراءات هادفة لرعاية الموظفين لكن في الواقع قد تكون هذه التدابير سطحية أو غير كافية أو حتى غائبة، على سبيل المثال قد تصدر الشركة بيانات عامة حول أهمية التوازن بين العمل والحياة أو تكافؤ الفرص أو التنوع والشمول، ولكنها تفشل في اتخاذ الخطوات اللازمة لخلق بيئة عمل مواتية حقا لهذه المبادئ، وقد يشمل ذلك عدم الامتثال لمعايير السلامة أو ظروف العمل غير المستقرة أو عدم المساواة في الأجور أو الافتقار إلى برامج دعم الموظفين مثل التدريب أو التطوير المهني أو الوصول إلى المزايا، وعليه يتم انتقاد الغسل الاجتماعي لأنه يخلق انطباعا خاطئا بالمسؤولية الاجتماعية ويمكن أن يضل أصحاب المصلحة لدعم أو استهلاك منتجات أو خدمات من شركة لا تحترم في الواقع المبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي تدعي الدفاع عنها، وبالتالي تسلط هذه الممارسة الضوء على أهمية قيام الشركات بمواءمة بياناتها مع إجراءات ملموسة وشفافة لضمان مصداقية التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، ولعل من بين أهم الدوافع التي تجعل الشركات تتخبط في ممارسات الغسل الاجتماعي نجد: (1)

- تحسين صورة العلامة التجارية، حيث يسمح الغسل الاجتماعي للشركات بتصدير صورة إيجابية ومسؤولة مما يمكن من تعزيز سمعتها ومصداقيتها لدى العملاء والمستثمرين وأصحاب المصلحة، من خلال تقديم نفسها على أنها منخرطة اجتماعيا؛
- تحقيق مزايا تنافسية، وذلك من خلال نشر الممارسات الاجتماعية وسياسات المسؤولية الاجتماعية، مما يمكن الشركة من البروز بين منافسيها ويكسبها ميزة تنافسية تمكنها من جذب

(1) ESI Business School: Qu'est-ce que le social washing ?, 28/12/2024, 11:15 AM, Sur le site: <https://www.esi-business-school.com/ecole/developpementdurable/le-social-washing/>

- العملاء الذين لديهم حساسية تجاه القضايا الاجتماعية والأخلاقية، بالإضافة إلى أصحاب العمل المشاركين الباحثين عن المواهب؛
- إدارة المخاطر، حيث يمكن استخدام الغسل الاجتماعي لإخفاء أو تقليل المشكلات الاجتماعية الحقيقية داخل الشركة، من خلال الظهور وكأنها تعمل من أجل رفاهية الموظفين، مما يمكن الشركات من تجنب الانتقادات ومخاطر السمعة المرتبطة بممارسات العمل غير العادلة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو غيرها من المشاكل الاجتماعية؛
 - الاستجابة للضغوط الخارجية، فقد تشعر الشركات بالضغط لتلبية توقعات المجتمع المتزايدة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، ومع ذلك بدلا من الالتزام بالتغيير الحقيقي، قد تفضل الشركات اتباع نهج سطحي ومضلل لإرضاء هذه التوقعات؛
 - تحقيق مكاسب مالية، فقد تستخدم بعض الشركات الغسل الاجتماعي كاستراتيجية تسويقية لتعزيز المبيعات أو جذب الاستثمار من خلال الاستفادة من الطلب المتزايد على المنتجات أو الخدمات المسؤولة اجتماعيا؛
- إن حقيقة عدم وجود معيار عالمي لقياس التقدم الذي تحرزه الشركات في التزامها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية تزيد من تعقيد مشكل غسل الاستدامة، حيث في الغالب ما يكون من الصعب تحديد الفوائد البيئية والاجتماعية نظرا لعدم وجود مقاييس كمية مقبولة عالميا ومتاحة لقياس تأثير المبادرات البيئية والاجتماعية على البيئة والمجتمع على حد سواء خاصة للشركات التي تنشط في بعض القطاعات كالتعدين واستخراج الموارد والزراعة والتي تؤدي أداء أسوأ من غيرها من حيث التأثير البيئي والاجتماعي لعملياتها.

المطلب الثالث: المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA)

كما سبق وأشرنا بأنه نظرا لعدم وجود مقاييس كمية مقبولة عالميا ومتاحة لقياس تأثير المبادرات البيئية والاجتماعية على البيئة والمجتمع، قامت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) بابتكار نموذج المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) والذي يعتبر اطارا مرجعي عالمي شامل لتقييم الاستدامة على طول سلاسل القيمة الخاصة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك، حيث طور (SAFA) كوثيقة مرجعية دولية ومعياري يحدد عناصر الاستدامة وإطار لتقييم أبعاد الاستدامة وكأحد الوسائل التي يعتمد عليها للحد من ظاهرة غسل الاستدامة في القطاع الزراعي.

الفرع الأول: مبادئ (SAFA)

تقوم عملية تقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية حسب (SAFA) على مجموعتين من المبادئ تتمثل في:⁽¹⁾

1. المبادئ المنهجية

- **المبدأ 01/ الشمولية:** يتناول جميع أبعاد الاستدامة والمتمثلة في البعد البيئي، البعد الاجتماعي، بعد الحوكمة والبعد الاقتصادي؛
- **المبدأ 02/ الملائمة:** تتوافق أهداف (SAFA) مع المبادئ المتفق عليها عالمياً والوثائق المرجعية الدولية، بما في ذلك إطار وأهداف جدول أعمال القرن (21)؛
- **المبدأ 02/ الدقة:** يجب أن تكون جميع أهداف (SAFA) متوافقة مع الوضع الحالي للمعرفة العلمية حول التأثيرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والإدارية للأنشطة البشرية لتحقيق نتائج عالية الجودة وصورة دقيقة للاستدامة؛
- **المبدأ 03/ الكفاءة:** من أجل ترك الحد الأقصى من الموارد لتدابير التحسين، يتم تقليل تكلفة تنفيذ (SAFA) إلى الحد الأدنى من خلال الاستخدام الأمثل للبيانات الموجودة من أنظمة الاستدامة والإدارة البيئية والاجتماعية والتدقيق الأخرى؛
- **المبدأ 04/ توجيه الأداء:** ينصب تركيز (SAFA) على الأهداف المشتركة الموجهة نحو النتائج والتي تمكن الأساليب والاستخدامات المختلفة على تقييم الأداء المستدام لكيان النظام الزراعي أو الغذائي، حيث أن الالتزامات وخطط الإدارة وحدها لا تكفي لتأهيل كيان ما على أنه مستدام؛
- **المبدأ 05/ الشفافية:** يعد الكشف عن حدود النظام ومؤشرات المختارة ومصادر البيانات والعلاقات مع أصحاب المصلحة جانباً مهماً في تقرير أداء (SAFA)؛
- **المبدأ 06/ القدرة على التكيف:** تكون الخطوط التوجيهية عامة بطبيعتها لكي تكون قابلة للتطبيق في جميع أنحاء العالم وعبر مجموعة متنوعة من المواقف الموجودة في قطاع الزراعة والأغذية، يدعم هذا المبدأ إمكانية الوصول من خلال التكيف مع جميع سياقات وأحجام عمليات الزراعة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والغابات، من خلال تكيف المجموعة العامة من مؤشرات المواضيع والمواضيع الفرعية مع الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة ونوع الكيان وتوفر البيانات.

⁽¹⁾ FAO, (2014) : SAFA Guidelines, P 14-15, 18/01/2024, 09:27 PM, On the site:

<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>

2. مبادئ التنفيذ

- **المبدأ 01/ البناء على الأدوات الموجودة:** أي يجب ألا يتعارض أي هدف أو مؤشر لـ (SAFA) مع القواعد والمبادئ المنبثقة عن القانون الوطني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما لابد من أن تتوافق مع جميع الأحكام القانونية المعمول بها؛
 - **المبدأ 02/ أن تجري العملية في نظام مفتوح:** تم تطوير المبادئ التوجيهية (SAFA) من قبل منظمة الأغذية والزراعة وهي متاحة مجاناً لأي طرف مهتم، وهي نتيجة لعملية تنمية مستمرة ومفتوحة، كما يرحب بالمساهمات فيها من جميع الذين لهم مصلحة في التنمية المستدامة لنظم الأغذية والزراعة؛
 - **المبدأ 03/ إمكانية التنفيذ:** تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تصميم المتطلبات لإزالة العوائق التي تحول دون التنفيذ، حيث صمم في المقام الأول للتقييم الذاتي، دون اللجوء بالضرورة إلى خبراء أو مساعدة طرف ثالث.
- الفرع الثاني: مستويات التقييم لـ (SAFA)**
- يبدأ إطار عمل (SAFA) بأبعاد الاستدامة والمتمثلة في البعد البيئي، البعد الاجتماعي، بعد الحوكمة والبعد الاقتصادي، حيث تعتبر هذه الأبعاد واسعة النطاق وتشمل جوانب عديدة، لذلك تم تحديدها في (21) موضوع أساسي يتعلق بالاستدامة يمكن تنفيذه على المستوى الوطني أو سلسلة التوريد أو الوحدة التشغيلية، كما تم تفصيل كل موضوع من موضوعات الاستدامة الـ (21) في (58) موضوع عبارة عن موضوعات فرعية أو قضايا فردية ضمن موضوعات (SAFA) مع أهداف استدامة صريحة مرتبطة بها، كما حددت (SAFA) (118) مؤشر افتراضي ضمن كل موضوع فرعي يحدد المعايير القابلة للقياس للأداء المستدام للموضوع الفرعي، هذه المؤشرات الافتراضية هي أمثلة يمكن استخدامها في حالة عدم توفر مؤشرات أخرى أكثر ملائمة وقابلة للتطبيق على المستوى الكلي أي على جميع أحجام المؤسسات وأنواعها وفي جميع السياقات⁽¹⁾، والجدول الموالي يوضح الأبعاد والمواضيع والمواضيع الفرعية والمؤشرات الافتراضية للمبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA):

⁽¹⁾ FAO, (2014): P V-VI.

الجدول رقم (08-02): مستويات التقييم لمبادئ (SAFA)

المواضيع	المواضيع الفرعية	المؤشرات
البعد البيئي		
الغلاف الجوي	غازات الاحتباس الحراري	اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي
		انبعاثات الامونيا من القطاع الزراعي
		توازن الغازات الدفيئة
	جودة الهواء	هدف الحد من تلوث الهواء
		ممارسات منع تلوث الهواء
		تركيز المحيط من تلوث الهواء
الماء	سحب المياه	هدف الحفاظ على المياه
		ممارسات الحفاظ على المياه
		نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من اجمالي المسحوبات السنوية
	جودة المياه	هدف المياه النظيفة
		ممارسات منع تلوث المياه
		تركيز ملوثات المياه
		جودة مياه الصرف الصحي
	جودة التربة (الأرض)	استخدام الاسمدة
		البنية المادية للتربة
		جودة التربة الكيميائية
		المادة العضوية للتربة
الأرض	تدهور الأراضي	خطة حفظ الأراضي وإعادة تأهيلها
		ممارسات صيانة الأراضي وإعادة تأهيلها
		صافي خسارة/ ربح الأراضي المنتجة
		خطة الحفاظ على المناظر الطبيعية/ الموائل البحرية
التنوع البيولوجي	التنوع البيئي	ممارسات تعزيز النظم الايكولوجية
		التنوع الهيكلي للنظم الايكولوجية
		اتصال النظام البيئي
		استخدام الأراضي وتغيير الغطاء الأرضي

تنوع الأصناف	هدف حفظ الأنواع	
	ممارسات الحفاظ على الأنواع	
	تنوع ووفرة الأنواع الرئيسية	
	تنوع الانتاج	
التنوع الجيني	ممارسات تعزيز التنوع الجيني البري	
	التنوع البيولوجي الزراعي في الموقع الطبيعي	
	أصناف وسلالات معدلة محليا	
	التنوع الوراثي في الأنواع البرية	
	توفير البذور والسلالات	
استخدام المواد	ممارسات استهلاك المواد	المواد والطاقة
	توازن المغذيات	
	الموارد المتجددة والمعاد تدويرها	
	كثافة استخدام المواد	
استخدام الطاقة	هدف استخدام الطاقة المتجددة	
	ممارسات توفير الطاقة	
	استهلاك الطاقة	
	الطاقة المتجددة	
الحد من النفايات والتخلص منها	هدف الحد من النفايات	
	ممارسات الحد من النفايات	
	التخلص من النفايات	
	فقدان الأغذية والحد من النفايات	
صحة الحيوان	ممارسات صحة الحيوان	الرفق بالحيوان
	صحة الحيوان	
التحرر من الاجهاد	ممارسات التعامل مع الحيوانات	
	تربية الحيوانات	
	التحرر من الاجهاد	
البعد الاجتماعي		
جودة الحياة	الحق في نوعية الحياة	سبل العيش الكريم
	مستوى الأجور	

تنمية القدرات	تنمية القدرات	
الوصول العادل لوسائل الإنتاج	الوصول العادل لوسائل الإنتاج	
التسعير العادل والعقود الشفافة	المشتريين المسؤولين	ممارسات التداول
حقوق الموردين	حقوق الموردين	العادلة
علاقات العمل	علاقات العمل	حقوق العمال
العمل القسري	العمل القسري	
عمالة الأطفال	عمالة الأطفال	
حرية تكوين الجمعيات والحق في المساواة	حرية تكوين الجمعيات والحق في المساواة	
عدم التمييز	عدم التمييز	العدالة (الانصاف)
المساواة بين الجنسين	المساواة بين الجنسين	
دعم الناس الضعفاء	دعم الناس الضعفاء	
التدريب على السلامة والصحة	شروط السلامة والصحة في	سلامة الانسان
سلامة مكان العمل والعمليات والمرافق	مكان العمل	والصحة
التغطية الصحية والوصول إلى الرعاية الطبية		
الصحة العامة	الصحة العامة	
المعارف الأصلية	المعارف الأصلية	التنوع الثقافي
السيادة الغذائية	السيادة الغذائية	
بعد الحوكمة بعد الحوكمة		
وضوح المهمة	بيان المهمة	الحوكمة وبيئة الاعمال
المهمة المقادة		
فعالية الحوكمة	الإجراءات الواجبة	
المراجعات الشاملة	عمليات تدقيق شاملة	المساءلة
المسؤولية	المسؤولية	
مدركات الفساد	الشفافية	
تحديد أصحاب المصلحة	الحوار مع أصحاب المصلحة	المشاركة
إشراك أصحاب المصلحة		
حواجز المشاركة		
المشاركة الفعالة		

إجراءات التظلم	إجراءات التظلم	
حل النزاعات	حل النزاعات	
سيادة القانون	الشرعية	قواعد القانون
العلاج الترميم والوقاية	العلاج الترميم والوقاية	
المسؤولية المدنية	المسؤولية المدنية	
الموافقة الحرة المسبقة والمستتيرة	اعتمادات الموارد	
حقوق الحياة		
خطة إدارة الاستدامة	خطة إدارة الاستدامة	الإدارة الشاملة
محاسبة التكلفة الكاملة	محاسبة التكلفة الكاملة	
البعد الاقتصادي		
الاستثمار الداخلي	الاستثمار الداخلي	الاستثمار
الاستثمار المجتمعي	الاستثمار المجتمعي	
الربحية على المدى الطويل	استثمارات طويلة المدى	
خطة الاعمال		
صافي الدخل	الربحية	
تكلفة الإنتاج		
القيمة المضافة		
صادرات القطاع الزراعي	استقرار الانتاج	درجة الحساسية
تنويع المنتجات		
قنوات المشتريات	استقرار العرض	
استقرار علاقات الموردين		
الاعتماد على المورد الرئيسي		
استقرار السوق	استقرار السوق	
صافي التدفق النقدي	السيولة	
شبكات الأمان		
إدارة المخاطر	إدارة المخاطر	
تدابير الرقابة	سلامة الأغذية	جودة المنتج والمعلومات
المبيدات الخطرة		
تلوث الأغذية		

جودة الأغذية	جودة الأغذية	
وسم المنتجات	معلومات المنتج	
نظام التتبع		
الإنتاج المعتمد		
القوى العاملة في الزراعة	خلق القيمة	الاقتصاد المحلي
الالتزام المالي		
المشتريات المحلية	المشتريات المحلية	

المصدر: رحمانى مريم، (2021): دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص 241-238، بتصرف.

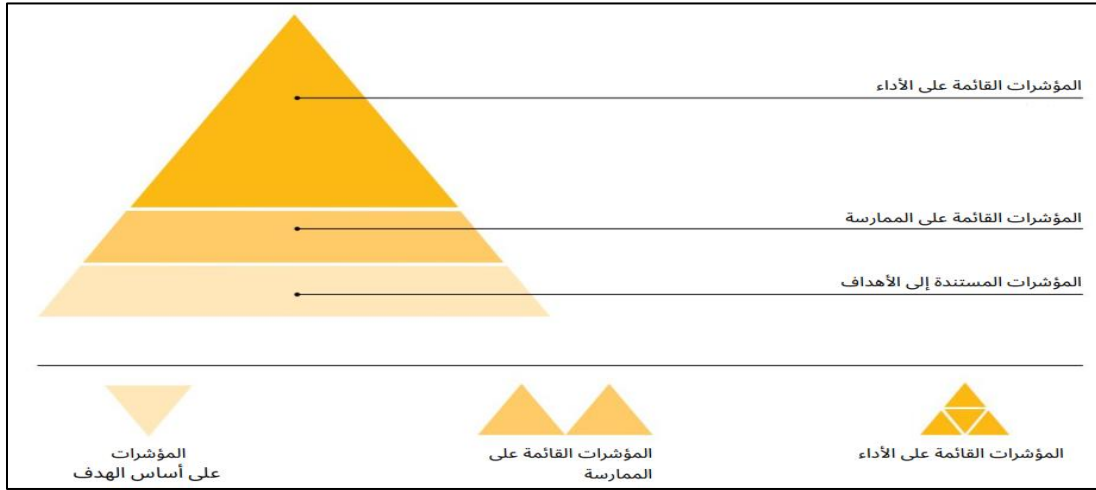
إن مؤشرات التقييم الواردة في الجدول السابق، قامت (SAFA) بتصنيفها إلى ثلاثة أصناف من المؤشرات كما يلي:⁽¹⁾

- **مؤشرات قائمة على الأداء:** تسمى أيضا بالمؤشرات الموجهة نحو النتائج، وهي مؤشرات تستند على نتائج الامتثال للهدف أي أنها مؤشرات يمكنها قياس أداء العملية وتحديد الاتجاهات وإيصال النتائج؛
- **مؤشرات قائمة على الممارسة:** في بعض الأحيان عندما لا تتوفر بيانات الأداء تتوفر خيارا للمستخدمين للتقييم من خلال تقييم ممارساتهم عن طريق المؤشرات القائمة على الممارسة، والتي تسمى أيضا بالمؤشرات الإرشادية أو العملية وتتص هذه المؤشرات على وجود الأدوات والأنظمة اللازمة لضمان أفضل الممارسات؛
- **مؤشرات قائمة على الأهداف:** تركز هذه المؤشرات عما إذا كانت العملية لديها خطط أو سياسات مع أهداف وتقييمات تستند إلى خطوات لتنفيذها (تتعلق بوجود خطة أو سياسة ذات هدف استدامة معين).

من الجدير بالذكر هنا التنويه إلى أن مؤشرات (SAFA) تتضمن تسلسلا هرميا على النحو المبين في الشكل التالي:

⁽¹⁾ FAO, (2014): P 56-59.

الشكل رقم (02-24): التسلسل الهرمي للمؤشرات



المصدر:

FAO, (2014) : SAFA Guidelines, P 58, 19/01/2024, 10:22 AM, On the site:
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>

تعد المؤشرات القائمة على الأداء أكثر أهمية وفعالية من المؤشرات القائمة على الممارسة في تقييم الاستدامة، وبالتالي فهي في قمة الهرم، أما في حالة عدم تنفيذ الممارسات ذات الصلة، يبحث (SAFA) عن المؤشرات المستندة إلى الأهداف والتي تكون في أسفل الهرم، حيث يتم اللجوء إليها في حالة عدم القدرة على استخدام المؤشرات القائمة على الأداء والممارسة.

الفرع الثالث: إطار عمل (SAFA) في تقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية

تقدم (SAFA) تصنيفاً من خمسة مستويات لتقييم الاستدامة بشكل عام، حيث يتم تحديد أفضل التصنيفات والممارسات الغير مقبولة لكل موضوع فرعي بناء على سلم التقييم الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-09): سلم التقييم (SAFA)

النسبة المئوية	التقييم
100-80 %	أفضل
80-60 %	جيد
60-40 %	معتدل
40-20 %	محدود
20-0 %	ضعيف

المصدر:

FAO, (2014) : SAFA Guidelines, P 59, 19/01/2024, 11:37 AM, On the site:
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>

ولكي يتم وزن المواضيع الفرعية بالتساوي، من الضروري ترجيح المؤشرات في الحالات التي توجد فيها مؤشرات متعددة على مستوى الموضوع الفرعي، أما في حالة وجود مؤشر واحد للموضوع الفرعي، ففي هذه الحالة لا تكون هنالك حاجة للترجيح. وفي هذا السياق يعتبر البعد البيئي من أكثر ابعاد الاستدامة الذي يعتبر فيه الترجيح خطوة حاسمة في عملية التقييم، نظرا لاحتواء جل مواضيعه الفرعية على ثلاثة مؤشرات أو أكثر.

كما أن مختلف أنواع المؤشرات (المؤشرات قائمة على الأداء، المؤشرات قائمة على الممارسة والمؤشرات قائمة على الأهداف) داخل نظام (SAFA) لها وزن متفاوت من حيث احتمالية تحقيق هدف الموضوع الفرعي، وعليه يمكن اعتبار مؤشرات الأداء هي الأكثر دقة، ومن ثم تليها مؤشرات الممارسة كونها تعطي تقديرا جيدا لأداء الاستدامة ولكنها لا تقيس التأثيرات الفعلية، وفي الأخير تأتي مؤشرات الهدف والتي لا تعكس بالضرورة أداء الاستدامة، ولهذا قامت (SAFA) بتطوير نظام للتمييز بين أنواع المؤشرات الهدف منه إعطاء وزن أكبر لمؤشرات الأداء في المواضيع الفرعية للبعد البيئي، في المقابل لا تتبع المؤشرات في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة تسلسلا هرميا ولكن لها مكانة متساوية داخل كل موضوع فرعي، ولهذا تم تصنيف المواضيع الفرعية لـ (SAFA) في مجموعتين هما: (المواضيع الفرعية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة، والمواضيع الفرعية للبعد البيئي)⁽¹⁾.

1. تقييم الموضوعات الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة

أثناء عملية التقييم للموضوعات الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة، يجب اختيار المؤشرات ذات الصلة، وعلى اعتبار أن جميع المواضيع الفرعية لها نفس الوزن وكما يحتوي بعضها على أكثر من مؤشر، فإنه يجب توزيع الوزن بالتساوي داخل كل موضوع فرعي وفقا لما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-02): أوزان المؤشرات في المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة

عدد المؤشرات لكل موضوع فرعي	زون المؤشر في الموضوع الفرعي للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة
01	100%
02	50%
03	33%
04	25%

المصدر:

FAO, (2014) : SAFA Guidelines, P 60, 19/01/2024, 11:58 AM, On the site:
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>

⁽¹⁾ FAO, (2014): P 59-60.

في حالة وجود مؤشر واحد للموضوع الفرعي فسيحصل الموضوع الفرعي على نفس درجة تقييم المؤشر (أحمر، برتقالي، أصفر، أخضر، أخضر داكن)، أما في حالة وجود مؤشرين في موضوع فرعي في هذه الأبعاد، يجب أخذ المتوسط للدرجتين اللتين لهما نفس الوزن في الدرجة الإجمالية للموضوع الفرعي، وفي حالة إذا لم يكن المتوسط ممكناً، فيجب إعطاء درجة أقل (على سبيل المثال إذا صنف أحد المؤشرات على أنه أصفر وصنف المؤشر الثاني على أنه برتقالي فسيتم تصنيف الموضوع الفرعي على أنه برتقالي)، وفي الحالات القليلة في هذه الأبعاد أين يكون فيها الموضوع الفرعي له ثلاثة أو أربعة مؤشرات تنطبق نفس القاعدة: أخذ المتوسط أو الدرجة الأدنى، وأسهل طريقة لذلك هي إعطاء نقاط (نتيجة) لكل لون كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11-02): مقاييس التقييم للمؤشرات في البعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة

النسبة المئوية	الرقم (النتيجة)	التقييم
100-80 %	5	أفضل
80-60 %	4	جيد
60-40 %	3	معتدل
40-20 %	2	محدود
20-0 %	1	ضعيف

المصدر:

FAO, (2014): SAFA Guidelines, P 60, 19/01/2024, 11:58 AM, On the site:
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>

على سبيل المثال إذا كان هناك ثلاثة مؤشرات في موضوع فرعي:⁽¹⁾

- الحد الأقصى للنتيجة المحتملة هو (3 مؤشرات × 5 نقاط) = 15، في هذه الحالة أفضل تقييم (الأخضر الداكن هو 15)؛
- التقييمات الفعلية هي: مؤشرا أصفران (2×3) ومؤشر أخضر داكن (1×5)؛
- يتم قسمة مجموع الدرجات الفعلية على الحد الأقصى للدرجات الإجمالية أي $0,73 = (11/15)$ وبالتالي فإن النتيجة النهائية للموضوع الفرعي هي (73%) والتي تنحصر بين (60-80%) وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر أي أداء استدامة جيد.

⁽¹⁾ FAO, (2014): P 61.

2. تقييم الموضوعات الفرعية للبعد البيئي

تشتمل المواضيع الفرعية للبعد البيئي على أنواع مؤشرات متعددة (الأداء، الممارسة والهدف)، حيث تحتوي غالبية المواضيع الفرعية للبعد البيئي على ثلاثة مؤشرات أو أكثر، هذا الاختلاف عن الأبعاد الأخرى له أسباب متعددة في حين ان الجمع بين مؤشرات الأداء، الممارسة والهدف هو دائما النهج المفضل في التقييم الاستراتيجي، وعليه فإن مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي ينطبق عليها الترتيب التالي:⁽¹⁾

- مؤشر الأداء (P) = 3 نقاط؛
- مؤشرات الممارسة (R) = 2 نقاط؛
- مؤشرات الهدف (T) = نقطة واحدة.

الجدول رقم (12-02): مقاييس التقييم للمؤشرات في البعد البيئي

النسبة المئوية	الأوزان الترجيحية لمؤشرات المواضيع الفرعية			التقييم
	مؤشر الهدف	مؤشر الممارسة	مؤشر الأداء	
% 100-80	1	2	3	أفضل
% 80-60	0,75	1,5	2,25	جيد
% 60-40	0,5	1	1,5	معتدل
% 40-20	0,25	0,5	0,75	محدود
% 20-0	0	0	0	ضعيف

المصدر:

FAO, (2014) : SAFA Guidelines, P 65, 19/01/2024, 12:16 PM, On the site:
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>

- على سبيل المثال إذا أخذنا موضوعا فرعيا بثلاثة مؤشرات (الأداء، الممارسة والهدف) وتقييم (SAFA) للهدف باللون الأخضر الداكن، والممارسة باللون الأخضر الداكن، والأداء باللون الأصفر،
- الحد الأقصى الإجمالي للدرجات المحتملة هو: $(1+2+3) = 6$ ؛
 - إجمالي الدرجات الفعلية هو: $1,5$ لمؤشر الأداء (اللون الأصفر) + 2 لمؤشر الممارسة (اللون الأخضر الداكن) + 1 لمؤشر الهدف (اللون الأخضر الداكن) = $4,5$ ؛
 - النتيجة النهائية للموضوع الفرعي هي: $(6 / 4,5) = 0,75 = 75\%$ ؛
 - تنحصر هذه النسبة ما بين $(60-80\%)$ وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر (الجيد).

⁽¹⁾FAO, (2014): P 64.

خلاصة الفصل

تناولت الدراسة في هذا الفصل الأدبيات النظرية المتعلقة بالتمويل الزراعي المستدام، من خلال التركيز على فهم التمويل الزراعي كأساس للانتقال إلى الزراعة المستدامة، حيث استهل هذا الفصل بالتعريف بالتمويل الزراعي وأهمية تخصيص التمويل لدعم المشاريع الزراعية، ليتم التطرق بعد ذلك إلى مفهوم التمويل المستدام وأبرز المبادئ المتعلقة به كمبادئ الاستثمار المسؤول ومبادئ خط الاستواء، كما تم استعراض الإطار العام للزراعة المستدامة وأهمية توافق التمويل مع ممارسات الاستدامة في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى التطرق لمصادر التمويل (الابتكارات المالية) المناسبة لكل مرحلة من مراحل المشروع الزراعي المستدام، وذلك بهدف ضمان تحقيق التمويل الزراعي المستدام الأمثل الذي يتناسب مع احتياجات المشروع في مختلف مراحله، بالإضافة إلى تقليل التكاليف التشغيلية وتعظيم الإيرادات على المدى الطويل من خلال تعزيز فعالية استخدام رأس المال في مراحل المشروع المختلفة، وفي هذا السياق، تم الإشارة إلى أحد التحديات الكبرى التي تواجه تحقيق التمويل الزراعي المستدام، وهي مشكلة ممارسات غسل الاستدامة، وكيفية الحد من هذه الممارسات عبر المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA).



الفصل الثالث: التجربة الهولندية في تحقيق
التمويل الزراعي المستدام خلال الفترة (2013-
2022) وسبل الاستفادة منها في الجزائر



تمهيد

بعد ان تم التطرق في الفصلين السابقين الى الجوانب الرئيسية للابتكار المالي وأهم الابتكارات المالية المستدامة، بالإضافة الى فهم الأسس التي يقوم عليها التمويل المستدام والتحديات التي تواجه تحقيقه في القطاع الزراعي، سيتم في هذا الفصل تطبيق المعارف النظرية على الواقع العملي الهولندي بما يتماشى مع الهدف الأساسي المطروح في إشكالية الدراسة والمتمثل في ابراز دور الابتكار المالي في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا خلال الفترة (2013-2022)، وذلك على اعتبار ان التجربة الهولندية واحدة من التجارب الرائدة عالميا في مجال التمويل الزراعي المستدام، والتي يمكن الاحتذاء بها والاستفادة منها في تطوير نظام زراعي مستدام في الجزائر، عبر دعم الابتكار في التمويل الزراعي لتعزيز الوصول الى التمويل المستدام.

بناء على ما سبق، ومن أجل اسقاط الجانب النظري من الدراسة على الواقع العملي الهولندي، وسبل الاستفادة منه في الجزائر، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة

الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) خلال الفترة (2013-2022)

المبحث الثاني: تحديات استدامة القطاع الزراعي الهولندي

المبحث الثالث: الابتكارات المالية المحققة للتمويل الزراعي المستدام في هولندا

المبحث الرابع: سبل تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر

المبحث الأول: تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) خلال الفترة (2013-2022)

سيتم في هذا المبحث تقديم لمحة عامة عن هولندا ومن ثم تقييم استدامة الزراعة الهولندية من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) في أبعادها الأربعة (البعد البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي والحوكمة) وذلك خلال الفترة (2013-2022).

المطلب الأول: لمحة عن هولندا

هولندا هي دولة تقع شمال غرب أوروبا بين دائرتي عرض (50° و 54°) شمالا، وخطي طول (3° و 8°)، عاصمتها أمستردام، وتتكون من (12) مقاطعة بمساحة كلية (41543) كلم² بالإضافة إلى ثلاثة جزر في البحر الكاريبي وهي جزر (بونير، سابا، سينت أوستاتيوس)، بلغ التعداد السكاني لهولندا (17590672) مليون نسمة سنة (2022)، يحدها من الشرق ألمانيا على امتداد (557) كلم، ومن الشمال والغرب بحر الشمال على طول (451) كلم، أما من الجنوب فتحدها بلجيكا على امتداد (450) كلم. يقع حوالي نصف مساحة أراضي هولندا تحت مستوى سطح البحر في منطقة يقطنها (21%) من السكان، بينما يقع النصف الآخر من أراضيها على أقل من متر واحد فوق مستوى سطح البحر وهذه السمة الجغرافية هي التي أعطت للبلاد اسم الأراضي المنخفضة، والتي كانت بفعل الإنسان نتيجة عمليات الاستخراج الجائرة للث (نوع من النباتات المتفحمة) التي دامت عدة قرون، مما أدى على انخفاض الأرض عن مستوى سطح البحر، بالإضافة إلى ذلك تتميز معظم أراضي البلاد بكونها مسطحة جدا باستثناء بضعة سفوح تلال منفردة في أقصى الجنوب الشرقي وسلسلة تلية قليلة الارتفاع في الأجزاء الوسطى، كما تقع هولندا على تقاطع ثلاثة أنهار رئيسية في أوروبا وهم كل من نهر الراين، نهر سيخلده ونهر الميز⁽¹⁾.

يعتبر اقتصاد هولندا اقتصاد سوق متطور يركز على الزراعة والتجارة والخدمات اللوجستية والتصنيع والخدمات والابتكارات التكنولوجية، حيث يحتل المركز الثامن عشر عالميا والخامس في الاتحاد الأوروبي من حيث الناتج المحلي الإجمالي ب (1.009) ترليون دولار، والمرتبة أحد عشر عالميا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب (53000) دولار اعتبارا من سنة (2022). كما وتعتبر هولندا من بين أفضل النماذج العالمية في الزراعة والرائدة عالميا من حيث الاعتماد على أحدث التكنولوجيات والتقنيات في هذا المجال، حيث يشهد القطاع الزراعي الهولندي انتاج كبير لعدة منتجات زراعية أهمها الزهور والنباتات الزيتية، الألبان ومشتقاتها، اللحوم، الخضراوات خاصة الطماطم والبطاطا، الزراعة البحرية للأسماك والمحار، الامر الذي جعل من هولندا ثاني مصدر للمنتجات الزراعية في العالم

(1) المعرفة، (2024): جغرافيا هولندا، تم الاطلاع بتاريخ، 2024/02/03، على 08: 13، الرابط:

https://www.marefa.org/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7

بعد الولايات المتحدة الأمريكية، إذ صدر القطاع الزراعي الهولندي نحو (121.8) مليار يورو من المنتجات الزراعية سنة (2022) أي ما يشكل (17.5%) من إجمالي الصادرات الهولندية، إن هذا التفوق الزراعي لدولة صغيرة كهولندا يجعل منها مثال يحتذى به كدولة رائدة في مجال الزراعة، مما يثير التساؤل حول العوامل التي ساهمت في بروز هولندا كسلة غذاء للعالم، والتي يمكن ايجازها في:⁽¹⁾

- **التفوق الاستراتيجي:** أظهرت هولندا تفوقا استراتيجيا من خلال تبني استراتيجيات وممارسات زراعية مبتكرة بما يشمل تقنيات الزراعة الدقيقة والبحث والتطوير المتقدم، حيث قامت البلاد باستثمارات استراتيجية ضخمة في البنية التحتية الزراعية مثل الدفيئات الزراعية وأنظمة الري والتكنولوجيا الزراعية؛
- **التفوق في القدرات:** طورت هولندا قدرات قوية في مجال البحوث الزراعية والتعليم والتدريب، حيث تشتهر العديد من مؤسساتها مثل جامعة (Wageningen) بخبرتها في العلوم الزراعية والابتكار، كما عززت البلاد ثقافة تبادل المعرفة والتعاون بين الباحثين والمزارعين وأصحاب المصلحة في الصناعة، مما أتاح نقل المعرفة وأفضل الممارسات؛
- **التفوق في التنفيذ:** تفوقت هولندا في تنفيذ الممارسات الزراعية بفاعلية وكفاءة، حيث تبني المزارعون في البلاد تقنيات الزراعة الحديثة، بما في ذلك الزراعة الدقيقة والزراعة العمودية والمائية، وقد أظهروا بذلك مستوى عال من الاحتراف والقدرة على التكيف والاهتمام بالتفاصيل في عملياتهم الزراعية، علاوة على ذلك، لعبت الأنظمة التعاونية دورا مهما في ضمان التنفيذ الفعال وتبادل المعرفة؛
- **البحث والتطوير:** تركز هولندا بشكل كبير على البحث والتطوير الزراعي، حيث تعتبر هي الرائدة عالميا في مجال الابتكارات الزراعية، كما تجري مؤسسات البحث فيها أبحاث جنبا إلى جنب مع الشركات من القطاع العام والخاص للتطوير المستمر لتقنيات زراعية مبتكرة وأصناف المحاصيل والممارسات المستدامة؛
- **خدمات التعليم والإرشاد الزراعي:** تقدم هولندا خدمات التعليم والإرشاد الزراعي الشاملة للمزارعين، مما يضمن حصولهم على أحدث المعارف والمهارات وأفضل الممارسات في مجال الزراعة، إذ يساعد المستشارون الزراعيون وخدمات الإرشاد المزارعين في تنفيذ تقنيات جديدة وإدارة التحديات ومواكبة التطورات الصناعية.

⁽¹⁾ Jack Flash, (2023): Framing: why is the Netherlands an agricultural power, and what did it take to achieve it? , 21/02/2023, 12 :24 PM, On the site : <https://www.quora.com/Netherland-farming-industry-is-renown-as-being-able-to-achieve-superior-results-Which-of-the-following-had-most-effect-strategic-superiority-capability-superiority-or-implementation-superiority-Is-there-an-example>

المطلب الثاني: مؤشرات (SAFA) للبعد (الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة) في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)

يتناول هذا المطلب بعد تحديد معايير اختيار مؤشرات (SAFA)، عرض وتحليل هذه المؤشرات لكل من البعد (الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة) في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022):

الفرع الأول: معايير اختيار مؤشرات (SAFA)

ان اختيار مؤشرات (SAFA) تم وفق المعايير التالية:

1. شمولية المؤشرات

تم اختيار مؤشرات التقييم ذات الصلة بالأنشطة الزراعية الموجهة بشقيها النباتي والحيواني، أي ألا تكون المؤشرات المختارة تعبر فقط عن أحد الجانبين دون الآخر.

2. الاعتبارات العملية

تم اختيار مؤشرات التقييم اعتمادا على توفر البيانات، ومدى حساسيتها للتغير الزمني.

3. مصادر البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية المتاحة على:

- قاعدة بيانات البنك الدولي؛
- قاعدة بيانات المكتب المركزي الهولندي للإحصاء (CBS Statline)؛
- قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؛
- قاعدة بيانات (Salary explorer)؛
- قاعدة بيانات (Statista)؛
- قاعدة بيانات (The Global Economy).

الفرع الثاني: تقييم البعد الاقتصادي

يشمل البعد الاقتصادي حسب (SAFA) خمسة مواضيع أساسية متمثلة في (الاستثمار، درجة الحساسية، جودة المنتج والمعلومات، الاقتصاد المحلي)، حيث تم الاعتماد على ثلاثة مواضيع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-13): مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم البعد الاقتصادي

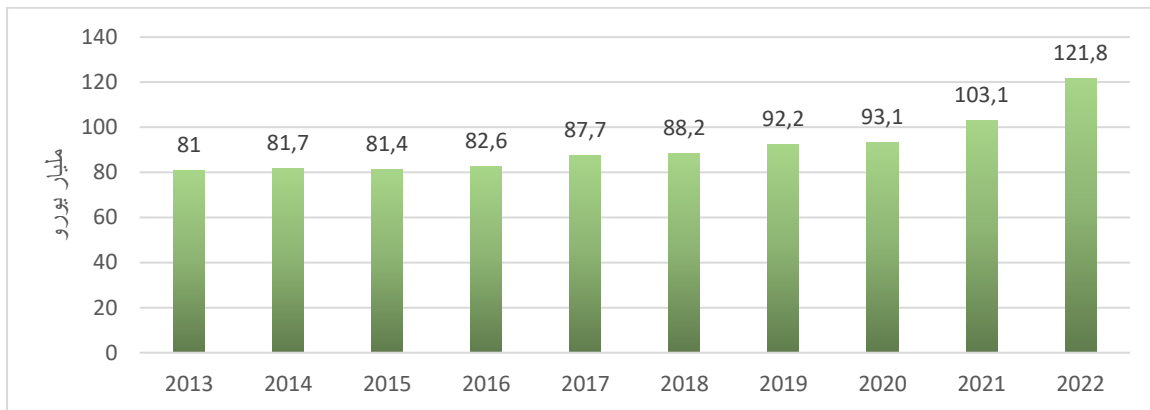
المواضيع	المواضيع الفرعية	المؤشرات
درجة الحساسية	استقرار الانتاج	صادرات القطاع الزراعي
الاستثمار	الربحية	القيمة المضافة
الاقتصاد المحلي	خلق القيمة	القوى العاملة في الزراعة

المصدر: من إعداد الباحث

1. مؤشر صادرات القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)

تشير صادرات القطاع الزراعي إلى المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها في بلد ما ومن ثم بيعها وتصديرها إلى دول أخرى، هذه الصادرات تشمل مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الفواكه، والخضروات، والحبوب، واللحوم، ومنتجات الألبان، والزيوت النباتية، والزهور، والمنتجات الزراعية المصنعة، حيث يبين الشكل الموالي تطور حجم صادرات القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022):

الشكل رقم (03-25): تطور حجم صادرات القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

CBS, 22/07/2024, 11: 09 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2018/03/dutch-agricultural-exports-at-record-high>

CBS, 22/07/2024, 11:26 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2024/10/dutch-agricultural-exports-worth-nearly-124-billion-euros-in-2023>

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن حجم صادرات القطاع الزراعي الهولندي قد شهدت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، أين بلغت سنة (2022) قيمة (121,8) مليار يورو بعد أن كانت في حدود (81) مليار يورو سنة (2013) أي بمعدل نمو قدر بـ (50,37%)، حيث يرجح أن من بين العوامل المحتملة لهذا النمو الذي جعل من هولندا ثاني مصدر للمنتجات الزراعية في العالم هو ريادتها في مجال الابتكار في

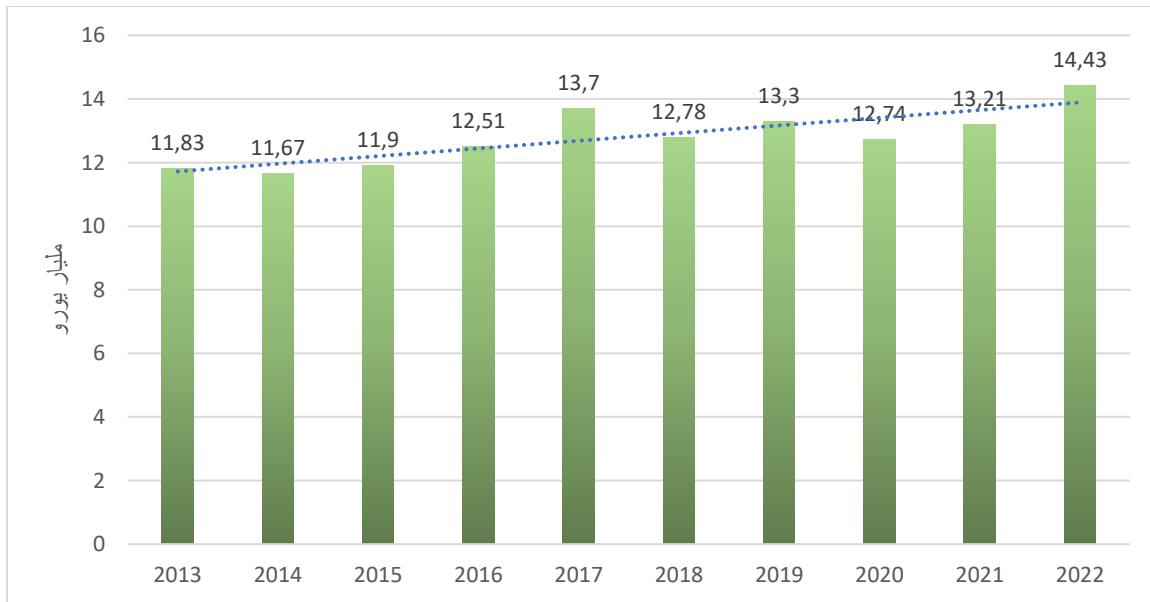
التقنيات زراعية المتقدمة مثل الزراعة في البيوت المحمية والزراعة المائية، إضافة إلى السياسات الحكومية الداعمة مثل الدعم الحكومي والتسهيلات الائتمانية للمزارعين والمصدرين، كما يلعب أيضا الطلب العالمي على المنتجات الزراعية الهولندية ذات الجودة العالية والمتنوعة دورا كبيرا في زيادة حجم صادراتها من المنتجات الزراعية، فضلا عن جاذبية القطاع الزراعي الهولندي للاستثمارات الأجنبية التي تعزز من قدراته الإنتاجية والتصديرية.

بشكل عام، يمكن القول بأن نجاح القطاع الزراعي الهولندي في تحقيق نمو مستدام في صادراته خلال العقد الماضي يعكس كفاءته وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية واحتياجات الأسواق العالمية، ولضمان استمرار هذا النجاح، ينبغي التركيز على دعم الابتكار والتكنولوجيا، وتحسين السياسات الزراعية والتصديرية، والتكيف مع التغيرات في الأسواق العالمية لتحقيق نمو مستدام ومستقبلي.

2. مؤشر القيمة المضافة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)

يعبر مؤشر القيمة المضافة للقطاع الزراعي على الناتج الصافي للقطاع بما يشمل الغابات والصيد وصيد الأسماك وزراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة⁽¹⁾، حيث يوضح الشكل الموالي تطور مؤشر القيمة المضافة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022):

الشكل رقم (03-26): تطور مؤشر القيمة المضافة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank, 23/07/2024, 02: 18 AM, On the site:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN?end=2023&locations=NL&start=2013>

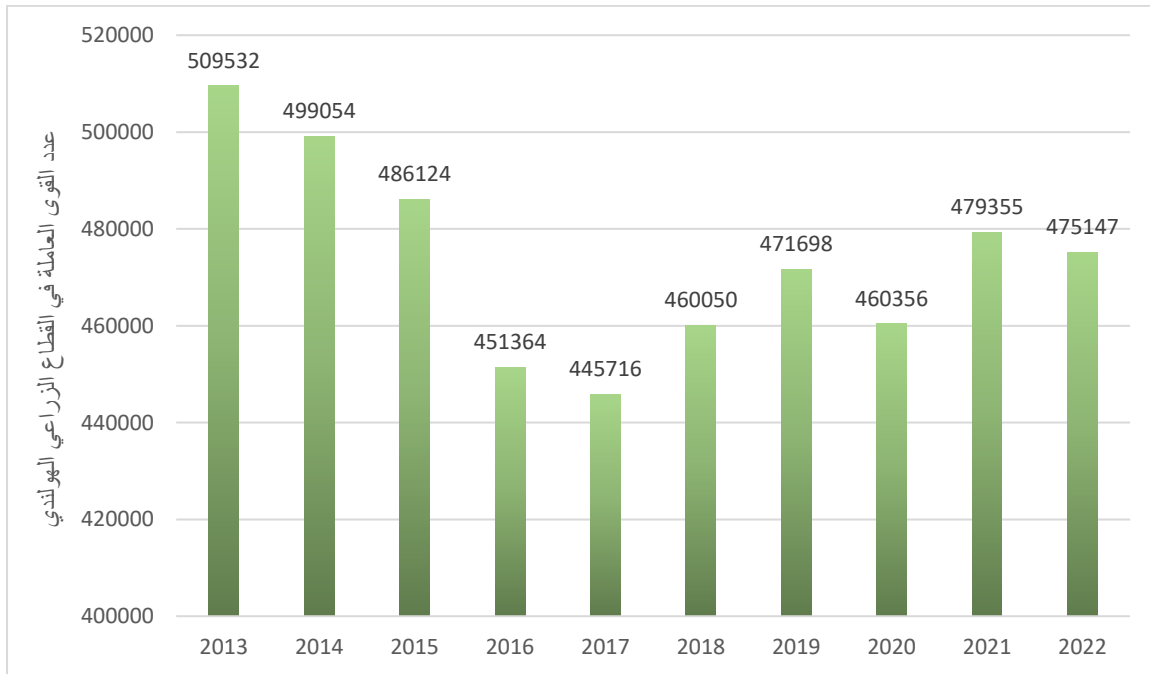
(1) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 167

يوضح الشكل السابق تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)، حيث يلاحظ بالرغم من أنها شهدت تقلبات طفيفة إلا أنها اتبعت اتجاهها عاما نحو الارتفاع على مدار فترة الدراسة، أين بلغت قيمة (14,43) مليار يورو سنة (2022) بعد أن كانت لا تتجاوز (11,83) مليار يورو سنة (2013) أي بمعدل نمو قدر بـ (21,97%)، حيث يرجح هذا النمو إلى مجموعة من العوامل أهمها جودة ودورية البرامج التعليمية وتدريبية القدمة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى تنوع المنتجات الزراعية من محاصيل وأزهار ومنتجات حيوانية مما ساهم في تعزيز القيمة المضافة، فضلا عن توفر هولندا على بنية تحتية قوية في مجالات النقل والتخزين والتبريد، مما يساهم في تقليل الفاقد وزيادة الكفاءة.

3. مؤشر القوى العاملة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2022-2013)

تشير القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى جميع الأشخاص الذين يعملون في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي (مزارعين، عمال حقول، مهندسين زراعيين، فنيين زراعيين، مشرفين على الإنتاج الزراعي، وعمال في مختلف مراحل سلسلة الإنتاج الزراعي من الزراعة وحتى التجهيز والتوزيع)، والشكل الموالي يوضح تطور عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2022-2013):

الشكل رقم (03-27): تطور عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2022-2013)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

CBS, 23/07/2024, 03: 42 AM, On the site:

<https://opendata.cbs.nl/#/CBS/en/dataset/80784eng/table?ts=1721237891645>

يوضح الشكل السابق عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)، حيث يلاحظ عموماً أن هنالك انخفاض في عدد القوى العاملة من (509532) سنة (2013) إلى (475147) سنة (2022)، وعليه فإن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في التوظيف في هولندا قد انخفضت من (5,62%) إلى (4,75%) من إجمالي القوى العاملة، والتي تعتبر بذلك نسبة جد ضئيلة مقارنة بحجم النشاط الزراعي في الدولة، حيث يرجح ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها زيادة استخدام التكنولوجيا الزراعية والمكننة مما أدى إلى تقليل الحاجة لليد العاملة، بالإضافة إلى أن التحسينات في كفاءة العمليات الزراعية وتقنيات الإنتاج أسهمت في تقليل الاعتماد على العمالة البشرية، فضلاً إلى أن زيادة الاعتماد على العمالة الموسمية أو المؤقتة يمكن أن يؤدي إلى تقليل العدد المسجل للقوى العاملة الدائمة.

الفرع الثالث: تقييم البعد الاجتماعي

الاستدامة الاجتماعية هي تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتوفير الحق والحرية في تلبية تطلعات المرء لحياة أفضل، وينطبق هذا طالما أن فشل احتياجات الشخص لا تؤثر على قدرة الآخرين أو الأجيال القادمة على فعل الشيء نفسه، ويشمل البعد الاجتماعي حسب (SAFA) ستة مواضيع أساسية متمثلة في (سبل العيش الكريم، ممارسات التداول العادلة، حقوق العمال، العدالة، سلامة الإنسان والصحة، التنوع الثقافي)⁽¹⁾، حيث سيكون موضوع سبل العيش الكريم هو محور التقييم للبعد الاجتماعي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-14): مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم البعد الاجتماعي

المواضيع	المواضيع الفرعية	المؤشرات
سبل العيش الكريم	جودة الحياة	مستوى الأجور

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (03-28): متوسط أجور العاملين في القطاع الزراعي الهولندي حسب الخبرة



المصدر:

Salary explorer, 24/07/2024, 01: 29 AM, On the site:

<https://www.salaryexplorer.com/average-salary-wage-comparison-netherlands-farmer-c152j422>

(1) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 176

يتضح من خلال الشكل السابق، أن مستوى أجور العاملين في القطاع الزراعي الهولندي عموماً يعتبر متوسط خاصة إذا ما تمت مقارنته مع متوسط الأجور في هولندا والذي يصل إلى (3000) يورو شهرياً، بالإضافة إلى ذلك يبين ذات الشكل أن معدل الزيادة في أجور المزارعين يتناقص كلما ازدادت الخبرة المهنية لهم، حيث يرجح أن يكون هذا راجع إلى قلة فرص الترقية خاصة في المزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تكون فيها فرص الترقية إلى مناصب إدارية واستشارية محدودة، لذلك حتى مع اكتساب خبرة مهنية لا تكون هنالك زيادة في الأجور بسبب قلة الخيارات المتاحة للترقية إلى مناصب أعلى في هذا القطاع.

الفرع الرابع: تقييم بعد الحوكمة

يشمل بعد الحوكمة حسب (SAFA) خمسة مواضيع أساسية متمثلة في (أخلاقيات الشركات، المساءلة، المشاركة، قواعد القانون، الإدارة الشاملة)، حيث سنعتمد على ثلاثة مواضيع الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-15): مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم بعد الحوكمة

المواضيع	المواضيع الفرعية	المؤشرات
الحوكمة وبيئة الأعمال	الإجراءات الواجبة	فعالية الحكومة
المساءلة	الشفافية	مدركات الفساد
قواعد القانون	الشرعية	سيادة القانون

المصدر: من إعداد الباحث

1. مؤشر فعالية الحكومة في هولندا خلال الفترة (2013-2022)

يجسد مؤشر فعالية الحكومة التصورات حول جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، وكذا جودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بهذه السياسات، كما تتراوح قيم هذا المؤشر ما بين (2.5- ضعيف؛ 2.5 قوي)⁽¹⁾، حيث يوضح الشكل الموالي مؤشر فعالية الحكومة في هولندا خلال الفترة (2013-2022):

(1) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 162.

الشكل رقم (03-29): مؤشر فعالية الحكومة في هولندا خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank, 25/07/2024, 02: 18 PM, On the site:

<https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/Series/GE.EST>

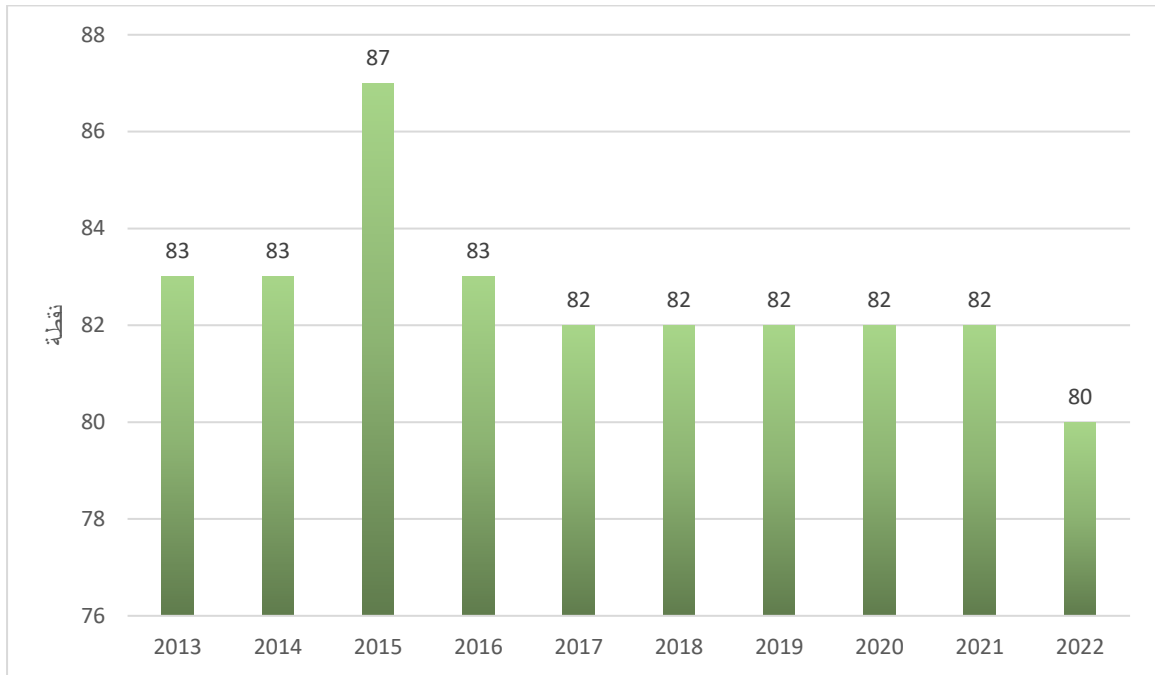
يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن مؤشر فعالية الحكومة في هولندا قد حقق قيم موجبة خلال كافة سنوات الدراسة، وبالرغم من أن هذا المؤشر قد شهد تقلبات طفيفة على مدار السنوات (2013-2022) إلا أنه سجل تراجع ملحوظ خلال سنتي (2022-2021) أين بلغ (1,72 و 1,57) نقطة على التوالي بعد أن كان في حدود (1,8) نقطة سنة (2013)، حيث يرجح بأن السبب الأساسي وراء هذا التراجع هو تأثير جائحة (Covid-19) على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الخدمات العامة والسياسات الحكومية، بالإضافة إلى تداعيات أزمة ناتورة التي أدت إلى الانكماش القصري للزراعة الهولندية.

بالرغم من التراجع المسجل على مؤشر فعالية الحكومة في هولندا خلال سنتي (2022-2021)، إلا أن هذه القيم إذا تمت مقارنتها مع المتوسط العالمي لسنة (2022) على أساس (193) دولة والذي قدر بـ (0,05-) نجد بأنها أعلى بكثير، مما يدل على أن أداء الحكومة الهولندية يعتبر عاليا جدا، أي أن الخدمات العامة والخدمة المدنية وجودة السياسات والمصادقية في التزام الحكومة بالسياسات في هولندا تعتبر عالية جدا وأفضل بكثير من العديد من الدول الأخرى.

2. مؤشر مدركات الفساد في هولندا خلال الفترة (2013-2022)

مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية هو مؤشر لتصورات الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي. يتم تحديد قيم المؤشر التي لا تتجاوز (100) نقطة أي (100= لا يوجد فساد) باستخدام المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية وتقييمات الفساد التي تم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات⁽¹⁾، والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في هولندا خلال الفترة (2013-2022):

الشكل رقم (03-30): مؤشر مدركات الفساد في هولندا خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

The Global Economy, 26/07/2024, 07: 26 AM, On the site:

[/https://fr.theglobaleconomy.com/Netherlands/transparency_corruption](https://fr.theglobaleconomy.com/Netherlands/transparency_corruption)

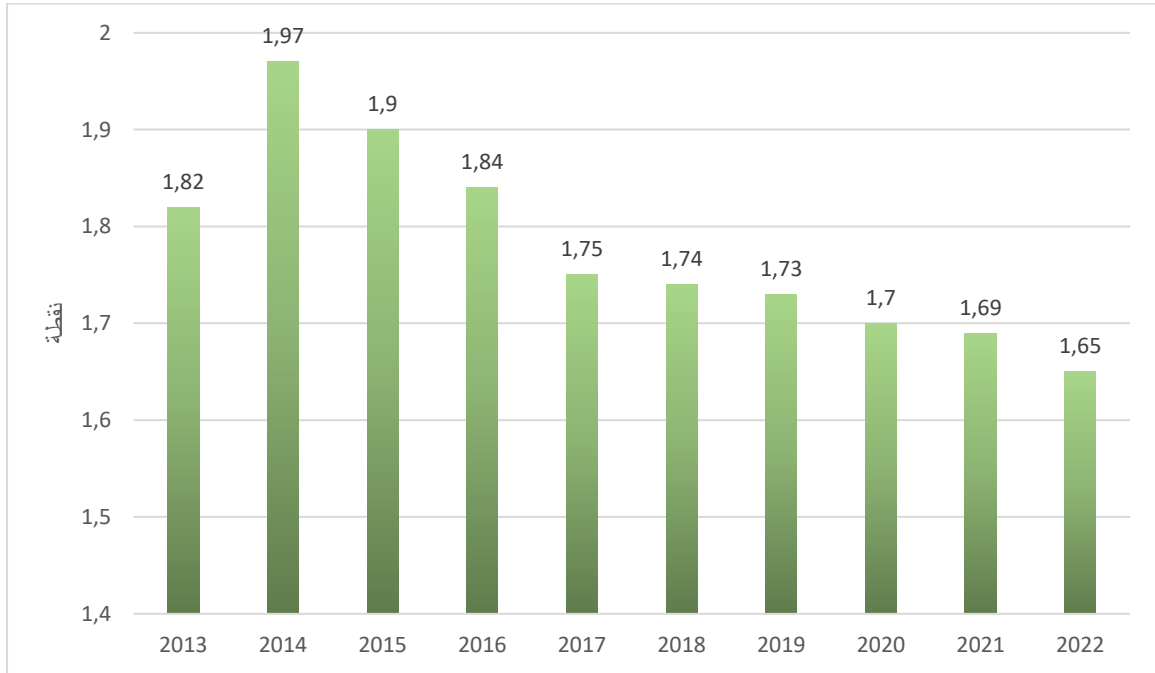
يوضح الشكل أعلاه مؤشر مدركات الفساد في هولندا خلال الفترة (2013-2022)، حيث يلاحظ أن قيم المؤشر تراوحت خلال سنوات الدراسة ما بين (80 و87) نقطة، مما يدل على أن هولندا تتمتع بمستوى منخفض نسبيا من الفساد الإداري والسياسي، مع العلم أن المتوسط العالمي للمؤشر خلال سنة (2022) وعلى أساس (177) دولة وللسنة الحادية عشر على التوالي هو (43) نقطة، ما يعني أن هولندا تفوقت بشكل كبير على المتوسط العالمي خلال كافة سنوات الدراسة، الأمر الذي يعكس اتسام هولندا ببيئة أقل فسادا وأعلى شفافية مقارنة بالعديد من الدول الأخرى.

(1) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 163

3. مؤشر سيادة القانون في هولندا خلال الفترة (2013-2022)

يرصد مؤشر سيادة القانون التصورات حول مدى ثقة الوكلاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، لاسيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، وتتراوح قيم هذا المؤشر ما بين (2.5- ضعيف؛ 2.5 قوي)⁽¹⁾، حيث يوضح الشكل الموالي مؤشر سيادة القانون في هولندا خلال الفترة (2013-2022):

الشكل رقم (31-03): مؤشر سيادة القانون في هولندا خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank, 27/07/2024, 03: 18 PM, On the site:

<https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/Series/GE.ESTb>

يوضح الشكل أعلاه تطور مؤشر سيادة القانون في هولندا خلال الفترة (2013-2022)، حيث يلاحظ أن هذا المؤشر قد شهد تراجع مستمر بدءا من سنة (2015)، ولكن رغم ذلك بقيت هولندا تتمتع بمستوى عالي من الثقة في نظامها القانوني وذلك مقارنة مع المتوسط العالمي على أساس (193) دولة والمقدر بـ (-0.04) مما يدل على قوة المؤسسات القانونية واستقرار النظام القانوني بشكل عام في هولندا رغم وجود بعض التحديات التي تكون قد أثرت على سيادة القانون في البلاد بشكل طفيف خلال السنوات الأخيرة.

(1) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 164

المطلب الثالث: مؤشرات (SAFA) للبعد البيئي في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)

سيتم في هذا المطلب عرض مؤشرات (SAFA) المختارة لتقييم البعد البيئي في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)، ومن ثم تصنيف وترجيح المواضيع الفرعية لأبعاد (SAFA) من أجل تحديد الاتجاه العام للاستدامة في القطاع الزراعي الهولندي خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تقييم البعد البيئي

يشمل البعد البيئي حسب (SAFA) ستة مواضيع أساسية متمثلة في (الغلاف الجوي، الماء، الأرض، التنوع البيولوجي، المواد والطاقة، الرفق بالحيوان)، حيث سنعتمد على ثلاثة مواضيع الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): مواضيع (SAFA) المختارة لتقييم البعد البيئي

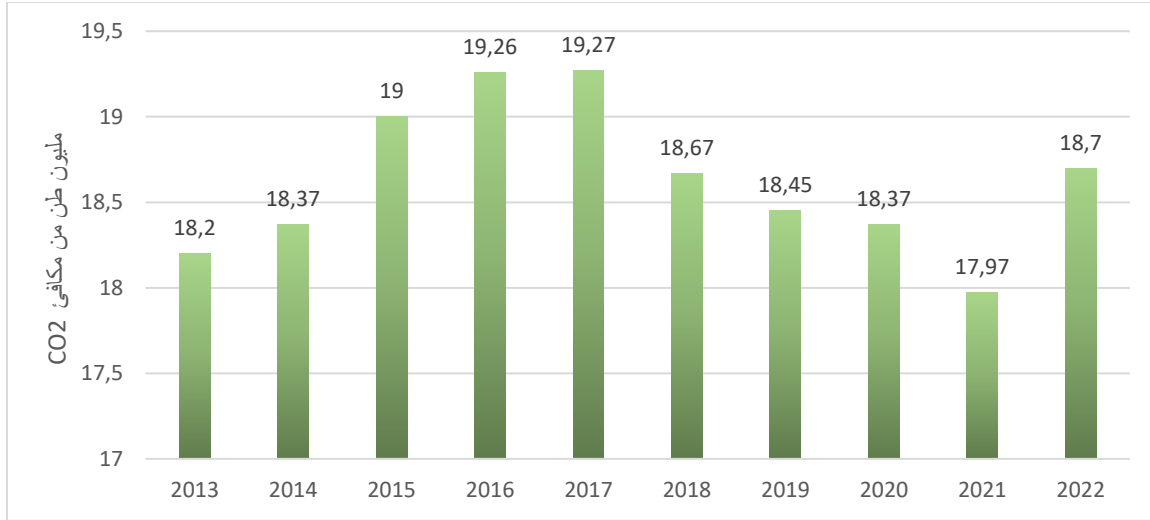
المواضيع	المواضيع الفرعية	المؤشرات
الغلاف الجوي	غازات الاحتباس الحراري	اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي
		انبعاثات الأمونيا من القطاع الزراعي
الماء	سحب المياه	نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من اجمالي المسحوبات السنوية
الأرض	جودة الأرض	استخدام الأسمدة

المصدر: من إعداد الباحث

1. مؤشر اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي الهولندي

حسب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو والقرار (EC/2013/525)، يشتمل مصطلح الغازات الدفيئة على ستة غازات متمثلة في: ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، الميثان (CH_4)، أكسيد النيتروز (N_2O)، مركبات الكربون الهيدروفلورية (HFCs)، مركبات الكربون المشبعة بالفلور (PFCs) وسداسي فلوريد الكبريت (SF_6)، والشكل الموالي يوضح تطور حجم انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022):

الشكل رقم (03-32): حجم انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2022-2013)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Statista, 28/07/2024, 11:15 PM, On the site: <https://www.statista.com/statistics/412265/annual-greenhouse-gas-emissions-from-agriculture-in-netherlands>

CBS, 28/07/2024, 11:32 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2023/11/greenhouse-gas-emissions-9-percent-lower-in-2022>

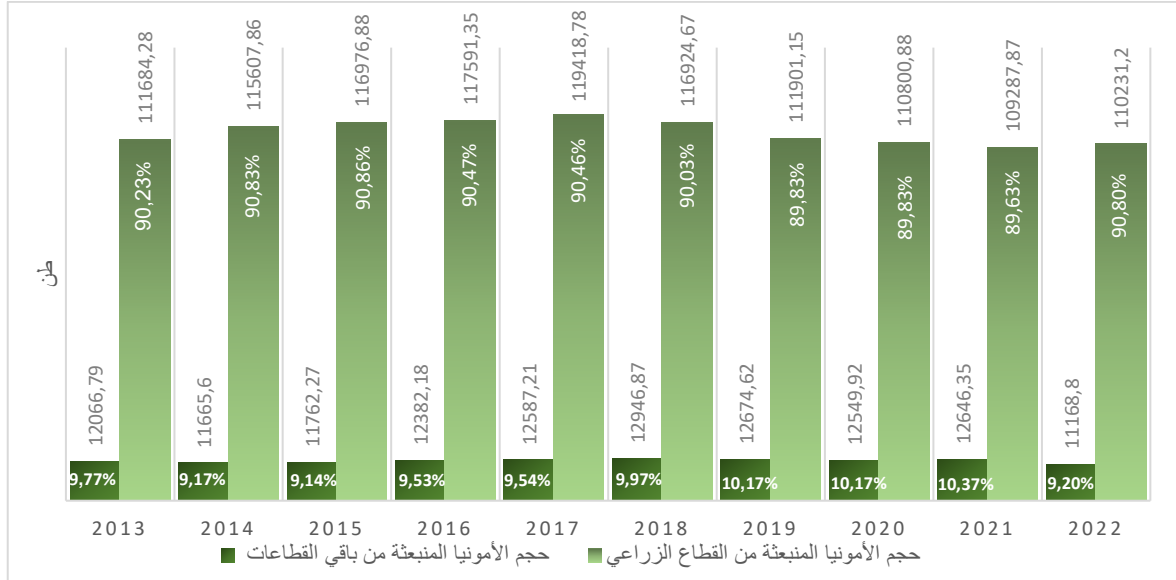
يوضح الشكل أعلاه حجم انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)، حيث يتضح جليا أن الفترة (2017-2013) قد شهدت زيادة مطردة في حجم الانبعاثات من سنة إلى أخرى، والتي جعلت القطاع الزراعي الهولندي يتصدر القطاعات الزراعية الأكثر انبعاثا للغازات الدفيئة على مستوى العالم وذلك من حيث حجم الانبعاثات لكل هكتار من الأراضي الزراعية (بما يشمل الأراضي الرعوية)، لتشهد بعدها الفترة (2021-2017) تراجع ملحوظ في حجم الانبعاثات أين انتقل من (19,27) مليون طن سنة (2017) ليصل إلى حدود (17,97) مليون طن سنة (2021)، حيث يرجح هذا التراجع بالأساس إلى دور السياسات البيئية والتشريعات الحكومية الهولندية الرامية إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة الزراعية (بالأخص قطاع الألبان والمواشي) خاصة بعد قرارات البرلمان الأوروبي حول أزمة ناتورة، كما كان أيضا لجائحة (Covid-19) أثر على انخفاض حجم الانبعاثات من خلال تراجع حجم الأنشطة الزراعية آنذاك، ليعاود بعدها حجم الانبعاثات في الارتفاع سنة (2022) وذلك مع بداية التعافي من تداعيات الجائحة.

2. مؤشر انبعاثات الأمونيا من القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2022-2013)

الأمونيا (NH_3) هو غاز عديم اللون ذو رائحة نافذة يعتبر من أحد الانبعاثات الرئيسية للقطاع الزراعي، حيث تنبعث الأمونيا بشكل أساسي من الأنشطة الزراعية المتعلقة بتربية الحيوانات وإدارة النفايات الزراعية واستخدام الأسمدة، كما أن لانبعاث الأمونيا جملة من الآثار الضارة كتسببها في مشاكل تنفسية حادة ومزمنة للإنسان والحيوان، بالإضافة إلى زيادة درجة حموضة التربة والمياه، وأيضا زيادة

تركيز النيتروجين في الجو. والشكل الموالي يوضح تطور حجم انبعاثات الأمونيا في هولندا خلال الفترة (2013-2022):

الشكل رقم (33-03): تطور حجم انبعاثات الأمونيا في هولندا خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

OECD, 28/07/2024, 11:58 PM, On the site:

https://dataexplorer.oecd.org/vis?df%5bds%5d=DisseminateFinalDMZ&df%5bid%5d=DSD_AGRI_ENV%40DF_AGAMMO&df%5bag%5d=OECD.TAD.ARP&df%5bvs%5d=1.0&dq=NLD.A.....&pd=2013%2C2021&to%5bTIME_PERIO%5d=false&vw=tb

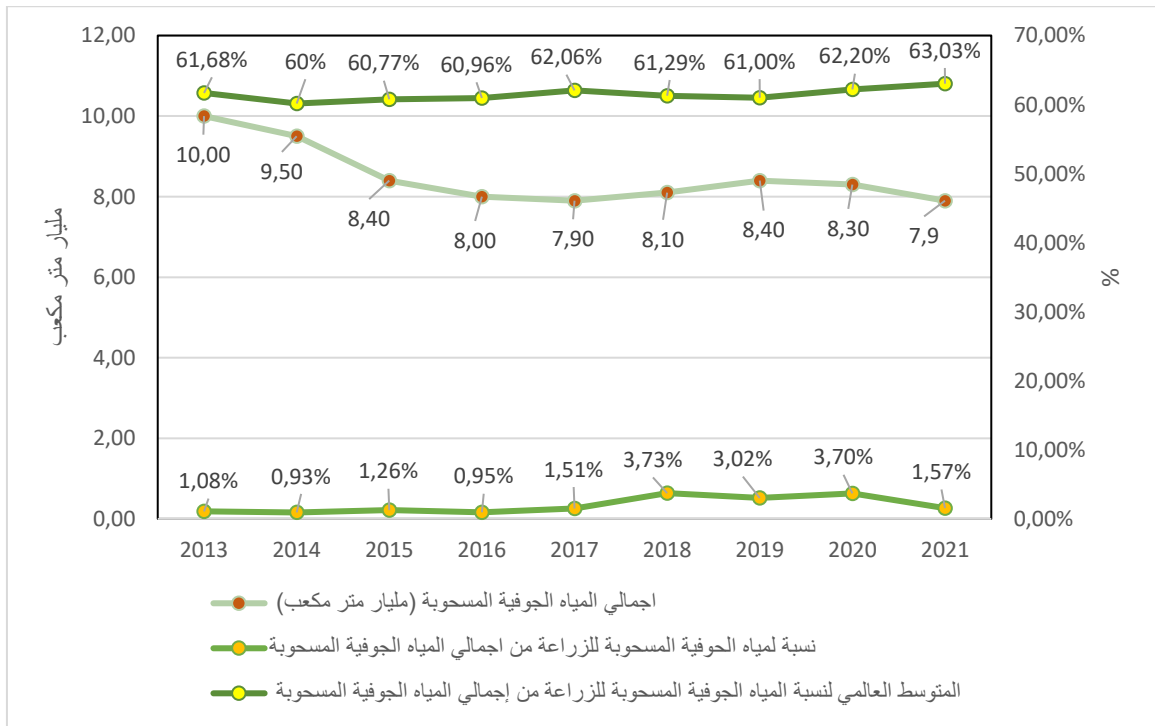
يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن انبعاث الأمونيا في هولندا عموماً قد بلغ مستويات قياسية خلال الفترة (2013-2022)، حيث فاق حجم الانبعاث (120000) طن سنوياً خلال كافة سنوات الدراسة، الأكثر من ذلك هو أن النسبة الأكثر من هذه الانبعاثات مصدرها القطاع الزراعي، بمعدل انبعاث فاق (90,27%) من إجمالي انبعاث الأمونيا خلال نفس الفترة، حيث كانت مزارع الأبقار هي المصدر الأساسي لهذه الانبعاثات بالإضافة إلى استخدام روث الحيوانات كسماد للأراضي الزراعية، مما أدى إلى زيادة درجة حموضة التربة والمياه الجوفية، بالإضافة إلى تأثير النظام الإيكولوجي بزيادة مستوى النيتروجين الناتج عن ارتفاع انبعاث الأمونيا خاصة في مناطق (ناتورة 2000) وهي عبارة عن شبكة من المناطق المحمية في أراضي الاتحاد الأوروبي والتي يقع جزء منها في هولندا، حيث أصبح هذا الجزء من الأراضي يشهد انهيار سريع في نظامه البيئي وتنوعه الإيكولوجي، وبحكم أن مناطق (ناتورة 2000) محمية من طرف الاتحاد الأوروبي فإن البرلمان الأوروبي أصدر تعليمات لهولندا بالزامية خفض مستوى الانبعاث من الأمونيا إلى النصف بحلول سنة (2030) مما جعل السلطات الهولندية تدخل في سباق مع الزمن في سبيل خفض مستوى الانبعاث، لتنتهج بدءاً من سنة (2019) سياسة الانكماش القصري للزراعة من خلال خفض عدد المزارع عن طريق قيام الحكومة بشراء مزارع الأبقار وغلقها.

3. مؤشر نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من إجمالي المسحوبات السنوية في هولندا خلال الفترة (2013-2021)

يعد مؤشر نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من إجمالي المسحوبات السنوية أداة حيوية لتقييم استدامة القطاع الزراعي، حيث يساعد في قياس مدى الاعتماد على الموارد المائية الجوفية المحدودة في الأنشطة الزراعية، كما يساهم هذا المؤشر في تحديد كفاءة استخدام المياه واستدامة الممارسات الزراعية لضمان تلبية الاحتياجات المستقبلية دون استنزاف الموارد الطبيعية، والشكل الموالي يوضح تطور نسب المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من إجمالي المسحوبات السنوية في هولندا خلال الفترة (2013-2021):

الشكل رقم (03-34): تطور نسب المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من إجمالي المسحوبات السنوية في

هولندا خلال الفترة (2013-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank, 29/07/2024, 03: 18 PM, On the site:

<https://prosperitydata360.worldbank.org/en/indicator/UN+SDG+ER+H2O+FWAG+ZS>

CBS, 29/07/2024, 09:17 PM, On the site:

<https://www.cbs.nl/en-gb/news/2023/12/lower-fresh-water-usage-sewage-treatment-up-to-par>

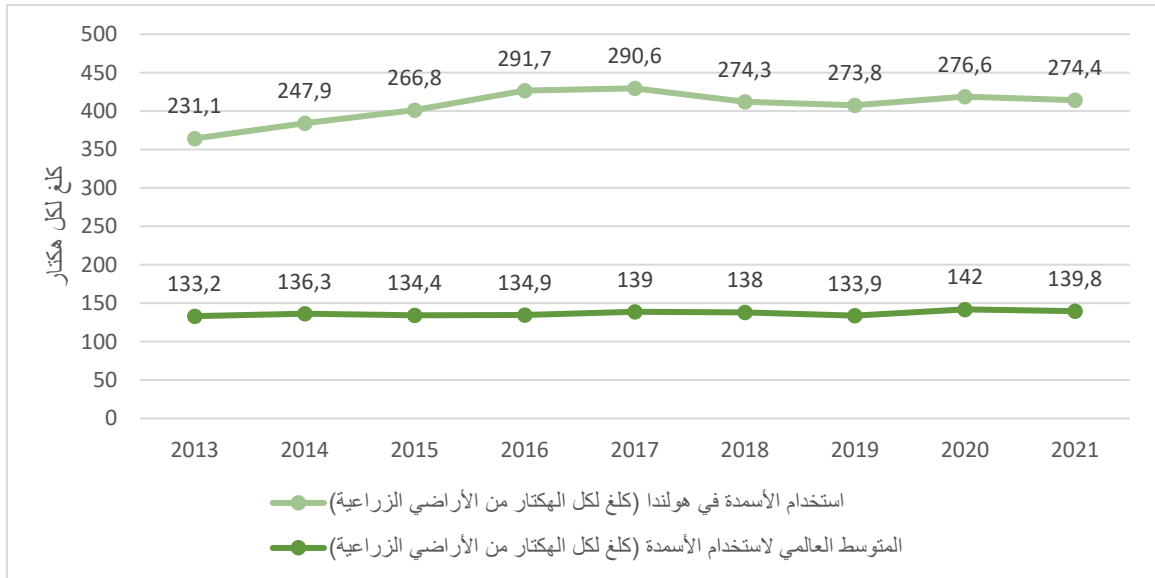
يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن إجمالي المياه الجوفية المسحوبة في هولندا يعتبر مرتفعاً نسبياً، مما يفسر ارتفاع معدلات الاجهاد المائي للدولة، إلا أن الملاحظة البارزة هو أن نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة لم يتجاوز (3,73%) من إجمالي المياه الجوفية المسحوبة خلال كافة سنوات الدراسة، حيث يرجح أن انخفاض اعتماد هولندا على المياه الجوفية في الزراعة يعود بالأساس إلى التقدم التقني

والتكنولوجي خاصة في آليات الري، بالإضافة إلى اتجاه هولندا إلى الاعتماد على مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثيا عن طريق الأشعة فوق بنفسجية في الزراعة والتي ينتج عنها مياه بدرجة نقاء تفوق الـ (95%)، الأمر الذي جعل من القطاع الزراعي بالرغم من ضخامته إلا أنه يعتبر أقل القطاعات استهلاكاً للمياه الجوفية في هولندا، مما يعكس كفاءة إدارة واستغلال المياه في هذا القطاع.

4. مؤشر استخدام الأسمدة

يقيس مؤشر استخدام الأسمدة كمية العناصر الغذائية المستخدمة للنباتات لكل وحدة من الأراضي الصالحة للزراعة، وتشمل منتجات الأسمدة (الأسمدة النيتروجينية والبوتاسية والفوسفاتية بما في ذلك الفوسفات الصخري المطحون)، كما لا تشمل هذه المنتجات العناصر الغذائية التقليدية (الأسمدة الحيوانية والنباتية)⁽¹⁾، والشكل الموالي يوضح تطور استهلاك الأسمدة في هولندا خلال الفترة (2013-2021):

الشكل رقم (03-35): تطور حجم استخدام الأسمدة في هولندا خلال الفترة (2013-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank, 30/07/2024, 03: 18 PM, On the site:

https://data.worldbank.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS?end=2021&locations=SM-NL&name_desc=false&start=2013

يتضح من خلال الشكل اعلاه، ان القطاع الزراعي الهولندي قد شهد زيادة مستمرة في استخدام الأسمدة خلال الفترة (2013-2017) مما يعكس زيادة الاهتمام بتحسين الإنتاجية الزراعية في البلاد، لتشهد بعدها الفترة (2018-2021) استقرار في كمية الأسمدة المستخدمة حيث تراوحت بين (274,4 و 274,3) كلغ لكل هكتار من الأراضي الزراعية على التوالي، مما يشير ربما إلى اعتماد سياسات زراعية

(1) World Bank, 30/07/2024, 04: 11 PM, On the site:

https://data.worldbank.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS?end=2021&locations=SM-NL&name_desc=false&start=2013

أكثر استدامة أو وصول القطاع الزراعي إلى توازن بين استخدام الأسمدة والإنتاجية. ومن جهة أخرى يوضح ذات الشكل أن حجم استخدام الأسمدة في هولندا خلال الفترة (2013-2021) كان أكثر بكثير من المتوسط العالمي (حوالي الضعف)، مما يعكس تقدم الزراعة الهولندية واعتمادها الكبير على الأسمدة لتحسين الإنتاجية.

الفرع الثاني: تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية لأبعاد (SAFA)

نظرا لخصوصية مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي التي سبق التطرق لها في الفصل السابق، سيتم تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة على حدا، ومؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي على حدا، كما هو موضح فيما يلي.

1. تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة

يوضح الجدول التالي تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022).

الجدول رقم (03-17): تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد الاقتصادي، الاجتماعي والحوكمة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)

البعد	الموضوع الفرعي	المؤشر	أفضل	جيد	معتدل	محدود	ضعيف
البعد الاقتصادي	استقرار الانتاج	صادرات القطاع الزراعي	5				
	الربحية	القيمة المضافة للزراعة	5				
	خلق القيمة	القوى العاملة في الزراعة				2	
البعد الاجتماعي	جودة الحياة	مستوى الاجور	5				
بعد الحوكمة	الإجراءات الواجبة	فعالية الحكومة		4			
	الشفافية	مدركات الفساد	5				
	الشرعية	سيادة القانون		4			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات (SAFA).

من خلال الجدول أعلاه نستنتج:

أ- بالنسبة للبعد الاقتصادي:

- الموضوع الفرعي استقرار الإنتاج: يوجد مؤشر واحد (صادرات القطاع الزراعي)، درجة المؤشر = (5)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (80-100%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الداكن أي أفضل أداء؛
- الموضوع الفرعي الربحية: يوجد مؤشر واحد (القيمة المضافة للزراعة)، درجة المؤشر = (5)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (80-100%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الداكن أي أفضل أداء؛
- الموضوع الفرعي خلق القيمة: يوجد مؤشر واحد (القوى العاملة في الزراعة)، درجة المؤشر = (2)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (20-40%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف البرتقالي أي أداء محدود.

ب- بالنسبة للبعد الاجتماعي

- الموضوع الفرعي جودة الحياة: يوجد مؤشر واحد (مستوى الاجور)، درجة المؤشر = (5)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (80-100%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الداكن أي أفضل أداء.

ج- بالنسبة لبعد الحوكمة

- الموضوع الفرعي الإجراءات الواجبة: يوجد مؤشر واحد (فعالية الحكومة)، درجة المؤشر = (4)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (60-80%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الفاتح أي أداء جيد.
- الموضوع الفرعي الشفافية: يوجد مؤشر واحد (مدركات الفساد)، درجة المؤشر = (5)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (80-100%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الداكن أي أفضل أداء؛
- الموضوع الفرعي الشرعية: يوجد مؤشر واحد (سيادة القانون)، درجة المؤشر = (4)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (60-80%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الفاتح أي أداء جيد.

2. تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي

يوضح الجدول الموالي تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022):

الجدول رقم (03-18): تصنيف مؤشرات المواضيع الفرعية للبعد البيئي للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)

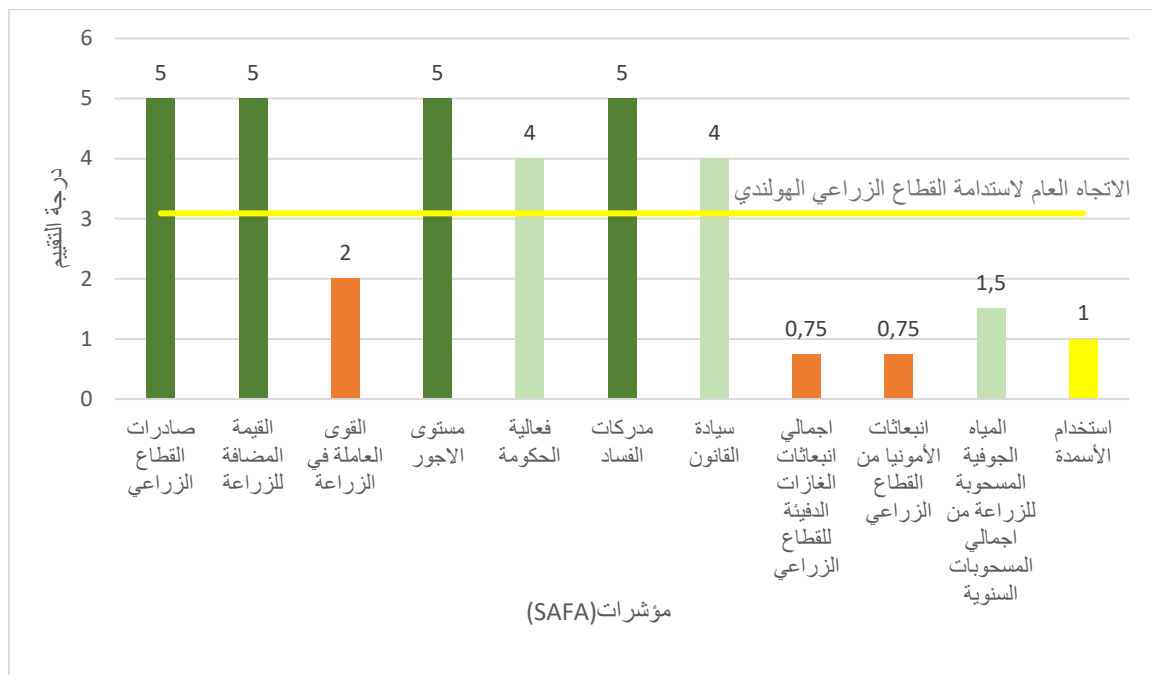
الموضوع الفرعي	المؤشر	نوع المؤشر	أفضل	جيد	معتدل	محدود	ضعيف
الغلاف الجوي	اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للقطاع الزراعي	مؤشر أداء				0,75	
	انبعاثات الأمونيا من القطاع الزراعي	مؤشر أداء				0,75	
سحب المياه	نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من اجمالي المسحوبات السنوية	مؤشر ممارسة		1,5			
جودة الأرض	استخدام الأسمدة	مؤشر ممارسة				1	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات (SAFA).

من خلال الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة للموضوع الفرعي الغلاف الجوي يوجد مؤشرين (مؤشرين أداء) وعليه فإن:
 - مجموع النتيجة القصوى المحتملة في هذه الحالة هو (6)؛
 - مجموع النتيجة الفعلية المحققة هي: (0,75 أداء محدود) و (0,75 أداء محدود) = (1,5)؛
 - الدرجة النهائية للموضوع هي: (6/1,5) = (0,25) أي (25%)، وهي ما بين (20-40%) وهو ما يتوافق مع اللون البرتقالي أي أداء محدود.
- بالنسبة للموضوع الفرعي سحب المياه يوجد مؤشر واحد (نسبة المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من اجمالي المسحوبات السنوية) وهو مؤشر ممارسة، درجة المؤشر = (1,5)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (60-80%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأخضر الفاتح أي أداء جيد.
- بالنسبة للموضوع الفرعي جودة الأرض يوجد مؤشر واحد (استخدام الأسمدة) وهو مؤشر ممارسة، درجة المؤشر = (1)، وعليه فإن الدرجة النهائية للموضوع الفرعي تنحصر ما بين (40-60%)، وهو ما يتوافق مع التصنيف الأصفر أي أداء معتدل.

الشكل رقم (03-36): الاتجاه العام للاستدامة في القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مؤشرات (SAFA).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الاتجاه العام لاستدامة القطاع الزراعي الهولندي = (3)، وهو بين (40-60%) وبذلك فهو يتوافق مع التصنيف الأصفر أي أداء معتدل، مما ينذر بأن القطاع الزراعي الهولندي يواجه مجموعة من تحديات الاستدامة التي تعيق تحقيق التمويل الزراعي المستدام، وبالتالي التحول نحو الزراعة المستدامة.

المبحث الثاني: تحديات استدامة القطاع الزراعي الهولندي

يواجه القطاع الزراعي الهولندي مجموعة من التحديات المتداخلة التي تشكل عائق أمام استدامة الزراعة في البلاد، والمتمثلة في الزراعة المكثفة، ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وصعوبة التمويل.

المطلب الأول: الزراعة المكثفة

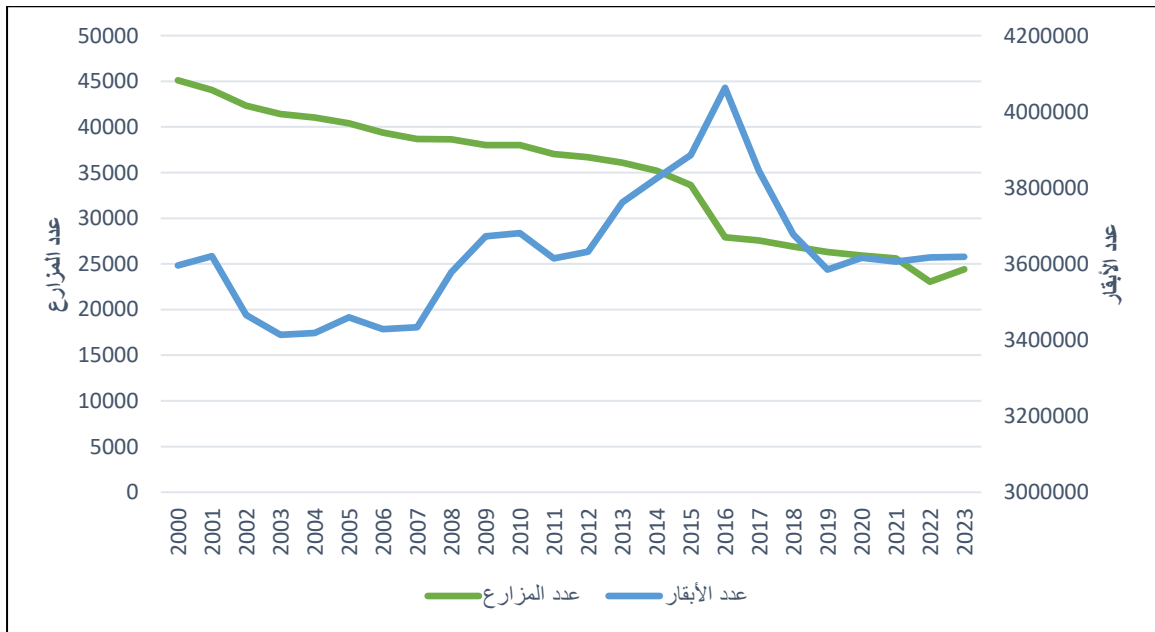
يعد نظام الزراعة المكثفة هو نمط الزراعة السائد في هولندا، وهو عبارة عن نظام إنتاج زراعي يتميز بالاستخدام الكبير للمدخلات ويسعى إلى تعظيم الإنتاج مقارنة بعوامل الإنتاج، سواء العمالة أو الأرض أو الموارد ووسائل الإنتاج الأخرى⁽¹⁾، مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في المحصول مع انخفاض في تكلفة الإنتاج، حيث تصبح نفس القطعة من الأرض قادرة على إمداد عدد أكبر من السكان بالغذاء، وبالرغم من ذلك إلا أن لهذا النمط الزراعي ضرر كبير على البيئة والانسان على حد سواء، كزيادة مستوى الانبعاث للغازات الدفيئة، تعرية الأراضي الزراعية وتلويث المياه بالأسمدة الكيماوية والمبيدات، وفي هذا الصدد أفاد تقرير صادر عن (UNEP) إلى أن هناك ارتباط وثيق بين نظام الزراعة المكثفة وانتشار الأمراض حيوانية المنشأ، حيث أن إزالة الغابات وقتل الحياة البرية لإفساح المجال للزراعة وكذلك نقل الزراعة بالقرب من المراكز الحضرية، يمكن أن يؤدي إلى تدمير الحواجز الطبيعية التي تحمي البشر من الفيروسات التي تنتشر بين الحيوانات البرية، ومن جهة أخرى إن استعمال مضادات الميكروبات التي تستخدم بشكل واسع لتسريع نمو الماشية، ستؤدي مع مرور الوقت إلى تطور مقاومة الكائنات الحية الدقيقة، مما يجعل من مضادات الميكروبات أقل فعالية من الأدوية، والتي تتسبب في وفات حوالي (700000) شخص بسبب العدوى المقاومة كل سنة، ومن الممكن أيضا أن تتسبب هذه الأمراض في حالات وفيات أعلى بكثير من حالات الوفيات بسبب السرطان بحلول سنة (2050) إن لم يتم إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة.

وفي هذا السياق يعد القطاع الزراعي في هولندا لكل وحدة أرض هو القطاع الأكثر إنتاجية وكفاءة في الاتحاد الأوروبي والثاني عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك فإن انبعاثات الأمونيا وفائض النيتروجين والفوسفور واستخدام المبيدات الحشرية لكل هكتار من الأراضي الزراعية أيضا هي من بين أعلى معدلات الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من السياسات والتدابير الزراعية للحد من التلوث، إلا أن الأنشطة الزراعية لا تزال تشكل أكبر ضغط بيئي على التنوع البيولوجي، وبدورها تساهم الزراعة الهولندية بأكثر من (17) مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويا، حيث ساهم قطاع الثروة الحيوانية (قطاع انتاج الألبان بالدرجة الأساس) بـ (66%) من إجمالي انبعاثات القطاع الزراعي، وفي ظل المسعى الحالي للوفاء باتفاقية باريس للمناخ سيحتاج القطاع الزراعي الهولندي إلى خفض الانبعاثات بمقدار

(1) Actu Environnement : Agriculture Intensive, 17/02/2024, 02 :52 PM, Sur le site : https://www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/agriculture_intensive.php4

(3.5) مليون طن في عام (2030) أي ما يعادل تقريبا (20.59%) من انبعاثاته الحالية، إلا أن هذه النسبة لازالت تمثل تحديا نظرا لأن الإمكانيات التقنية لخفض مستويات غازات الاحتباس الحراري في الجو لا زالت ضعيفة، كون أن جل الابتكارات التقنية والتكنولوجية الهادفة إلى امتصاص غازات الاحتباس الحراري أثبتت محدوديتها مع هذه المشكلة ليبقى السبيل الوحيد في ذلك هو خفض مستويات الانبعاث لهذه الغازات، وبصرف النظر عن التدابير الفنية والابتكارات التكنولوجية، هناك دعوة متزايدة في المجتمع لاتخاذ تدابير هيكلية، مثل الحد من الثروة الحيوانية، لضمان خفض مناسب لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الزراعة، حيث تعتبر تربية الحيوانات الهولندية من بين الأكثر كثافة في العالم، حيث أظهر قطاع تربية المواشي الهولندي تغيير هيكلي وتطورا ملحوظ في الإنتاجية في العقود الأخيرة، كما هو موضح في الشكل الموالي، مما أدى إلى ظهور عدد أقل من المزارع ولكن أكبر حجما وأكثر تخصصا.

الشكل رقم (03-37): التغيير الهيكلي لقطاع تربية المواشي في هولندا للفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

CBS, 19/02/2024, 06: 19 PM, On the site:

<https://opendata.cbs.nl/#/CBS/en/dataset/80783eng/table?ts=1708350098474>

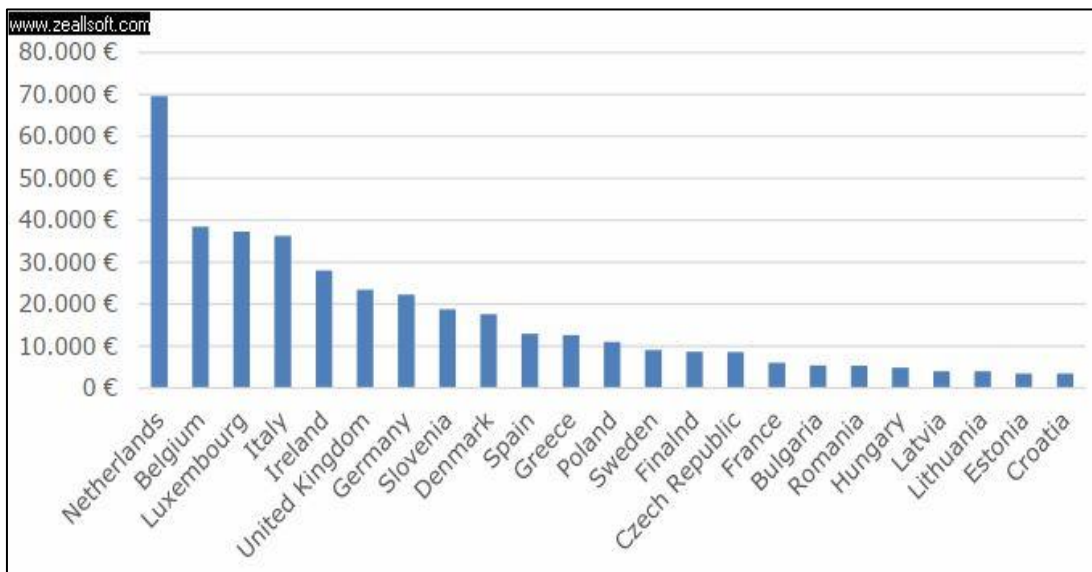
إن الانخفاض الكبير في عدد المزارع خلال الفترة (2023-2000) والذي قدر بـ (45.89%) صاحبه ارتفاع في عدد الأبقار حيث بلغت ذروتها سنة (2016) بـ (4062865) بقرة بعد أن كانت لا تتجاوز (3595583) بقرة سنة (2000)، حيث وبالرغم من الجهود الهولندية الرامية إلى الحد من زيادة الثروة الحيوانية والتي بدأت نتائجها في الظهور منذ سنة (2017) بانخفاض في عدد الأبقار وصل إلى حدود (3619078) بقرة سنة (2023) إلا أن المزارع الهولندية لازالت من بين الأعلى كثافة في العالم، مما زاد

المخاوف بشأن التأثيرات البيئية والاجتماعية الجسيمة المحتملة لها، ناهيك عن الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية والعشبية والتي تتعرض لمستويات خطيرة من الاستنزاف والتعرية مما يقلل من قدرتها الإنتاجية على المدى البعيد.

المطلب الثاني: ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية

إن قلة الأراضي وزيادة الكثافة السكانية في هولندا، أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية لمستويات غير مسبوقة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-38): سعر الهكتار الواحد من الأراضي الزراعية في دول الاتحاد الأوروبي



المصدر:

Dieuwertje Bosma, and others, (2022): Financing regenerative agriculture regenerative finance solutions to restore and conserve biodiversity, Van het Platform Duurzame Financiering, Netherlands, P 21, 21/02/2024, 08 :42 PM, On the site: <https://www.dnb.nl/media/adjnzhdz/web-financing-regenerative-agriculture-final.pdf>

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن سعر الهكتار من الأراضي الزراعية في هولندا يبلغ حوالي (70000) يورو، ليكون بذلك هو الأعلى من بين دول الاتحاد الأوروبي، ولعل هذا من بين الأسباب الرئيسية في اعتماد المزارعين نمط الزراعة المكثفة، لأنهم يرو فيها السبيل الوحيد لتغطية تكاليف الإنتاج وعلى رأسها تكلفة الأرض، كما أن ارتفاع أسعار الأراضي يجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تجسيد الزراعة المستدامة، لأن ذلك يتطلب من المزارعين الحصول على قروض كبيرة، ولضمان قدرتهم على سدادها لا مفر لهم من اللجوء إلى الزراعة المكثفة لتوليد إيرادات عالية على المدى القصير من أجل التمكن من الوفاء بالتزاماتهم المالية، ولحل هذه المشكلة لا بد من عدم الفصل بين القيمة المادية والحقيقة للأراضي الزراعية، أي أن الممارسات الزراعية المكثفة ستؤدي إلى تكثيف التربة واستنزافها مع

مرور الوقت مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على التنوع البيولوجي وجودة التربة والرفاهية الاجتماعية وكذا العوائد المالية على المدى الطويل، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة المادية للأرض بصورة أسرع من انخفاض قيمتها المالية، مما يخلق قيمة مالية للأرض منفصلة عن القيمة المادية الحقيقية لها، ولهذا يجب أن تكون القيمة المالية والبيئية للأرض مترابطة، وتتمثل إحدى الطرق لتحقيق ذلك في تحديد سعر عادل للأراضي الزراعية يأخذ في الاعتبار القيمة المالية والبيئية للأرض، ومن الأمثلة عن ذلك فرنسا حيث سنت قوانين تنظم أسعار الأراضي الزراعية لضمان عدم خضوعها لأسعار السوق، حيث ساعدت هذه القوانين على خفض أسعار الأراضي الزراعية في فرنسا إلى واحدة من أدنى الأسعار في الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، وعليه فإن التحول السليم نحو الزراعة المستدامة في هولندا مرهون بخفض أسعار الأراضي الزراعية حيث أن تقليل التكاليف المباشرة للأراضي سيخفف من العبء المالي للمزارعين، مما يرفع من ملاءتهم المالية ويزيد من فرص حصولهم على التمويل من مؤسسات القطاع المالي الذي يعتبر القاطرة التي توجه الأنشطة الزراعية نحو الاستدامة من خلال تخصيص التمويل للمشاريع التي تراعي العوامل البيئية والاجتماعية.

المطلب الثالث: التحديات التمويلية

كما سبق وأشرنا بأن القطاع المالي يعتبر القاطرة التي توجه الأنشطة الزراعية نحو الاستدامة من خلال تخصيص التمويل للمشاريع التي تراعي العوامل البيئية والاجتماعية، إلا أن الواقع الهولندي لغاية سنة (2017) لا يعكس ذلك، حيث ورغم كل المبادرات واللوائح التنظيمية التي تنص على حماية التحول نحو الزراعة المستدامة، إلا أن المؤسسات المالية الهولندية ترى بأن تمويل المشاريع الزراعية المستدامة ينطوي على مخاطر عدم اليقين بربحية نماذج الأعمال المستدامة ومخاطر انقلاية جسيمة نتيجة التغيرات المستمرة في اللوائح التنظيمية للزراعة المستدامة، ناهيك عن التناقض الذي تحمله بعض هذه اللوائح خاصة فيما يتعلق باستخدام الأسمدة ومستويات الانبعاث المقبولة للغازات الدفيئة، بالإضافة إلى ذلك فإن الزراعة المستدامة لا تتماشى مع نموذج العائد والخطر التقليدي الذي تتبناه المؤسسات المالية الهولندية، خاصة وأن المزارع المستدامة وفي المراحل الأولى من الانتقال نحو الزراعة المستدامة تتميز بالصغر الكبير في حجمها مما يجعلها غير مؤهلة للتمويل من قبل البنوك، فضلا إلى أنها تحتاج إلى أفق استثماري طويل للإيتاء بثمارها الأمر الذي يتنافى مع رغبة البنوك الهولندية التي تفضل العائد السريع، مما شكل فجوة تمويلية على الاستثمارات الزراعية المستدامة سنة (2017)، لذا من المهم تحليل هذه الفجوة التمويلية لمعرفة القيمة الاجمالية لاحتياجات التمويل الزراعي المستدام غير المغطاة

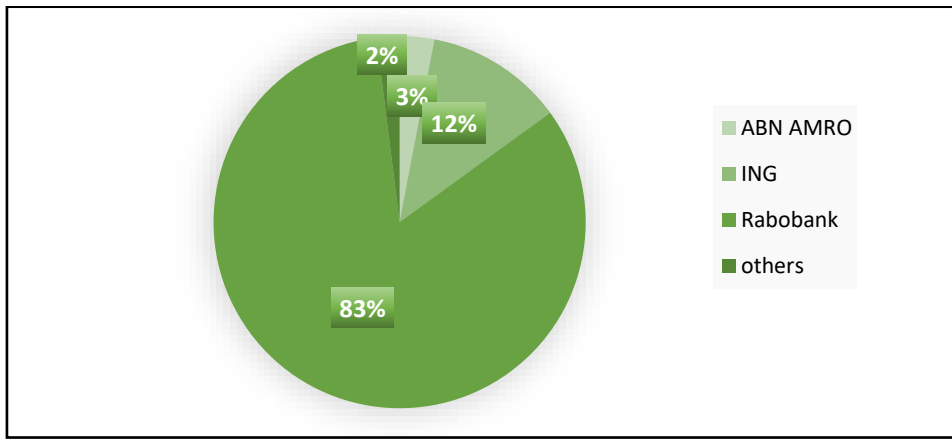
⁽¹⁾ Dieuwertje Bosma, and others, (2022): Financing regenerative agriculture regenerative finance solutions to restore and conserve biodiversity, Van het Platform Duurzame Financiering, Netherlands, P 20-21, 22/02/2024, 09 :03 AM, On the site: <https://www.dnb.nl/media/adjnzhdz/web-financing-regenerative-agriculture-final.pdf>

للمؤسسات الزراعية ذات القدرة على الاستمرار مالياً، وسنستهل هذا التحليل بوصف مختصر للبيئة المالية الزراعية في هولندا ومن تم تحليل العناصر الأساسية المشكلة لهذه الفجوة التمويلية.

الفرع الأول: أهم معالم البيئة المالية الزراعية في هولندا

بالرغم من وجود أنواع عديدة من مقدمي الخدمات المالية في هولندا، إلا أن القطاع الزراعي الهولندي يعتبر من القطاعات الموجهة نحو البنوك، أي أن البنوك هي الفاعل الرئيسي في تمويل الأنشطة الزراعية، حيث يخدم سوق الائتمان الزراعي بالكامل تقريباً ثلاثة بنوك أساسية هي: (ABN AMRO; ING; Rabobank) حيث تتقاسم هذه البنوك الحصة السوقية لقطاع الزراعة الهولندي فيما بينها على النحو التالي:

الشكل رقم (03-39): تقسيم الحصة السوقية لقطاع الزراعة الهولندي بين البنوك



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, P 28, 22/02/2024, 11 :33 AM, On the site:
https://www.ficompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agri-food_sectors_Netherlands.pdf

كما لا تعتبر الأسهم أداة مالية مثلى للتمويل الزراعي في هولندا، حيث تلاقي هذه الأداة رواجاً في الشركات الزراعية الناضجة فقط، والتي غالباً ما تحقق عوائد سنوية تبلغ حوالي (10%) وأفق استثماري أقصر من القروض المصرفية الزراعية التي تتراوح عادة من ثلاثة إلى خمسة سنوات، ولذلك فإن هذا الشكل من التمويل ليس شائعاً في الزراعة الهولندية، حيث تولد المؤسسات الزراعية عوائد منخفضة على الأسهم وعادة ما يكون لها دورة استثمار أطول بكثير من خمسة سنوات.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، فقد أفاد تقرير صادر عن بنك الاستثمار الأوروبي بعنوان الاحتياجات المالية في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في هولندا، بأن هنالك أربع محركات رئيسية تدفع الطلب على التمويل في القطاع الزراعي الهولندي تتمثل في:

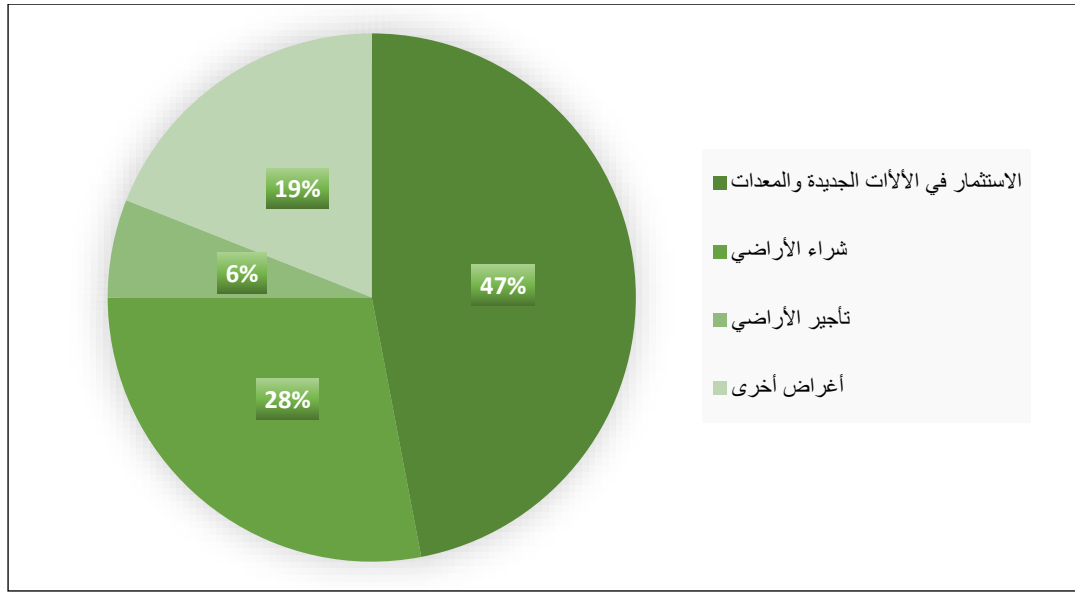
- **الانتقال بين الأجيال:** استنادا على هيكل الشيوخوخة، قد يخضع ما يصل إلى (20000) مزرعة إلى نقلها إلى الجيل القادم من المزارعين، الأمر الذي يتطلب قدرا كبيرا من التمويل لشراء أصول الجيل المتقاعد؛
- **توسيع المزارع:** يستفيد المزارعون عن طريق توحيد المزارع من وفورات الحجم، وهذا يعني استثمارات كبيرة في زيادة الطاقة الإنتاجية؛
- **الاستثمارات الخاصة بالقطاعات الفرعية:** حيث تتطلب القطاعات الفرعية تمويلا إضافيا، على سبيل المثال تتطلب زراعة البستنة بنية تحتية مكثفة للاستثمارات مما يؤثر على الطلب العام على التمويل؛
- **التغييرات التنظيمية والسياسية:** من المرجح أن تؤدي استراتيجيات الزراعة المستدامة الوطنية إلى زيادة الطلب على التمويل من قبل قطاع الزراعة حيث أن هناك حاجة إلى استثمارات إضافية للاستجابة لعوامل الاستدامة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: تحليل وتقدير الفجوة التمويلية للقطاع الزراعي الهولندي لسنة (2017)

بسبب اللوائح التنظيمية والبرامج الرامية إلى الزامية التحول نحو الزراعة المستدامة، ظهرت فجوة تمويلية نتيجة تخوف البنوك الهولندية من تمويل مشاريع الزراعة المستدامة، حيث قدرت هذه الفجوة بما يتراوح ما بين (72,9 و3027) مليار يورو، حيث كانت الحصة الأكبر فيها لطلبات التمويل المتوسطة وطويلة الأجل التي كان الغرض منها تمويل الاستثمارات في الآلات والمعدات والمرافق الجديدة من أجل الانتقال السلس نحو الزراعة المستدامة، كما هو موضح في الشكل التالي:

⁽¹⁾ Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, P 28, 22/02/2024, 11 :33 AM, On the site: https://www.fiocompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Netherlands.pdf

الشكل رقم (03-40): الغرض من طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)



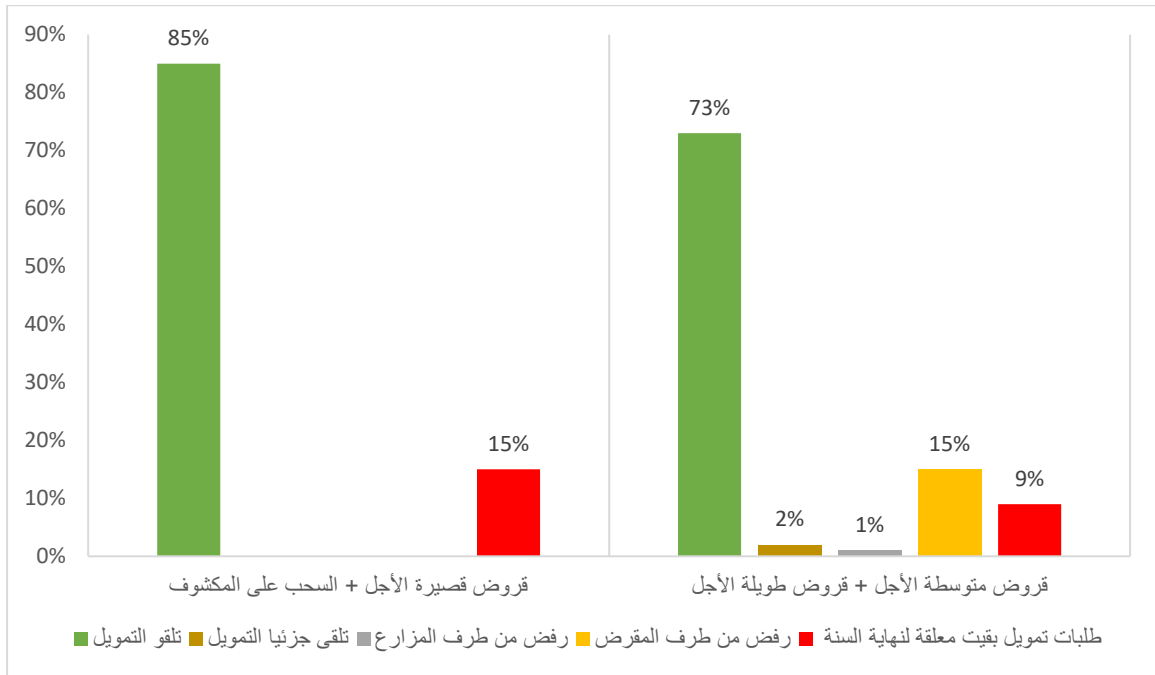
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, P 17, 22/02/2024, 03 :17 PM, On the site:

https://www.fiocompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Netherlands.pdf

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن هنالك استجابة قوية من طرف المزارعين الهولنديين للتحويل نحو الزراعة المستدامة، وهذا ما تعكسه طلبات التمويل الموضحة في الشكل أعلاه، حيث يمكن تفسير بلوغ طلبات التمويل للاستثمار في الآلات والمعدات نسبة (47%) هو السعي لاعتماد تكنولوجيات حديثة وأكثر استدامة لتحسين إدارة الأراضي والمحاصيل وتقليل الاعتماد على الموارد الغير متجددة، كما يعزى بلوغ طلبات التمويل لحيازة الأراضي نسبة (28%) إلى الرغبة في توسيع المزارع لزيادة الإنتاج، كما قد يكون الغرض من تأجير الأراضي هو الاهتمام بنماذج الزراعة المشتركة أو استخدام الأراضي بشكل أكثر فعالية من خلال التأجير مما يدعم التنوع البيئي ويجسد الممارسات الزراعة المستدامة، فضلا عن ذلك فإن الاستثمار في كل من الآلات والمعدات، شراء وتأجير الأراضي في الغالب ما يحتاج إلى تمويل من متوسط إلى طويل الأجل، وفي هذا السياق أفادت شبكة بيانات المحاسبة الزراعية (FADN) بأن حوالي (90%) من طلبات التمويل الزراعي في هولندا سنة (2017) هي عبارة عن قروض متوسطة وطويلة الأجل، والشكل الموالي يظهر نتائج طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي لسنة (2017).

الشكل رقم (03-41): نتائج طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)



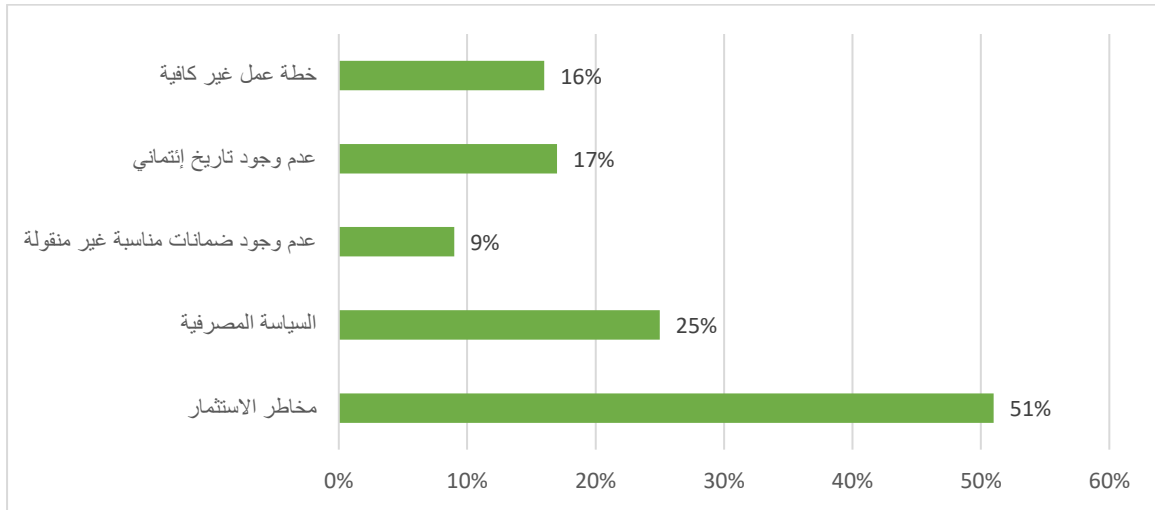
Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, P 24, 22/02/2024, 10 :43 PM, On the site: https://www.fiocompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Netherlands.pdf

يوضح الشكل أعلاه، نتائج طلبات التمويل المجدية والغير ملابة في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)، والتي تمثل في مجموعها طلبات التمويل لـ (28%) من المزارعين الهولنديين، والتي كان (90%) منها طلبات تمويل متوسطة وطويلة الأجل، حيث تلقى (75%) منها فقط التمويل (73%) بشكل كلي، (2% بشكل جزئي)، حيث أوضح تقرير بنك الاستثمار الأوروبي حول الاحتياجات المالي في قطاعي الزراعة والأغذية الزراعية في هولندا بأن فجوة التمويل هذه تتعلق بشكل رئيسي بالقروض طويلة الأجل للمزارع صغيرة الحجم، والتي يعزى نحو (22.3%) منها إلى المزارعين الشباب، حيث كانت نسبة طلبات التمويل من المزارعين الذين تقل أعمارهم عن (40) سنة (29%) من طلبات القروض المرفوضة والمجدية، كما ارتبطت الدوافع العامة لهذه الفجوة التمويلية بعدد من التحديات الرئيسية التي يواجهها المزارعون والتي عادة ما تمنع البنوك من قبول منح التمويل، بما في ذلك:

- المستوى المحدود من الأموال الخاصة المتاحة لضمان الملاءة المالية حيث تطلب البنوك الهولندية نسبة ملاءة تبلغ (30%)، ناهيك عن الحاجة الكبيرة للأموال الخاصة بالنسبة للمزارعين الشباب الذين يجب عليهم شراء حصة أباءهم أو الورثة من المزارع العائلية لإتمام عملية نقل الملكية والتي

- إن تمت عادة ما تصبح ملاءة المزرعة عند الحد الأدنى، مما يجعل من الصعب الحصول على التمويل من البنوك لمزيد من الاستثمارات بالإضافة إلى نقص الضمانات؛
- هامش ربح منخفض في حالة المزارع العائلية صغيرة الحجم، حيث تحتاج إلى زيادة الاستثمار من أجل الاستفادة من وفورات الحجم، وفي الوقت نفسه فإن هامش الربح المنخفضة تنثني البنوك عن توفير الموارد المالية اللازمة، مما قد يخلق حلقة مفرغة لا تسمح بحدوث تغيير هيكلية؛
 - تصور البنوك لمخاطر عالية في تمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة، نظرا لكون هذا النهج الزراعي لم يختبر بعد ولا يضمن تدفقات نقدية جيدة وعوائد على الاستثمار، حيث تعتبر مخاطر الاستثمار من أكثر أسباب رفض طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-42): أسباب رفض طلبات التمويل في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, P 25, 22/02/2024, 11 :33 AM, On the site:

https://www.fiocompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Netherlands.pdf

حيث يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن مخاطر الاستثمار هي من أكثر أسباب رفض منح التمويل تليها السياسة المصرفية وعدم وجود تاريخ ائتماني، وهذا راجع إلى انخفاض شهية البنوك للاستثمار في تمويل الابتكار والاستثمارات التكنولوجية اللازمة للامتثال للتغيرات السياسية والتنظيمية الهادفة إلى التحول نحو الزراعة المستدامة، والتي تكون في الغالب في شكل شركات ناشئة، حيث أشارت الدراسات إلى أن الرفض الذي تواجهه الشركات الناشئة ذات الأفكار المبتكرة هو نتيجة افتقارها لتاريخ ائتماني.

الجدول رقم (03-19): الفجوة التمويلية حسب حجم المزرعة في القطاع الزراعي الهولندي خلال سنة (2017)

الوحدة: مليون يورو

المجموع			قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل	السحب على المكشوف
الحد الأعلى	مزارع صغيرة الحجم	1276	83	202	915	75
	مزارع متوسطة الحجم	1431	11	20	1034	87
	مزارع كبيرة الحجم	321	33	52	189	47
	المجموع	3027	226	454	2138	209
الحد الأدنى	مزارع صغيرة الحجم	308	17	42	2138	16
	مزارع متوسطة الحجم	346	23	42	263	18
	مزارع كبيرة الحجم	75	7	11	48	1
	المجموع	729	47	95	544	44

المصدر:

Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, P 38, 23/02/2024, 08 :06 AM, On the site:

https://www.fiocompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Netherlands.pdf

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ارتباط الفجوة التمويلية للقطاع الزراعي الهولندي بالمزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي عانت من فجوة تمويلية إجمالية قدرت بـ (89%)، مقارنة بـ (11%) للمزارع كبيرة الحجم، حيث تعلقَت هذه الفجوة باحتياجات التمويل المتوسطة وطويلة الأجل بقيمة (2.592) مليار يورو، منها (2.351) مليار للمزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم، و(241) مليون للمزارع كبيرة الحجم، بينما لم تتجاوز الفجوة التمويلية المتعلقة بالقروض قصيرة الأجل والسحب على المكشوف قيمة (436) مليون يورو منها (355) مليون يورو للمزارع الصغيرة ومتوسطة الحجم (81) مليون يورو للمزارع كبيرة الحجم.

إن كل هذه التحديات التمويلية التي تواجهها الزراعة المستدامة في هولندا، تقود إلى ضرورة إعادة هيكلة النظام المالي الهولندي من خلال ابتكار آليات وأدوات تمويلية مستحدثة ومكيفة لتخطي تحديات الزراعة المستدامة في البلاد، والتمكن من تخصيص التمويل نحو الاستثمارات التي تساهم بشكل إيجابي في تحقيق الزراعة المستدامة أو ما يسمى بالتمويل الزراعي المستدام.

المبحث الثالث: الابتكارات المالية المحققة للتمويل الزراعي المستدام في هولندا

إن طلبات التمويل المجدية وغير الملباة للاستثمارات الزراعية المستدامة كشفت عن محدودية مساهمة أساليب التمويل التقليدية السائدة في هولندا على تمويل الزراعة المستدامة، مما يبرز الحاجة إلى استحداث آليات وأدوات تمويلية قادرة على تعبئة التمويل الزراعي المستدام وتجاوز تحديات الاستدامة الموضحة في المبحث السابق، وعليه سيسلط هذا المبحث الضوء على أبرز الابتكارات المالية التي ساهمت في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا، حيث سيتم التطرق فقط للابتكارات المالية التي تكون ممثلة إما لمبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة أو مبادئ خط الاستواء أو مبادئ الاستثمار المسؤول.

المطلب الثاني: الابتكارات المالية لبنك (Rabo) و(ING)

يغطي كل من بنك (Rabo) و(ING) معا حوالي (95%) من احتياجات التمويل للقطاع الزراعي الهولندي، مما يجعلهما من أكثر المؤسسات المالية التي يعول عليها في الدفع بعجلة التحول نحو الزراعة المستدامة من خلال تخصيص التمويل للاستثمارات الزراعية التي تراعي عوامل الاستدامة (ESG)، بناء عليه سيتناول هذا المطلب الابتكارات المالية التي اعتمدها كل من بنكي (Rabo) و(ING) في تحقيق التمويل الزراعي المستدام ومنه دعم التحول نحو الزراعة المستدامة.

الفرع الأول: السندات الخضراء وقروض الاستدامة لبنك (Rabo)

تأسس بنك (Rabo) في هولندا سنة (1898) كبنك تعاوني يركز على دعم المجتمعات الريفية والزراعية، ويعد أحد البنوك الرائدة عالميا في مجال التمويل الزراعي وأول بنك هولندي انظم الى اتفاقية مبادئ الخدمات المصرفية المستدامة، بدأ بنك (Rabo) في دمج الاستدامة في أنشطته منذ بداية التسعينيات متأثرا بالتحديات البيئية المتزايدة مثل التغير المناخي وتدهور التربة، كما أطلق البنك سنة (2014) استراتيجية (Banking for Food) التي تهدف إلى تحسين الإنتاج الغذائي العالمي عبر الاستثمار في الزراعة المستدامة والحلول المبتكرة لتحسين كفاءة الموارد الطبيعية.

1. استراتيجية (Banking for Food) لبنك (Rabo)

استراتيجية (Banking for Food) هي خطة طويلة الأجل أطلقها بنك (Rabo) سنة (2014) لمواجهة التحديات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والاستدامة الزراعية، من خلال دعم التحول نحو أنظمة غذائية زراعية أكثر استدامة مع تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحسين رفاه المجتمعات الريفية والزراعية⁽¹⁾.

(1) Rabobank: Banking4Food, 29/11/2024, 09:37 AM, on the site: <https://www.rabobank.nl/en/about-us-in-short/our-focus/banking4food>

1.1. المبادئ الرئيسية لاستراتيجية (Banking for Food)

ترتكز استراتيجية (Banking for Food) على المبادئ التالية: ⁽¹⁾

- التعاون والشراكات: وذلك من خلال:
- العمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والشركات لتطوير الحلول المستدامة؛
- اعداد برامج مشتركة مع منظمات مثل الأمم المتحدة لتعزيز التنمية الريفية وحماية البيئة.
- تعزيز الممارسات الموجهة نحو الابتكار: عن طريق:
- تقديم حوافز مالية للمزارعين الذين يطبقون ممارسات صديقة للبيئة؛
- تمويل المشاريع التي تعزز التنوع البيولوجي وتقلل استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية.
- الاستثمار في المجتمعات المحلية: لتحسين رفاه صغار المزارعين والمجتمعات الريفية من خلال توفير تمويل ميسر وبرامج تدريبية.

2.1. أهداف استراتيجية (Banking for Food)

تهدف استراتيجية (Banking for Food) إلى: ⁽²⁾

- تعزيز الإنتاجية الزراعية المستدامة من خلال مساعدة المزارعين على زيادة محاصيلهم باستخدام تقنيات زراعية مبتكرة؛
- تقليل الأثر البيئي عن طريق تشجيع الممارسات الزراعية التي تقلل من انبعاثات الكربون وتحمي التنوع البيولوجي؛
- تحسين سلاسل القيمة الغذائية لتسهيل الوصول إلى الأسواق وزيادة كفاءة سلاسل التوريد الغذائي؛
- تحقيق الأمن الغذائي العالمي لضمان توفير الغذاء الكافي والمغذي للعدد المتزايد من سكان العالم.

2. تمويل استراتيجية (Banking for Food)

اعتمد بنك (Rabo) في تمويل استراتيجية (Banking for Food) بالأساس على السندات الخضراء والقروض المستدامة كما هو موضح فيما يلي:

⁽¹⁾ Rabobank: The financial model helping farmers become more sustainable, 29/11/2024, 10:03 AM, on the site: <https://www.rabobank.com/about-us/rabo-partnerships/news/011232815/the-financial-model-helping-farmers-become-more-sustainable>

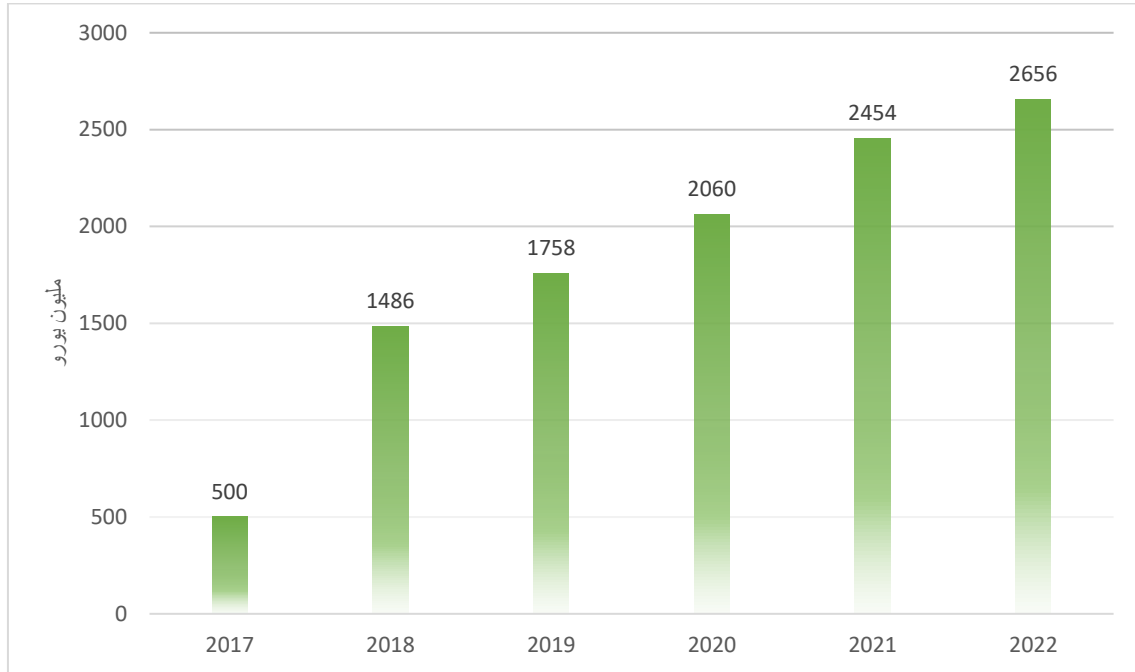
⁽²⁾ Rabobank: Towards a future-proof food system, 29/11/2024, 10:41 AM, on the site: <https://www.rabobank.com/about-us/sustainability/food-system-transition?query=&tab=knowledge&page-number=1&page-size=3&type=text>

1.2. السندات الخضراء لبنك (Rabo)

أصدر بنك (Rabo) أول سند أخضر سنة (2017) بهدف جمع رؤوس الأموال لمحفظه قروض الاستثمارات الزراعية المستدامة، وذلك بما يتوافق مع الركائز الأساسية الأربعة لمبادئ السندات الخضراء الصادرة عن (ICMA) والمتمثلة في:⁽¹⁾

- استخدام العائد: يتم تخصيص عوائد طرح السندات الخضراء لمحفظه قروض الاستثمارات الزراعية المستدامة الجديدة والجاري تنفيذها، والمؤهلة للتمويل من خلال امتثالها لمبادئ خط الاستواء لضمان توجيه عوائد الطرح للمشاريع الزراعية التي تراعي عوامل (ESG)، مما يشجع المستثمرين المهتمين بقضايا الاستدامة للإقبال على الاستثمار في هذه السندات التي بدورها تعتبر أحد أكثر الابتكارات المالية قدرة على تعبئة التمويل الزراعي المستدام كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-43): حجم الإصدار السنوي للسندات الخضراء لبنك (Rabo) خلال الفترة (2017-2022)



المصدر:

Rabobank, (2020): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, P20, 30/11/2024, 09:52 AM, on the site: <https://media.rabobank.com/m/3ad90ccc464e1021/original/ESG-Facts-Figures-2020-EN.pdf>

Rabobank, (2021): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, P25, 30/11/2024, 10:11 AM, on the site: <https://media.abobank.com/m/43dd3d744e53220d/original/ESG-Facts-Figures-2021-EN.pdf>

Rabobank, (2022): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, P18, 30/11/2024, 10:28 AM, on the site: <https://media.rabobank.com/m/7515610034797f33/original/ESG-Facts-Figures-2022-EN.pdf>

يتضح من خلال الشكل السابق أن حجم الإصدار السنوي للسندات الخضراء لبنك (Rabo) خلال الفترة (2017-2022)، يشير إلى تطور ملحوظ يعكس استجابة تدريجية وتكيف مع متطلبات التمويل

⁽¹⁾ Rabobank: Sustainable funding instruments, 30/11/2024, 10:56 AM, on the site:

<https://www.rabobank.com/about-us/investor-relations/funding-and-capital/sustainable-instruments>

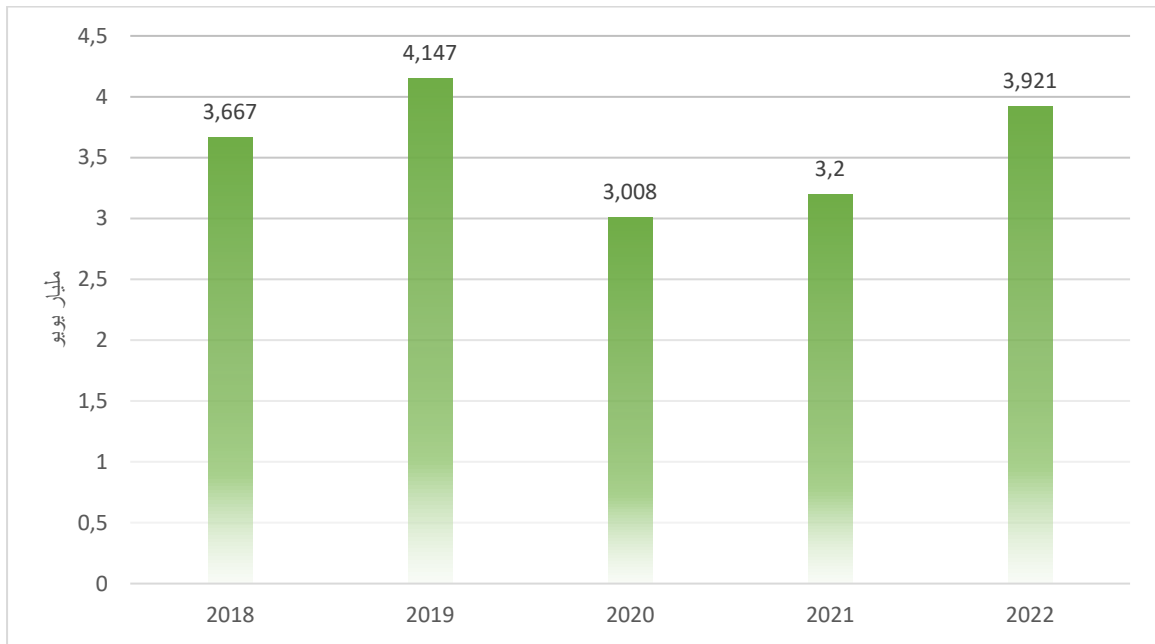
المستدام، وذلك بعد أن كان حجم الإصدار خلال أول سنة في حدود (500) مليون يورو، مما يعكس التحديات التي واجهها بنك (Rabo) في تمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة كطول افق العائد الاستثماري إضافة إلى المخاطر العالية لعدم اليقين بشأن نجاح هذه الاستثمارات، ليشهد بعدها حجم الإصدار قفزة نوعية وذلك بداية من سنة (2018) أين بلغ قيمة (2.65) مليار يورو سنة (2022) أي بمعدل نمو قدر بـ (431.2%) مقارنة بسنة (2017) وهذا راجع بالأساس إلى الرواج الذي لاقت هذه الأداة التمويلية خاصة لدى فئة المستثمرين المهتمين بقضايا الاستدامة فضلا عن نضوج سوق السندات الخضراء، كما يعكس أيضا هذا التطور في حجم إصدار السندات الخضراء دور الابتكار المالي في سد الفجوة التمويلية وتحفيز الانتقال نحو الزراعة المستدامة.

- **تقييم واختيار المشروع:** يتولى قسم تمويل المشاريع الزراعية في البنك مسؤولية تمويل مشاريع الزراعة المستدامة بالتعاون مع قسم الاستدامة، من خلال تقديم توصيات إلى قسم الخزنة بشأن المشاريع المؤهلة التي ينبغي تخصيصها للمحفظة على أساس سنوي؛
- **إدارة العائد:** طوال فترة استحقاق السندات الخضراء يقوم بنك (Rabo) بموازنة العوائد بمبلغ مكافئ من القروض الموجهة للاستثمارات الزراعية المستدامة وذلك على أساس المحفظة، بمعنى أن البنك يقوم بتوجيه عوائد طرح السندات الخضراء في شكل قروض لتمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة بحيث تدار هذه العملية على مستوى محفظة القروض وليس على أساس كل قرض بشكل فردي، كما يحتفظ البنك بنسبة أصول تفوق الخصوم بنسبة لا تقل عن (130%) مما يضمن في حال تأثر القروض بشكل غير متوقع أو في حالة عدم تطابق أجال الاستحقاق احتفاظ البنك أو استثماره وفقا لتقديره الخاص الرصيد المتبقي من عوائد الطرح التي لم يتم تخصيصها؛
- **اعداد التقارير:** تكون تقارير استخدام العائد متاحة للمستثمرين في غضون عام واحد من اصدار السندات الخضراء وسنويا بعد ذلك حتى يتم تخصيص العائد بالكامل، كما يتتبع بنك (Rabo) تخصيص العائد ويقدم تقرير عن نسبة عوائد السندات المخصصة، وكذلك عن الحجم المتبقي في محفظة السندات الخضراء، وكجزء من التقرير يتم ذكر فئات الاستثمارات المستدامة الموجودة بموجب إرشادات هيئات التمويل المستدام ذات الصلة التي تمثل لها هذه الاستثمارات بالإضافة إلى الكشف على المعلومات التي تخص طبيعة الاستثمارات كالنفقات الرأسمالية وحصة الاستثمارات الجديدة مقابل الاستثمارات المعاد تمويلها بقدر ما تسمح به السرية.

2.2. قروض الاستدامة لبنك (Rabo)

قدم بنك (Rabo) أول قرض استدامة سنة (2018)، وهو عبارة عن قرض طويل أجل يمنح بنفس شروط القروض التقليدية وبمعدلات فائدة ميسرة لا تتجاوز (3%) للاستثمارات التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة والتي من شأنها دعم التحول نحو الزراعة المستدامة، حيث لاقى هذا القرض رواج كبير في أوساط المزارعين نظرا لعدم ربط معدل الفائدة بأداء الاستدامة للمشروع (على عكس القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING))، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-44): حجم قروض الاستدامة التي قدمها بنك (Rabo) خلال الفترة (2017-2022)



المصدر:

Rabobank, (2020): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, P20, 30/11/2024, 09:52 AM, on the site:

<https://media.rabobank.com/m/3ad90ccc464e1021/original/ESG-Facts-Figures-2020-EN.pdf>

Rabobank, (2021): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, P25, 30/11/2024, 10:11 AM, on the site:

<https://media.abobank.com/m/43dd3d744e53220d/original/ESG-Facts-Figures-2021-EN.pdf>

Rabobank, (2022): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, P18, 30/11/2024, 10:28 AM, on the site:

<https://media.rabobank.com/m/7515610034797f33/original/ESG-Facts-Figures-2022-EN.pdf>

يظهر الشكل أعلاه حجم قروض الاستدامة التي قدمها بنك (Rabo) خلال الفترة (2018-2022) والتي شهدت تقلبا ملحوظا يعكس تفاعل البنك مع المتغيرات الاقتصادية، البيئية وحتى الاجتماعية، حيث سجلت سنة (2019) أعلى حجم لقروض الاستدامة الممنوحة وذلك بـ (4.147) مليار يورو مما يعكس تركيز البنك على تمويل الاستثمارات الزراعية المستدامة وذلك استجابة لزيادة الطلب على التمويل وكذا تعزيز السياسات الداعمة للتحول نحو الزراعة المستدامة، وفي المقابل انخفض حجم قروض الاستدامة الممنوحة سنة (2020) إلى حدود (3.008) مليار يورو حيث يمكن تفسير هذا التراجع بتأثير جائحة (COVID-19) على اضعاف الاستثمار في القطاعات المستدامة، لتعود بعدها الأرقام في الارتفاع

التدريجي خاصة في سنتي (2021-2022) لتصل إلى حدود (3.2 و3.921) مليار يورو على التوالي، مما يعكس استعادة الاقتصاد لعافيته بشكل تدريجي، وكذا زيادة قدرة البنك على التكيف مع تحديات البيئة المحيطة مع الحفاظ على الالتزام بالتحول نحو الزراعة المستدامة.

الفرع الثاني: القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING)

بنك (ING) أو (International Netherlands Group) هو أحد أبرز المؤسسات المالية الهولندية، مقره أمستردام، تأسس سنة (1991) نتيجة اندماج بنك (Nationale-Nederlanden) وشركة التأمين (NMB Postbank Group)، ليصبح بذلك أحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية لملايين الأفراد والشركات في أكثر من (40) دولة حول العالم.

بالرغم من بلوغ الحصة السوقية لبنك (ING) نسبة (12%) من سوق الائتمان الزراعي في هولندا، مما عزز من مكانته كأحد أبرز الجهات الممولة للقطاع الزراعي على الصعيد الوطني، إلا أنه كان أحد أبرز البنوك التي عارضت تمويل التحول نحو الزراعة المستدامة، خاصة للمشاريع والمؤسسات الناشئة نظرا لانطوائها على درجة مخاطر مرتفعة، ناهيك عن افتقارها لجدارة ائتمانية تمكنها من الحصول على التمويل، الأمر الذي ساهم في تقادم الفجوة التمويلية لسنة (2017)، ليستمر الوضع على حاله بالنسبة لبنك (ING) إلى غاية سنة (2019) أين انخرط البنك في اتفاقية مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة وكان من ضمن الـ (130) بنك الموقعين على هذه الاتفاقية التي تعتبر مبادئها الستة ملزمة التنفيذ لكل بنك منخرط فيها، وفي هذا الإطار عمل البنك منذ ذلك الحين على ابتكار منتجات وخدمات مالية تتماشى مع توجهه الجديد في دعم التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة بما يشمل التحول نحو الزراعة المستدامة، لتترجم هذه الجهود في القروض المرتبطة بالاستدامة، وهي عبارة عن قروض ترتبط بشروط ومعدلات فائدة تعتمد على تحقيق أهداف استدامة محددة، الفكرة الأساسية وراء هذا النوع من القروض هي تشجيع الشركات والمزارعين على تحسين أدائهم البيئي والاجتماعي عن طريق خفض معدلات الفائدة عند تحقيق أهداف استدامة معينة.

1. آلية عمل القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING)

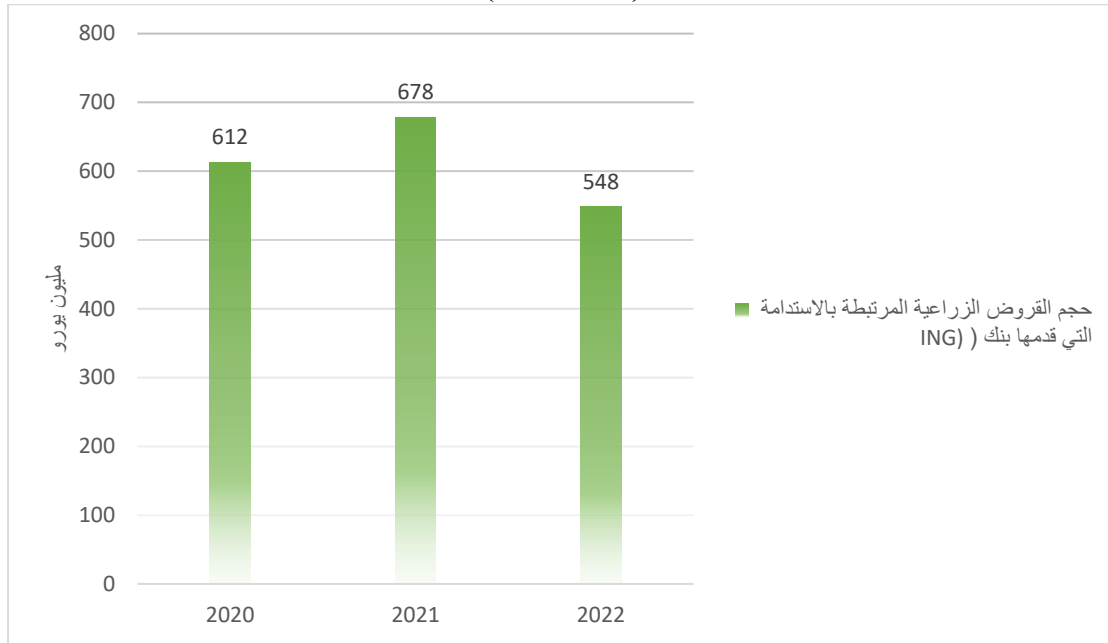
تتمثل آلية عمل القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING) أساسا فيما يلي:⁽¹⁾

- **تحديد أهداف الاستدامة:** يتم الاتفاق بين البنك وطالب التمويل (الشركات أو المزارعين) على مجموعة من الأهداف البيئية والاجتماعية التي يجب تحقيقها، وذلك بعد تقييم شامل للمشروع الزراعي بالتعاون بين الطرفين، لضمان وضع أهداف قابلة للتحقيق تتوافق مع خطة المشروع؛

⁽¹⁾ ING Bank : Sustainability-linked loans, 02/12/2024, 09:03 AM, on the site: <https://www.ingwb.com/en/sustainable-finance/sustainability-linked-loans>

- ربط معدل الفائدة بأداء الاستدامة: يتم تحديد معدل الفائدة ونسب زيادته أو نقصانه اعتماداً على مدى تحقيق المشروع لأهداف الاستدامة المتفق عليها؛
 - متابعة الأداء والتقييم: يتم تقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاستدامة بشكل دوري، إما من خلال تقارير الاستدامة التي يقدمها المقترض، أو من خلال طرف ثالث مستقل يقوم بالتحقق من البيانات لضمان الشفافية والمصادقية؛
- وتتجلى نتائج تطبيق هذه الآليات في حجم القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة التي قدمها بنك (ING) خلال الفترة (2020-2022) والموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-45): حجم القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة التي قدمها بنك (ING) خلال الفترة (2020-2022)



المصدر:

ING Bank, (2024) : Climate Progress Update, Annual Report, P71, 02/12/2024, 09:42 AM, on the site:

<https://www.ingwb.com/binaries/content/assets/insights/news/ing-climate-progress-update-2024.pdf>

يوضح الشكل أعلاه حجم القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة التي قدمها بنك (ING) خلال الفترة (2020-2022)، حيث يلاحظ أن حجم هذه القروض قد بلغ (612) مليون يورو سنة (2020) أي خلال أول سنة من اعتمادها، لتشهد بعدها سنة (2021) زيادة ملحوظة في حجم هذه القروض، أين بلغت (679) مليون يورو أي بمعدل نمو قدر بـ (10.94%) مقارنة بسنة (2020)، حيث تفسر هذه الزيادة بتزايد اهتمام بنك (ING) بتوسيع نطاق التمويل المستدام في هولندا وذلك بعد انضمامه إلى مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة سنة (2019)، لتشهد بعدها سنة (2022) انخفاض في حجم القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة، أين بلغت (548) مليون يورو أي بتراجع قدر بـ (19.29%) مقارنة بسنة (2021)، حيث يعود

هذا التراجع بالأساس إلى امتثال بنك (ING) على غرار جميع البنوك الهولندية إلى التوصيات الاستثنائية للجنة بازل في ظل جائحة (COVID-19) الصادرة في نهاية سنة (2021) والمتعلقة بالزام البنوك بزيادة مؤقتة لمعدل كفاية رأس المال قصد تمكينها من الصمود وتحمل الازمات الاقتصادية التي تتسبب فيها الجائحة.

عموما يمكن القول بأن حجم القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING) تعتبر منخفضة نسبيا خاصة إذا ما تمت مقارنتها مع حصة البنك في سوق التمويل الزراعي الهولندي والتي تمثل (12%)، ولعل من أبرز العقبات التي تواجه توسيع نطاق القروض الزراعية المرتبطة بالاستدامة لبنك هي الشروط التي يطلبها البنك خاصة تلك المتعلقة بإثبات الجدارة الائتمانية.

2. شروط بنك (ING) لمنح القروض المرتبطة بالاستدامة

قام بنك (ING) بتحديد مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب توفرها لمنح القروض المرتبطة بالاستدامة، وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف بيئية واجتماعية محددة من قبل المقترضين، حيث تتمثل هذه الشروط في:⁽¹⁾

- **إثبات الجدارة الائتمانية:** يعد إثبات الجدارة الائتمانية أحد الشروط الرئيسية التي يتبعها بنك (ING) لمنح القروض المرتبطة بالاستدامة، حيث يهدف من خلالها البنك إلى التأكد من قدرة طالب القرض على تحقيق إيرادات وأرباح تضمن له القدرة على سداد القرض وفق الجدول الزمني المتفق عليه، وذلك من خلال:

- اعداد خطة مالية متكاملة: يتعين على طالب التمويل تقديم خطة مالية شاملة تشرح الكيفية التي سيستخدم بها القرض وكيف سيساهم المشروع في تحقيق عوائد مالية كافية لسداد أصل القرض والفوائد، كما يجب أن تشمل الخطة المالية تقديرات بالإيرادات والتكاليف، وأهداف النمو على المدى القصير والمتوسط والطويل، وخطة للتدفق النقدي تبين متى وكيف سيتم سداد القرض؛

- خطة تحقيق أهداف الاستدامة وأثرها المالي: بما أن القروض المرتبطة بالاستدامة تركز على تحقيق أهداف الاستدامة، يجب أن تتضمن الخطة المالية كيفية تنفيذ هذه الأهداف وأثرها المتوقع على الأداء المالي، أي على سبيل المثال إذا كان الهدف هو تحسين كفاءة استهلاك المياه أو تقليل الانبعاثات الكربونية، فيجب تقديم تقديرات لكيفية تأثير هذه التحسينات على تقليل التكاليف، وزيادة الكفاءة، وتحقيق أرباح أعلى على المدى الطويل؛

- وجود احتياطي مالي لمواجهة المخاطر: من أجل حماية البنك والمقرضين من تقلبات السوق يفضل أن تتضمن الخطة المالية على احتياطات، مما يشكل عامل أمان للبنك لضمان

⁽¹⁾ ING Bank : ING speaks up for sustainability-linked finance, 02/12/2024, 11:07 AM, on the site: <https://www.ing.com/Newsroom/News/ING-speaks-up-for-sustainability-linked-finance.htm>

السداد في حالات التعثر، كما تعزز هذه الاحتياطات من ثقة البنك في قدرة المقترض على تجاوز تحديات السوق؛

- تقديم ضمانات مالية إضافية عند الحاجة: في حال لم تكن الجدارة المالية كافية، قد يطلب البنك من طالب القرض تقديم ضمانات إضافية مثل الأصول القابلة للرهن أو التزامات بضمانات شخصيات أو شركات أخرى، حيث تساعد هذه الضمانات في حماية البنك وضمان الوفاء بالقرض، خاصة إذا لم يتم تحقيق الأهداف المسطرة.
- **خطة الاستدامة:** يجب تقديم خطة مفصلة حول كيفية تحقيق أهداف الاستدامة تتضمن أهدافا زمنية واضحة، مثل تقليل انبعاثات الكربون بنسبة معينة خلال فترة معينة؛
- **التقييم والمتابعة:** يجب أن يوافق طالب القرض على متابعة أداء الاستدامة من قبل جهات خارجية معتمدة للتحقق من مدى تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المتفق عليها.

المطلب الثاني: صناديق الاستثمار المستدامة

تعد صناديق الاستثمار المستدامة أداة فعالة لتمويل الزراعة المستدامة، نظرا لأنها تجمع بين القدرة على جذب رأس المال، والكفاءة في تخصيص الموارد وكذا الالتزام بالأهداف البيئية والاجتماعية، مما يجعلها ركيزة أساسية في تحقيق التحول نحو نظام زراعي مستدام، وعليه سيتناول هذا المطلب أبرز صناديق الاستثمار المستدامة في هولندا مثل صندوق الأراضي الزراعية (ASR) وصندوق الاستثمار الزراعي المستدام اللذان يهدفان إلى تعبئة التمويل المستدام وتخصيصه للمشاريع الزراعية المستدامة.

الفرع الأول: صندوق الأراضي الزراعية (ASR)

صندوق الأراضي الزراعية (ASR) هو صندوق استثماري مواضعي هولندي، يسعى إلى تحقيق عوائد مالية مستدامة من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية، تم تأسيسه سنة (2015) من طرف شركات الاستثمار والتأمين في هولندا كصندوق دخل ونمو ذو نهاية مفتوحة، يتوافق صندوق (ASR) مع كل من مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI)، ومعايير اللائحة الأوروبية للإفصاح المالي المستدام (SFDR) وتعهد تمويل التنوع البيولوجي.

1. أهداف صندوق الأراضي الزراعية (ASR)

يهدف صندوق الأراضي الزراعية (ASR) إلى:⁽¹⁾

- تحقيق عوائد مالية مستدامة: يسعى الصندوق الأراضي الزراعية (ASR) لتحقيق عائد مالي مستدام للمستثمرين، وذلك من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية التي تدعم الممارسات صديقة

⁽¹⁾ ASR, (2021): CSR Annual Report 2021, P08-10, 04/12/2024, 10:23 AM, on the site:

<https://asrrealestate.nl/media/shblo2qe/220569-asr-dflf-2021-csr-annual-report-2.pdf>

- للبيئة كتقليل استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، تحسين جودة التربة وحمايتها وتنويع المحاصيل لدعم التنوع البيئي، حيث أن هذا التركيز على النمو المستدام يجعل الصندوق اختياراً مثالياً للمستثمرين المهتمين بتحقيق نمو مالي ودخل مستدام عبر الاستثمار في القطاع الزراعي، كما يسعى الصندوق أيضاً إلى تحقيق عائد مستهدف يقدر بحوالي (4%) سنوياً، من خلال الالتزام بتوليد قيمة مالية مستدامة عن طريق إشراك المزارعين في تطبيق مبادئ الزراعة المستدامة⁽¹⁾؛
- **تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة:** يمثل تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة أحد الأهداف الرئيسية للصندوق، حيث يعتبر استثماراً استراتيجياً يساهم في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في الزراعة الهولندية، بتركيزه على تطبيق "العقود المستدامة" التي تشجع المزارعين على اعتماد أساليب زراعية صديقة للبيئة، مثل تحسين خصائص التربة، وزيادة التنوع البيولوجي، وتقليل الانبعاثات الكربونية.
 - **دعم المزارعين الشباب:** يعمل الصندوق على دعم المزارعين الشباب من خلال توفير عقود إيجار تتناسب مع احتياجاتهم المالية، مما يتيح لهم الفرصة لدخول القطاع الزراعي دون الحاجة إلى استثمار كبير من رأس المال، هذا الدعم يعزز من فرص نجاح المزارعين الشباب ويساهم في تحقيق استدامة طويلة الأمد في المجتمع الزراعي.
 - **المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:** يسعى الصندوق إلى أن تكون أكثر من (80%) من محفظته متاحة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي، وقد حقق (97.8%) من هذا الهدف في نهاية عام (2021). من خلال استثمارات الأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الغذاء، مما جعله ركيزة أساسية يعول عليها في تعزيز قدرة النظام الزراعي الهولندي على تلبية احتياجات السكان.

2. آلية عمل صندوق الأراضي الزراعية (ASR)

- لكي يتمكن صندوق الأراضي الزراعية (ASR) من تحقيق أهدافه الموضحة، فإنه يعتمد بالأساس على:
- **الاستثمار في شراء وتأجير الأراضي الزراعية:** يعتمد صندوق (ASR) على استراتيجية استثمارية طويلة الأجل تتمثل في شراء الأراضي الزراعية وإعادة تأجيرها للمزارعين بمبالغ ميسرة ولفترات طويلة تصل إلى (50) سنة، شريطة التزامهم بالممارسات المستدامة في الزراعة، حيث ينظر إلى هذه الاستثمارات على أنها طريقة مستدامة لدعم القطاع الزراعي من خلال تحسين الوصول إلى الأراضي دون تحميل المزارعين أعباء الملكية المرتفعة، مما يتيح لهم استغلال مواردهم المالية في تقنيات وابتكارات زراعية تعزز الإنتاجية والاستدامة الزراعية التي كان العائق الأساسي وراء تجسيدها هو ارتفاع تكلفة ملكية الأراضي، مما يجعل المزارعين قادرين على تخصيص المزيد من رؤوس الأموال لتحسين جودة الأراضي وزيادة كفاءة العمليات الزراعية. وعليه فإن نهج الصندوق

⁽¹⁾ ASR, (2024): Factsheet ASR Dutch Farmland Fund, P02, 04/12/2024, 10:41 AM, on the site: <https://en.asrrealestate.nl/media/wy0bl2dg/asr-dflf-factsheet-q3-2024.pdf>

في الاستثمار في الأراضي الزراعية يمثل دعما هيكليا للقطاع الزراعي، إذ يعد نموذج تأجير الأراضي بديلا مرنا للتمويل التقليدي، يمكن المزارعين من الالتزام بمعايير الاستدامة البيئية والتغلب على تحديات ارتفاع الأراضي التي كانت تواجههم؛

- **تقديم الحوافز المالية:** إضافة إلى تأجير الأراضي الزراعية بأسعار ميسرة فإن صندوق (ASR) يقدم حوافز مالية للمزارعين الذين يتبنون ممارسات زراعية مستدامة من خلال نظام حوافز يتحصل من خلاله المزارعين على خصومات تصل إلى (10%) في الثلاث سنوات الأولى من العقد و (5%) في السنوات التالية، وذلك وفق نظام حوافز متفق عليه وموثق في عقد الإيجار، والذي يكون قائم إما على النتائج حيث يكافئ من خلاله المزارعين لتحقيق النتائج البيئية والاجتماعية المرغوبة والمتفق عليها، أو أن يكون قائم على الممارسات والتي يكافئ من خلاله المزارعين لالتزامهم بممارسات استدامة محددة⁽¹⁾.

- **التعاون مع المزارعين:** يتبنى صندوق (ASR) نهجا تعاونيا من خلال العمل مباشرة مع المزارعين لفهم احتياجاتهم الخاصة، قصد توفير حلول مخصصة تناسب ظروف كل مزارع، مما يسهل عملية الانتقال إلى الزراعة المستدامة، كما يعزز هذا التعاون من قدرة المزارعين على تنفيذ أساليب جديدة وتقنيات مبتكرة تساهم في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية المسطرة⁽²⁾.

3. النتائج المحققة لصندوق (ASR)

بلغت مساحة الأراضي التي يمتلكها صندوق (ASR) لغاية سنة (2022) ما يزيد عن (36000) هكتار أي ما يعادل (1.8) مليار يورو وهو ما يشكل حوالي (10%) من قيمة الاستثمارات الزراعية في الأراضي الهولندية، وهو ما مكن من:

2.3. تحسين الاستدامة البيئية:

- أظهرت التقارير السنوية أن مؤشرات الجودة البيئية للتربة في الأراضي التي يديرها صندوق (ASR) قد سجلت سنة (2022) تحسنا بنسبة (15%) مقارنة بسنة (2015)؛
- وفقا لمراقبات الاستدامة الخاصة بصندوق (ASR)، فقد تم تقليل استخدام الأسمدة الكيميائية بنسبة تصل إلى (20%) بين عامي (2015 و 2022)، مما أسهم في الحد من التلوث وزيادة التوازن الطبيعي في التربة.⁽³⁾

⁽¹⁾ ASR, How ASR Dutch Farmland Fund is helping Gaasterland gold grow, 04/12/2024, 10:57 AM, on the site: <https://en.asrrealestate.nl/investments/asr-dutch-farmland-fund/how-asr-dutch-farmland-fund-is-helping-gaasterland-gold-grow>

⁽²⁾ ASR, ASR Dutch Farmland Fund portfolio, 04/12/2024, 11:13 AM, on the site: <https://en.asrrealestate.nl/investments/asr-dutch-farmland-fund/portfolio>

⁽³⁾ ASR, (2022): ESG Annual Report 2022, P 12-16, 05/12/2024, 08:12 AM, on the site: <https://asrrealestate.nl/media/wd4kb4xgg/231643-asr-re-2022-esg-annual-report-5.pdf>

2.3. نمو الزراعة العضوية:

ارتفاع معدل الاعتماد على الزراعة العضوية في الأراضي الزراعية المؤجرة من (10%) عند إطلاق الصندوق، إلى (25%) سنة (2022)، كما يسعى الصندوق إلى بلوغ هذه النسبة (30%) سنة (2025) مما يشير إلى الالتزام طويل الأمد بتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة.⁽¹⁾

3.3. التأثير والاستقرار المالي

إن نظام الحوافز لصندوق (ASR) كان له أثر إيجابي في تحقيق استقرار مالي لنسبة كبيرة من المزارعين، حيث وبحسب التقارير السنوية للصندوق فإن (70%) من المستفيدين من هذه الحوافز وجدوا تحسنا في قدرتهم على الاستثمار في تحسين تقنياتهم الزراعية، كما لوحظ نمو بنسبة (12%) في الإنتاجية بين عامي (2017 و2022) في الأراضي المستأجرة، وهو ما يعكس تأثير الدعم المالي ايجابا على كفاءة العمل الزراعي.⁽²⁾

4.3. تعزيز التنوع البيولوجي

ساهم دعم صندوق (ASR) للممارسات الزراعية المستدامة في تعزيز التنوع البيولوجي، حيث أشارت التقارير السنوية للصندوق إلى أن نسبة (15%) من الأراضي الزراعية يتم تخصيصها لمساحات طبيعية تساهم في حفظ الحياة البرية وزيادة التنوع الحيوي المحلي.⁽³⁾

4. تقييم أثر (ESG) لصندوق (ASR)

لتعزيز فهم دور صندوق (ASR) في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، يمكن تحليل أهداف الاستدامة الاستراتيجية للصندوق منذ التأسيس إلى غاية نهاية سنة (2023)، والتي تغطي ثلاثة محاور رئيسية متمثلة في: الأهداف البيئية، الأهداف الاجتماعية، أهداف الحوكمة، كما هو موضح في الجدول التالي:

(1) . Ibid., P16.

(2) . Ibid., P20.

(3) . Ibid., P24.

الجدول رقم (20-03): أهداف الاستدامة الاستراتيجية لصندوق (ASR) لغاية سنة (2023)

الأهداف الاستراتيجية	الهدف 2023	تحقيق 2023
الأهداف البيئية	خفض انبعاثات الغازات الدفيئة	
	البصمة الكربونية (طن من مكافئ CO ₂ لكل هكتار)	15,3
	تخصيص الأراضي الزراعية المناسبة للطاقة المتجددة (عدد المشاريع/السنة)	5
	توسيع خطة خفض الانبعاثات (انبعاثات النيتروجين وجودة المياه)	تم تصميم الخطة
	التكيف مع تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي	
	التكيف مع المناخ (عدد المشاريع / السنة)	5
	إتاحة الأراضي الزراعية لتنمية المبادرات المستدامة والمحاصيل البديلة (هكتار)	100
	تحسين التنوع البيولوجي المحلي	تصميم الخطة
	المجتمع والمستأجرين	
	رضا المستأجر	7,6
الأهداف الاجتماعية	برنامج مشاركة المستأجرين النشطين (عدد الأحداث / السنة)	2
	تسهيل المزارعين الشباب (عدد الهكتارات من عقود إيجار الأراضي للمزارعين الشباب الجدد / السنة)	150
	تسهيل ونشر مؤشر الثقة الزراعية (عدد المنشورات / السنة)	4
	التنمية الشخصية	
	التدريب (% من الرواتب السنوية)	1,3%
	قابلية التوظيف المستدامة (% من الرواتب السنوية)	1%
	الممارسات التجارية السليمة	نعم
	التوافق مع إرشادات الاستدامة	نعم
	أهداف التنمية المستدامة	نعم
	أهداف الحوكمة	

المصدر:

ASR, (2023): ESG Annual Report 2023, P 05, 05/12/2024, 01:17 PM, on the site:
[file:///C:/Users/Monsif%20info/Downloads/ESG%20annual%20report_%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Monsif%20info/Downloads/ESG%20annual%20report_%20(1).pdf)

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن صندوق (ASR) يسعى من خلال أهدافه الاستراتيجية الى تخفيض الانبعاثات الكربونية وتحقيق استدامة بيئية طويلة الأجل، حيث تمكن هذا الأخير من خفض البصمة الكربونية إلى (15.3) طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار، وذلك في ظل السعي

لبلوغ الهدف الاستراتيجي المتمثل في (15.2) طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل هكتار نهاية (2023)، وفي الإشارة إلى الجهود المبذولة لتخصيص الأراضي الزراعية لمصادر الطاقة المتجددة، والتي تضمنت تنفيذ (3) مشاريع من أصل (5) مشاريع، وهو ما يعكس التحديات التي قد تواجه تحقيق الأهداف الاستراتيجية للصندوق مثل التحديات التنظيمية و العقبات المتعلقة بالحصول على التراخيص اللازمة أو حتى التحديات المالية واللوجستية المرتبطة بتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، ورغم عدم تحقيق الهدف بالكامل إلا أن تنفيذ (3) مشاريع يظهر التزاما حقيقيا نحو هذا التوجه، ومن جهة أخرى فإن الصندوق مساعي للتكيف مع تغير المناخ وتعزيز التنوع البيولوجي من خلال تنفيذ مشاريع مناخية و مبادرات للحفاظ على البيئة، ورغم أن الهدف كان تنفيذ (5) مشاريع مناخية سنويا، إلا أنه تم تحقيق (2) فقط، مما يبرز بعض التحديات في هذا المجال، ومع ذلك فإن تخصيص (43) هكتار من الأراضي للمبادرات المستدامة والمحاصيل البديلة يظهر مدى الالتزام بتشجيع التنوع البيولوجي حتى وإن لم يحقق الهدف الكامل البالغ (100) هكتار.

ومن جهة أخرى يوضح ذات الجدول اهتمام صندوق (ASR) برضا المستأجرين والمشاركة المجتمعية، حيث حصل الصندوق على تقييم رضا مستأجرين قدره (7.6) من أصل (7.5) كانت كهدف إستراتيجي، مما يشير إلى تحقيق رضا إيجابي، كما تم تنفيذ (3) فعاليات لبرامج مشاركة المستأجرين من أصل (2) كهدف استراتيجي، مما يعكس استجابة الصندوق للتفاعل مع مجتمع المستأجرين وزيادة دعمهم، علاوة على ذلك فإن عمل الصندوق على تيسير دخول المزارعين الشباب من خلال توفير الأراضي لهم قد تجاوز العدد المستهدف ليصل إلى (594) هكتار، مما يعكس دعم الصندوق لجيل جديد من المزارعين.

كما يولي أيضا صندوق (ASR) أهمية كبيرة للحوكمة كجزء أساسي من استراتيجيته في تحقيق الاستدامة، حيث تتضمن أهداف الحوكمة في الصندوق الالتزام بالممارسات التجارية السليمة، والتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) ومعايير اللائحة الأوروبية للإفصاح المالي المستدام (SFDR)، حيث أشار الجدول السابق إلى تحقيق الصندوق لهذه الأهداف، مما يعكس التزامه بتطبيق أعلى معايير الشفافية والمساءلة في إدارة موارده واستثماراته، كما يلعب هذا الالتزام دورا محوري في بناء الثقة مع المستثمرين وأصحاب المصلحة، حيث إن اتباع معايير الحوكمة الرشيدة يعزز من شفافية الصندوق ويمكنه من مواجهة التحديات المرتبطة بالاستدامة المالية والاجتماعية والبيئية، كما يدعم ذلك التزام الصندوق طويل الأمد بتوفير بيئة استثمارية آمنة ومسؤولة.

الفرع الثاني: صندوق الاستثمار الزراعي المستدام

صندوق الاستثمار الزراعي المستدام هو صندوق استثماري مواضيي هولندي تأسس سنة (2021) من طرف شركة (Nationaal Groenfonds) كصندوق دخل ونمو ذو نهاية مغلقة، وكجزء من التزام الحكومة الهولندية بتسريع وتيرة الاستدامة في القطاع الزراعي من خلال السعي لسد الفجوة بين احتياجات الاستدامة والتمويل التقليدي، كما يتوافق صندوق الاستثمار الزراعي المستدام مع كل من مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (PRI)، ومعايير اللائحة الأوروبية للإفصاح المالي المستدام (SFDR).

1. أهداف صندوق الاستثمار الزراعي المستدام

تعكس أهداف صندوق الاستثمار الزراعي المستدام التزاما قويا بتعزيز الزراعة المستدامة من خلال مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما يدفع نحو تحقيق نظام زراعي أكثر مرونة واستدامة، وذلك من خلال:⁽¹⁾

- **دعم الابتكار الزراعي المستدام:** يركز صندوق الاستثمار الزراعي المستدام على تمويل وتطوير التقنيات والممارسات الزراعية التي تقلل من استهلاك الموارد الطبيعية وتعزز كفاءة الإنتاج، كالابتكار في تقنيات الزراعة الذكية وترشيد المياه التي تعتبر أحد المجالات الرئيسية التي يركز عليها الصندوق في دعمة لتعزيز التحول نحو الزراعة المستدامة؛
- **حماية وتعزيز التنوع البيولوجي:** يسعى صندوق الاستثمار الزراعي المستدام إلى الاستثمار في المشاريع التي من شأنها المحافظة على الأنظمة البيئية وتعزيز التنوع البيولوجي في المناطق الزراعية، ويشمل هذا الهدف أيضا التركيز على حماية الموائل الطبيعية للأنواع المحلية وضمان عدم تدهور الأراضي الزراعية مما يساهم في استدامة الزراعة والحفاظ على توازن النظام البيئي؛
- **تمكين التحول إلى الزراعة العضوية:** يقدم صندوق الاستثمار الزراعي المستدام دعما ماليا وتقنيا للمزارعين الراغبين في تجسيد مشاريع زراعة عضوية، كما ويدعم الصندوق أيضا المشاريع التي تساعد المزارعين في الانتقال إلى ممارسات زراعية خالية من الكيماويات بما يضمن إنتاج زراعي عالي الجودة ومتوافق مع المعايير البيئية المستدامة؛
- **تعزيز الاقتصاد الريفي ودعم المجتمعات المحلية:** يعمل صندوق الاستثمار الزراعي المستدام على تمويل المبادرات التي تدعم الاستدامة الاجتماعية عبر تحسين الاقتصاد المحلي وتعزيز البنية التحتية في المناطق الريفية والزراعية، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية.

⁽¹⁾ Nationaal Groenfonds, (2021) : Innovatiekracht in alle soorten en maten , P06-09, 04/12/2024, 11 : 43AM, on the site: <https://www.nationaalgroenfonds.nl/wp-content/uploads/2023/03/jaarverslag-2021.pdf>

- **التخفيف من آثار تغير المناخ:** يسعى صندوق الاستثمار الزراعي المستدام الى تمويل الاستثمارات التي تهدف إلى خفض البصمة الكربونية للقطاع الزراعي، من خلال ممارسات مثل إدارة الكربون في التربة واستخدام الطاقة المتجددة، مما يمكن من الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والمساهمة في التخفيف من آثار التغير المناخي؛
- **تشجيع الزراعة المتجددة:** يهدف صندوق الاستثمار الزراعي المستدام إلى تعزيز أساليب الزراعة التي تدعم استدامة التربة، كالزراعة بدون حراثة، وهي تقنيات تقلل من تآكل التربة وتزيد من قدرتها على الاحتفاظ بالمغذيات، مما يدعم خصوبتها على المدى الطويل.

2. آليات التمويل لصندوق الاستثمار الزراعي المستدام

يسعى صندوق الاستثمار الزراعي المستدام إلى تحقيق أهدافه المذكورة أعلاه، من خلال توفيره لتوليفة من المنتجات المالية المستدامة والمتمثلة في:⁽¹⁾

- **القروض المستدامة:** وهي قروض مدة استحقاقها اقل من (5) سنوات يمنحها صندوق الاستثمار الزراعي المستدام فقط للشركات الزراعية (وليس المزارعين) التي تلتزم بممارسات زراعية مستدامة، وبمعدلات فائدة لا تزيد عن (1%) مما يجعلها ميسرة للشركات التي تسعى إلى خفض التكاليف وتحقيق أهداف بيئية واجتماعية؛
- **تمويل الجسر:** هو نوع من التمويل قصير الأجل يستخدم لتغطية احتياجات التدفق النقدي المؤقتة التي غالبا ما تعاني منها مشاريع الزراعة المستدامة خاصة في المراحل الأولى من عمر المشروع، حيث يعمل هذا التمويل على سد الفجوات المالية بين الاحتياجات المالية قصيرة الأجل وتوفر التمويل طويل الأجل، والتي تتشكل في المرحلة ما بين الحصول على الموافقة الائتمانية وتفعيل (صرف) القرض، أو الاستفادة من إعانة حكومية مباشرة وتفعيل تلك الإعانة... إلخ، ومثال على ذلك يمكن لمزارع يعتمد على إعانات حكومية لم يتم صرفها بعد، استخدام تمويل الجسر لتغطية احتياجات التدفق النقدي اللازمة لمشروعه، لحين صرف تلك الإعانة، وعليه فإن صندوق الاستثمار الزراعي المستدام يسعى من خلال اعتماد هذا النوع من التمويل إلى:
- توفير السيولة للمشاريع الجديدة أو المشاريع في مراحلها الأولى التي لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار المالي؛
- ضمان استمرار المشروع دون انقطاع بسبب نقص التمويل المؤقت؛
- تجنب التوقف عن العمل أو التأخر في تنفيذ الخطوات المطلوبة للمشروع.

⁽¹⁾ Netherlands Enterprise Agency: Sustainable Agriculture Investment Fund loan, 05/12/2024, 10 :36 AM, on the site: <https://business.gov.nl/subsidy/sustainable-agriculture-investment-fund-idl/>

- **القروض الثانوية:** وهي قروض يمنحها صندوق الاستثمار الزراعي المستدام للشركات الزراعية فقط بمرتبة أدنى من الديون الأساسية (التقليدية) من حيث الأولوية في السداد، مما يعني أنه وفي حالة التصفية يتم سداد القروض الأساسية أولاً، بينما يتم سداد القروض الثانوية بعد استيفاء حقوق الدائنين الأساسيين وحملة السندات والأسهم (العادية والممتازة)، لهذا يعتبر هذا النوع من القروض ذو مخاطر عالية، ولكنه يساهم في جذب الشركات عبر تقليل مخاطرها.
- **مطابقة الإعانات:** وهو دعم مالي يقدمه صندوق الاستثمار الزراعي المستدام لمساعدة المشاريع الزراعية في الحصول على الإعانات الحكومية أو الأوروبية، وذلك من خلال توفير تمويل مكمل للإعانة، مما يتيح للمزارعين زيادة نطاق وتأثير مشاريع الزراعة المستدامة، على سبيل المثال قد يحصل مزارع على إعانة لتحسين أنظمة الري، فيحصل أيضاً على تمويل مكمل من الصندوق لتوسيع نطاق النظام الجديد ليشمل مساحات أكبر من الأراضي. وعليه فإن صندوق الاستثمار الزراعي المستدام يسعى من خلال اعتماد هذا النوع من التمويل إلى:
- زيادة الموارد المالية المتاحة لمشاريع الزراعة المستدامة عبر تقديم تمويل مواز للإعانات؛
- تعزيز التأثير البيئي والاجتماعي لمشاريع الزراعة المستدامة من خلال توفير تمويل إضافي لمشاريع تتلقى إعانات حكومية؛
- تحفيز المزارعين على تطبيق ممارسات أكثر استدامة من خلال دعمهم للحصول على الإعانات المطلوبة.

المطلب الثالث: منصة التمويل الجماعي ومبادرات التمويل الزراعي المستدام

تعتبر منصات التمويل الجماعي والمبادرات المجتمعية وسائل فعالة لدعم التحول نحو الزراعة المستدامة، إذ توفر للمزارعين والمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة فرصة للحصول على رأس مال مستدام من خلال مجموعة واسعة من الأفراد والمستثمرين، حيث سيتناول هذا المطلب آليات التمويل عبر (One Planet Crowd) وكذا مبادرتي (BIOFIN) والمدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي.

الفرع الأول: منصة (One Planet Crowd)

تعتبر (One Planet Crowd) أكبر منصة للتمويل الجماعي المستدام في هولندا، تأسست سنة (2012) بهدف تمويل المشاريع المستدامة لرواد الأعمال المبتكرين من طرف المستثمرين المتطلعين لتسريع الانتقال إلى اقتصاد مستدام، وعلى هذا الأساس تلتزم منصة (One Planet Crowd) بتقديم تمويل يتراوح من (10000 إلى 10000000) يورو للمشاريع المبتكرة والمستدامة، حيث مولت هذه الأخيرة

منذ سنة (2012) أكثر من (250) مشروع مستدام بإجمالي (70000000) يورو مع مجتمع من (30000) مستثمر⁽¹⁾.

1. أهداف منصة (One Planet Crowd) في مجال الزراعة المستدامة

تتمثل أهم أهداف منصة (One Planet Crowd) في مجال الزراعة المستدامة في:⁽²⁾

- دعم المشاريع التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية؛
- تعزيز الابتكارات في الزراعة المستدامة خاصة الزراعة الدائرية والعضوية؛
- تمويل الحلول التي تحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن الأنشطة الزراعية.

2. آليات تمويل مشاريع الزراعة المستدامة في منصة (One Planet Crowd)

تعمل منصة (One Planet Crowd) من خلال نموذج التمويل الجماعي الذي يتيح للمستثمرين الأفراد والشركات دعم مشاريع الزراعة المستدامة من خلال ثلاثة أنواع رئيسية من التمويل متمثلة في:⁽³⁾

1.2. تمويل الأسهم: وهو تمويل خصصته المنصة للشركات الناشئة والشركات في مراحل التوسع، خاصة شركات تطوير تقنيات الزراعة الذكية، حيث يقوم هذا التمويل على تمكين هذه الشركات من جمع رأس المال من خلال بيع جزء من أسهمها للمستثمرين وفي مقابل ذلك يحصل المستثمرين على ملكية جزئية في الشركة بقدر مساهمتهم في رأس المال.

• ركائز تمويل الأسهم في منصة (One Planet Crowd)

تتمثل ركائز تمويل الأسهم في منصة (One Planet Crowd) في:⁽⁴⁾

- إصدار وبيع أسهم الشركات للمستثمرين لجمع التمويل وزيادة رأس المال؛
- يمكن أن تكون الأسهم عادية أو ممتازة مما ينجر عنه اختلاف في الحقوق كالتصويت والأولوية في استيفاء قيمة السهم عند التصفية؛
- لا تحتاج الشركة إلى سداد الأموال للمستثمرين ولكن للمستثمرين الحق في المطالبة بجزء من الأرباح.

(1) eurocrowd: Oneplanetcrowd, 06/12/2024, 03 :12 PM, on the site:
<https://www.eurocrowd.org/blog/2021/11/15/oneplanetcrowd/>

(2) المرجع السابق

(3) Invesdor : Zelfstandig financiering ophalen voor uw onderneming, 06/12/2024, 05 :53 PM, on the site:
<https://www.invesdor.nl/financiering#/>

(4) Invesdor : Financieringsrondes voor Start-ups & Schaalvergrotingen, 07/12/2024, 07 :31 AM, on the site:
<https://www.invesdor.nl/financiering/start-ups-en-scale-ups#/>

• فوائد تمويل الأسهم في منصة (One Planet Crowd)

من ضمن فوائد تمويل الأسهم في منصة (One Planet Crowd) نذكر:⁽¹⁾

- تعزيز الاستقلالية المالية للشركة؛
- تمكين الشركة من جمع الأموال اللازمة لتمويل خطط التوسع؛
- تحقيق شراكة طويلة الأجل مع المستثمرين الذين غالبا ما يكونون مهتمين بقضايا الاستدامة مما يجعلهم داعمين للشركة في اتخاذ القرارات وتقديم الاستشارات.

2.2. تمويل السندات: وهو تمويل خصصته المنصة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى لتمويل استثماراتها المستقبلية، خاصة تلك المتعلقة ببناء مرافق زراعية صديقة للبيئة، حيث يقوم هذا التمويل على أساس اصدار ديون طويلة أو قصيرة الأجل في شكل سندات للمستثمرين بقيمة لا تتجاوز (10) مليون يورو مقابل حصولهم على فوائد دورية، كما يتم سداد أصل السند في تاريخ استحقاق متفق عليه.

• فوائد تمويل السندات في منصة (One Planet Crowd)

تتمثل فوائد تمويل السندات في منصة (One Planet Crowd) في:⁽²⁾

- تعزيز الاستقلالية الإدارية للشركة؛
- تحقيق مرونة في التمويل حيث يمكن تصميم السندات لتناسب احتياجات التمويل المختلفة (سندات خضراء، اجتماعية، استدامة أو مرتبطة بالاستدامة).

3.2. تمويل المشروع: هو نموذج تمويلي مخصص لمشاريع محددة ذات عائد مستقبلي، أي انه عن عبارة أسلوب تمويلي مخصص لتمويل مشروع محدد بدلا من تمويل الشركة ككل، حيث يتم تقييم المشروع بناء على توقعات التدفقات النقدية المستقبلية له وليس على أساس الأصول أو الميزانية العامة للشركة، حيث تعتمد منصة (One Planet Crowd) على هذا النموذج التمويلي في المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة كمشاريع انشاء محطات الطاقة شمسية لتزويد المزارع بالطاقة النظيفة، كما يقوم هذا النموذج التمويلي على ركيزتين أساسيتين متمثلة في:⁽³⁾

- انشاء كيان قانوني للمشروع مستقل عن الشركة الأم، ليصبح هذا الكيان هو المسؤول الوحيد عن جميع الالتزامات المتعلقة بالمشروع مما يعزل المخاطر المتعلقة به عن الشركة الأم؛
- يعتمد المشروع على تدفقاته النقدية وأرباحه المستقبلية لتسديد فوائد وأصل السندات أو توزيع الأرباح على حملة الأسهم؛

(1) المرجع السابق

(2) Invesdor : Overheidsfinanciering voor kleine en middelgrote ondernemingen, 07/12/2024, 09 :26 AM, on the site: <https://www.invesdor.nl/financiering/mkb#/>

(3) Invesdor : Financiering voor hernieuwbare energieprojecten, 07/12/2024, 12 :20 PM, on the site: <https://www.invesdor.nl/financiering/duurzame-energie#/>

• فوائد تمويل المشروع في منصة (One Planet Crowd)

تتمثل فوائد تمويل المشروع في منصة (One Planet Crowd) في:⁽¹⁾

- تحفيز الشركات على تجسيد مشاريع مستدامة ضخمة؛
- تقليل المخاطر للشركة الأم من خلال عزل مخاطر المشروع عنها؛
- يسمح هذا النموذج التمويلي من اعتماد مصادر تمويل مختلفة للمشروع كالقروض البنكية والسندية وكذا الأسهم.

الفرع الثاني: مبادرات التمويل الزراعي المستدام

تتمثل مبادرات تمويل الزراعة المستدامة في تلك الجهود أو البرامج التي يتم إطلاقها من قبل الحكومات، المؤسسات المالية، المنظمات الدولية، أو القطاع الخاص بهدف تطوير حلول تمويلية تدعم الانتقال إلى ممارسات زراعية مستدامة، حيث تسعى هذه المبادرات إلى توفير الموارد المالية والخدمات الداعمة للأنشطة الزراعية التي تحسن الإنتاجية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التأثير البيئي السلبي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ومن أبرز مبادرات تمويل الزراعة المستدامة في هولندا هنالك كل من مبادرتي (BIOFIN) و المدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي كآلاتي:⁽²⁾

1. مبادرة حلول التمويل (BIOFIN)

(BIOFIN) وهو برنامج تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعمل مع الحكومات والقطاع الخاص لتوجيه الموارد المالية نحو الزراعة المستدامة وتشجيع التنوع البيولوجي من خلال مساعدة الحكومات على تحديد الفجوات التمويلية في مجال الزراعة المستدامة مع تطوير استراتيجيات مبتكرة لتأمين الموارد اللازمة لتمويل تلك الفجوات، تم تطبيق برنامج (BIOFIN) في أكثر من (40) دولة، منها الفلبين والمكسيك والهند وجنوب أفريقيا، كما تم تطبيق البرنامج بشكل جزئي في هولندا في النصف الثاني من سنة (2024) كجزء من استراتيجية خفض انبعاثات الامونيا الناتجة عن الأنشطة الزراعية، ومن بين المقترحات التي تم تبنيها هو اشارك جميع المؤسسات الاقتصادية ذات الانبعاثات الكربونية في خفض حجم الانبعاث من خلال خفض حجم النشاط أو المساهمة في تمويل خفض الانبعاث، وكمثال عن استجابة المؤسسات الاقتصادية لذلك قام مطار أمستردام (سخيول) بالإبقاء على حجم عملياته (عدد الرحلات) ولكن مقابل ذلك التزم بشراء مزارع الابقار وغلقها بما يعادل حجم الانبعاثات المطلوب خفضها.

(1) المرجع السابق

(2) Dieuwertje Bosma, and others, (2022): Op.Cit, P38.

2. مبادرة المدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي

وهي مبادرة تهدف الى تشجيع التحول نحو الزراعة المستدامة من خلال تعويض مستغلي الأراضي الزراعية عن الإجراءات التي تساعد في الحفاظ على مستوى معين من الجودة البيئية، حيث تقدم هذه التعويضات وفقا لأحد الاساسين التاليين:

- اما أن تكون التعويضات قائمة على النتائج، حيث يكافئ المزارعين لتحقيق النتائج المرجوة؛
- أو أن تكون التعويضات قائمة على العمل، حيث يكافئ المزارعين من خلال التزامهم بممارسات إدارية محددة.

وأحد الأمثلة عن المدفوعات مقابل خدمات النظام البيئي في هولندا، هو الحل القائم على النتائج والذي يعوض من خلاله المزارعين مقابل الاحتفاظ وتخزين مياه الأمطار خلال فترات التساقط، لاستخدامها في الري خلال فترات الجفاف، مما يسمح بالحفاظ على مخزون المياه الجوفية والإدارة المستدامة للمياه.

المبحث الرابع: سبل تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر

بعد عرض التجربة الهولندية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام عبر تبني مجموعة من الابتكارات المالية التي مكنت من تجاوز التحديات التي كانت تحول دون تجسيد الاستثمارات الزراعية المستدامة، سيتم في هذا المبحث بحث سبل تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر من خلال الاستفادة من التجربة الهولندية، عن طريق تقديم إطار مقترح وذلك بعد تسليط الضوء على التحديات التي تواجه استدامة الزراعة في الجزائر والتعرف على خصائص آليات التمويل الزراعي المعتمدة.

المطلب الأول: تحديات استدامة الزراعة في الجزائر

أجمعت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع استدامة الزراعة في الجزائر إلى ان الاتجاه العام لاستدامة القطاع الزراعي في الجزائر يتوافق مع التصنيف البرتقالي أي الأداء المحدود، وعليه سيتطرق هذا المطلب الى التحديات التي تواجه تجسيد الزراعة المستدامة في الجزائر كالزراعة المكثفة، شح الموارد المائية وتدني مستوى الاستثمار الزراعي المستدام بشكل عام وفي مجال البحث والتطوير بشكل خاص.

الفرع الأول: الزراعة المكثفة

أفاد تقرير صادر عن (FAO) بأن مشكلة عدم القدرة على تجسيد الزراعة المستدامة عالميا هي ليست مشكلة زيادة الطلب على الغذاء، أي أن الزيادة المطردة للطلب على الغذاء الناتجة عن زيادة النمو الديمغرافي لا تستدعي تكثيف الزراعة لمواجهة، بل يكفي التوزيع العادل للزراعة وعدم تمركزها في مناطق دون الأخرى، وبإسقاط ما تم ذكره على القطاع الزراعي في الجزائر يتبين بأن هذا القطاع

أضحى يشهد في السنوات الأخيرة تحول واضح نحو تكثيف الزراعة خاصة في المحاصيل الاستراتيجية كالقمح وهذا في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة التي تشكل المكون الرئيسي للغذاء في الجزائر، حيث وبالرغم من أهمية هذا التوجه، إلا أن له آثارا سلبية قد تعيق تحقيق الاكتفاء الذاتي أو استمراريته أبرزها:

- **استنزاف الموارد المائية:** تعتمد الزراعة في الجزائر خاصة في المناطق الصحراوية على المياه الجوفية بشكل شبه كلي، حيث يحتاج على سبيل المثال الهكتار الواحد من القمح في المناطق الصحراوية على (7000) متر مكعب من المياه مقارنة بـ (3000) متر مكعب في المناطق الشمالية؛
- **تدهور جودة التربة:** يؤدي الاستخدام المكثف للري لزيادة ملوحة التربة، فضلا عن ان زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات يؤدي الى تلوث التربة وتدهورها على المدى البعيد؛
- **ارتفاع تكاليف الزراعة:** تتطلب الزراعة في المناطق الصحراوية الى استثمارات ضخمة في البنية التحتية مثل الري والتقنيات الزراعية، وعليه يلجأ المزارعين الى تكثيف الزراعة لتغطية تكلفة الإنتاج المرتفعة.

وبناء على ما سبق يمكن تصنيف نظام الزراعة في الجزائر الى نظام زراعة تقليدية في المناطق الشمالية والتي تعتمد على مياه الأمطار (الزراعة البعلية) وتتميز بإنتاجية محدودة بسبب تقلبات المناخ، ونظام زراعة مكثفة في المناطق الصحراوية تعتمد على استنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام.

الفرع الثاني: شح الموارد المائية

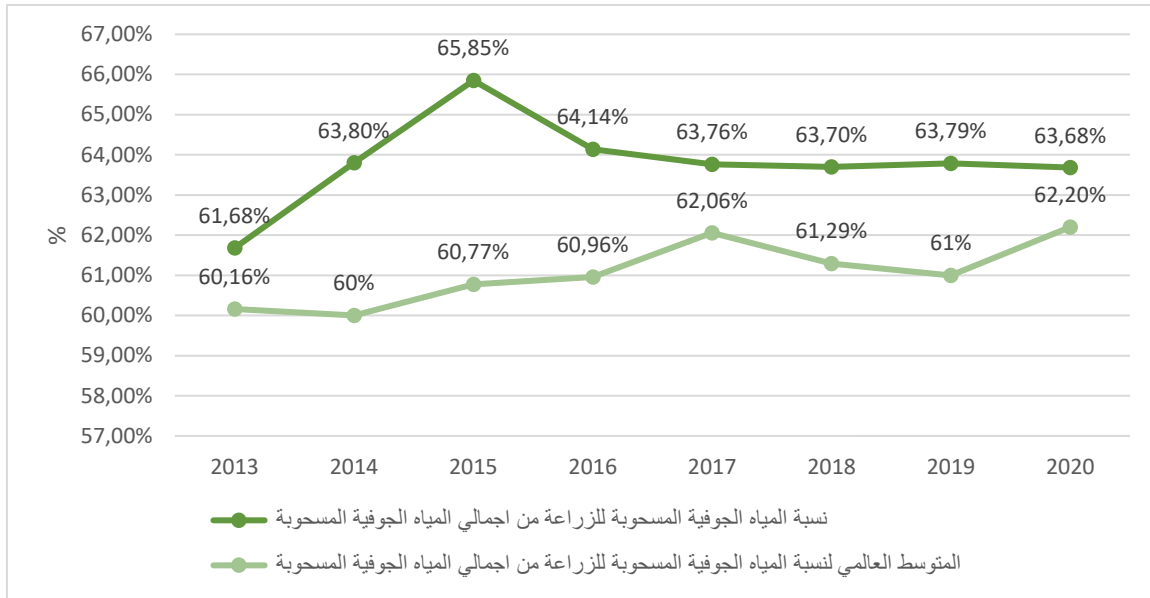
تمتلك الجزائر ثروة مائية متجددة في شكل مياه جوفية وسطحية أقل من (20) مليار متر مكعب، حيث تقدر اجماليا بـ (17,2) مليار متر مكعب، تستحوذ منها المنطقة الشمالية على (12) مليار متر مكعب أي (70%) أغلبها مياه سطحية متواجدة في شكل مجاري مائية وأودية مؤقتة ومساحات مائية في شكل سبخات وبحيرات ومياه مجمعة في السدود، بينما تتوفر المناطق الجنوبية على (5) مليار متر مكعب من المياه أي بنسبة (30%) من اجمالي الموارد المائية أغلبها مياه جوفية، بالإضافة الى بعض البحيرات الملحية.

تشير المعطيات السابقة إلى أن الجزائر تعاني من شح في الموارد المائية والتي يجب استغلالها استغلال عقلاني كي لا تعرقل استدامة الأنشطة الزراعية مستقبلا، خاصة وأن معظم مساحة الجزائر تقع في نطاق المناخ الصحراوي الجاف والشبه جاف الذي يتميز بتذبذب الأمطار⁽¹⁾، كما أن القطاع

(1) بوسكار ربيعة، وآخرون، (2022): التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13 العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 121.

الزراعي في الجزائر يعتبر من أكثر القطاعات المساهمة في زيادة مستوى الاجهاد المائي كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03-46): تطور نسب المياه الجوفية المسحوبة للزراعة من اجمالي المسحوبات السنوية في الجزائر خلال الفترة (2013-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

World Bank, 11/12/2024, 11: 24 AM, On the site:

<https://prosperitydata360.worldbank.org/en/indicator/UN+SDG+ER+H2O+FWAG+ZS>

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن القطاع الزراعي في الجزائر يستهلك ما لا يقل عن (60%) من اجمالي المياه الجوفية المسحوبة سنويا، مما أضحى يشكل تهديدا واضحا على الأمن المائي للبلاد، إذ أن استمرار استنزاف الأنشطة الزراعية للمياه الجوفية بهذا المستوى سيؤدي إلى نضوبها خاصة في المناطق الصحراوية التي تشهد ندرة في تساقط الأمطار، لهذا لا بد من عدم الاكتفاء بتبني تقنيات الري بالتنقيط أو بالرش بل لابد من تدعيم أنظمة الري هاته بأنظمة المراقبة التي تعتمد على تكنولوجيا الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لقياس حاجة النباتات للمياه بدقة لمنع الإفراط في الري، كما يعتبر اعتماد أسلوب الري بمياه الصرف الصحي المعالجة أحد الخيارات التي لابد من تطبيقها حيث أثبتت الدراسات أن معالجة مياه الصرف الصحي معالجة ثلاثية عبر الأشعة فوق بنفسجية يعطي مياه بدرجة نقاء تصل إلى (95%) وهي أعلى من درجة نقاء المياه السطحية، حيث لاقي أسلوب الري هذا انتشارا واسعا على مستوى الدول الغربية وحتى العربية على غرار السعودية والامارات وكذا مصر التي شيدت ثاني أكبر محطة معالجة مياه الصرف الصحي في العالم والتي تم تخصيصها لري حوالي (890308) هكتار من الأراضي الزراعية في منطقة دلتا النيل دون الحاجة الى المياه السطحية أو الجوفية، أما في الجزائر فقد بدأ تبني أسلوب معالجة مياه الصرف الصحي بتقنية الأشعة فوق بنفسجية خاصة

في محطات المعالجة التي شيدت مؤخرا كمحطة براق في العاصمة إلا أنه لغاية الآن لم يتم تخصيص المياه الناتجة عن هذه المحطات لري المحاصيل الزراعية بل يتم توجيهها لري المساحات الخضراء والتي بدورها تحتاج فقط لمياه الصرف الصحي المعالجة ثنائيا.

الفرع الثالث: تدني مستوى الاستثمار الزراعي المستدام بشكل عام وفي مجال البحث والتطوير بشكل خاص

بالرغم من المقومات الزراعية التي تتمتع بها الجزائر ورغم ما جاءت به قوانين الاستثمار المتتالية من تحسين للأوضاع القانونية والتشريعية ومن امتيازات، وبالإضافة إلى ما عرفه القطاع الزراعي من إصلاحات في مجال دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي، إلا أن هذا القطاع بقي يعاني من ضعف في حجم الاستثمارات الخاصة، وهذا راجع إلى مجموعة من المعوقات التي تحد من تطور الاستثمار في هذا المجال، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁽¹⁾

- ضعف البنية التحتية الأساسية؛
 - ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي؛
 - صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في الكثير من الأحيان ضمانات كافية؛
 - عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية وعدم وضوح السياسة الزراعية وتخوف المستثمرين من ذلك؛
 - اهتمام المستثمرين بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) على حساب القطاع الزراعي نظرا للمخاطر والظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي (المخاطر المناخية والبيئية)؛
 - نقص معرفة وخبرة المزارعين بالتقنيات الزراعة المستدامة؛
- بالإضافة إلى ما سبق فإن ضعف الاستثمار في مجال البحوث الزراعية يعد هو الآخر أحد أكبر المعوقات التي تحول دون تجسيد الزراعة المستدامة، حيث لا تزال الاستثمارات في البحث والتطوير في المجال الزراعي مركزة في عدد يسير من البلدان المتقدمة والناشئة أما البلدان النامية بما يشمل القطاع العام والخاص معا لا تستثمر سوى (9/1) مما تستثمره البلدان الصناعية في البحث والتطوير الزراعي كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الزراعي، ففي الجزائر لا تتجاوز نسبة الاستثمار في البحوث الزراعية (0.06%) من اجمالي الناتج المحلي الزراعي.

إلى جانب هذه الوضعية نجد أن أهم عامل في ضعف برامج البحث الزراعي يعود أساسا إلى ضعف تحديد الأهداف وغياب الأولويات الواضحة، مما يتطلب وضع خطط فعالة لاستغلال الموارد البشرية والمادية بكفاءة لتجاوز التحديات المرتبطة بالزراعة المستدامة، بالإضافة إلى العمل على

(1) رحمانى مريم، (2021): مرجع سبق ذكره، ص 204.

خلق وتعميق التنسيق بين مؤسسات ومعاهد البحث، والاتجاه نحو ترشيد جهود البحث وتجنب ازدواجية العمل وإزالة العوائق ذات الطبيعة الهيكلية وتوفير أفاق مهنية مستقرة، إضافة إلى خلق وتقوية العلاقة مع المعاهد الجامعية المتخصصة في هذا الميدان، إلى جانب ضرورة تعزيز التعاون مع مراكز البحوث الدولية لترقية وتطوير البحث الزراعي والعمل على تثمين نتائج البحث.⁽¹⁾

المطلب الثاني: آليات التمويل الزراعي في الجزائر

في إطار تنمية القطاع الزراعي في الجزائر، تتنوع آليات التمويل الزراعي بين مصادر تمويل غير مؤسسية وأخرى مؤسسية، إذ تلعب هذه الآليات دورا حيويا في تمويل الأنشطة الزراعية، حيث يوفر التمويل غير المؤسسي خيارات مرنة للمزارعين ومن جهة أخرى يساهم التمويل المؤسسي في توفير مصادر تمويل رسمية ومنظمة لدعم المشاريع الزراعية الكبرى والصغيرة، وعليه سيتم التطرق إلى آليات التمويل الزراعي في الجزائر من خلال تقسيمها إلى آليات التمويل الزراعي الغير مؤسسية، وآليات التمويل المؤسسية على النحو التالي:

الفرع الأول: آليات التمويل الزراعي غير المؤسسية

يعتبر التمويل الزراعي غير المؤسسي سمة من سمات الاقتصاد الزراعي في الجزائر ومصدر مهم من مصادر التمويل، حيث كلما تنوعت هذه المصادر ارتفعت قدرة المزارع على تلبية احتياجاته المالية، وعليه فقد أصبح تواجد التمويل الزراعي الغير مؤسسي في الجزائر عامل مهم لا يمكن تجاهله، وعليه عملت السياسات الفلاحية الوطنية على تحديد اهم العناصر التي يعتمد عليها انطلاقا من اعتباره مصدر تمويلي يسمح للمزارع بتعبئة احتياجاته التمويلية من طرف غير رسمي، ومنه يصبح أول تحدي يواجه تلك السياسات هو تحليل مستوى الاحتياجات المالية لدى المزارع ومصادر التمويل التي يعتمد عليها، حيث أدى عجز الدولة وقطاعها المصرفي في توفير الاحتياجات المالية للقطاع الفلاحي إلى فتح المجال أمام هذا النوع التمويل الذي يتم بعيدا عن النشاطات المؤسساتية، والذي شهد انتشارا أكثر في منتصف التسعينيات، ومع ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية* (PNDA) عملت الدولة على خفض من حجم تلك الموارد نظرا لعدم تمكنها من تحديد حجمها و مدى مساهمتها في توزيع القيمة المضافة داخل القطاع غير أن اختلاف مصادر تلك الموارد جعل من الصعب على الدولة التحكم فيها أو حتى تقييم دورها و فعاليتها داخل النشاط الفلاحي و يعتبر من بين أهم تلك الموارد ما يلي:⁽²⁾

(1) المرجع السابق، ص 205.

*Plan National de Développement Agricole.

(2) زاوي بومدين، (2016): التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر، ص202-203.

1. الاقتراض بين الأفراد

يتوجه الفلاح في حالة عدم قدرته على توفير احتياجاته المالية عن طريق التمويل الذاتي إلى هذا النوع من أنواع التمويل، حيث يتميز عن بقية الأنواع كونه قصير الأجل (يمنح على أقل من سنة) وتختلف قيمته باختلاف الحاجة إليه، فضلا على أنه يمنح من قبل الشريك أو أحد أفراد العائلة كما يعتبر من بين أنواع التمويل الأسري الذي لا يحتاج إلى ضمانات عينية ونقدية تتجاوز قيمة القرض فهو يعتمد على ضمانات شخصية وعلى درجة الثقة المتواجدة بين الأفراد، كما انه يعتمد على مبدئين:

- الاستراتيجية الفلاحية المتبعة من قبل المزارع والتي على إثرها يتم تحديد مقدار القرض؛
- درجة الترابط الأسري أو حجم العلاقة ومقدار الثقة التي تجمع بين أفراد الاسرة الواحدة.

2. تمويل الجمعيات والتعاونيات

يتيح هذا النوع من المعاملات للفلاح القدرة على اقتناء مختلف عوامل الإنتاج، ولكن في شكل مجموعات حيث يتم تجميع عناصر الإنتاج من قبل مجموعة من الفلاحين والعمل سويا بهدف الوصول إلى إنتاج مشترك، فمثلا يقوم صاحب ارض بمنح أرضه إلى فلاح أو مجموعة من الفلاحين القادرين على توفير موارد مالية من اجل ممارسة النشاط الفلاحي على أن يجمع بينهم عقد شراكة أو يتفق مجموعة من الفلاحين على جمع موارد مالية ومادية من أراضي و معدات وتجهيزات ووضعتها تحت تصرف الجمعيات مما يمكنهم من تحقيق دورة إنتاجية دون اللجوء إلى تكاليف وأعباء الخدمات البنكية؛

3. قرض المورد

يعتبر هذا النوع من بين القروض الرسمية لكنه غير مؤسستي حيث يكون مبني على قوة العلاقة التي تجمع بين الفلاح والمورد، ويعتبر هذا التمويل من مصادر التمويل قصيرة الأجل يتم الاعتماد عليه من اجل تمويل دورة إنتاجية واحدة على أن يتم التسديد بعد نهاية الدورة، وهو مخصص لشراء البذور والشتلات، الأسمدة والمبيدات، الأدوية البيطرية... الخ وفي حالات نادرة يتم الاعتماد على هذا القرض من اجل شراء استثمارات على أن يتم الدفع خلال عدة دورات ويتحول بذلك إلى قرض متوسط الأجل؛

4. شراء المحاصيل قبل أن تكون جاهزة

يتخذ هذا النوع من التمويل شكل تسبيق على مبلغ شراء المحصول أو الغلة ومساهمة مباشرة من الزبون (المشتري) في تكاليف الإنتاج، حيث يعمل الكثير من التجار على شراء مختلف المحاصيل قبل جاهزيتها هذا ما يمنح للفلاح استغلال إيرادات منتجاته الغير جاهزة بعد، وعليه فإن مسؤولية العملية الإنتاجية يتم تقاسمها بين الفلاح والتاجر إذ يتم التفاوض على مثل هذه الصفقات في بداية الدورة الإنتاجية.

والجدول الموالي يلخص أهم خصائص التمويل الزراعي الغير مؤسسي في الجزائر:

الجدول رقم (21-03): خصائص التمويل الزراعي غير المؤسسي في الجزائر

أهم خصائص التمويل الزراعي غير المؤسسي					أشكال التمويل الغير مؤسسية
استفادة عارضي التمويل	عارضي التمويل	المستفيدون	نوع الخدمة	الغرض منه	
غير مالية (تضامن، منفعة)	أقارب، أصدقاء، شركاء اقتصاديين	جميع المزارعين	قروض بدون فوائد	سيولة نقدية	الاقتراض بين الأفراد
حصة من الإنتاج وتأمين عوامل الإنتاج المتوفرة	ملاك الأراضي، وأصحاب رؤوس الأموال	ملاك الأراضي، وأصحاب رؤوس الأموال	المساهمة بأحد عوامل الانتاج	الإنتاج بالمشاركة	تمويل الجمعيات والتعاونيات
ولاء العملاء، تحسين رقم الأعمال	متخصصون في تأجير العتاد الزراعي، موردو الخدمات والمنتجات البيطرية، موردو المدخلات الزراعية، موردو أعلاف الدواجن والمواشي	بالنسبة لقروض الخدمات تكون موجهة لحقول الحبوب، اما بالنسبة للقرض المتعلقة بالمعدات الزراعية فتكون موجهة للبساتين ومربي الدواجن والمواشي	قروض تسديد	مدخلات زراعية وحد أدنى من الخدمات، اقتناء معدات زراعية أو حفر الابار	قرض المورد
التفاوض على أسعار شراء تفضيلية	التجار وجامعي وموزعي الخضر والفواكه	أصحاب الأشجار المثمرة، والمحاصيل الزراعية	دفع مسبق لصفقة البيع	ضمان الحصول على المنتجات الزراعية	شراء المحاصيل قبل أن تكون جاهزة

المصدر:

Ali Daoudi, Betty Wampfler, (2010): Le financement informel dans l'agriculture algérienne: les principes pratiques et leurs déterminants, Cah Agri, 19(04), P243.

الفرع الثاني: آليات التمويل الزراعي المؤسسية

يقوم التمويل الزراعي المؤسسي على توفير الموارد المالية للقطاع الزراعي من خلال المؤسسات المالية المعترف بها قانونيا، مثل البنوك التجارية، البنوك الزراعية المتخصصة، وصناديق التنمية الزراعية والدعم، حيث يتميز هذا النوع من التمويل بوجود إطار قانوني وتنظيمي يحدد شروط الإقراض، الفوائد، فترات السداد، والضمانات المطلوبة، كما يهدف أيضا التمويل الزراعي المؤسسي إلى تعزيز التنمية الزراعية من خلال دعم الاستثمارات الزراعية بمختلف أحجامها، تحسين الإنتاجية وتطوير البنية التحتية الزراعية، وذلك ضمن سياسات مالية تهدف إلى تحقيق التنمية في القطاع الزراعي.

ونظرا للأهمية البالغة للتمويل الزراعي، حرصت السلطات الجزائرية على توفير القنوات والآليات المناسبة لتغطية احتياجات المزارعين من التمويل، بما يتماشى مع السياسات المعتمدة لتنمية القطاع الزراعي عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وفي هذا الإطار نصت المادتين (84) و(85) من قانون التوجيه الفلاحي رقم (16/08) المؤرخ في (03-08-2008) على وجوب أن يراعي في تمويل القطاع الزراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسبها الزراعة في إطار التنمية الوطنية، حيث يتشكل التمويل الزراعي المؤسسي على الخصوص من كل من (الدعم المالي للدولة، التمويل التعاقدية، القرض البنكي)، وعليه سيتم عرض آليات التمويل الزراعي المؤسسية في الجزائر على النحو التالي:

1. التمويل الزراعي عن طريق مؤسسات الجهاز المصرفي

شهد التمويل الزراعي عن طريق مؤسسات الجهاز المصرفي في الجزائر عدة تطورات يمكن تمييزها في مرحلتين: مرحلة ما قبل الإصلاحات أي قبل صدور قانون النقد والقرض (10-90)، ومرحلة ما بعد الإصلاحات.

1.1. التمويل الزراعي عن طريق مؤسسات الجهاز المصرفي قبل صدور قانون النقد والقرض (10-90)

غداة الاستقلال ورثت الجزائر عن المستعمر الفرنسي نظام مصرفي واسع يتجاوز (20) بنك تم تأميمها سنة (1966) ودمجها في ثلاثة بنوك وطنية هي (BNA, BEA, CPA)، ونتيجة لارتكاز الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال على التخطيط المركزي القائم على الاشتراكية، لم يكن لهذه البنوك حق الاختيار بين التمويلات الزراعية التي تراها مناسبة كون أن القرار التمويلي كان يرتبط بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط آنذاك.

ولغاية سنة (1982) كان يتميز بنك (BNA) بارتفاع درجة كثافته المصرفية مقارنة بكل من بنكي (BEA, CPA)، حيث أشارت دراسة لـ (بن جواد مسعود، 2022) أن عدد فروع ووكالات بنك (BNA) سنة (1982) بلغ (207) وكالة أي ما كان يشكل (61.4%) من إجمالي الوكالات والفروع البنكية المنتشرة عبر كامل الرقعة الجغرافية للدولة آنذاك، الأمر الذي أدى إلى زيادة طلبات التمويل الموجهة لهذا البنك،

ناهيك عن انفراده منذ نشأته بتمويل القطاع الفلاحي بدون منازع، مما أدى إلى ضعف أدائه في استيعاب الطلب المتزايد على التمويل من قبل القطاع التشاركي وكذا الخاص، وعليه تم في مارس (1982) بموجب المرسوم (82-106) تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي انبثق من بنك (BNA) والذي تم تكليفه بتمويل القطاع الزراعي.

وفي (12-01-1988) صدر القانون (88-06) المعدل والمتمم للقانون (26-12) المتعلق بالنقد والقرض، والذي بموجبه تم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية، من خلال إلغاء مبدأ تخصص البنوك ليصبح بذلك كل بنك يتصرف في سياسته التمويلية بناء على دراسات الجدوى والمخاطر المرافقة للقروض، مع اشتراط الضمانات التي يراها كفيلة باسترداد الأموال المقرضة، وعليه لم يعد تمويل القطاع الفلاحي حكرا على بنك (BADR).

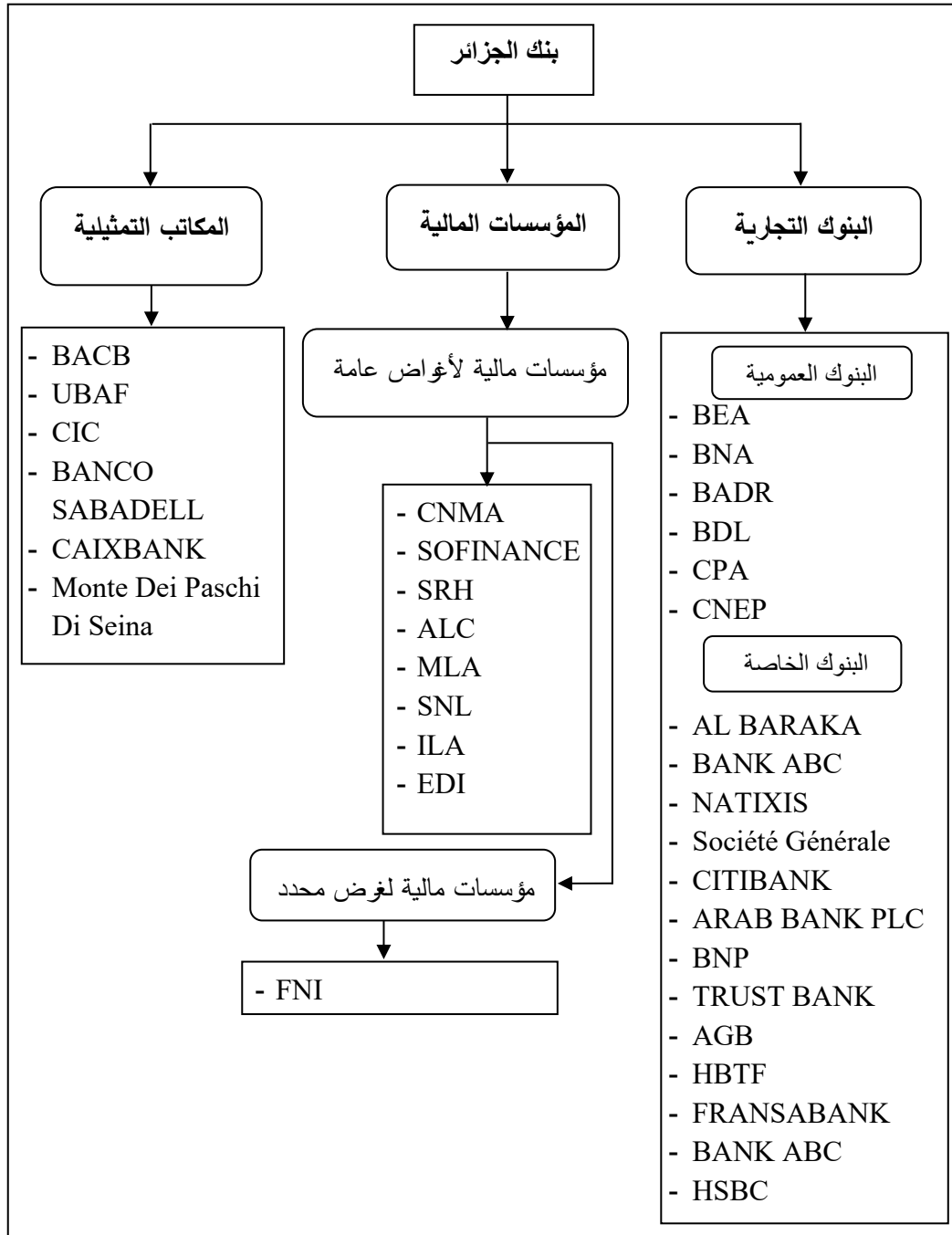
2.1. التمويل الزراعي عن طريق مؤسسات الجهاز المصرفي بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)

نظرا للعجز المالي للقطاعات المختلفة وخاصة قطاع الزراعة وتراكم ديون هذا القطاع نحو بنك (BADR) والخزينة العمومية، والتي وصلت إلى حدود (15) مليار دج أي (80%) من الناتج المحلي الزراعي الخام لسنة (1984)، تم اعتماد مجموعة من الإصلاحات بعد سنة (1986) والتي تم مباشرتها بالموازاة مع صدور قانون النقد والقرض (90-10)، حيث كما سبق وأشرنا أنه بموجب هذه الاصلاحات لم يعد تمويل القطاع الزراعي حكرا على بنك (BADR)، وبهذا تم التعامل مع البنوك كمؤسسات مالية مستقلة تضطلع بتمويل القطاعات المختلفة للاقتصاد الجزائري على غرار القطاع الزراعي، حيث يمكن لهذه البنوك تقديم التمويل الكافي للمزارعين وفق دراسة جدوى المشاريع الممولة سواء الموجهة منها للاستغلال أو الاستثمار.

يبين الشكل الموالي ما مجموعه عشرون (20) بنكا يمارس نشاط الوساطة المالية في الجزائر عبر توفير التمويل المناسب للاستثمار الزراعي، حيث أنه بعد إلغاء نظام التخصص البنكي أصبح لكل بنك الحرية في تمويل المشاريع المختلفة بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لا غير، ويسمح حاليا لجميع البنوك العاملة في الجزائر تقديم التمويل للقطاع الفلاحي دون قيد أو شرط، كما توجد إلى جانب هذه البنوك (10) مؤسسات مالية، (9) منها مؤسسات متخصصة أنشئت لغرض محدد منها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي⁽¹⁾.

(1) بن جواد مسعود، (2022): دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميله، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص58.

الشكل رقم (47-03): هيكل النظام المصرفي الجزائري في سنة (2022)



المصدر:

Banque d'Algérie, Banques et établissements financiers, 09/05/2025, 11: 24 AM , sur le site: www.bankofAlgeria

بالرغم من إلغاء نظام التخصص البنكي إلا أن الواقع العملي للسوق المصرفي في الجزائر، يثبت بأن بنك (BADR) لا يزال المهيمن على سوق التمويل الفلاحي لما يوفره من صيغ تمويل زراعي متجددة كما هو موضح فيما يلي:

1.2.1. صيغ التمويل الزراعي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي قام بنك (BADR) بتطوير العديد من القروض الموجهة لتمويل القطاع الزراعي والمتمثلة في (قرض الرفيق، قرض الرفيق الفيدرالي، قرض التحدي والقرض الايجاري).

أ- **قرض الرفيق:** وهو عبارة عن قرض موسمي، مدعم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي أو منظمين في شكل تعاونيات أو مجموعات اقتصادية⁽¹⁾، كما يغطي قرض الرفيق المجالات التالية:

- اقتناء المدخلات اللازمة المتعلقة بنشاط المستثمرات الفلاحية (البذور، الشتلات، الأسمدة، المبيدات...);

- اقتناء أعلاف للحيوانات الموجهة للتربية ووسائل الري ومنتجات الأدوية البيطرية؛

- اقتناء المنتجات الفلاحية لتخزينها ضمن نظام ضبط المنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك

(SYRPALAC)؛

- العمليات الزراعية وحملات الحصاد والدرس.

ب- **قرض الرفيق الفيدرالي:** وهو عبارة عن قرض استغلال مدعم بشكل كلي من طرف الدولة، وموجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية المنظمة في شكل شركات اقتصادية أو تعاونيات، والتي تنشط في مجال وحدات تحويل المنتجات الفلاحية وتخزينها وتثمينها، كما يغطي قرض الرفيق المجالات التالية:

- تحويل الطماطم الصناعية؛

- إنتاج الحليب والحبوب وبذور البطاطا؛

- وحدات تصنيع العجائن (المعكرونة والكسكسي)؛

- تغليف وتصدير التمور؛

- إنتاج زيتون المائدة وزيت الزيتون وإنتاج العسل؛

- إنتاج منتجات محلية (Produits du terroirs)؛

- إنشاء وحدات الثروة الحيوانية ومراكز التسمين؛

- التلقيح الصناعي ونقل الأجنة؛

- ذبح وتقطيع الدواجن؛

- تسويق المنتجات الزراعية وتخزينها وتعبئتها وتثمينها؛

- إنتاج وتوزيع الأدوات الزراعية الصغيرة والري والبويات البلاستيكية.

(1) بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الموسمي الرفيق، 2024/12/15، 10:32، الرابط:

<https://pslar.madr.gov.dz/القرض-المدعمة/القرض-الموسمي-الرفيق/>

ت- خصائص قرض الرفيق وقرض الرفيق الفيدرالي

يشترك كل من قرض الرفيق وقرض الرفيق الفيدرالي في نفس الخصائص التالية:

- تقدر مدة القرض بسنتين؛
- تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري التغطية الكاملة للفائدة؛
- أي مستفيد من قرض الرفيق أو قرض الرفيق الفيدرالي يسدد خلال الفترة ما بين (6 و24) شهر يستفيد من دفع جميع الفوائد من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وكذلك يستفيد من قرض آخر بنفس الصيغة للفترة التالية؛
- أي مستفيد من قرض الرفيق أو قرض الرفيق الفيدرالي لا يسدد في مدة السنتين، يفقد حق تسديد الفائدة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ويفقد حق الاستفادة من قرض آخر.

ث- قرض التحدي: وهو قرض استثماري محسن، يمنح من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات على الأراضي الزراعية الغير مستغلة التابعة للمتعاملين الخواص أو الملكية الخاصة للدولة، كما يتم تغطية الفوائد المترتبة عن هذا القرض من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

ج- امتيازات قرض التحدي: يتحصل كل مستفيد من قرض التحدي على الامتيازات التالية:

- إذا كانت مدة السداد خمس سنوات أو أقل، تتحمل الوزارة كامل الفائدة؛
- يتحمل المستفيد من القرض دفع فائدة تقدر بـ (1%) عند السداد بين السنة السادسة والسابعة؛
- على المستفيد من القرض دفع فائدة تقدر بـ (3%) عند السداد من السنة الثامنة والسنة التاسعة؛
- إذا دام المشروع أكثر من (10) سنوات، يتحمل المستفيد أعباء الفوائد كاملة.

ح- المجالات التي يمولها قرض التحدي: يغطي قرض التحدي المجالات التالية:

- أشغال التحضير، التهيئة وحماية الأراضي؛
- عمليات تطوير الري الزراعي؛
- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج؛
- إنشاء البنى التحتية من تخزين، تحويل، تعبئة وتثمين الاسترداد؛
- حماية وتطوير التراث الجيني الحيواني والنباتي؛
- تطوير المنتج الحرفي.⁽¹⁾

(2) بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الفلاحية، 2024/12/15، 10:48، الرابط:

<https://madr.gov.dz/الفلاحة/البرمجة-والاستثمارات-والدراسات-الاق/القروض-الفلاحية/>

خ- **القرض الإيجاري:** يعتبر القرض الإيجاري أو (الليزنج) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، قرض مدعم جزئيا من طرف الدولة، يهدف إلى تمويل عمليات البيع بالإيجار الموجهة لاستئجار الآلات الزراعية ومعدات الري المصنعة محليا، والتي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار الزراعي، كما يتميز هذا النوع من القروض بعدة خصائص فريدة تجعله مختلفا عن أشكال الاعتماد الإيجاري غير المتخصصة، ومن أبرز هذه الخصائص نذكر: ⁽¹⁾

- مساهمة شخصية تتراوح بين (20%) و(30%) من التكلفة؛

- مدة الإيجار تتراوح بين (3) إلى (5) سنوات؛

- مبلغ الائتمان يصل إلى (100%) من التكلفة؛

- معدل فائدة (5%) (4% مغطاة من الدولة).

وفيما يلي جدول يلخص أنواع القروض الفلاحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الجدول رقم (03-22): ملخص لأنواع القروض الفلاحية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

نوع القرض	طابع القرض	قيمة القرض (بالمليون)	مدة القرض	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	استغلالي	حسب النشاط	(24-6) شهر	(0%)	لا توجد
الرفيق الفيدرالي	استغلالي	(1000-10)	(24-6) شهر	(0%)	لا توجد
التحدي	استثماري	(100-1)	م أجل (7-3) سنوات	(5 > 0%) سنوات (7 > 1%) سنوات	(10 > 10%) مليون
			ط أجل (15-8) سنوات	(9 > 3%) سنوات (10 < 5,25%) سنوات	(10 < 20%) مليون
القرض الإيجاري	استغلالي	/	(5-3) سنوات	(5%) (4%) مغطاة من الدولة	بين (20%) و(30%) من قيمة القرض

المصدر: جرفي زكريا، (2019): أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2019)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (05)، العدد (02)، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، ص130، بتصرف.

(1) بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تمويل الفلاحين للحصول على حلول مخصصة ومربحة، 2024/12/15، 11:18، الرابط:

<https://badrbank.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86/>

2. التمويل الزراعي عبر هيئات الدعم والمرافقة

مند مطلع الألفية الجديدة ظهر اهتمام جديد من جانب السلطات العمومية في الجزائر لفهم ظاهرة الفقر بما يتجاوز المعنى النقدي، والجوانب المرتبطة بالأبعاد غير المادية مثل الهشاشة الاجتماعية والتعليم والصحة والمياه، هذا الوضع جعل من الممكن وضع مجموعة شاملة من التدابير لمكافحة الفقر والمساعدة في تمويل المشاريع الصغيرة، تتعلق هذه التدابير بالأساس بإنشاء الوكالات الثلاث: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب سابقا)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، يتم تحديد آلية الوصول إلى التمويل وفق هذه الوكالات من خلال صيغ التمويل التي تضعها تحت تصرف صغار المزارعين، والتي لا تشتمل بالضرورة على اللجوء إلى الجهاز البنكي.

تساهم الهيئات والوكالات المختصة في تمويل المشاريع الموجهة لتشغيل ودعم الشباب، وكذا تمويل الاستثمارات والمشاريع الزراعية باعتباره أحد فروع الاختصاص، حيث تقدم هذه الهيئات التسهيلات للمستثمرين الفلاحية الناشئة وفق صيغ تمويلية قائمة على التمويل الثنائي أو الثلاثي⁽¹⁾.

1.2. التمويل الزراعي تحت برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم (20-329) المؤرخ في (2020-11-22) المعدل والمتمم خلفا للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وعليه فإن هذه الوكالة عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تعمل تحت إشراف ووصايا وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تتكفل الوكالة بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية بهدف مرافقة حاملي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات قصد خلق الثروة وتوفير مناصب العمل، تضم حاليا الوكالة (61) وكالة ولائية تغطي كامل ولايات الوطن، بالإضافة إلى العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني⁽²⁾.

1.1.2. مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

بالإضافة إلى تمكين الوصول إلى التمويل فإن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تتكفل بـ:⁽³⁾

- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة؛
- توفير جميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطة حاملي المشاريع؛

⁽¹⁾ بن جواد مسعود، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 63، بتصرف.

⁽²⁾ NESDA, About us, 22/01/2025, 10 :12, on the site: <https://www.nesda.dz/about-us/>

⁽³⁾ مقال، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، 2024/01/22، 10:59، الرابط: <https://moukawil.dz/knowledgebase/nesda>

- تطوير العلاقات مع الشركاء والجهات المعنية (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي)؛
- تطوير الشراكة بين مختلف القطاعات لتحديد فرص الاستثمار؛
- تكوين حاملي المشاريع ضمن مراكز تطوير المقاولاتية؛
- تمويل مشاريع الشباب وإبلاغهم عن مختلف الإعانات الممنوحة؛
- المرافقة والمتابعة عن بعد للمؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع؛
- تشجيع كل الإجراءات والتدابير الرامية إلى تعزيز إنشاء وتوسيع الأنشطة.

2.1.2. شروط التأهيل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

بعد ما استغنت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على شرط البطالة الذي كان أساسيا في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفتح المجال لغير البطالين، فإن شروط التأهيل الجديدة للـ (ANADE) تتمثل في:⁽¹⁾

- أن يتراوح السن ما بين (18 و 55) سنة؛
- أن يكون المتقدم للوكالة متحصل على شهادة أو تأهيل مهني له مهارات معرفية معترف بها؛
- أن يكون قادر على دفع المساهمة الشخصية؛
- ألا يكون قد استفاد سابقا من تدبير إعانة بعنوان استحداث النشاطات.

3.1.2. صيغة التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

بالإضافة الى صيغة التمويل الذاتي توفر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كذلك صيغتين تمويليتين لتمويل المشاريع الزراعية متوسطتين المدى (06 سنوات و 06 أشهر كحد أقصى) تتمثلان في تمويل ثلاثي (يتكون من مساهمة شخصية للمستثمر بالإضافة الى قرض بدون فوائد مدفوع من طرف الوكالة وكذا قرض بنكي مدعوم بنسبة (100%) يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض)، تمويل ثنائي (يتكون من مساهمة شخصية للمستثمر بالإضافة الى قرض بدون فوائد مدفوع من طرف الوكالة)، كما هو موضح في الجدول الموالي:

⁽¹⁾ بودة فاطمة، (2022): فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، ص118.

الجدول رقم (03-23): صيغ التمويل للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

التمويل الذاتي					
نسبة المساهمة الشخصية				قيمة التمويل	
(100%)				تصل إلى (10000000) دج	
التمويل الثنائي					
نسبة مساهمة الوكالة		نسبة المساهمة الشخصية		قيمة التمويل	
(50%)		(50%)		تصل إلى (10000000) دج	
التمويل الثلاثي					
نسبة القرض البنكي	نسبة مساهمة الوكالة	نسبة المساهمة الشخصية	المناطق الجغرافية	الفئة المعنية	قيمة التمويل
(70%)	(25%)	(5%)	كافة المناطق	الطلبة والبطالين	تصل إلى (10000000) دج
(70%)	(15%)	(15%)	الشمال	أصحاب المشاريع	
(70%)	(18%)	(12%)	الهضاب العليا		
(70%)	(20%)	(10%)	الجنوب	الأخرين	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- المادة 02-03 من المرسوم التنفيذي 20-374 المؤرخ في 16 ديسمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 المؤرخة في 20 ديسمبر 2020، ص11.

- القرض الشعبي الجزائري، تمويل الشباب أصحاب المشاريع / أناد، 2024/01/22، 10:54، الرابط:

<https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.cpa-bank.dz>

- مقال، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، 2024/01/22، 10:59، الرابط:
<https://moukawil.dz/knowledgebase/nesda>

4.1.2. الامتيازات الجبائية للمستفيد من التمويل عبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

يستفيد صاحب المشروع من امتيازات ضريبية خلال مرحلتي إنشاء المشروع وتوسيع طاقته الإنتاجية، كما هو موضح فيما يلي:⁽¹⁾

أ- مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الخاصة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛

⁽¹⁾ NESDA, The National Entrepreneurship, 22/01/2025, 11:42, on the site: <https://www.nesda.dz/ar/ar-home>

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار الخاص بمرحلتى الانشاء والتوسيع بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي (لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط)؛
 - تطبيق نسبة مخفضة بـ (5%) تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في انجاز الاستثمار.
- ب- مرحلة الاستغلال:**

- الاعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبنائات الإضافية لمدة (03) سنوات، (06) سنوات أو (10) سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ اتمامها؛
- الاعفاء من الضريبة الجرافية الوحيدة (IFU) أو حسب الحالة (IRG أو IBS) لمدة (03) سنوات، (06) سنوات أو (10) سنوات، حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ الاستغلال؛
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة أعلاه، يمكن تمديدتها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب الشغل يؤدي الى سحب الامتيازات الممنوحة والمطالبة بالحقوق والرسوم الواجب دفعها.

2.2. التمويل الزراعي تحت برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بموجب أحكام المرسوم التنفيذي (14-04) المؤرخ في (22-01-2004)، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسند سلطة الوصاية على هذه الوكالة منذ سنة (2022) إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة⁽¹⁾.

1.2.2. مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

بالإضافة إلى تمكين الوصول إلى التمويل فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض تتكفل أيضا بـ:⁽²⁾

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛

⁽¹⁾ المادة 01 من المرسوم التنفيذي 22-354 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022، الذي يسند إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 71 المؤرخة في 27 أكتوبر 2022، ص 05.

⁽²⁾ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أهداف ومهام الوكالة، 2025/01/22، 12:11، الرابط:

<https://www.angem.dz/تقديم-الوكالة/أهداف-ومهام-الوكالة/>

- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛

- مساعدة المستفيدين، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2.2.2. شروط التأهيل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تتمثل شروط التأهيل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في:⁽¹⁾

- بلوغ سن (18) سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- الالتزام بتسديد القرض حسب جدول زمني محدد.

3.2.2. صيغ التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين تمويليتين بما يشمل تمويل الأنشطة الزراعية تتمثل الأولى في سلفة دون فوائد لأجل شراء المواد الأولية، أما الثانية فهي عبارة عن قرض مصغر دون فوائد لمدة (08) سنوات بعنوان إنشاء نشاطات لأجل شراء عتاد ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-24): صيغ التمويل للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

سلفة دون فوائد لشراء المواد الأولية			
قيمة التمويل		ولايات الجنوب	باقي ولايات الوطن
		تصل إلى (250000) دج	تصل إلى (100000) دج
مدة القرض		54 شهر	36 شهر
نسبة مساهمة الوكالة		(100%)	(100%)
قرض مصغر دون فوائد			
قيمة التمويل	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة مساهمة الوكالة	نسبة مساهمة البنك
تصل إلى (1000000) دج	(1%)	(29%)	(70%)
			تأجيل التسديد لمدة (03) سنوات

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات المالية، 2025/01/22، 13:07، الرابط:

<https://www.angem.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9/>

(1) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات المالية، 2025/01/22، 13:07، الرابط:

<https://www.angem.dz/الخدمات-المالية/>

4.2.2. الامتيازات الجبائية للمستفيد من التمويل عبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يتحصل المستفيد من التمويل عبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على الامتيازات الجبائية التالية:⁽¹⁾

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم العقاري على البناءات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛
- إعفاء من رسم نقل الملكية، المقتنيات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:
 - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة (70%)؛
 - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة (50%)؛
 - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة (25%).
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بنسبة (5%).

3.2. التمويل الزراعي تحت برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب أحكام المرسوم التنفيذي (94-188) المؤرخ في (06 جويلية 1994)، حيث يشرف على نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجمالي أم بتوقف نشاط المستخدم، لا ينحصر نظام التأمين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل، وذلك من خلال المساعدة على البحث عن الشغل ودعم العمل الحر وكذا التكوين بإعادة التأهيل.

1.3.2. مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يقوم الصندوق بمهامه عن طريق توفير تمويل جزئي للمشاريع الاستثمارية للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين (35 و50) سنة في إطار جهاز دعم إحداث النشاطات الاقتصادية والربحية وتوسيعها.

⁽¹⁾ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات المالية، 2025/01/22، 13:07، الرابط:

<https://www.angem.dz/%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9>

كما يساعد على استحداث مؤسسات اقتصادية جديدة تمارس نشاط إنتاج سلع أو خدمات، إضافة إلى مشاريع توسيع المؤسسات الاقتصادية المصغرة قيد النشاط عن طريق زيادة قدرات إنتاج السلع من خلال التزود بتجهيزات جديدة أو معدات لأجل تلبية متطلبات السوق، حيث تتم عملية التمويل من خلال مستويين كما هو موضح في الجدول التالي⁽¹⁾:

الجدول رقم (03-25): مستويات التمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

المستويات	قيمة التمويل	نسبة المساهمة الشخصية	نسبة مساهمة الصندوق	نسبة مساهمة البنك
المستوى الأول	تصل إلى (5000000) دج	(1%)	(29%)	(70%)
المستوى الثاني	من (5000001) دج إلى (10000000) دج	(2%)	(28%)	(70%)

المصدر: مرقوم كلثوم، فوقة فاطمة، (2020): دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، ص 162.

3.3.2. مزايا التمويل عبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تتمثل الامتيازات الممنوحة للمستفيد من التمويل في ثلاثة امتيازات رئيسية متمثلة في:⁽²⁾

أ- الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

- سلفة غير مكافأة واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق والتي تتغير حسب المبلغ الإجمالي للمشروع؛

- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق في حالات خاصة، تقدر بمبلغ (500000) دج من أجل اقتناء ورشة متقلة لصالح البطالين حاملي شهادات التكوين المهني؛

- سلفة غير مكافأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد، يمنحها الصندوق في حالة كراء محل من أجل ممارسة نشاط إنتاج السلع والخدمات، تقدر بمبلغ (500000) دج؛

ب- الامتيازات الممنوحة من طرف البنوك المساهمة في التمويل:

يستفيد البطالون من تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع النشاطات التي تمنحهم إياها البنوك والمؤسسات المالية، ولقد كان هذا التخفيض يقدر بـ (60%) ليصل

⁽¹⁾ بن جواد مسعود، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁽²⁾ مرقوم كلثوم، فوقة فاطمة، (2020): دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، ص 162-163.

إلى (100%) من المعدل الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية على الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات.

ت-الامتيازات الجبائية:

- تطبيق معدل مخفض بنسبة (5%) من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛
 - الإعفاء من حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية المخصصة التي تدخل في إطار إنشاء مشروع صناعي؛
 - الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة؛
 - الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات ولواحقها طيلة ثلاثة، ستة أو عشرة سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ إنجازه؛
 - الإعفاء الإجمالي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) طيلة ستة أو عشرة سنوات حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلاله؛
 - تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) عند انقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاثة الأولى.
3. التمويل الزراعي عبر صناديق الدعم في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وسياسة

التجديد الفلاحي والريفي

يأخذ الدعم الزراعي أشكالا وصور متعددة تختلف باختلاف الدول والسياسات الزراعية المتبعة، وكذا الأهداف الاستراتيجية المسطرة والتي تهدف بالأساس إلى تقليل الفجوة الغذائية ورفع مساهمة القطاع الزراعي في التنمية، حيث يمكن للدولة التوجه مباشرة إلى دعم الغذاء والسلع الاستهلاكية كما أنه بإمكانها توجيه الدعم لمدخلات الإنتاج الفلاحية والسلع الوسيطة الخاصة بها، كما يشكل دعم أسعار الصرف وكذا الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها صور أخرى للدعم الفلاحي، كما يمكن أن يكون الدعم الحكومي المقدم دعما مباشرا دون وجود وسطاء في العملية، حيث يمكن أن يكون دعم تمويل أو دعم أسعار، كما يمكن أن يكون دعما غير مباشر من خلال الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي وفق أساليب الإرشاد الفلاحي وخدمات التأمين، وعلى العموم فإن الدعم المقدم للقطاع الفلاحي في الجزائر والذي يكون في ظل برامج تنموية وقوانين توجيهية لا يخرج من الأشكال والصور التالية:⁽¹⁾

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض؛
- الإعانات والإعفاءات الجبائية والجمركية؛
- إنشاء صناديق متخصصة للدعم الزراعي.

(1) بن جواد مسعود، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 88-90.

1.3. التمويل الزراعي عبر صناديق الدعم في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)

في ظل عدم التناسق بين المخططات التنموية والوسائل المسخرة لتحقيقها بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام، فضلا عن التحديات المناخية التي تواجه تحسين الإنتاج الزراعي، تم في سنة (2000) تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي تم ادراجه ضمن جملة من الإصلاحات الموجهة للقطاع الزراعي في الجزائر والذي تطور فيما بعد ليتحول إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية* (PNDAR)، وعليه فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو عبارة عن "برنامج يموله الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، حيث يعد البرنامج بمثابة استراتيجية متكاملة تهدف لتطوير وتعزيز فعالية القطاع الزراعي باعتباره مبني على سلسلة برامج متخصصة ومكيفة مع المناخ الزراعي في الجزائر"⁽¹⁾، كما تم من خلال هذا المخطط تسخير عدة أهداف متمثلة في:⁽²⁾

- الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- الاندماج في الاقتصاد الوطني؛
- إعادة هيكلة القطاع الزراعي والموارد الطبيعية لتشمل مختلف جهات الوطن؛
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الزراعي ليتم دمج في الاقتصاد العالمي؛
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التمويل، التوزيع والإنتاج؛
- ترقية وتشجيع الاستثمار الزراعي من جهة وتحفيز ودعم المستثمرين المزارعين من جهة أخرى بهدف ادماج الصناعات الغذائية وزيادة انتاجها من الحبوب والبطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيض، وتحويل المناطق الجافة وشبه الجافة والمهددة بالجفاف لزراعة الكروم والأشجار المثمرة وتربية المواشي بالإضافة لتوسيع المساحة الزراعية باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

ولتحقيق هذه الأهداف حدد لهذا المخطط محورين أساسيين يتمثلان في: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة الاستثمارات الفلاحية وتربية المواشي وبرامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب شغل، كما هو موضح فيما يلي:⁽³⁾

* Plan National de Développement Agricole et Rural.

(1) حوحو حسينة، (2011): آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 23، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 324.

(2) بن صويلح أمال، (2018): المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قالملة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 01، العدد 23، جامعة قالملة، الجزائر، ص 188.

(3) المرجع السابق، ص 188-189.

- المحور الأول: البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي

وتشمل كل من البرامج الموجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي المتمثلة في برامج تكثيف الإنتاج الزراعي وتطويره بتوفير المخازن المكيّفة ووسائل النقل والتخزين ودعم الاستثمار عن طريق تحسين الخدمات ودمج الشباب المؤهل والمكون المرتبط بالمجال الفلاحي.

- المحور الثاني: البرامج الموجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية وخلق مناصب شغل

ويضم كل من البرامج الموجهة لتنمية والمحافظة على المجالات الطبيعية وخلق مناصب شغل نذكر منها البرنامج الوطني للتشجير الهادف لحماية البيئة وتحسين المناطق الجبلية عن طريق التشجير وحماية وتنمية المناطق السهلية، بالإضافة إلى برنامج التشغيل الريفي وبرنامج تنمية الصحراء والمحافظة عليها.

إن عملية تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، المذكورة أنفا تتم وفق (3) قنوات أساسية للتمويل تتمثل في ميزانية الدولة، التمويل البنكي أو عبر صناديق دعم في شكل حسابات تخصيص لدى خزانة الدولة، وأبرز هذه الصناديق ما يلي:⁽¹⁾

1.1.3. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNDRA)

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة (2000) بغرض دعم الاستثمارات الزراعية، يهدف الصندوق إلى تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية، وتوسيع الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية. وتتمثل النشاطات المدعومة من طرف الصندوق فيما يلي:

- العمليات المتعلقة بتنمية الإنتاج والإنتاجية والمتمثلة في أشغال تحرير الأرض وتهيتها وحمايتها واقتناء العتاد الزراعي؛
- العمليات المتعلقة بتأمين المنتجات الفلاحية والتي تشمل إنجاز أو إعادة تجديد الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية؛
- العمليات المتعلقة بتسويق وتخزين وتوظيف وتصدير المنتجات الفلاحية؛
- العمليات التي ترمي إلى تنمية الري الفلاحي وتجديد الموارد المائية وتهيئة القنوات؛
- المساهمات التي تهدف إلى تأمين المنتجات وحماية مداخيل الفلاحين ودعم أسعار الموارد الفلاحية وتخفيض سعر الفائدة على القروض الفلاحية.

(1) بن جواد مسعود، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 94-95.

2.1.3. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية (FPZPP)

أنشئ الصندوق بموجب قانون المالية لسنة (2000) وتحديدًا بنص المادة (95) منه، ويسير وفق أحكام المرسوم التنفيذي (119-2000) المؤرخ في (30-05-2000)، فتح للصندوق حساب التخصيص الخاص لدى الخزينة العمومية تحت رقم (302-071)، كما أنه يضطلع بالمهام التالية:

- تحسين تدخل المستخدمين البيطريين للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة؛
- التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بحملات التلقيح؛
- تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية؛
- تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليل من المخاطر ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية؛
- تعويض مالِك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني أو الجهوي؛
- التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني؛
- دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات؛
- تمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل مواد أخرى ضرورية للوقاية والمكافحة ضد الأسقام؛
- التعويضات عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة؛
- المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة معلومات؛
- المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

3.1.3. صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLCDDPS)

أنشأ هذا الصندوق بموجب القانون رقم (99 - 11) المؤرخ في (23 سبتمبر 1999)، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم (02 - 248) المؤرخ في (23 جويلية 2002) المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وهو يستمد موارده من تخصيصات ميزانية الدولة الهبات والوصايا المساعدات الدولية، وكل الموارد الأخرى المحددة عن طريق التشريع. هذه الموارد تتفق في الأوجه التالية:⁽¹⁾

- إعانات موجهة لمكافحة التصحر؛
- إعانات موجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- إعانات موجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية الرعوية؛
- إعانات موجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات؛

(1) دهيبة مجدولين، (2017): مرجع سبق ذكره، ص 187.

- إعانات موجهة لحماية مداخل المربين والمربين الزراعيين؛
- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية الانجاز والتكوين المهني للمربين وتعميم التقنيات ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع.

4.1.3. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTTC)

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى قانون المالية لسنة (2003)، وفتح له حساب التخصيص الخاص لدى الخزينة العمومية تحت رقم (111-302) تحت عنوان صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، يحدد سير الصندوق المرسوم التنفيذي (03-145) المؤرخ في (29/03/2003) المعدل والمتمم. والذي ينص على أن الصندوق مؤهل للقيام بالمهام التالية:⁽¹⁾

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري أشغال المحافظة على التربة، تحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، تحسين الإنتاج الحيواني، تثمين المنتجات الفلاحية؛
- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، التزويد بالطاقة الكهربائية، الممرات المؤدية إلى الأراضي، إنجاز العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني للأماكن العقارية المعدة للاستصلاح؛
- تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط؛
- تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق منها: إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية الحداثة التقليدية مذابح تقليدية تصليح العتاد الفلاحي، توضيب الفواكه والخضر وتحويلها، تأدية خدمة وخدمات تقنية البيطرية الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية).

2.3. التمويل الزراعي عبر صناديق الدعم في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي

ابتداء من سنة (2008) قامت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بوضع سياسة فلاحية جديدة تعمل على إعادة إحياء (PNDAR) سميت بسياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تم انتهاج هذا المخطط من أجل مواجهة تحديات الأمن الغذائي على أعقاب أزمة الغذاء لسنة (2007-2008)، من مميزات هذه السياسة أنها تعتمد على مخططات طويلة المدى تصل إلى غاية (2025) وتعتبر من بين أهم أهدافها إعادة تصميم مبادئ الدعم الفلاحي، تنظيم الإنتاج والعمل على استقراره وتأمين دخل الأسر الفلاحية

(1) بن جواد مسعود، (2022): مرجع سبق ذكره، ص 97.

خصوصا في المناطق المحرومة، بالإضافة إلى إعادة تنظيم العملية التنموية، وتقوم هذه السياسة على ثلاثة ركائز أساسية موضحة فيما يلي:⁽¹⁾

- **التجديد الريفي:** تهدف هذه الركيزة إلى تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة داخل الأقاليم الريفية و هذا بالاعتماد على المشاريع الجوارية التابعة لنشاط الفاعلين المحليين بالإضافة إلى اللامركزية في اتخاذ القرارات و تحميل المسؤولية للفلاحين على المستوى المحلي و مشاركتهم في العملية التنموية للقطاع، مثلهم مثل كل من (الجماعات المحلية، الجمعيات والمنظمات المهنية المستثمرات الفلاحية المؤسسات الغير فلاحية، الحرفيون، المصالح الإدارية مؤسسات التكوين و الإقراض و التأمين... إلخ) كما تعمل هذه الركيزة على إدخال نشاطات أخرى غير فلاحية داخل تلك المناطق مثل النشاط الحرفي و التجاري و توسيع الموروث الثقافي.. إلخ، وعليه فإن نجاح هذه الركيزة مرتبط بالتسيير الدائم للموارد الطبيعية مع حماية الثروة الغابية ومكافحة التصحر واستصلاح الأراضي مع الحفاظ على توازن استهلاك الثروة السمكية؛
- **التجديد الفلاحي:** تعتمد هذه الركيزة على المؤشرات الاقتصادية ومستوى مردودية القطاع ومدى قدرته على تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد إذ تعمل على عصنة نشاطاته من خلال توسيع الاستثمار واستخدام المكنة المتطورة والتجهيزات وإدماج مختلف الفاعلين بهدف تحقيق نمو دائم ومدعم الإنتاج الفلاحي، في نفس الوقت اعتمدت هذه الركيزة على قاعدتين وهما:
 - اعداد نظام لضبط المنتجات الفلاحية الأساسية من اجل تأمين عملية الإنتاج والاستهلاك لتلك المنتجات مع الحفاظ على استقرار أسعارها؛
 - فتح قنوات جديدة لعصنة وتكييف عملية تمويل القطاع الفلاحي بمشاركة مختلف المؤسسات المالية ومؤسسات التأمين بالإضافة إلى الدعم الحكومي.
- **تعزيز القدرات البشرية:** نظرا لاعتماد سياسة التجديد الفلاحي والريفي على فكرة عصنة القطاع كان من الضروري تجهيز القدرات البشرية من اجل مواكبة هذه الخطوة وتسيير مختلف خطواتها، إن تعزيز القدرات البشرية يسمح للفاعلين بالاندماج السريع داخل مخططات تحديث مراحل إنتاج هذا القطاع وتسمح لهم بمواكبة مختلف خطوات العصنة، حيث تضاعفت جهود التكوين خلال السنوات الأخيرة ومست أكثر من (50) ألف شخص على كل المستويات وفي أشكال مختلفة (ملتقيات، ورشات، أيام دراسية ... إلخ).

⁽¹⁾ زاوي بومدين، (2016): مرجع سبق ذكره، ص 171-173.

إن عملية تمويل برامج سياسة التجديد الفلاحي والريفي، المذكورة أنفا تتم هي الأخرى وفق (3) قنوات أساسية للتمويل تتمثل في ميزانية الدولة، التمويل البنكي أو عبر صناديق دعم في شكل حسابات تخصيص لدى خزينة الدولة، وأبرز هذه الصناديق ما يلي:⁽¹⁾

1.2.3. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA)

تدرج ضمن هذا الصندوق ثلاثة صناديق فرعية وهي:

- أ- **الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:** تتفق مخصصاته في الأوجه التالية:
 - الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها؛
 - الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
 - تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري؛

وهنا تجدر الإشارة أنه ابتداء من سنة (2011) انتهج صندوق ضمان القروض الزراعية مرحلة جديدة، حيث أوكلت مهامه لصندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك استنادا إلى قرار المادة (36) من قانون المالية التكميلي الصادر في (20 جويلية 2011)، والذي يكرس إمكانية الصندوق على توطيد مخاطره مع أموال توفرها الدولة وفي هذا السياق فإن صندوق ضمان قروض الاستثمارات مؤهل لإدارة أي حساب لأي جهة في الدولة مانحة أموال في مختلف القطاعات، ويتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية بين الصندوق وجهة التمويل و يستفيد من صندوق ضمان القروض الزراعية:

- المستثمرات الفلاحية، المربون ومؤسسات الإنتاج والتحويل والخدمات الزراعية، التي تنشط بصفة فردية أو تنظيمية، والأنشطة المسجلة في قوائم خاصة لدى البنك؛
- قروض الاستغلال والاستثمار قصير وطويل المدى الممنوح عن طريق قرض " رقيق " وقرض "التحدي".

وتتراوح نسبة الضمان حسب انواع القروض كما يلي:

- قروض الاستغلال: ضمان نسبة (50%) كحد أقصى من الائتمان الممنوح؛
 - قروض الاستثمار: ضمان نسبة (80%) كحد أقصى من الائتمان الممنوح في حالة القرض الخاص بإنشاء مشروع، و (60%) في حالة قرض خاص بعملية تدخل في إطار التطوير.
- ويحدد سقف الضمان من طرف صندوق ضمان القروض الزراعية بالمبالغ الآتية:

(1) دهيئة مجدولين، (2017): مرجع سبق ذكره، ص 189-191، بتصرف.

- قروض الاستغلال: حددت ب (10) مليون دينار جزائري؛
- قروض الاستثمار حددت ب (100) مليون دينار جزائري.

أما المبالغ التي تفوق القيم الموضحة أعلاه فلا تدخل في إطار الضمان ولا يجب أن تتجاوز مدة التغطية الناتجة عن صندوق ضمان القروض الآجال التقليدية للقروض وهي (24) شهرا للقروض قصيرة الأجل، و (15) سنة لقروض الاستثمار، ويحق للبنك أن يحول قروض الاستغلال التي لا تتجاوز (05) مليون دينار جزائري، وقروض الاستثمار التي لا تتجاوز (10) مليون دينار مباشرة إلى صندوق ضمان القروض، على أن تحول كل القروض التي تفوق مبالغها تلك القيم إلى لجنة تدرسها أولا.

ب- صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية: وتتفق مخصصاته فيما يلي:

- النفقات المرتبطة بأنشطة حماية الصحة النباتية؛
- النفقات المرتبطة بتعويض الخسائر أو الأضرار التي يتعرض لها المستغلون من جراء عمليات مكافحة الأمراض والعوامل المضرة بالزراعة؛
- النفقات المرتبطة بالوقاية من أجل الحفاظ على الزراعات؛
- النفقات المرتبطة بنشاطات تنمية الصحة الحيوانية؛
- النفقات المرتبطة بالذبح الإجباري المقرر تبعا للوباء الحيواني أو الأمراض المعدية؛
- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

ج- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج: وتتفق مخصصات هذا الصندوق فيما يلي:

- الإعانات بعنوان حماية مداخل ا فلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية؛
 - إعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية؛
 - التغطية الكاملة لتكاليف فوائد الفلاحين.
- كما يتكفل الصندوق بمصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين، والمصاريف المتعلقة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

2.2.3. الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDR)

يندرج ضمنه ثلاث صناديق فرعية هي:

أ- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب: وتتفق مخصصاته فيما يلي:

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر؛
- الأعمال الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها؛
- الإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهلية والزراعية الرعوية؛

- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي؛
- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين؛
- المصاريف المتصلة بدراسات إمكانية أو التكوين المهني والإرشاد والمتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بها.

ب- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: وتتفق مخصصاته في الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية التهيئات الخاصة بالري أشغال المحافظة على التربة وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، كما تتفق على تربية الحيوانات في الوسط العائلي على مستوى الأسر الريفية وتأمين المنتوجات الفلاحية. إضافة لفك العزلة عن الفضاءات الريفية والإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي، وكل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات الصلة بموضوعه، وأيضا مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف الخاصة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع ذات الصلة بموضوعها.

ج- صندوق خاص بدعم مربّي المواشي وصغار المستغلين الفلاحيين: وتتفق مخصصاته في التغطية الكاملة لتكاليف فوائد مربّي المواشي وصغار المستثمرين إعانات الدولة لتطوير تربية الحيوانات والإنتاج الفلاحي مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين والمصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني والإرشاد ومتابعة وتقييم تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

المطلب الثالث: إطار مقترح لتحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر

على الرغم من تنوع آليات التمويل الزراعي في الجزائر واهتمامها بتوفير الدعم المالي للفلاحين، إلا أنها تقتصر إلى رؤية استراتيجية واضحة تدمج عوامل الاستدامة (ESG) ضمن سياستها التمويلية، حيث لا تعكس هذه الآليات توجهها عمليا نحو تعزيز الزراعة المستدامة التي تركز على الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، الحد من التدهور البيئي، تعزيز الإنتاجية طويلة الأجل مع تحقيق الرفاه الاجتماعي، وعلى اعتبار أن القطاع المالي هو الأداة التي يتم من خلالها توجيه الاقتصاد نحو الاستدامة عبر تخصيص التمويل للمشاريع المستدامة، فإن تجسيد الزراعة المستدامة في الجزائر مرهون بضرورة إعادة صياغة نماذج التمويل بما يضمن انسجامها مع متطلبات الاستدامة وتحديات الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار تعد التجربة الهولندية في تبني آليات تمويلية مستدامة مثالا يحتذى به حيث تمكنت هذه الأخيرة من دمج الابتكار المالي مع المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة لتعزيز استدامة قطاعها الزراعي، ولذلك يجب أن يسترشد النظام المالي الجزائري بهذه التجربة الناجحة لتطوير آليات تمويلية تتماشى مع أهداف الاستدامة العالمية، بما في ذلك تمويل المشاريع الزراعية المستدامة، خاصة وأن التمويل الزراعي في كلتا البلدين يتشابه في النقاط التالية:

- التمويل الزراعي في هولندا والجزائر موجه نحو البنوك أي أن البنوك في الممول الأساسي للأنشطة الزراعية في كلتا البلدين؛
 - تركيز البلدين على توفير الدعم المالي للفلاحين كصناديق الدعم الفلاحي والقروض المدعومة في الجزائر وكذا برامج الدعم في هولندا؛
 - تشجيع فئة الشباب على الاستثمار في المشاريع الزراعية، حيث توفر الجزائر برامج تمويلية موجهة للشباب كالقروض المدعومة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) وبرنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).. الخ، كما توفر هولندا أيضا دعم قوي يتمثل في إشراك الشباب في الزراعة من خلال تسهيلات التمويل مع تقديم تدريبات مكثفة حول استخدام آخر الابتكارات التقنية الزراعية؛
- رغم أوجه التشابه هذه، إلا أن هناك اختلافات واضحة بين البلدين، خاصة في طريقة تنفيذ سياسات التمويل الزراعي ومدى تبني أساليب الزراعة المستدامة والتقنيات المالية الحديثة، حيث لوحظ أن السياسة التمويلية والزراعية في الجزائر تعاني من بعض القصور والنقائص فيما يخص تحقيق التمويل زراعي المستدام.

الفرع الأول: معوقات تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر

من خلال العرض السابق لتحديات استدامة الزراعة وكذا آليات التمويل الزراعي في الجزائر، اتضح جليا أن هنالك بعض المعوقات التي تعرقل تحقيق التمويل الزراعي في الجزائر تتمثل في:

1. التركيز على الإنتاجية قصيرة الأجل

تهدف معظم برامج التمويل الزراعي في الجزائر إلى زيادة الإنتاجية عبر توفير مدخلات مثل الأسمدة والمبيدات، لكنها تتجاهل التأثيرات طويلة الأجل على البيئة، مثل تدهور جودة التربة واستنزاف الموارد المائية، حيث أن التركيز الأحادي على الإنتاجية يجعل التمويل غير فعال في تحقيق استدامة زراعية شاملة؛

2. غياب شروط الاستدامة في التمويل

لا تشترط الجهات الممولة تطبيق معايير بيئية أو اجتماعية مقابل الحصول على القروض، على سبيل المثال لا تلزم البنوك المزارعين على استخدام تقنيات الري الموفرة للمياه على الرغم من أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة فيما يخص شح الموارد المائية؛

3. عدم وجود حوافز مالية لتشجيع الاستدامة

غياب الحوافز المالية المشجعة مثل تقديم تخفيض على معدلات الفائدة أو منح إضافية للمزارعين الذين يطبقون ممارسات زراعية مستدامة، حيث أن هذا الشكل من الحوافز يمكن أن يحدث فرقا كبيرا في تحفيز التحول نحو الزراعة المستدامة، ولكنها غير متوفرة في الآليات التمويلية الزراعية الحالية؛

4. ضعف التوعية بين المزارعين

لا توجد برامج توعية كافية لتعريف المزارعين بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للزراعة المستدامة، فضلا إلى أن غياب المعرفة حول كيفية تبني ممارسات صديقة للبيئة يؤدي إلى استمرارية الاعتماد على الطرق التقليدية غير المستدامة؛

5. عدم وجود أدوات تقييم لعوامل الاستدامة (ESG)

كافة القروض والتمويلات الزراعية التي تمنح في الجزائر، تمنح دون تحليل أو تقييم لكيفية تأثير الاستثمارات الزراعية على البيئة والمجتمع، وذلك في ظل عدم اعتماد البنوك وجهات التمويل الأخرى على المعايير التي تحدد ما إذا كانت هذه الاستثمارات تحقق أهداف بيئية واجتماعية مثل تقليل الانبعاثات أو تعزيز التنوع البيولوجي... الخ؛

6. التأثيرات طويلة الأجل على القطاع الزراعي

إن غياب الربط بين التمويل والاستدامة يؤدي إلى نتائج كارثية مثل استنزاف الموارد الطبيعية، زيادة التلوث، وتدهور التربة والمياه على المدى الطويل، حيث يصبح من الصعب الحفاظ على الإنتاجية الزراعية، مما يهدد الأمن الغذائي والبيئي.

ومع ذلك يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الهولندية والتغلب على هذه النقائص التي تحول دون تحقيق تمويل زراعي مستدام من خلال:

- تكييف آليات التمويل الزراعي الحالية مع متطلبات الزراعة المستدامة؛
- تبني آليات تمويلية مستحدثة في ظل رؤية استراتيجية واضحة تدعم التحول نحو الزراعة المستدامة.

الفرع الثاني: تكييف آليات التمويل الزراعي الحالية مع متطلبات الزراعة المستدامة

تعتبر كل من القروض الموسمية، قرض التحدي، القرض الإيجاري، التمويل عبر أجهزة الدعم والمرافقة، وصندوق (FNDA) و (FNDR)، من آليات التمويل الزراعي التي يمكنها احداث فرقا في حالة ما إذا تم تكييفها مع متطلبات الزراعة المستدامة، نظرا لمرونتها وقدرتها على تلبية احتياجات المزارعين على نطاق واسع خاصة في المناطق الريفية والصحراوية، ولذا لابد من العمل على تكييف هذه الآليات من خلال دمجها مع عوامل الاستدامة (ESG)، وتعزيز التنسيق بين مؤسسات وجهات التمويل المعنية، بالإضافة الى توفير التدريب والتوعية للمزارعين، مما يعزز من فعالية هذه الآليات على تحقيق تحول شامل ومستدام من خلال تحقيق التمويل الزراعي المستدام كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-26): آليات التمويل الزراعي في الجزائر وسبل تكييفها مع متطلبات الزراعة المستدامة

آليات التمويل الحالية	التحديات التي تواجهها	سبل تكييفها مع متطلبات الزراعة المستدامة
القروض الموسمية (قرض الرفيق والرفيق الفيدرالي)	تعد هذه القروض حجر الزاوية في تمويل الزراعة في الجزائر، من خلال تمويلها للمدخلات الزراعية الأساسية، ومع ذلك فإنها تركز بشكل أساسي على الإنتاجية دون وضع معايير واضحة للاستدامة، مثل تقليل استخدام المبيدات الكيميائية أو إدارة الموارد المائية بكفاءة.	- تقديم أسعار فائدة منخفضة أو منح إضافية للمزارعين الذين يلتزمون بالمعايير البيئية؛ - توفير دعم فني وتقني لمساعدتهم على الانتقال إلى أساليب الزراعة المستدامة.
قرض التحدي	يدعم الاستثمارات الزراعية الكبرى، ولكنه يواجه مشكلات في الوصول إلى صغار المزارعين، فضلا على أن غياب معايير الاستدامة في تحديد المشاريع المؤهلة للتمويل يعد نقصا رئيسيا.	- تخصيص جزء من هذه القروض لدعم صغار المزارعين، خاصة في المناطق الريفية النائية، مع تبسيط الإجراءات الإدارية لضمان وصولهم إلى التمويل؛ - ربط الموافقة على التمويل للمشاريع الكبيرة بخطط واضحة لخفض الانبعاثات الكربونية، تحسين إدارة المياه، أو اعتماد الزراعة المستدامة بشكل كلي.
القرض الإيجاري	يتيح استئجار المعدات الزراعية لتحديث عمليات الإنتاج، ومع ذلك فإن محدودية تغطيته الجغرافية وارتفاع تكاليفه مقارنة بالعائد المتوقع تشكل عقبات أمام انتشاره.	- تقديم حوافز مالية لاستئجار المعدات الحديثة التي تقلل من استهلاك الطاقة والمياه سواء كانت مصنعة محليا أو في الخارج؛ - إنشاء شراكات مع القطاع الخاص لتوسيع نطاق المعدات المتاحة في المناطق الريفية؛ - توفير دعم حكومي أو تقليل اقساط الإيجار لتحفيز المزارعين على اعتماد هذه الآلية؛
التمويل عبر (ANADE)	تركز (ANADE) على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن برامجها تقتصر إلى تخصيص واضح للمشاريع الزراعية المستدامة.	- إنشاء صيغ تمويلية خاصة لدعم المشاريع الزراعية التي تهدف إلى تحسين الأثر البيئي والاجتماعي لعملياتها؛ - تدريب المقاولين الشباب على تقنيات الزراعة المستدامة.

التمويل عبر (ANGEM)	تقدم (ANGEM) تمويلا دون فوائد لدعم المشاريع الصغيرة، ولكن غياب الاستهداف الواضح للزراعة المستدامة يقلل من فعاليتها في هذا المجال.	توفير تمويل بشروط ميسرة مخصص للمشاريع الزراعية المستدامة، مع ربط القروض ببرامج توعية بالتقنيات المستدامة.
التمويل عبر (CNAC)	يركز على إنشاء المشاريع الإنتاجية، ولكنه يفتقر إلى آليات لربط التمويل بمعايير استدامة واضحة.	- ربط القروض بمعايير واضحة مثل استخدام تقنيات زراعية ذات بصمة كربونية منخفضة أو إعادة التدوير؛ - إلغاء شرط تقديم التمويل لشراء المواد الأولية أو التثبيتات المصنعة فقط في الجزائر، خاصة وأن أبرز تقنيات الزراعة المستدامة محتكرة من طرف عدد يسير من الدول.
صندوق (FNDA)	يقدم دعما مهما للحفاظ على الصحة الحيوانية والنباتية، إلا أنه بحاجة إلى توسيع نطاق أنشطته لتشمل دعم المشاريع ذات الطابع المستدام.	إدراج مشاريع حماية البيئة الزراعية مثل إدارة النفايات العضوية وإعادة تدوير المياه، مع إنشاء نظام تقييم دوري يحدد مدى مساهمة المشاريع المدعومة في تحقيق استدامة الزراعة.
صندوق (FNDR)	يركز على دعم الأنشطة الزراعية ذات الأولوية، لكن يلاحظ غياب شروط تربط الدعم بتحقيق أهداف بيئية واجتماعية.	إلزام المشاريع المستفيدة بتقديم خطط واضحة لتحقيق أهداف بيئية واجتماعية، مع وضع مؤشرات أداء بيئية واجتماعية لتقييم المشاريع المتقدمة للاستفادة من الدعم.

المصدر: من إعداد الباحث.

الفرع الثالث: الآليات المقترحة لتحقيق التمويل الزراعي المستدام

بالإضافة الى تكييف آليات التمويل الزراعي الحالية مع متطلبات الزراعة المستدامة، يمكن تحقيق التمويل الزراعي المستدام من خلال:

- تبني نهج الزراعة المستدامة وأن تكون هنالك إرادة سياسية واضحة للتوجه نحو الاستدامة، مما سيشكل أكبر دافع لتبني سياسات تمويلية تأخذ بعين الاعتبار عوامل الاستدامة (ESG) كعوامل أساسية في تخصيص التمويل للمشاريع الزراعية؛
- توجيه جزء من الدعم الحالي نحو مشاريع الزراعة المستدامة من خلال وضع شروط للاستفادة من الامتيازات مثل القروض بدون فوائد أو الإعفاءات الضريبية، بحيث تقتصر هذه المزايا على الفلاحين الذين يطبقون ممارسات مستدامة، مع الاستمرار في دعم المشاريع الزراعية التقليدية، لكن بمستويات أقل، أي أن هذه الفكرة تقوم على تقديم حوافز مالية أكبر كلما زاد الالتزام

- بالممارسات المستدامة، مما يخلق دافعا حقيقيا للفلاحين للتحويل تدريجيا نحو الزراعة المستدامة، بحيث يصبح الدعم وسيلة لتحقيق توازن بين الحفاظ على الإنتاج الحالي وتبني أساليب تضمن استدامة القطاع على المدى الطويل؛
- اعتماد السندات المستدامة في تمويل مشاريع الزراعة المستدامة كالسندات (الخضراء، الاجتماعية، الاستدامة والمرتبطة بالاستدامة)، بشرط ان تتوافق مع مبادئ السندات المستدامة للرابطة الدولية لأسواق رأس المال، مما يعمل على تقليل ممارسات غسل الاستدامة؛
 - الاعتماد على السندات الخضراء لتعبئة التمويل اللازم خاصة لمشاريع الطاقة النظيفة المستخدمة في الزراعة؛
 - اعتماد القروض المرتبطة بالاستدامة بفوائد منخفضة تمنح للمشاريع الزراعية التي تلتزم بترشيد استهلاك المياه، والتقليل من الأسمدة التي تزيد من ملوحة التربة خاصة في المناطق الصحراوية التي تتسم الأراضي الزراعية فيها بدرجات ملوحة عالية،
 - الاعتماد على صناديق الاستثمار المستدامة مما يعمل على جذب فئة صغار المستثمرين المهتمين بقضايا الاستدامة اللذين لا يملكون الخبرة الكافية لإدارة محافظهم؛
 - الاعتماد على منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة ذات المخاطر العالية التي تجد صعوبة في الحصول على القروض أو اللجوء إلى الأسواق المالية؛
 - الاعتماد على أسلوب تمويل المشروع، خاصة في مؤسسات المنتجات الغذائية، حيث يتيح هذا النهج التمويلي عزل المؤسسة عن مخاطر مشاريع الزراعة المستدامة التي تجسدها، مما يشكل حافز للاستثمار في مثل هذه المبادرات، فعلى سبيل المثال يمكن لمؤسسة مطاحن الشرق (عمر بن عمر سابقا) وسيفيتال اللتان تعتمدان على أسلوب الزراعة التعاقدية تبني هذا النهج التمويلي لتطوير شراكات طويلة الأجل مع الفلاحين من خلال تمويل مشاريع زراعية مستدامة، مما يمكنها من ضمان استمرارية الإمدادات الزراعية بجودة عالية، مع تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحد من الأثر البيئي، بالإضافة إلى ذلك يمكن لهذا النهج أن يسهم في بناء علاقات تجارية مستقرة مع الفلاحين، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لكل من المؤسسة والمجتمع الزراعي.

الفرع الرابع: التطبيق الجزئي لآليات التمويل الزراعي المستدام المقترحة

- على اعتبار أن أكبر تحديات استدامة الزراعة في الجزائر تتمثل في شح الموارد المائية، تكثيف الزراعة في الجنوب بالإضافة إلى ضعف معرفة المزارعين بتقنيات وأساليب الزراعة المستدامة، فإن الباحث يرى بأن المنطقة المثلى لإجراء مشاريع زراعية مستدامة تجريبية واختبار فعالية آليات التمويل الزراعي المستدام المقترحة هي ولاية غرداية وذلك لعدة أسباب هي:
- أن الولاية تقع في منطقة الجنوب وهي من بين الولايات التي تشهد تكثيف للزراعة؛

- اتسام الأراضي الزراعية في ولاية غرداية على غرار باقي ولايات الجنوب بارتفاع في درجات الملوحة والتشابه الكبير من حيث التركيبة العضوية للتربة مما يسمح من تعميم وتوسيع نطاق هذه المشاريع التجريبية في باقي الولايات الجنوبية؛
 - تقع الولاية ضمن أحد أعلى الحقول الشمسية في العالم، والذي بدوره يقع في الجزائر بمدة سطوع تتجاوز (3900) ساعة وذلك حسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الأكثر من ذلك هو توفر الولاية على محطة تجريبية للطاقة الشمسية بمنطقة واد نشو بقدرة (1.1) ميغاوات، والتي يمكن الاعتماد عليها في امداد المشاريع الزراعية بالكهرباء؛
 - توفر الولاية على ثاني أكبر محطة معالجة المياه المستعملة في افريقيا، وهي محطة كاف الدخان ببلدية العطف، والتي تصل سعة المياه المعالجة فيها إلى نحو (46) ألف متر مكعب يوميا.
- وعليه فإن كل هذه الخصائص والإمكانات التي تتوفر عليها ولاية غرداية، تمكنها من تجاوز التحديات التي تحول دون التحول نحو الزراعة المستدامة، من خلال إقامة مشاريع مستدامة قابلة للتعميم على المستوى الوطني مثل المشروع المقترح من طرف الباحث وهو مشروع ربط محطة معالجة مياه الصرف الصحي (كاف الدخان) بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية واستخدام المياه المعالجة في ري المحاصيل الزراعية مما يقلل من الاعتماد على المياه الجوفية.
- يتمثل هذا المشروع في ربط محطة معالجة مياه الصرف الصحي (كاف الدخان) بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية التي تقضي على الملوثات المتبقية في المياه المعالجة بعد مرحلة المعالجة البيولوجية، ومن ثم توجيه هذه المياه المعالجة لري (5) محاصيل زراعية تجريبية، لمعرفة تأثير مياه الصرف الصحي المعالجة على كل صنف من هذه المحاصيل المتمثلة في:

الجدول رقم (03-27): المحاصيل التجريبية للمشروع

المحصول	خصائصه
المحاصيل غير الغذائية	المحاصيل التي لا تستهلك مباشرة من قبل الإنسان أو الحيوان، كالقطن، الكتان والنباتات المنتجة للزيوت الصناعية.
محاصيل الأعلاف	المحاصيل التي تزرع لإطعام الماشية، حيث يجب التأكد من أن جودة المياه لا تحتوي على تركيزات ضارة من المعادن الثقيلة أو الملوثات البيولوجية التي قد تؤثر على صحة الحيوانات.
المحاصيل الغذائية	المحاصيل التي تستهلك مباشرة من قبل الإنسان، وهي صنفين: - المحاصيل التي لا يلامس فيها الجزء الصالح للأكل المياه مباشرة كالأشجار المثمرة (الزيتون، النخيل...الخ)؛

المحاصيل التي يلامس فيها الجزء الصالح للأكل المياه مباشرة كالخضروات الورقية (الخس، السبانخ) وهذه أكثر حساسية وتتطلب معالجة مياه بجودة عالية.	
الأشجار والنباتات المستخدمة للتشجير والتجميل.	المحاصيل الغابية والتجميلية
النباتات التي تتحمل الملوحة العالية، وهي مفيدة إذا كانت مياه الصرف المعالجة تحتوي على نسبة أملاح مرتفعة.	النباتات الملحية

المصدر: من اعداد الباحث.

إن مشروع ربط محطة معالجة مياه الصرف الصحي (كاف الدخان) بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية يتضمن على مجموعة من المشاريع الفرعية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-28): المشاريع الفرعية لمشروع ربط محطة معالجة مياه الصرف الصحي (كاف الدخان) بأجهزة الأشعة فوق البنفسجية

المشروع الفرعي	أهداف المشروع الفرعي	آلية التمويل المقترحة
تركيب أجهزة الأشعة فوق البنفسجية (UV) لتحسين جودة المياه المعالجة في المرحلة الثالثة من التصفية، بما يشمل اقتناء العتاد، التركيب، والصيانة الدورية.	التخلص من الملوثات البيولوجية والبكتيريا الضارة لضمان استخدام المياه بشكل آمن.	<ul style="list-style-type: none"> - سندات خضراء باعتبار أن المشروع يساهم في تحسين إدارة المياه ويحقق فوائد بيئية؛ - راعي مستدام محتمل: مؤسسات تمويل مثل البنك الدولي أو البنك الأفريقي للتنمية أو بنك التنمية الجديد التابع للبريكس؛ - قرض الایجار لبنك (BADR) مكيف مع متطلبات الزراعة المستدامة كما هو موضح في الجدول رقم (03-26).
إنشاء شبكة توزيع المياه المعالجة	تصميم شبكة لتوصيل المياه المعالجة من المحطة إلى الأراضي الزراعية المستهدفة، لضمان التوزيع الفعال للمياه وتقليل الفاقد أثناء النقل.	<ul style="list-style-type: none"> - الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقاسم التكاليف والمخاطر بين الحكومة والقطاع الخاص؛ - السندات المستدامة؛ - قروض مرتبطة بالاستدامة ذات آجال طويلة.
تطوير الأراضي الزراعية	إعداد الأراضي لتكون ملائمة لاستخدام المياه المعالجة، بما في ذلك	<ul style="list-style-type: none"> - قرض التحدي، التمويل عبر (ANADE) بشكل مكيف مع متطلبات الزراعة المستدامة كما هو موضح في الجدول رقم (03-26)؛

تحسين التربة إذا لزم الأمر.	- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
إجراء تجارب زراعية	- تحديد المحاصيل الأنسب للري بالمياه المعالجة وضمان سلامتها

المصدر: من اعداد الباحث.

يعتبر تجسيد وتعميم هذا المشروع المقترح، مفتاح التحول نحو استدامة القطاع الزراعي في الجزائر من خلال:

- أنه يعالج أحد أكبر التحديات التي تواجه استدامة القطاع الزراعي الجزائري وهي شح الموارد المائية والاستنزاف الغير عقلاني لمخزون المياه الجوفية؛
- يقدم المشروع فرصة للبنوك على رأسها بنك (BADR) لاختبار فعالية صيغه التمويلية على نطاق ضيق بعد تكييفها مع متطلبات الزراعة المستدامة خاصة القرض الايجاري، وذلك من خلال اتاحة الفرصة أمام تأجير المعدات والتقنيات الزراعية المتقدمة التي لا تصنع في الجزائر؛
- يعتبر المشروع فرصة للترويج للابتكارات المالية المستدامة التي يمكن تبنيها في ظل السياسات المالية الهادفة إلى دمج الاستدامة في التمويل، خاصة السندات الخضراء والسندات المستدامة ومنصات التمويل الجماعي؛
- يعتبر المشروع فرصة لتكوين المزارعين على أحدث التقنيات الزراعية والتوعية بأهمية التحول للزراعة المستدامة، بالإضافة إلى أنه فرصة للتعريف بأخر الابتكارات المالية المحققة للتمويل الزراعي المستدام وزيادة مستوى الوعي والتثقيف المالي لدى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وكذا باقي الجمهور؛
- يعتبر المشروع أيضا فرصة للبنوك الجزائرية لتبني وتجريب صيغ تمويلية مستحدثة كالقروض المرتبطة بالاستدامة.

خلاصة الفصل

تناولت الدراسة في هذا الفصل، ربط المعارف النظرية المتعلقة بالابتكار المالي والتمويل الزراعي المستدام بالواقع العملي من خلال عرض التجربة الهولندية خلال الفترة (2013-2022)، حيث تم التطرق أولاً لتقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي عبر المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) خلال الفترة (2013-2022)، حيث أسفرت عملية التقييم على أن الاتجاه العام لاستدامة القطاع الزراعي الهولندي يتوافق مع التصنيف الأصفر أي أداء معتدل ما بين (40-60%)، مما ينذر بأن هناك تحديات تواجه تحقيق التمويل الزراعي المستدام، وعليه تم تخصيص المبحث الثاني لتحليل التحديات التي كانت تشكل عائق أمام تحقيق التمويل الزراعي المستدام ومنه بلوغ القطاع مستويات استدامة أعلى، والمتمثلة في نمط الزراعة المكثفة، ارتفاع أسعار الأراضي والتحديات التمويلية، ل يتم تخصيص بعد ذلك المبحث الثالث لاستعراض الابتكارات المالية التي ساهمت في تحقيق التمويل الزراعي المستدام في هولندا كالسندات الخضراء وقروض الاستدامة لبنك (Rabo)، القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING)، صندوق الأراضي الزراعية (ASR)، صندوق الاستثمار الزراعي ومنصة (One Planet Crowd)، أما المبحث الرابع فقد تم من خلاله تقديم اطار مقترح لكيفية تحقيق التمويل الزراعي المستدام في الجزائر عبر تبني الابتكارات المالية المستدامة، وذلك انطلاقاً من ما تم استخلاصه من التجربة الهولندية، وكذا بعد تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه استدامة الزراعة في الجزائر والتعرف على أبرز آليات التمويل الزراعي المعتمدة.



خاتمة



يعد القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة، ومع ذلك يواجه هذا الأخير تحديات متزايدة نتيجة التغيرات المناخية والتدهور البيئي، وعليه أصبح موضوع التحول نحو ممارسات زراعية أكثر استدامة ضرورة حتمية أكثر مما مضى، خاصة في ظل تزايد الدعوات المحلية وتظافر الجهود الدولية لتوجيه العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، يعد التمويل أحد العوامل الرئيسية الداعمة لتحقيق هذا التحول المنشود، وذلك نظرا لما يتطلبه الاستثمار في الزراعة المستدامة من موارد مالية كبيرة وآليات تمويلية مرنة تتجاوز حدود التمويل التقليدي الذي أثبت قصوره في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية لهذا القطاع، ومن هنا تأتي أهمية التمويل الزراعي المستدام في القدرة على توجيه التمويل نحو المشاريع الزراعية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الاهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، ومع ذلك يواجه هذا النهج التمويلي جملة من التحديات من ضمنها الحاجة إلى تطوير أدوات مالية تتوافق مع متطلبات الاستثمار الزراعي المستدام، ومن هنا يبرز دور الابتكار المالي في استحداث أدوات تمويلية تتجاوز هذه التحديات وتوفر مصادر تمويل ملائمة للزراعة المستدامة تساهم بفعالية في تسهيل الوصول إلى التمويل وتعزيز الاستثمارات المستدامة في القطاع الزراعي.

ومن خلال استعراض التجربة الهولندية، يتضح أن الاعتماد على الابتكارات المالية كان عنصرا حاسما في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، حيث أن نجاح الابتكارات المالية (السندات الخضراء وقروض الاستدامة لبنك (Rabo)، القروض المرتبطة بالاستدامة لبنك (ING)، صندوق الأراضي الزراعية (ASR)، صندوق الاستثمار الزراعي ومنصة (One Planet Crowd)) في دمج عوامل (ESG) في قرار الاستثمار الزراعي مكن من تجاوز تحديات نمط الزراعة المكثفة، ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والتحديات التمويلية التي كانت تحول دون تجسيد الاستثمارات الزراعية المستدامة في هولندا، وفي هذا السياق نوهت هذه الدراسة إلى الحاجة الملحة لتطوير نظام مالي يدعم الزراعة المستدامة في الجزائر، وذلك في ظل غياب سياسة مالية متكاملة تشجع التحول نحو ممارسات زراعية مستدامة، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه هذا القطاع كنقص التمويل المستدام، فإن الجزائر تمتلك إمكانيات كبيرة للاستفادة من التجربة الهولندية وتطبيق مبادئ التمويل المستدام لتعزيز استدامة قطاع الزراعة من خلال تبني الابتكارات المالية المستدامة مما يمكن من تحسين الوصول إلى التمويل الزراعي المستدام، وتعزيز الاستثمارات المستدامة في هذا القطاع.

قد خلصت هذه الدراسة من خلال جانبيها النظري والتطبيقي الى اختبار صحة الفرضيات المتبناة، وتوصلت الى جملة من النتائج العامة، والتوصيات المقترحة بالإضافة الى فتحها افاق أخرى للبحث في هذا المجال.

1. اختبار صحة الفرضيات

بعد إتمام الأطروحة بجانبها النظري والتطبيقي أصبح بالإمكان تأكيد أو نفي صحة الفرضيات المتبناة كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها " يتسم مستوى استدامة القطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022) بناء على نموذج (SAFA) بأداء استدامة جيد (المستوى الأخضر الفاتح)، مما يعكس تحسنا ملحوظا في التوازن بين الإنتاجية والحفاظ على البيئة وتعزيز رفاهية المجتمع"، حيث وبعد تقييم استدامة القطاع الزراعي الهولندي من خلال المبادئ التوجيهية لتقييم استدامة الأنظمة الغذائية والزراعية (SAFA) خلال الفترة المذكورة تبين جليا ان مستوى استدامة هذا القطاع لم يصل الى المستوى الأخضر، وبدلا من ذلك أظهرت المؤشرات أن مستوى استدامته كان معتدلا أي عند المستوى الأصفر مما يدل على وجود تحسينات في الممارسات الزراعية ولكنها لم تكن كافية لتحقيق مستوى استدامة متقدم، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛
- وفيما يخص الفرضية الثانية التي نصت على الاتي " تمثل العوائق التمويلية البنكية أهم تحدي واجهته هولندا في تحقيق التمويل الزراعي المستدام خلال الفترة (2013-2022)"، حيث تبين من خلال تحليل التحديات التي تواجه الاستثمار الزراعي المستدام في هولندا أن البنوك الهولندية امتنعت عن تمويل نسبة كبيرة من الاستثمارات الزراعية المستدامة نظرا لانطوائها على مخاطر عالية نظرا لكون هذا النهج الزراعي لم يختبر بعد ولا يضمن تدفقات نقدية جيدة وعوائد عالية على الاستثمار، مما شكل سنة (2017) فجوة تمويلية على الاستثمارات الزراعية المستدامة قدرت بـ (3.02) مليار يورو، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- اما الفرضية الثالثة التي مفادها "اعتمدت هولندا خلال الفترة (2013-2022) على مجموعة متنوعة من الابتكارات المالية متمثلة في السندات الخضراء، صناديق الاستثمار المستدامة، منصات التمويل الجماعي والقروض المرتبطة بالاستدامة، وذلك بما يتلاءم مع خصوصية واحتياجات مختلف مراحل مشاريع الزراعة المستدامة مما ساهم في سد الفجوة التمويلية ودعم التحول نحو الزراعة المستدامة"، حيث تبين من خلال عرض الابتكارات المالية التي تبنتها هولندا في تحقيق التمويل المستدام، أن كل الابتكارات المالية التي تم ذكرها ساهمت بشكل فعال في تعبئة التمويل الزراعي المستدام من خلال قدرتها على جذب رؤوس الأموال خاصة من قبل صغار المستثمرين المهتمين بقضايا الاستدامة، مما ساهم في سد الفجوة التمويلية للاستثمارات الزراعية المستدامة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة؛

- بالنسبة للفرضية الرابعة التي نصت على الاتي "تعاني الآليات التمويلية الزراعية الحالية في الجزائر من محدودية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام"، فقد تبين من خلال تحليل تحديات استدامة القطاع الزراعي في الجزائر وعرض آليات التمويل الزراعي أن هذه الآليات لا تتضمن أهدافها على دعم التحول الزراعة المستدامة أو التقليل من الأثر البيئي والاجتماعي للأنشطة الزراعية التي يتم تمويلها، وعليه فإن الآليات التمويلية الزراعية الحالية في الجزائر تركز بشكل أساسي على زيادة الإنتاجية دون مراعات للأهداف البيئية والاجتماعية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

2. نتائج الدراسة

خلصت الدراسة بناء على ما تم تناوله في الجانب النظري والتطبيقي للأطروحة الى جملة من النتائج سيتم تقسيمها الى مجموعتين على النحو التالي:

1.2. النتائج المتعلقة بالدراسة النظرية

بناءا على الدراسة النظرية للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يلعب الابتكار المالي دورا حيويا في تحسين كفاءة العمليات المالية وتلبية احتياجات المستثمرين والمجتمعات من خلال تقديم أدوات ومنتجات مالية جديدة تلبي الاحتياجات المالية التي تظهر مع التطور الحاصل في الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، مما يساهم في تعزيز الوصول إلى التمويل، تقليل المخاطر وتعظيم العوائد؛
- تمثل السندات الخضراء أداة مالية فعالة تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مما يساهم في دعم الاستثمارات البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة؛
- تساهم مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن (ICMA) بشكل كبير في تعزيز الشفافية والمساءلة في الأسواق المالية المستدامة، من خلال إلزامها للجهات المصدرة بالإفصاح عن كيفية استخدام عوائد الطرح وتوجيهها نحو مشاريع بيئية محددة، كما تتضمن على مبادئ إعداد التقارير الدورية بما يشمل تفاصيل المشاريع الممولة وتأثيرها البيئي، مما يمكن المستثمرين من تقييم الأثر الفعلي لاستثماراتهم، مما يعزز من ثقتهم ويطمئنهم بأن أموالهم تستخدم بشكل مسؤول لتحقيق فوائد بيئية ملموسة؛
- حققت السندات الخضراء نموا ملحوظا في الأسواق العالمية، حيث أصبحت وسيلة شائعة لجذب الاستثمارات نحو المشاريع البيئية، ومع ذلك فإنها تواجه عدة تحديات تؤثر على توسعها واستدامتها، كنقص الوعي لدى العديد من المستثمرين وصناع القرار حول الفوائد الاقتصادية والبيئية للسندات الخضراء، بالإضافة إلى صعوبة توحيد المعايير العالمية المتعلقة بتصنيف السندات الخضراء وتحديد المشاريع المؤهلة للتمويل، مما يؤدي إلى تباين في تعريفات ومتطلبات الإفصاح من سوق إلى آخر، مما يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين وارتفاع تكاليف المعاملات؛

- تساهم السندات الاجتماعية في تمويل البرامج التي تعالج القضايا الاجتماعية الملحة، من خلال اعتمادها على نموذج تمويلي فريد قائم على الدفع مقابل النتائج ومبني على الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- تعمل سندات الاستدامة على دمج الأهداف البيئية والاجتماعية، مما يوفر حلاً شاملاً لتمويل المشاريع ذات الأثر المزدوج، كما تعزز من قدرة الشركات على تحقيق التزاماتها البيئية والاجتماعية، مما يدعم تحولها نحو ممارسات أكثر استدامة؛
- تساهم صناديق الاستثمار المستدامة في توجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع المستدامة، خاصة من خلال قدرتها على جذب فئة صغار المستثمرين عبر توفيرها لفرص تنويع المحافظ الاستثمارية بتكاليف منخفضة نسبياً مقارنة بالاستثمار المباشر في الأسهم الفردية والاصول الأخرى؛
- تمثل منصات التمويل الجماعي وسيلة فعالة لتمويل المشاريع المستدامة من خلال تعبئة الموارد المالية من الجمهور مما يعزز من إشراك المجتمع في دعم المشاريع المستدامة، مما يزيد الوعي والمشاركة في القضايا البيئية والاجتماعية؛
- يهدف التمويل المستدام إلى تحقيق توازن بين العوائد المالية والاعتبارات البيئية والاجتماعية من خلال دمج عوامل الاستدامة (ESG) في القرارات الاستثمارية؛
- يمثل غسل الاستدامة تحدياً رئيسياً للتمويل المستدام، حيث يتمثل في قيام بعض الشركات بتضليل المستثمرين والمستهلكين من خلال الادعاء بتبني ممارسات مستدامة دون اتخاذ إجراءات حقيقية، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في الأسواق المالية المستدامة، الأمر الذي يعيق الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

2.2. النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية

- بناءً على الدراسة التطبيقية للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:
- يصنف أداء الاستدامة للقطاع الزراعي الهولندي خلال الفترة (2013-2022) بالأداء المعتدل أي المستوى الأصفر، مما يعكس التزام هولندا بتعزيز إرساء الممارسات الزراعية المستدامة رغم التحديات التي قد لا تزال قائمة في بعض المجالات؛
 - رغم الجهود الرامية إلى تعزيز استدامة قطاعها الزراعي، إلا أن هولندا قد واجهت تحديات كبيرة في تحقيق التمويل الزراعي المستدام، خاصة فيما يتعلق بالقيود المالية التي وضعتها البنوك الهولندية على الاستثمارات الزراعية المستدامة، مما شكل عائقاً أمام تمويل مشاريع الزراعة المستدامة.
 - يعتبر ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية في هولندا أحد أكبر العوامل التي أدت إلى تمسك المزارعين بنمط الزراعة المكثفة، وذلك لأنهم يرو فيها السبيل الوحيد لتغطية تكاليف الإنتاج وعلى رأسها تكلفة الأرض التي تتطلب الحصول على قروض كبيرة لتغطيتها، مما يجعل من الزراعة المكثفة هي السبيل الوحيد لتوليد إيرادات عالية على المدى القصير من أجل التمكن من الوفاء بالتزامات المالية

للمزارعين، وذلك على اعتبار أن الاستثمار في الزراعة المستدامة يتطلب افق استثماري أطول كما تحقق تدفقات نقدية أقل؛

- يعتبر صندوق الأراضي الزراعية أحد أهم الابتكارات المالية التي ساهمت في التغلب على أحد أكبر التحديات التي كانت تعيق تحقيق التمويل الزراعي المستدام، وهي ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، وذلك من خلال اعتماد الصندوق على استراتيجية شراء الأراضي وإعادة تأجيرها بمبالغ ميسرة ولفترات طويلة بشرط التزام المزارعين بالممارسات الزراعية المستدامة، مما مكن المزارعين من الوصول إلى الأراضي الزراعية دون تحمل أعباء الملكية المرتفعة، حيث بلغ حجم استثمارات هذا الصندوق سنة (2022) نسبة (10%) من إجمالي الاستثمارات الزراعية في الأراضي الهولندية؛

- ساهمت الابتكارات المالية لصندوق الاستثمار الزراعي المستدام بشكل فعال في تحقيق التمويل الزراعي المستدام من خلال توفير أدوات مالية مبتكرة تلبي احتياجات المشاريع الزراعية المختلفة، كالقروض المستدامة التي توفر تمويل ميسر يخفف الأعباء المالية على المزارعين والشركات الزراعية، مما يعزز تبني الممارسات الزراعية المستدامة، بالإضافة أيضا إلى تمويل الجسر الذي يضمن استمرارية المشاريع الزراعية المستدامة من خلال تغطية الفجوات التمويلية المؤقتة خاصة في المراحل الأولى للمشروع، كما قدمت القروض الثانوية خيار للتمويل عالي المخاطر مما شجع المستثمرين على المشاركة من خلال تقليل مخاطرتهم عبر تحمل الصندوق لجزء من المخاطر التي قد تتني المستثمرين التقليديين عن المشاركة في الاستثمارات الزراعية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك تساعد مطابقة الإعانات في زيادة الموارد المالية المتاحة للمشاريع الزراعية المستدامة، مما يعزز تأثيرها البيئي والاجتماعي ويحفز المزارعين على تبني ممارسات أكثر استدامة، وعليه فإن الابتكارات المالية لصندوق الاستثمار الزراعي المستدام قد ساهمت في تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل للمشاريع الزراعية مع تعزيز الأثر الإيجابي على البيئة والمجتمع؛

- استطاع بنك (ING) خلال (3) سنوات فقط تحقيق مالا يقل عن (1,83) مليار يورو من التمويل الزراعي المستدام عبر القروض المرتبطة بالاستدامة، حيث وبالرغم من ذلك إلا أن هذا القدر من التمويل الزراعي المستدام المحقق يعتبر منخفض نسبيا خاصة إذا ما تمت مقارنته مع حصة البنك في سوق التمويل الزراعي الهولندي والتي تمثل (12%)، وذلك بسبب الشروط التي يطلبها البنك خاصة تلك المتعلقة بإثبات الجدارة الائتمانية؛

- استطاع بنك (Rabo) لغاية سنة (2022) من تحقيق مالا يقل عن (28,8) مليار يورو من التمويل الزراعي المستدام عبر السندات الخضراء وقروض الاستدامة بنسبة (37,82%) و (62,17%) على التوالي؛

- يعتبر تمويل المشروع لمنصة (One Planet Crowd) من أبرز الابتكارات المالية التي ستحقق قفزة نوعية في تحقيق التمويل الزراعي المستدام إذا ما تم تبنيه من طرف الشركات الزراعية الكبيرة، نظرا

لقدرته على عزل المشروع الزراعي المستدام والمخاطر المتعلقة به عن الشركة الأم، حيث أن المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الزراعية المستدامة تعتبر من أكبر العوائق التي تمنع الشركات الزراعية من الاستثمار في مثل هذه المشاريع؛

- يعتبر التوجه نحو تبني نمط الزراعة المستدامة وشرح الموارد المائية بالإضافة إلى تدني مستوى الاستثمار الزراعي المستدام بشكل عام وفي مجال البحث والتطوير بشكل خاص، ناهيك عن عدم تضمين الآليات التمويلية الحالية للأهداف البيئية والاجتماعية، من أبرز التحديات التي تواجه التحول نحو الزراعة المستدامة في الجزائر، مما يعيق قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الاستدامة الزراعية، الأمر الذي يستدعي وضع سياسات تمويلية مبتكرة وشاملة تركز على تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، دعم البحث والتطوير وتطبيق ممارسات زراعية مستدامة تراعي الاستدامة البيئية والاجتماعية.

3. التوصيات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم اقتراح التوصيات التالية:
- تقديم برامج توعية وتدريب شاملة للمزارعين حول فوائد ومزايا الزراعة المستدامة وآليات التمويل المتاحة، لتمكينهم من الاستفادة من الفرص التمويلية وتعزيز التحول نحو ممارسات زراعية مستدامة؛
- تعديل الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي لتشجيع البنوك على تقديم منتجات تمويل مستدام، مع إدراج معايير بيئية واجتماعية في تقييم المشاريع الزراعية؛
- تطوير منتجات مالية متخصصة مثل القروض المستدامة والسندات المستدامة التي تستهدف دعم المشاريع الزراعية المستدامة، مع تقديم شروط تمويلية ميسرة تتناسب مع احتياجات القطاع الزراعي في الجزائر؛
- انشاء وحدات متخصصة داخل البنوك تركز على دراسة وتمويل المشاريع المستدامة، مع تقديم استشارات مالية وتقنية للمستثمرين في مختلف المجالات؛
- تبني تقنيات التكنولوجيا المالية (FinTech) لتحسين كفاءة العمليات المصرفية، وتسهيل الوصول إلى التمويل الزراعي المستدام من خلال تقديم خدمات مصرفية رقمية وتسهيل إجراءات التمويل؛
- تطوير نظام لمراقبة وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي للتمويل الزراعي المستدام، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتحديد التحديات وإجراء التحسينات اللازمة؛
- تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة، مع تطوير بنية تحتية داعمة تساهم في تسريع التحول نحو الزراعة المستدامة؛
- إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية للاستفادة من خبراتها في التمويل المستدام وجذب استثمارات أجنبية لدعم التحول نحو الزراعة المستدامة؛

- تطوير أدوات لإدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل الزراعي المستدام، بما في ذلك التأمين الزراعي والضمانات الحكومية لتقليل المخاطر التي تواجه البنوك عند تمويل هذا النوع من المشاريع؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل الزراعي المستدام مثل التجربة الهولندية، وتكييف هذه التجارب بما يتناسب مع السياق المحلي في الجزائر.

4. أفاق الدراسة

- تشير النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى الحاجة الملحة لتوسيع نطاق البحث في مجال الابتكار المالي والتمويل الزراعي المستدام، حيث تبرز العديد من المواضيع التي تستحق الدراسة المستقبلية والتي تكمن أهميتها في تقديم حلول مبتكرة وتطوير آليات أكثر فعالية لتحقيق استدامة الزراعة، وكذلك في مواجهة التحديات التي تعترض مسار التحول نحو الزراعة المستدامة:
- أثر منتجات التمويل المستدام في تعزيز الشمول المالي لصغار المزارعين؛
 - أثر ممارسات غسل الاستدامة في القطاع الزراعي على كفاءة منتجات التمويل المستدام؛
 - دور تقنيات (FinTech) في دعم الابتكار المالي لتحقيق أهداف الزراعة المستدامة؛
 - دور أسلوب الشراكة بين القطاع العام والخاص في دعم التحول نحو الزراعة المستدامة في الجزائر.



قائمة المراجع



❖ باللغة العربية

- أحمد الحسن أحمد الحسيني، (1999): دراسة صناديق الاستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- إسلام جمال الدين شوقي، (2022): التمويل المستدام المنهج والأدوات واستراتيجية صنع القرار، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، مصر.
- جلال إبراهيم العبد، (2003): تحليل وتقييم الأوراق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
- حمداوي الطاوس، (2017): الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة الخطر، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- داودي الطيب، (2008): الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- سامر مظهر قنطججي، (2016): فقه الابتكار المالي بين التثبيث والتهافت، أصوله، قواعده، معايير، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الطبعة الثالثة، حماه، سوريا.
- سامي بن إبراهيم السويلم، (2004): صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي، بيت المشورة للتدريب، الطبعة الأولى، الكويت.
- عبد الوهاب مطر الداهري، (1969): أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، مطبعة العالي، بغداد، العراق.
- علي محمود فارس، (2005): أسس الإقراض والتمويل التعاوني، منشورات جامعة عمر مختار، الطبعة الأولى، البيضاء، ليبيا.
- عماني لمياء، بن علي سمية، (2020): الهندسة المالية المشتقات المالية وإدارة المخاطر، الدار الجزائرية للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر.
- عمران جلال عمران، (2010): تقييم أداء صناديق الاستثمار في ظل متغيرات سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، دار التعليم العالي للنشر، الإسكندرية، مصر.
- فريد حبيب ليان، (2019): التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، اتحاد شركات الاستثمار، الطبعة الأولى، الكويت.
- محمد رشاش مصطفى، وآخرون، (1995): التمويل الزراعي مرجع للتدريس في الجامعات العربية، الطبعة الأولى، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا).
- نزيه عبد المقصود مبروك، (2006): صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر.

- نورا عدلي رزق، (2022): التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 32، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- هاشم فوزي دباس العيادي، (2008): الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوارق، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- هبة عبد المنعم، رامي يوسف عبيد، (2019): منصات التمويل الجماعي الأفاق والأطر التنظيمية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

❖ باللغة الأجنبية

- Beccalli Elena, Poli Federica, (2015) : Bank Risk, Governance and Regulation, Plagrave Macmillan UK .
- Bowen Frances, (2014): After Greenwashing Symbolic Corporate Environmentalism and Society, Cambridge University Press, UK.
- Coleton Adrienne, and others, (2020) : Sustainable Finance Market Practices, European Banking Authority, Paris, France.
- Danny Bush, and others, (2021) : Sustainable Finance in Europe, Plagrave Macmillan, 1st ed, Switzerland.
- Deloitte NG, (2017): Sustainable banking as a driver for growth: A survey of Nigerian banks.
- Harmignie Olivier et Autres, (2004) : Gestion des Risques Perspectives pour L'agriculture Wallonne, Etude de l'Université Catholique de Louvain.
- Hulse J-J, (2008): Développement durable : un avenir incertain. Avons-nous oublié les leçons du passé ? Les Presses de l'Université Laval, 1^{ere} ed.
- J-F.Morin, A.Orsini, (2020) : Essential Concepts of Global Environmental Governance, Routledge Inc, 2end ed, London.
- Lange Katharina, M .Schmitt, (2019) : The Social Dimension of Sustainable Banking, Institute for Social Banking, Ullstein, 1st ed, Berlin, germany.
- Luisa Anderloni, and others, (2009): Financial Innovation in Retail and Corporate Banking, 1st ed, Edward Elgar Publishing, USA.
- Sommer Sebastian, (2020) : Sustainable Finance An Overview, Deutsche Gesells Chaft Fur Internationale Zusammenarbeit, 1st ed, Brasilia, Brazil.
- Sommer Sebastian, (2020) : Sustainable Finance An Overview, Deutsche Gesells Chaft Fur Internationale Zusammenarbeit, 1st ed, Brasilia, Brazil.
- Stagnari Fabio, and Others, (2009): Conservation agriculture: A different approach for crop production through sustainable soil and water management, 1st ed, Springer, USA.
- UNEP, (2016) : Definitions and Concepts Background Note (Inquiry Working Paper), International Environment House, Geneva, Switzerland.
- Vilain L, and Others, (2000): La méthode IDEA – Indicateurs de durabilité des exploitations agricoles – Guide d'utilisation, 1ere édition, Ed. Educagri, Dijon.

ثانياً: التقارير

❖ باللغة العربية

- اتحاد هيئة الأوراق المالية العربية، (2017): أسواق رأس المال الخضراء، الإصدار رقم 15، تم الاطلاع بتاريخ: 2023/07/18، على 08:12، الرابط:
https://www.uasa.ae/ar/galimg/1821201704210515th_NL_Arabic.pdf
- الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات الخضراء، إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الخضراء، تم الاطلاع بتاريخ 2023/07/14 على 19:32، الرابط:
https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-GBP-2021_06-260122.pdf
- الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات الاجتماعية، إرشادات عملية طوعية لإصدار السندات الاجتماعية، تم الاطلاع بتاريخ 2023/07/16 على 10:13، الرابط:
https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-SBP-2021_06-260122.pdf
- الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): إرشادات سندات الاستدامة، تم الاطلاع بتاريخ 2023/08/15 على 10:11، الرابط:
https://www.icmagroup.org/assets/documents/Sustainable-finance/Translations/Arabic-SBG-2021_06-260122.pdf
- الرابطة الدولية لسوق رأس المال، (2021): مبادئ السندات المرتبطة بالاستدامة إرشادات عملية طوعية، تم الاطلاع بتاريخ 2023/08/15 على 12:17، الرابط:
<https://www.icmagroup.org/assets/documents/regulatory/green-bonds/translations/2020/arabic-slbp2020-06-021020.pdf>

❖ باللغة الأجنبية

- ASR, (2021): CSR Annual Report 2021, 04/12/2024, 10:23 AM, on the site: <https://asrrealestate.nl/media/shblo2qe/220569-asr-dflf-2021-csr-annual-report-2.pdf>
- ASR, (2022): ESG Annual Report 2022, 05/12/2024, 08:12 AM, on the site: <https://asrrealestate.nl/media/wdkb4xgg/231643-asr-re-2022-esg-annual-report-5.pdf>
- ASR, (2023): ESG Annual Report 2023, 05/12/2024, 01:17 PM, on the site: [file:///C:/Users/Monsif%20info/Downloads/ESG%20annual%20report_%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/Monsif%20info/Downloads/ESG%20annual%20report_%20(1).pdf)
- ASR, (2024): Factsheet ASR Dutch Farmland Fund, 04/12/2024, 10:41 AM, on the site: <https://en.asrrealestate.nl/media/wy0bl2dg/asr-dflf-factsheet-q3-2024.pdf>
- Banque de France : La Finance Durable, 26/12/2022, 12 :26, Sur le site : https://abc-economie.banque-France.fr/sites/default/files/medias/documents/finance_durable.pdf
- Cowette Paige, (2019) : New York's Sustainability Plan: Trailblazer or Copycat?, 26/06/2023, 09 :37 PM, On the site : <https://www.hunter.cuny.edu/ccpd/repository/files/new-york2019s-sustainability-plan-trailblazer-or.pdf>
- Dieuwertje Bosma, and others, (2022): Financing regenerative agriculture regenerative finance solutions to restore and conserve biodiversity, Van het Platform Duurzame Financiering, Netherlands, 22/02/2024, 09 :03 AM, On the site: <https://www.dnb.nl/media/adjnzhdz/web-financing-regenerative-agriculture-final.pdf>

- Equator Principles Association, (2020): The Equator Principles EP04, 16/12/2022, 04 :32 PM, On the site : https://equator-principles.com/app/uploads/The-Equator-Principles_EP4_july2020.pdf
- European Commission, (2016): a. Crowdfunding in the EU Capital Markets Union, 17/08/2022, 01 :47 AM, On the site: https://finance.ec.europa.eu/document/download/a1a70784-607a-4ca2-ad00-110eb692b93b_en?filename=crowdfunding-report-03052016_en.pdf
- FAO, (2011) : Agriculture de conservation et ses principes fondamentaux, département de l'agriculture et de la protection des consommateurs, HTE N° 149/150.
- FAO, (2014): SAFA Guidelines, 19/01/2024, 11:58 AM, On the site: <https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>
- FAO, (2017): Building a common vision for sustainable food and agriculture principles and approaches, sub-committee on aquaculture, 9th session, 24-27 October 2017, Rome.
- Fiocompass EAFRD, (2020): Financial needs in the agriculture and agri-food sectors in the Netherlands, 22/02/2024, 11 :33 AM, On the site: https://www.ficompass.eu/sites/default/files/publications/financial_needs_agriculture_agrifood_sectors_Netherlands.pdf
- ICMA, (2020): Sustainable Finance High-level Definitions, 09/09/2022, 10:28 AM, on the site: <https://www.icmagroup.org/assets/documents/Regulatory/Green-Bonds/Sustainable-Finance-High-Level-Definitions-May-2020-051020.pdf>
- ING Bank, (2024) : Climate Progress Update, Annual Report, 02/12/2024, 09:42 AM, on the site: <https://www.ingwb.com/binaries/content/assets/insights/news/ing-climate-progress-update-2024.pdf>
- ISFC: Sustainable Finance, 24/12/2022, 06 :05 PM, On the site : <https://www.isfc.org/s/ISFC-Infographic-Sustainable-Finance.pdf>
- Nationaal Groenfonds, (2021) : Innovatiekracht in alle soorten en maten , 04/12/2024, 11 :43AM, on the site: <https://www.nationaalgroenfonds.nl/wp-content/uploads/2023/03/jaarverslag-2021.pdf>
- Oliver Wyman, (2012) : Rethinking Financial Innovation Reducing Negative outcomes While Retaining the Benefits, World Economic Forum Report, Cologny Suisse.
- Rabobank, (2020): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, 30/11/2024, 09:52 AM, on the site: <https://media.rabobank.com/m/3ad90ccc464e1021/original/ESG-Facts-Figures-2020-EN.pdf>
- Rabobank, (2020): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, 30/11/2024, 09:52 AM, on the site: <https://media.rabobank.com/m/3ad90ccc464e1021/original/ESG-Facts-Figures-2020-EN.pdf>
- Rabobank, (2021): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, 30/11/2024, 10:11 AM, on the site: <https://media.abobank.com/m/43dd3d744e53220d/original/ESG-Facts-Figures-2021-EN.pdf>
- Rabobank, (2021): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, 30/11/2024, 10:11 AM, on the site: <https://media.abobank.com/m/43dd3d744e53220d/original/ESG-Facts-Figures-2021-EN.pdf>
- Rabobank, (2022): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, 30/11/2024, 10:28 AM, on the site: <https://media.rabobank.com/m/7515610034797f33/original/ESG-Facts-Figures-2022-EN.pdf>
- Rabobank, (2022): ESG Facts and Figures, ESG Annual Report, 30/11/2024, 10:28 AM, on the site: <https://media.rabobank.com/m/7515610034797f33/original/ESG-Facts-Figures-2022-EN.pdf>

- UNCTAD, (2022) : World Investment Report 2022, International Tax Reforms and Sustainable Investment, United Nations Publications, NewYork, USA.
- UNEP, (2021): Principles for Responsible Banking (Guidance Document), International Environment House, Geneva, Switzerland.
- World Bank, (2013): Crowdfunding's Potential for the Developing World, 17/08/2022, 01 :22 AM, On the site: <https://documents1.worldbank.org/curated/fr/409841468327411701/pdf/840000WP0B0x380crowdfunding0study00.pdf>
- World Bank, (2018) : Green Bond Proceeds Management & Reporting, 14/07/2023, 08 :19 PM, On the site : <https://documents1.worldbank.org/curated/en/246031536956395600/pdf/129937-WP-Green-Bond-Proceeds-Management-and-Reporting.pdf> .

ثالثا: المقالات

❖ باللغة العربية

- إبراهيم حسن جمال، (2020): الابتكار المالي كمدخل نحو التمويل المستدام دراسة حالة المصارف الإسلامية في دولة قطر 2014-2018، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 121، جامعة بغداد، العراق.
- بكاري مختار، (2020): سبل تعزيز السندات الخضراء في أسواق رأس المال، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 15، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- بكدي فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، (2020): السندات الخضراء كأداة تمويلية للانخراط المبكر في تمويل المشاريع الاستثمارية النظيفة – دراسة حالة السندات الخضراء بالصين، مجلة الابداع، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- بللعماء أسماء، (2020): التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 05، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
- بن ستيواح سمير، (2022): سندات الأثر الاجتماعي: آلية حديثة لتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي بركة، الجزائر.
- بن شيخ مريم، (2022): الغسل الأخضر كممارسة لتضليل الأثر السلبي على البيئة دراسة حالة شركة كوكاكولا، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09، العدد 01، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
- بن صويلح أمال، (2018): المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 01، العدد 23، جامعة قالمة، الجزائر.

- بوعكاز نوال، (2018): دور الهندية المالية الإسلامية في تطوير الابتكارات المالية: دراسة وتقييم لصكوك الاجارة الإسلامية في مملكة البحرين، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 08، العدد 01، جامعة سطيف 01.
- بودة فاطمة، (2022): فعالية الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) في بعث الروح في المؤسسات المتعثرة في الجزائر (دراسة تحليلية)، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بوريوش سارة، العايب ياسين، (2022): دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر.
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، (2023): نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه استراتيجي مستحدث لتعزيز درجة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عالميا مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر.
- بوسكار ربيعة، وآخرون، (2022): التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13 العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر.
- بوسواك أمال، بوريش هشام، (2017): واقع الابتكارات المالية في البنوك: البنوك العمومية الجزائرية أنموذجا، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد (07)، العدد (2)، جامعة الوادي، الجزائر.
- بوغاغة مروة، (2021): دور التمويل المستدام في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 02، جامعة سطيف 01، الجزائر.
- جرفي زكريا، (2019): أثر تمويل القطاع الفلاحي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2019)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (05)، العدد (02)، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.
- حاج قويدر قورين وآخرون، (2019): تقييم أداء صناديق الاستثمار وفق المؤشرات المركبة دراسة حالة سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة المعيار، المجلد 10، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر.
- حريتي عائشة، (2020): نظام التمويل الفلاحي في الجزائر، المجلة الجزائرية القانونية والسياسية، المجلد (57)، العدد (05)، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر.
- حناش يمينه، (2019): التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر.
- حوحو حسينة، (2011): آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 23، جامعة بسكرة، الجزائر.
- دبله فاتح، بوجنانة عبلة، (2014): التحالفات الاستراتيجية مدخل لتحقيق الابتكار المفتوح، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 08، العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر.

- دلال بن سميحة، جهاد بوضياف، (2017): دور صناديق الاستثمار في تنشيط سوق الأوراق المالية دراسة حالة شوق الأوراق المالية السعودية خلال الفترة 2005-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة الجلفة، الجزائر.
- دهينة مجبولين، (2015): التمويل الزراعي وتفعيل سلاسل القيمة للوصول بالمنتجات الزراعية إلى الأسواق، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 09، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر.
- رماش منال، دوفي قمرية، (2022): دور التمويل الأخضر في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي - الصين أنموذجا، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، الجزائر.
- زواويد لزهاري، حجاج نفيسة، (2018): التنافسية وبيئة الأعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المالي في المؤسسات المالية، مجلة آفاق للدراسات والبحوث، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي إليزي، الجزائر.
- زواويدي لزهاري، مرسل نزيهة، (2022): دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والامارات مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، المركز الجامعي أفلو، الجزائر.
- سحنون مريم، ميلود بورحلة، (2016): دراسة لسلوك المستثمرين في الأسواق المالية من خلال استخدام نموذج العائد ذو العوامل الأربعة، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 02، العدد 01، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.
- سعدان أسيا، (2023): قراءة تحليلية لواقع تطور السندات الخضراء ومدى مساهمتها في دعم التمويل الأخضر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر.
- سعدي بوبكر، بدروني عيسى، (2022): أثر الابتكار المالي في تحسين ربحية البنوك الإسلامية مصرف السلام الجزائري أنموذجا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، جامعة المسيلة، الجزائر.
- سعودي صالح الدين، حماني عبد الرؤوف، (2020): منصات التمويل الجماعي كألية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
- سليمان أسماء، بن داودية وهيبه، (2023): منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر قراءة للمؤشرات والمعوقات، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد 02، جامعة الاغواط، الجزائر.
- شريط صلاح الدين، (2014): تقييم أداء صناديق الاستثمار وفقا لنموذج العائد على الأموال المستثمرة دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 02، الجزائر.

- صابر عدلي شاكر، (2023): دور الاستثمار الخاص في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير الخدمات الاجتماعية: حالة سندات الأثر الاجتماعي، المجلد 14، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد 02، جامعة السويس، مصر.
- عبادي لامية، معيزة مسعود أمير، (2021): التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر.
- علوان محمد لمين، السبتي وسيلة، (2019): مزايا ومعوقات تطبيق الابتكار المفتوح في منظمات الأعمال، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد 02، العدد 02، جامعة الجلفة، الجزائر.
- عمر أحمد كشكار، وآخرون، (2023): التمويل الجماعي للأغراض الخيرية واقع المنصات الإسلامية وتحدياتها، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 08، العدد 01، جامعة تبسة، الجزائر.
- عمران عبد الحكيم، قريد مصطفى، (2018): منصات التمويل الجماعي كألية مبتكرة لتمويل المشاريع عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشاريع العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة تمنراست، الجزائر.
- العينوس رياض، (2022): دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، جامعة سطيف 01، الجزائر.
- الغالي بن إبراهيم، (2015): تشخيص واقع الابتكار المالي في ظل الصناعة المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 40، جامعة بسكرة، الجزائر.
- فوزي عبد الباقي الطاهر، (2020): الأمن الغذائي والزراعة الحافظة للموارد الطبيعية، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، المجلد 25، العدد 03، جامعة طرابلس، ليبيا.
- لحسين عبد القادر، (2018): السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن مسار تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 04، العدد 08، جامعة مستغانم، الجزائر.
- محصول نعمان، محرز نور الدين، (2018): تقييم الاستثمار في الأوراق المالية في ظل نظرية المحفظة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر.
- محمد صابر عبد الحميد الصاغ، رائد عبد الناصر سلامة، (2021): مستوى معرفة وتنفيذ الزراع لتقنيات الزراعة العضوية بقريتين بمحافظة المنوفية، مجلة العلوم الزراعية، المجلد 03، العدد 01، جامعة بني سويف، مصر.

- مرقوم كلثوم، فوقة فاطمة، (2020): دور الأجهزة الحكومية في دعم وترقية المقاولاتية في الجزائر، حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2015): تقرير بعنوان "ارشادات بشأن أفضل الممارسات فيما يتعلق بمبادرة الإبلاغ عن الاستدامة مقدمة من أجل واضعي السياسات وأسواق الأوراق المالية"، جنيف، سويسرا.
- وقنوني باية، عمارة منال، (2021): التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة المسيلة.
- وليد هويل عوجان، (2012): صناديق الاستثمار الإسلامية دراسة وتحليل، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد 08، العدد 01، جامعة آل بيت، الأردن.

❖ باللغة الأجنبية

- Ali Daoudi, Betty Wampfler, (2010): Le financement informel dans l'agriculture algérienne: les principes pratiques et leurs déterminants, Cah Agri, 19(04).
- Bonny S, (1994): Les possibilités d'un modèle de développement durable en agriculture, le cas de la France, Le Courrier de l'environnement, 23 (23).
- Deschryver Pauline, De Mariz Frederic, (2020): What Future for the Green Bond Market ? How Can Policymakers, Companies, and Investors Unlock the Potential of the Green Bond Market ?, Journal Risk Financial Manag, 13(3).
- Edwards C.A, (1987): The concept of integrated systems in lower input/sustainable agriculture Am. Alternative Agric. 2 (4).
- Emma Disley, and Others, (2011): Lessons Learned From the Planning and Early Implementation of the Social Impact Bond at HMP Peterborough, Ministry of Justice Research Series 5/11.
- Hao Liang, Luc Renneboog, (2020): Corporate Social Responsibility and Sustainable Finance : A review of the literature, European Corporate Governance Institute, Finance Working paper N° 701/2020.
- Henry.W Chesbrough. (2003): The Era of Open Innovation, MIT Sloan Management Review, Massachusetts Institute of Technology, USA, 44(03).
- Joanna Blach (2011): Financial Innovations and Their Role In The Modern Financial System Identification and systematization of the problem, university of Information Technology and management, Financial Internet quarterly, e- Finance, 7(3).
- Joanna Blach, (2011): Financial Innovations and Their Role in The Modern Financial System Identification and systematization of the problem, university of Information Technology and management, Financial Internet quarterly, e- Finance, 7(3).
- Loana-Stefania Popescu, (2021) : Measuring the Sustainability of Investment Funds : A Critical Review of Methods and Frameworks in Sustainable Finance, Journal of Cleaner Production, Elsevier, 314(2021).
- Marco Migliorelli, (2021): What do We Mean by Sustainable Finance? Assessing Existing Frameworks and Policy Risks, Sustainability Journal, 13, 975, Basel, Switzerland.
- Marko Torkkeli, and Others, (2009) : The Open Innovation Paradigm : A contingency Perspective, Journal of Industrial Engineering and Management , 2(01).

- Milder E Warner, (2013): Private Finance for Public Goods : Social Impact Bonds, Journal of Economic Policy Reform, 16(04).
- Neelam Dhall, (2021): Sustainable Banking : A roadmap to Sustainable Development, Corporate Governance and Sustainability Review, 05(03).
- Neelam Dhall, (2021): Sustainable Banking : A roadmap to Sustainable Development, Corporate Governance and Sustainability Review 05(03).
- Ozili Peterson K , (2022): Theories of Sustainable Finance, Managing Global Transitions Journal, Volume March 2022
- Ozili Peterson K , (2023) : Earnings Management for Sustainability : The Surplus Income Model of Sustainable Development, journal of Contemporary Studies in Economic and Financial Analysis, Volume 110B.
- Peter Ferdinand Drucker, (1998): The Discipline of Innovation, Harvard Business Review, USA, 76(06).
- Riegler Markus, (2023): Towards a definition of Sustainable Banking a Consolidated Approach in the Context of Guidelines and Strategies, International Journal of Corporate Social Responsibility, 08(05).
- Zakri Y Bello, (2008): A Statistical Comparison of the CAMP to the Fama-French Three Factor Model and the Carhart's Model, Global Journal of Finance and Banking, 02(02).

رابعاً: الأطروحات

- أحمد أمين سعد الله، (2010): سياسة التمويل داخل المؤسسة في ظل اقتصاد السوق مع دراسة حالة شركات الاستثمار ورأس المال المخاطر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- بلقصور روقية، (2018): مدى إمكانية مواكبة الهندسة المالية للإبداعات المالية العالمية بالتطبيق على البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- بن جواد مسعود، (2022): دور البنوك في تمويل الاستثمارات الفلاحية وأثره على التنمية المحلية بولاية ميلة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- دهينة مجدولين، (2017): استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- رحمانى مريم، (2021): دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر.
- زاوي بومدين، (2016): التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر.

- زاوي بومدين، (2016): التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة معسكر، الجزائر.
- شريط صلاح الدين، (2012): دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- طاهري فاطمة الزهراء، (2011): تسيير المخاطر الزراعية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- عبدلي منال، (2018): دور الهندسة المالية في تحقيق كفاءة الأسواق المالية في ظل التوجه العالمي نحو الصناعة المالية الإسلامية دراسة عينة من الأسواق الناشئة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- قدور فطيمة زهرة، (2022): الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في تطوير التمويل المستدام خارج قطاع المحروقات (دراسة تجارب دولية مع الإشارة إلى حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- لمحنت عائشة، (2020): أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1995 إلى 2016، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.
- لونيسي لطيفة، (2016): تسيير النفائات الصناعية وأثرها على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة.
- مصباحي محمد امين، (2022): أثر الأدوات المالية الإسلامية في أداء الأسواق المالية الإسلامية دراسة تجارب لبعض الأسواق المالية الإسلامية في الدول العربية والإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر.

خامسا: الملتقيات العلمية

❖ باللغة العربية

- براق محمد وآخرون، (2011): أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعيا وصناديق الاستثمار الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23 و 24 فيفري 2011.

- بن منصور موسى، (2014): الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد، المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، المنعقد يومي 5-6 ماي، جامعة سطيف1، الجزائر.
- حاصباني ريتا، (2003): واقع وأفاق تطوير الزراعة العضوية في العالم العربي، المؤتمر العربي للزراعة العضوية من أجل نظافة البيئة وتدعيم الاقتصاد، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تونس، يومي 27-28 سبتمبر 2003.
- سرحان أحمد سليمان، نوران عبد الحميد عبد الجواد، (2015): واقع وأفاق الزراعة العضوية على مستوى العالم ودورها في التنمية الزراعية مع التركيز على مصر، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية الزراعية المتواصلة، كلية الزراعة، جامعة الفيوم، مصر، أيام 05-07 مارس 2018.

❖ باللغة الأجنبية

- Frederic Marty, (2016) : Les Obligations a impact social : une nouvelle génération de PPP pour les politiques sociales ?, Conférence commande publique, services publics, locaux et concurrence, L'Université de la Réunion, Paris, France, 09 et 10 Novembre 2016.
- Harlod A.B, Marcel A.P.M, (2017): Mainstream and Alternative Sources of Finance in Dutch Agriculture, 21th International Farm Management Congress, International Farm Management Association, John McIntyre Conference Centre, Edinburgh, July 2-7, 2017.
- Sentot Imam Wahjono, (2015) : Alternative Funding Solution, Paper presented at 1st World Islamic Social Science Congress, Putrajaya, Malaysia, 1-2 December 2015.
- Victor Ekp. (2015): Measuring and Reporting Financial Innovation Performance and Its Impact: A Review Of Methodologies, Measuring and Reporting Financial Innovation, Lecture Presented at a three-day seminar for Financial Regulators and Supervisors, Dubai: West African Institute for Financial and Economic Management (WAIFEM).

سادسا: المواقع والروابط الالكترونية

❖ باللغة العربية

- البنك الدولي، (2015): ماهي السندات الخضراء، تم الاطلاع بتاريخ 2023/07/17، على 10:42، الرابط:
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/357901467987854046/pdf/99662-ARABIC-Green-Bonds-Box393223B-PUBLIC.pdf>
- البنك المركزي المصري، (2021): ورقة مناقشة بشأن التمويل المستدام، 2022/08/12، 08:14، الرابط:
<https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/file/long-context/laws-and-regulations/book-14/>
- القرض الشعبي الجزائري، تمويل الشباب أصحاب المشاريع / أناد، 2024/01/22، 10:54، الرابط:

<https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.cpa-bank.dz>

- المعرفة، (2024): جغرافيا هولندا، تم الاطلاع بتاريخ، 2024/02/03، على 08: 13، الرابط:
https://www.marefa.org/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D9%87%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أهداف ومهام الوكالة، 2025/01/22، 12:11، الرابط:
<https://www.angem.dz/تقديم-الوكالة/أهداف-ومهام-الوكالة/>
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات المالية، 2025/01/22، 13:07، الرابط:
<https://www.angem.dz/الخدمات-المالية/>
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الموسمي الرقيق، 2024/12/15، 10:32، الرابط:
<https://pslar.madr.gov.dz/القرض-الموسمي-الرقيق/>
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الفلاحية، 2024/12/15، 10:48، الرابط:
<https://madr.gov.dz/القرض-الموسمي-الرقيق/>
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تمويل الفلاحين للحصول على حلول مخصصة ومربحة،
2024/12/15، 11:18، الرابط:
<https://badrbank.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D9%86/>
- مقال، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، 2024/01/22، 10:59، الرابط:
<https://moukawil.dz/knowledgebase/nesda/>
- مقال، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NESDA)، 2024/01/22، 10:59، الرابط:
<https://moukawil.dz/knowledgebase/nesda/>

❖ باللغة الأجنبية

- Faster Capital, Financial Innovation How to Create and Implement New Financial, 13/08/2023, 11 :32 AM, On the site: <https://fastercapital.com/content/Financial-Innovation--How-to-Create-and-Implement-New-Financial-Products-and-Services.html>
- Stellina Galitopoulou, Antonella Noya, (2016) : Understanding Social Impact Bonds, P04, 16/07/2023, 11 :24 PM, On the site :
<https://www.oecd.org/cfe/leed/UnderstandingSIBsLux-WorkingPaper.pdf> .
- Hans Deblieck, (2016) : Social impact bonds : pour ou contre, Notes danalyse économie social, P08, 02/08/2023, 14 :32, Sur le site :
<https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/na-2016-sib.pdf>
- Brunet Olivier, (2022) : Les Fonds Durable, Récupéré sur Tout sur mes Finances, 18/08/2022, 14 :32, Sur le site : <https://www.toutsurmesfinances.co/pmacements/fonds-durables-ecoresponsables.html>
- Fajasy.J, (2023) : How to Calculate and Interpret the Fama and French and Carhart Multifactor Models, Stable Bread, 08/12/2023, 10 :58 AM, On the site :
<https://stablebread.com/how-to-calculate-and-interpret-the-fama-and-french-and-carhart-mulyifactor-models/>
- Faster Capital, Carhart Model : Understanding the Carhart Model in the Multifactor Model, 06/12/2023, 11 :54 AM, On the site: <https://fastercapital.com/content/Carhart-model--Understanding-the-Carhart-Model-in-the-Multifactor-Model.html>

- Faster Capital, Carhart Model : Understanding the Carhart Model in the Multifactor Model, 06/12/2023, 11 :54 AM, On the site: <https://fastercapital.com/content/Carhart-model--Understanding-the-Carhart-Model-in-the-Multifactor-Model.html>
- Alvaro d.l Maza, Sustainable agriculture: definition, advantages and policies, 27/04/2024, 01:25 PM, On the site: <https://www.aninver.com/blog/sustainable-agriculture-definition-advantages-and-policies>
- Agrimaroc, Le système d’implant direct a ses avantages et ses inconvénients, 29/04/2024, 11:38 PM, On the site: <https://www.agrimaroc.ma/semis-direct-نظام-الزراع-المباشر-أو-سبله/>
- Jack Flash, (2023): Framing: why is the Netherlands an agricultural power, and what did it take to achieve it? , 21/02/2023, 12 :24 PM, On the site : <https://www.quora.com/Netherland-farming-industry-is-renown-as-being-able-to-achieve-superior-results-Which-of-the-following-had-most-effect-strategic-superiority-capability-superiority-or-implementation-superiority-Is-there-an-example>
- Rabobank: The financial model helping farmers become more sustainable, 29/11/2024, 10:03 AM, on the site: <https://www.rabobank.com/about-us/rabo-partnerships/news/011232815/the-financial-model-helping-farmers-become-more-sustainable>
- ASR, How ASR Dutch Farmland Fund is helping Gaasterland gold grow, 04/12/2024, 10:57 AM, on the site: <https://en.asrrealestate.nl/investments/asr-dutch-farmland-fund/how-asr-dutch-farmland-fund-is-helping-gaasterland-gold-grow>
- Netherlands Enterprise Agency: Sustainable Agriculture Investment Fund loan, 05/12/2024, 10 :36 AM, on the site: <https://business.gov.nl/subsidy/sustainable-agriculture-investment-fund-idl/>
- Invesdor : Zelfstandig financiering ophalen voor uw onderneming, 06/12/2024, 05 :53 PM, on the site: <https://www.invesdor.nl/financiering#/>
- Invesdor : Financieringsrondes voor Start-ups & Schaalvergrotingen, 07/12/2024, 07 :31 AM, on the site: <https://www.invesdor.nl/financiering/start-ups-en-scale-ups#/>
- nvesdor : Overheidsfinanciering voor kleine en middelgrote ondernemingen, 07/12/2024, 09 :26 AM, on the site: <https://www.invesdor.nl/financiering/mkb#/>
- PRI, What are the principles for Responsible Investment?, 17/11/2023, 04 :32 PM, On the site : <https://www.unpri.org/about-us/what-are-the-principles-for-responsible-investment>
- Zach Stein (2023) : Sustainable Fund, Carbon Collective, 01/12/2023, 9 :43 AM, On the site : <https://www.carboncollective.com/sustainable-investing/sustainable-fund>
- ESI Business School: Qu’est-ce que le social washing ? , 28/12/2024, 11 :15 AM, Sur le site: <https://www.esi-business-school.com/ecole/developpementdurable/le-social-washing/>
- Max Honzik (2022) : What is Sustainable Banking ?, 16/08/2022, 02 :24 PM, On the site : <https://ecolytiq.com/blog-what-is-sustainable-banking/#:~:text=Sustainable%20banking%20is%20a%20strategy,responsibility%20and%20For%20environmental%20sustainability.>
18/08/2022, 14 :32, Sur le site : <https://www.toutsurmesfinances.co/pmacements/fonds-durables-ecoresponsables.html>
- 16/07/2023, 11: 24PM, On the site : <https://www.oecd.org/cfe/leed/UnderstandingSIBsLux-WorkingPaper.pdf>.
- Statista, 18/07/2023, 18 :14 PM, On the site : <https://www.statista.com/statistics/1289406/green-bonds-issued-worldwide/> .

- Statista, 18/07/2023, 18 :14 PM, On the site :
<https://www.statista.com/statistics/12894029/green-bonds-issued-worldwide-by-country/>.
- Statista, 18/07/2023, 6 :17 PM, On the site :
<https://www.climatebonds.net/market/data/#issuer-type-charts>
- Statista, 19/07/2023, 01 :14 PM, On the site :
<https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>
- Climatebonds, 25/07/2023, 07 :20 PM, On the site:
<https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>
- Climatebonds, 25/07/2023, 07 :53 PM, On the site:
<https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>
- Climatebonds, 01/08/2023, 08 :10 PM, On the site:
<https://www.climatebonds.net/market/data/#use-of-proceeds-charts>
- économie social, 02/08/2023, 14 :32, Sur le site :
<https://www.pourlasolidarite.eu/sites/default/files/na-2016-sib.pdf>
- Products and Services, 13/08/2023, 11 : 32AM, On the site:
<https://fastercapital.com/content/Financial-Innovation--How-to-Create-and-Implement-New-Financial-Products-and-Services.html>
- FAO, (2014) : SAFA Guidelines, 18/01/2024, 09:27 PM, On the site:
<https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/72070c29-47d6-47ef-8059-e78168c2fb69/content>
- Actu Environnement : Agriculture Intensive, 17/02/2024, 02 :52 PM, Sur le site :
https://www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/agriculture_intensive.php4
- CBS, 19/02/2024, 06: 19 PM, On the site:
<https://opendata.cbs.nl/#/CBS/en/dataset/80783eng/table?ts=1708350098474>
- FAO, Alimentation et agriculture durables, 27/04/2024, 11:42 PM, On the site :
<https://www.fao.org/sustainability/fr/#:~:text=L'agriculture%20est%20durable%20lo rsqu,l'%C3%A9quit%C3%A9%20sociale%20et%20%C3%A9conomique>
- FAO, L'agriculture de conservation, 30/04/2024, 09:13 PM, On the site:
<https://www.fao.org/conservation-agriculture/in-practice/species-diversification/fr/>
- FAO, Portail terminologique da la FAO, 30/04/2024, 09:13 PM, On the site:
<https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=99589>
- CBS, 22/07/2024, 11: 09 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2018/03/dutch-agricultural-exports-at-record-high>
- CBS, 22/07/2024, 11:26 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2024/10/dutch-agricultural-exports-worth-nearly-124-billion-euros-in-2023>
- World Bank, 23/07/2024, 02: 18 AM, On the site:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN?end=2023&locations=NL&start=2013>
- CBS, 23/07/2024, 03: 42 AM, On the site:
<https://opendata.cbs.nl/#/CBS/en/dataset/80784eng/table?ts=1721237891645>
- Salary explorer, 24/07/2024, 01: 29 AM, On the site:
<https://www.salaryexplorer.com/average-salary-wage-comparison-netherlands-farmer-cl52j422>
- World Bank, 25/07/2024, 02: 18 PM, On the site:
<https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/Series/GE.EST>

- The Global Economy, 26/07/2024, 07: 26 AM, On the site: https://fr.theglobaleconomy.com/Netherlands/transparency_corruption/
- World Bank, 27/07/2024, 03: 18 PM, On the site: <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/Series/GE.ESTb>
- Statista, 28/07/2024, 11:15 PM, On the site: <https://www.statista.com/statistics/412265/annual-greenhouse-gas-emissions-from-agriculture-in-netherlands>
- CBS, 28/07/2024, 11:32 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2023/11/greenhouse-gas-emissions-9-percent-lower-in-2022>
- OECD, 28/07/2024, 11:58 PM, On the site: https://dataexplorer.oecd.org/vis?df%5bds%5d=DisseminateFinalDMZ&df%5bid%5d=DSD_AGR1_ENV%40DF_AGAMMO&df%5bag%5d=OECD.TAD.ARP&df%5bvs%5d=1.0&dq=NLD.A....&pd=2013%2C2021&to%5bTIME_PERIO%5d=false&vw=tb
- World Bank, 29/07/2024, 03: 18 PM, On the site: <https://prosperitydata360.worldbank.org/en/indicator/UN+SDG+ER+H2O+FWAG+ZS>
- CBS, 29/07/2024, 09:17 PM, On the site: <https://www.cbs.nl/en-gb/news/2023/12/lower-fresh-water-usage-sewage-treatment-up-to-par>
- World Bank, 30/07/2024, 03: 18 PM, On the site: https://data.worldbank.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS?end=2021&locations=SM-NL&name_desc=false&start=2013
- World Bank, 30/07/2024, 04: 11 PM, On the site: https://data.worldbank.org/indicator/AG.CON.FERT.ZS?end=2021&locations=SM-NL&name_desc=false&start=2013
- Rabobank: Banking4Food, 29/11/2024, 09:37 AM, on the site: <https://www.rabobank.nl/en/about-us/in-short/our-focus/banking4food>
- Rabobank: Towards a future-proof food system, 29/11/2024, 10:41 AM, on the site: <https://www.rabobank.com/about-us/sustainability/food-system-transition?query=&tab=knowledge&page-number=1&page-size=3&type=text>
- Rabobank: Sustainable funding instruments, 30/11/2024, 10:56 AM, on the site: <https://www.rabobank.com/about-us/investor-relations/funding-and-capital/sustainable-instruments>
- ING Bank : Sustainability-linked loans, 02/12/2024, 09:03 AM, on the site: <https://www.ingwb.com/en/sustainable-finance/sustainability-linked-loans>
- ASR, ASR Dutch Farmland Fund portfolio, 04/12/2024, 11:13 AM, on the site: <https://en.asrrealestate.nl/investments/asr-dutch-farmland-fund/portfolio>
- eurocrowd: Oneplanetcrowd, 06/12/2024, 03 :12 PM, on the site: <https://www.eurocrowd.org/blog/2021/11/15/oneplanetcrowd/>
- ING Bank : ING speaks up for sustainability-linked finance, 02/12/2024, 11:07 AM, on the site: <https://www.ing.com/Newsroom/News/ING-speaks-up-for-sustainability-linked-finance.htm>
- Invesdor : Financiering voor hernieuwbare energieprojecten, 07/12/2024, 12 :20 PM, on the site: <https://www.invesdor.nl/financiering/duurzame-energie#/>
- Banque d'Algérie, Banques et établissements financiers, 09/05/2025, 11: 24 AM , sur le site: www.bankofAlgeria

- NESDA, The National Entrepreneurship, 22/01/2025,11:42, on the site: <https://www.nesda.dz/ar/ar-home/>

سابعا: القوانين والمراسيم

- المادة 03-02 من المرسوم التنفيذي 20-374 المؤرخ في 16 ديسمبر 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 المؤرخة في 20 ديسمبر 2020.
- المادة 01 من المرسوم التنفيذي 22-354 المؤرخ في 20 أكتوبر 2022، الذي يسند إلى وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 71 المؤرخة في 27 أكتوبر 2022.